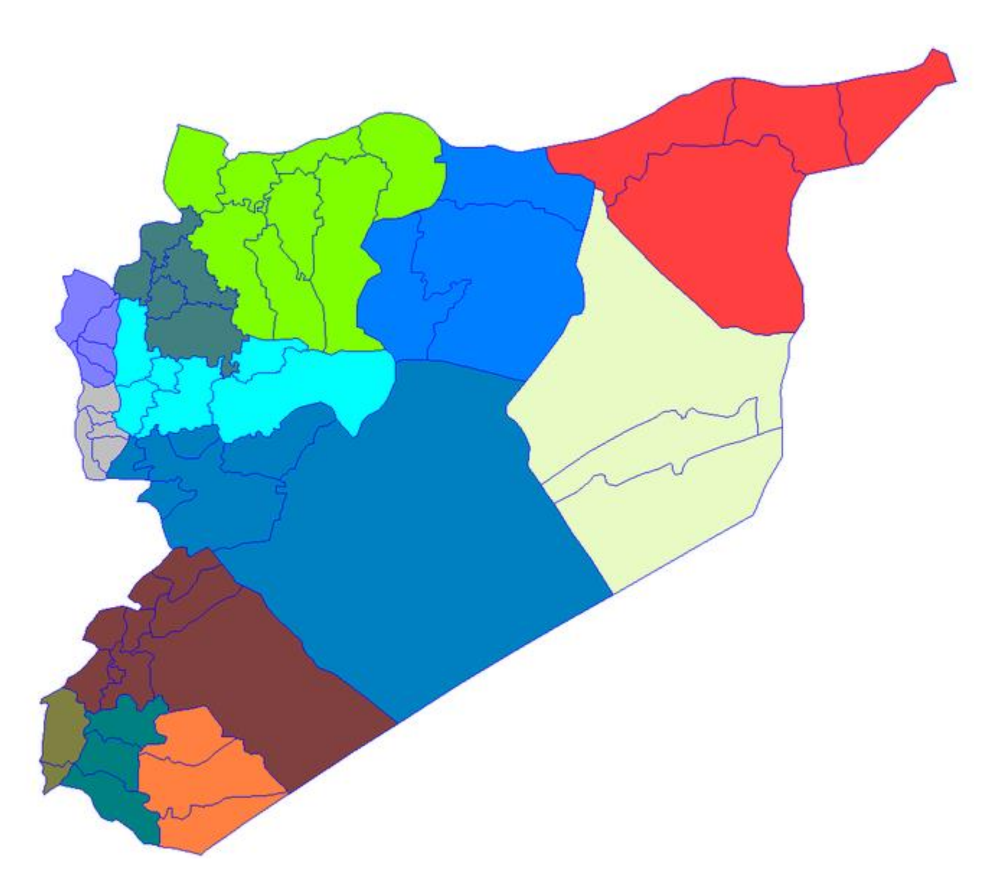
50 عاما من التنمية الضائعة
في ظل حكومات حزب البعث وآل الأسد في سوريا
(الوزارات السورية وحدود ممارسة السلطة)

(تحليل سياسي إقتصادي إجتماعي)



الدكتور

محمد مرعي مرعي " محمد كمال الحكيم"

50 عاما من التنمية الضائعة

في ظل حكومات حزب البعث وآل الأسد في سوريا

(الوزارات السورية وحدود ممارسة السلطة)

(تحليل سياسي إقتصادي إجتماعي)

الدكتور

محمد مرعي مرعي

- الدكتور محمد مرعي مرعي – أكاديمي سوري

- 50 عاما من التنمية الضائعة في ظل حكومات حزب البعث وآل الأسد في سوريا

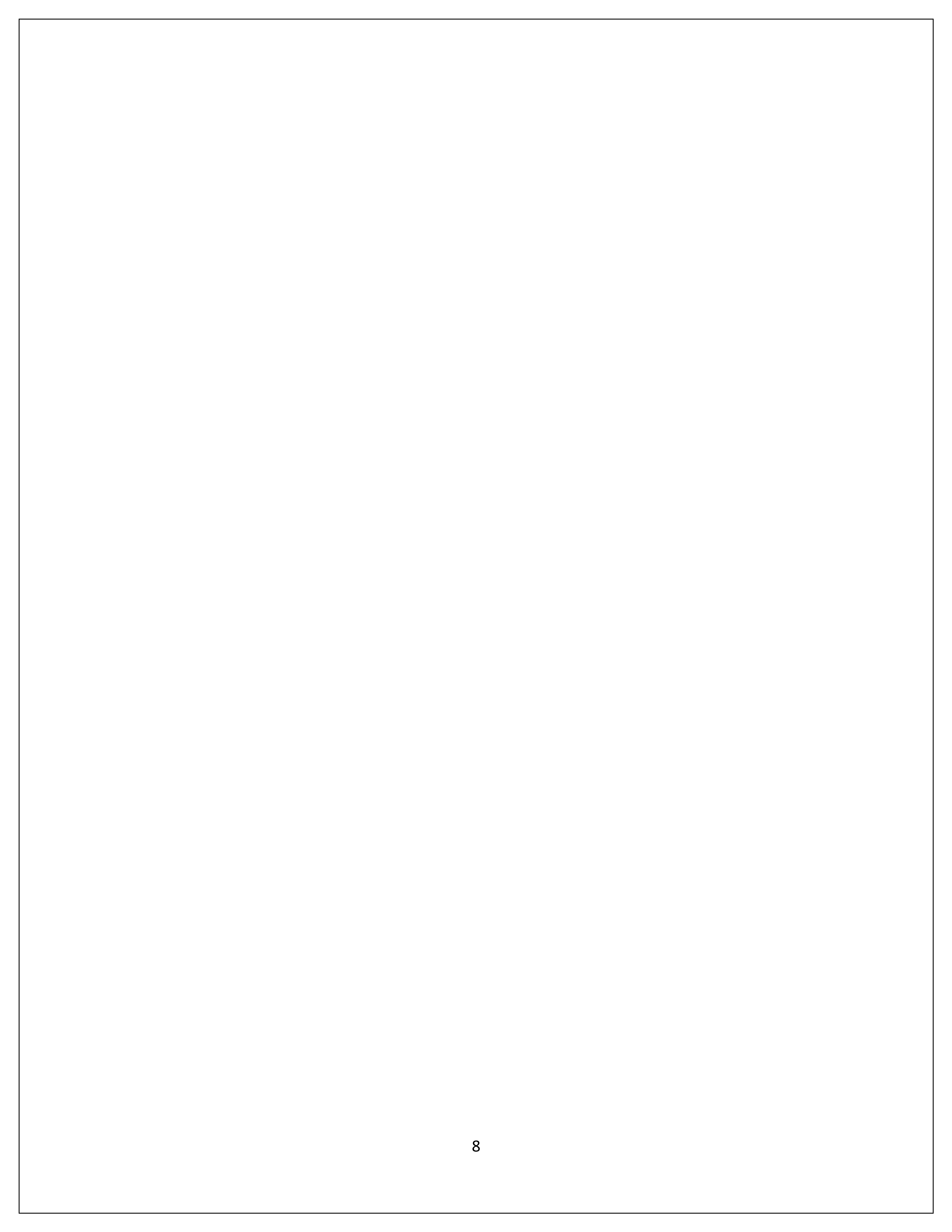
(الوزارات السورية وحدود ممارسة السلطة)

- (تحليل سياسي إقتصادي إجتماعي)

- الطبعة الأولى

- تاريخ النشر 15 / 10 / 2013

الفهرس



مقدمة

تقع سوريا المعاصرة على مفترق طرق ، فهي صلة الوصل بين دول الغرب والشرق ودول الشمال والجنوب ، وتمثل ممرا بريا يفصل قارة أوربا عبر شرقي البحر المتوسط عن قارة آسيا وكذلك عبر الخليج العربي ومن بعده بحر العرب والمحيط الهندي عن جنوب شرق آسيا ، وهي تعدّ مهد الحضارات إذ كانت دوما ملتقى الثقافات وميدانا للتنافس والصراع بين القوى الكبرى عبر التاريخ البشري المكتوب .

هذا الموقع الجيو استراتيجي لسوريا التاريخية والمعاصرة ، وما يكتنزه تاريخها العريق من إرث حضاري وثقافي وسياسي جعل القوى الكبرى عبر التاريخ تطمع - في الإستيلاء عليها أو التحالف معها - للإستفادة من ذلك الموقع والتحكّم به في مواجهة الأعداء والخصوم والمنافسين .

كل ذلك ، دفعنا إلى تحليل تاريخ سوريا المعاصر عبر أربع فترات زمنية متمايزة تغطي التالي :

- الفترة الأولى : بين 1918 – 1945 (الحكم العربي بعد العثمانيين والإنتداب الفرنسي)

- الفترة الثانية : بين 1946 – 1963 (الحكم الوطني والوحدة مع مصر والإنفصال عنها)

- الفترة الثالثة : بين 1963 – 1970 (إنقلاب حزب البعث وحكم مؤسسي الحزب وقادته)

- الفترة الرابعة: 1970 – 2012 (إنقلاب حافظ الأسد وحكم عائلة الأسد) .

وتتضمن الدراسة تحليلا **سياسيا إقتصاديا إجتماعيا** لكل فترة مدروسة يشمل كل من البنى التالية :

*** البناء السياسي والعلاقات الدولية**

*** البناء الإقتصادي الإداري**

*** البناء الإجتماعي السكاني**

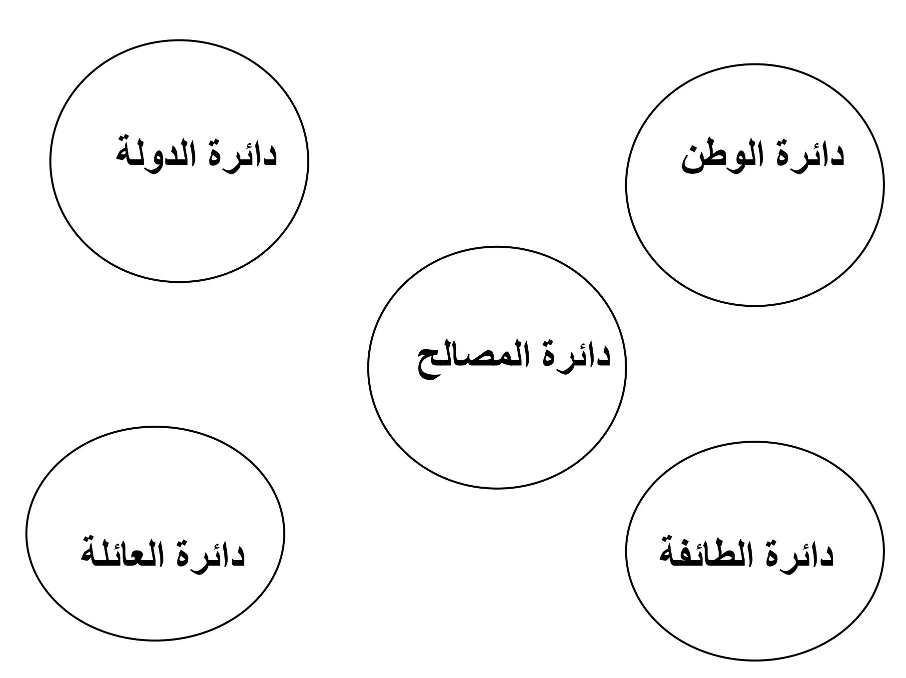
*** البناء العسكري الامني**

*** البناء الطائفي والعائلي (خلال فترة حكم حزب البعث وآل الأسد)**

سيتم خلال التحليل، دراسة كل بناء عى حدة ، مع إجراء بعض الدراسات المقارنة مع دول أخرى، للوصول إلى استنتاجات معمّقة ، توضّح بعض أسباب النجاحات أو الإخفاقات الحاصلة .

وتتسم كل فترة مدروسة بسمات تختلف جذريا عن الفترات الأخرى، فيما يخص الأولويات المعتمدة من قبل السلطات التنفيذية القائمة والوزارات السورية ، والقوى المسيطرة على أدوات الحكم، وذلك تبعا للتوجهات السياسية المعلنة ، وكذلك السياسات والإستراتيجيات والخطط الخفيّة والمنفّذة بشكل فعلي ، إذ كان يتم أحيانا وضع شخصيات في الواجهة لا حول لها ولا قوة لتمثل كتلة سكانية كبيرة من مكونات الشعب السوري وبحيث ترتضي تلك الشخصيات لنفسها أداء أدوار مرسومة مسبقا وضمن حدود لا يتخطونها مقابل بعض المزايا التي يحصلون عليها ، في حين تكون السلطة الفعلية بيد أشخاص آخرين من أبناء الأقليات الذيم يتحكّمون بالقرار الفعلي من خلال أدوات السلطة التي يمتلكونها مثل القوى العسكرية والأجهزة الأمنية ووسائلها الشكلية في الحكم كحزب البعث والإدارات التنفيذية .

وتتضح ممارسات السلطة عبر الأولويات المعتمدة في كل فترة مدروسة ، وبالتركيز على دائرة اهتمام تلائم توجهات قادة كل فترة وممارسات سلطات الوزارات فيها وفق التالي :



يبدو أن كل فترة من تاريخ سوريا المعاصرة التي تمت دراستها وتحليلها ، كانت ترتّب أولويات تلك الدوائر بشكل مختلف ، وذلك- كما أسلفنا - تبعا للسياسيات المعتمدة والخطط التنفيذية المتبعة من قبل الوزارات أو من قبل السلطات الحقيقية الظاهرة والخفية التي كانت تحكم في الفترة وطريقة

ممارستها السلطة سواء على مستوى كلي بما يغطي وزارات الحكومة في إجماليتها ، أو على مستوى جزئي في بعض الوزارات السيادية أو الخدمية .

وسيتضح ذلك في الفصول الخمسة التي يتضمنها الكتاب ، التي تعرض تاريخ حكم سوريا خلال الحقبة الممتدة بين هزيمة العثمانيين وانسحابهم من سوريا بعد الحرب العالمية الأولى في (1918) حتى انطلاق الثورة السورية على حكم آل الأسد في عام 2011 .

يعرض الفصل الأول ، حكم سوريا خلال فترة ما قبل الإستقلال 1918 – 1946 ، على الصعد السياسية والإقتصادية والإجتماعية والعسكرية الأمنية .

ويظهر الفصل الثاني ، حكم النخبة الوطنية خلال فترة ما بعد الإستقلال 1946 – 1963 ، فيما يخص سبل بناء الدولة والممارسة السياسية وأسس العمل الإقتصادي وبناء المجتمع والجيش والسلطات الأمنية .

ويبّين الفصل الثالث ، التنازع على السلطة بين القوى العسكرية والحزبية التي عملت تحت ستار حزب البعث خلال الفترة بين 1963 – 1970 ، والتي سعت إلى ترسيخ هيمنة بعض أبناء الطائفة العلوية على مقدرات الدولة والممارسة السياسية وجعل الإقتصاد و المجتمع والجيش والسلطات الأمنية تحت سلطاتها الفعلية .

ويكشف الفصل الرابع ، عن كيفية وصول حافظ الأسد إلى السلطة ، وممارسة كافة أشكال القوة والنفوذ والدهاء والإستبداد للتحكّم المطلق في الدولة والسياسة والإقتصاد والمجتمع والجيش والأمن ، وجعلها تحت سيطرته الفردية ، وسيطرة عائلته خلال الفترة بين 1970 – 2011 .

ويقدم الفصل الخامس ، كيفية انطلاق الثورة السورية في 15 /3 /2011 ، ويحلّل كافة أسبابها وأعراضها ومظاهرها ونتائجها ، والإصطفافات التي حصلت خلالها حيث انقسم المجتمع السوري إلى كتلتين ، الأولى تمثل القاعدة العريضة من الشعب يتقدمهم الثوار في الميدان ، والثانية تمثل النظام المتسلّط على الحكم يتقدّمهم بعض القوى العسكرية وكافة الأجهزة الأمنية والشبيحة والمنتفعين من السلطة .

هو كتاب متفرّد في التحليل والعرض واستنباط النتائج وفق أسس منهجية وموضوعية.

الفصل الأول

فترة ما قبل الإستقلال 1918 - 1946

اتسمت القرون الخمسة الأولى من الألفية الثانية(1000- 1500) بشدة الصراع بين الغرب والشرق ، وطبعتها وقائع تاريخية حاسمة، نذكر منها إنهاء الوجود الصليبي في سوريا الكبرى في العام 1291، وسقوط القسطنطينية بيد العثمانيين في العام 1453، وسقوط غرناطة بيد الإسبان في العام 1492.

وتشكّلت إثر تلك الحوادث الكبرى منذ بداية القرن السادس عشر خريطة جديدة للعالم ، تميّزت بظهور امبراطوريتين حديثتين ، الأولى الإمبراطورية الإسبانية التي أسَّست مستعمرات في أمريكا وضمَّت إليها ممتلكات امبراطوريات أوربية أخرى، والثانية الإمبراطورية العثمانية التي توسعت في أوروبا الشرقية حتى وصلت إلى أبواب مدينة فيينا (1529) في الغرب كما توسعت في بلاد الشرق من خلال احتلال سوريا وفلسطين ومصروصولا إلى ليبيا وتونس والجزائر.

وتصارعت هاتان الإمبراطوريتان المتنافستان للسيطرة على أوروبا وحوض البحر المتوسط ، ووقعت بينهما معارك بحرية و برية خسر فيهما العثمانيون وتراجعوا بعدها عن أوروبا، ثم خسر الإسبان أمام إنكلترا الصاعدة.

وبعد ذلك ، بدأ ظهور قوتين أوروبيتين ، هما فرنسا و إنكلترا وتوسعهما في القارات الأخرى، و لحقت بهما الإمبراطورية الروسية التي توسعت على حساب ممتلكات الإمبراطورية العثمانية وغيرها .

منذ ذلك الوقت، بدأ نمو وتوسّع هذه القوى المتنافسة، ذات المصالح المتكاملة من جهة، والمتصارعة من جهة أخرى، كما ظهرت الخلافات المتزايدة فيما بينها من بداية القرن العشرين ، الأمر الذي أثر على مصير العالم أجمع، وعلى العالم العربي بشكل خاص.

بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى ، انهارت الإمبراطورية العثمانية، التي كانت سوريا من ضمن تركتها ، ولم يتبقَ للدول الاستعمارية المنتصرة (إنكلترا وفرنسا) إلا تقاسم تركة تلك الإمبراطورية المتهالكة، وانطلق ذلك في عام 1915 ، حين جرت مفاوضات بين فرنسا وإنكلترا حول تحديد مناطق نفوذهما حال تقسيم الإمبراطورية العثمانية، وحصل اتفاق سرِّي بإسم اتفاق(سايكس / بيكو)، وفي الوقت نفسه، جرت مراسلات منذ العام 1915، بين السير (هنري مكماهون والشريف حسين بن علي) في الحجاز ونجم عن المفاوضات بينهما التزامٌ بريطاني بالإعتراف بإستقلال العرب ومساندتهم، ومقابل هذا الالتزام الإنكليزي المبدئي، يلتزم الشريف حسين بإطلاق نداء الثورة العربية ضد العثمانيين، الذي تحقّق بتاريخ 5 حزيران 1916، وأعلن نفسه ملكا على العرب منذ شهر تشرين الثاني 1916، بينما كانت الدول العظمى لا تعترف به إلا بصفته ملكًا على الحجاز.

في ذلك الحين ، كان الكولونيل الانكليزي لورنس (المعروف لورانس العرب) بصفته ضابط اتصال يرافق قوات الأمير فيصل نجل الشريف الحسين حتى تم فتح مدينة دمشق ، وهزيمة الجيش التركي في سوريا وانسحابه منها.

ودخل الأمير فيصل دمشق بتاريخ 3 تشرين الأول 1918 بعد القوات الإنكليزية التي دخلتها قبله بتاريخ 1 تشرين الأول ، وكان ذلك بمثابة إهانة لفرنسا التي لها مركز مميَّز في المنطقة كراعية للمسيحيين في المشرق، وتمّ رفع العلم الشريفي، وأعلنت الإدارة العربية الجديدة ولاءها للحسين، بصفته ملكًا على جميع العرب.

بعد ذلك ، عقد مؤتمر السلم في باريس في 18 كانون الثاني 1919 ، ولم يصدر عنه اتفاقا بخصوص الإنتداب على دول المنطقة، وذهب الملك فيصل إلى أوربا للدفاع عن المصالح العربية ضد مطامع فرنسا ، لكنه أدرك أن حلفائه الإنكليز قد تخلّوا عنه مما سبّب ضعف سيطرتُه على الأمور في سوريا.

عندئذ ، شعرت فرنسا بأنها أصبحت طليقة اليدين على الأرض ، وأعلنت هدفها بالسيطرة الكاملة على سوريا، و تم تعيين الجنرال غورو في 8 تشرين الأول 1919 حاكما عاما على سوريا وكيليكيا، وبدأت القوات الفرنسية تحلُّ محلّ القوات البريطانية في لبنان وعلى طول الشاطئ السوري.

هذا الواقع ، دفع الوطنيين السوريين إلى التعبئة العامة للقوات السورية، و اجتمع المؤتمر العربي في دمشق في 8 آذار 1920، وأعلن من طرف واحد، الإستقلال وقيام المملكة العربية السورية في حدودها الطبيعية بما فيها فلسطين، وتنصيب فيصل ملكًا عليها.

بعد ذلك ، عقد مؤتمر في إيطاليا ، وتم فيه عقد اتفاق سان ريمو في نيسان 1920، الذي أكَّد اتفاقات سايكس– بيكو المعدَّلة (الإتفاق حول النفط)، وأعطى لفرنسا حقَّ الإنتداب على لبنان وسوريا ، ولإنكلترا حقَّ الإنتداب على فلسطين وسوريا الجنوبية (شرق الأردن) والعراق.

في تاريخ 14 تموز 1920 ، أرسل الجنرال غورو تحذيره النهائي إلى الملك فيصل، وفي تاريخ 24 تموز 1920 تحرَّكتْ القوات الفرنسية بقيادة الجنرال غوبيه نحو دمشق، وكانت هذه القوات تضم عددا هاما من القطعات العسكرية مثل (مشاة من السنغاليين والمغاربة، وبطاريات مدفعية من عيار 75 و155 مم، ووحدات نقل وحاملة مدافع ورشاشات، ووحدتين للدبابات، ووحدات هندسة وطيران، وقوَّات احتياطية).

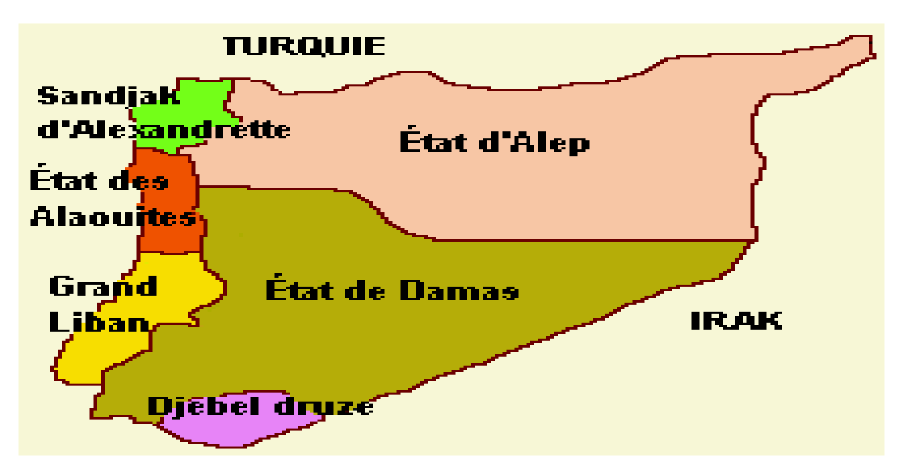
في المقابل ، كانت القوات العربية التي أُرسِلَتْ للتصدِّي لها بقيادة العقيد يوسف العظمة/ وزير الحربية آنذاك ضئيلة للغاية لا تتعدى الـ5000 مقاتل تقريبًا ، مؤلفةً من خليط من الجنود النظاميين وغير النظاميين ومن متطوِّعين وبدو وعدد قليل جدًّا من المدافع؛ فتمَّ سحقُها في خان ميسلون على مشارف دمشق الغربية ، وقتل يوسف العظمة في أثناء المعركة، ودخلت القوات الفرنسية إلى دمشق بتاريخ 25 تموز 1920.

منذ تلك الفترة ، بدأ الإنتداب الفرنسي على سوريا الذي دام نحو ربع قرن، وتمّ طرد أول حاكم لسوريا المعاصرة، الملك فيصل ، الذي نفي إلى إيطاليا ، وتقلّصت خلال هذه الفترة مساحة سوريا إلى 185000 كم^2 بعد أن كانت حوالي 300000 كم^2 (بلاد الشام) سابقا.

(سمير عنجوري: سوريا والإنتداب الفرنسي 1920 -1946 ،موقع معابر،15 / 3 / 2003 ،ص 3-5).

*** البناء السياسي والعلاقات الدولية**

لقد حكمَ سوريا خلال فترة الإنتداب الفرنسي (12) مفوضا ساميا فرنسيا، كان نصفهم من العسكريين، والنصف الآخر من المدنيين الذين ينتمون إلى السلك الدبلوماسي أو إلى طبقة كبار موظفي الدولة ، وتمت ممارسة السلطة بشكل مباشر بين العامين 1920 و1925 من قبل ثلاثة جنرالات من قادة الجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الأولى وهم الجنرالات (غورو وفيغان وساراي). وبموجب حكم الإتداب الفرنسي ، تمّ تقسيم سوريا بعد معركة ميسلون إلى الدويلات المبيّنة أدناه والموضّحة بالخريطة التالية :



دولة لبنان الكبير التي انفصلت عن سوريا في 1 / 9 / 1920 ، **ودولة دمشق** ، **ودولة حلب** ، **ودولة العلويين** التي وضعت تحت الإدارة المباشرة للفرنسيين ، **ودولة الدروز** المستقلة ، **وسنجق الإسكندرون** الذي أصبح مقاطعة مستقلة تحت السيطرة الفرنسية.

وفق ذلك التقسيم ، كان المارونيون في لبنان ، والعلويون في سوريا راضين تماما على ذاك التقسيم ، بينما اعترض سكان الدويلات الأخرى على ما فعله الفرنسيون .

وفي 5 / 12 / 1924 ، تمّ توحيد دولتي دمشق وحلب في دولة سوريا ، وأصبحت دولة العلويين مستقلة برعاية الإنتداب الفرنسي .

في 18 / 7 / 1925 ، انطلقت الثورة الثورية الكبرى من جبل الدروز بقيادة سلطان باشا الاطرش ، وانضم إليها حزب الشعب والتيارات الوطنية الكبرى في دولة سوريا، وكانت أهدافها :

أ- تحقيق الإستقلال ب – تأليف جيش وطني ج – وضع دستور للبلاد .

لكن ، بعد انتهاء الثورة السورية الكبرى (1925-1926) ، مارست السلطة المنتدبة سياسة ليبرالية نسبيًّا، قبل أن تعود إلى نهج السلطة المباشرة عند اندلاع الحرب العالمية الثانية في العام 1939.

وفي 24 / 4 / 1928 ، سيطرت الكتلة الوطنية على الجمعية التأسيسية ، ولم يشارك فيها سكان دولتي العلويين والدروز .

وفي انتخابات تشرين الثاني / نوفمبر عام 1936 ، فاز الوطنيون في دولة سوريا ، وطلبت الجبهة الوطنية معاهدة الإستقلال عن فرنسا خلال ثلاث سنوات ، وتم ضم دولتي العلويين والدروز إلى دولة سوريا .

في 23 / 6 / 1939 ، سلّمت فرنسا سنجق الإسكندرون (الذي كان إقليما تحت سيطرتها المباشرة)إلى تركيا لقاء عدم مشاركتها في الحرب العالمية الثانية ضدها .

وفي 8 / 6 / 1941 ، دخلت جيوش بريطانيا وحكومة فرنسا الحرة إلى سوريا،وجرت إنتخابات في صيف 1943، وفازت الكتلة الوطنية ، وأصبح شكري القوتلي أول رئيس لجمهورية سوريا المستقلة التي اعترفت بها الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي .

وفي 17 / 4 / 1946 ،إنسحبت فرنسا من سوريا ، وأصبح ذلك التاريخ يوم الإستقلال .

وبذلك يمكن القول بأن الإنتداب بدأه أحد العسكريين في العام 1920 – وهو الجنرال غورو – وأنهاه عسكري آخر في العام 1946 – وهو الجنرال بينيه.

(Article : La province ottomane de Syrie pendant la Première Guerre mondiale,L'établissement du mandat français en Syrie) .

لقد شارك في حكم سوريا رؤساء حكومات / ووزراء من السوريين ، كانوا في معظمهم من السياسيين من قادة الأحزاب الكبرى الذين لهم رصيد كبير في أوساط الشعب السوري رغم خضوع الدولة إلى سلطات الإنتداب الفرنسي ، ونعرض المعلومات الخاصة بهم كما يلي :

الاسم والشهرة	الفترة	المنطقة	الشهادة العلمية	الحزب السياسي	ملاحظات
رضا باشا الركابي –	اكتوبر1918 14ديسمبر	دمشق	أمير لواء	أحزاب عربية سرية في	رئيس بلدية دمشق،

اولى ثانية	1919 ديسمبر 1919 –مايو 1920			الحكم العثماني	رئيس وزراء الأردن لاحقا
عبدالحمد باشا	1919/12/14 ديسمبر 1919	لا تتوافر معلومات عن المذكور			
هاشم الأتاسي أولى	مايو 1920 – 28 يوليو 1920	حمص	إجازة في الإدارة من الأستانة	الكتلة الوطنية	ابن مفتي حمص،رئيس سوريا عدة مرات
علاءالدين الدروبي باشا	28/ 7 / 1920 – / 8 / 21 1920	حمص	درس في الاستانة	ساهم في بناء أول دولة سورية	ابن رئيس بلدية حمص في عهد العثمانيين
جميل الألشي-1 2	1920/9/6 – 1920/11/30 -1943/1/10 1943/3/25	دمشق	درس في الأستانة	تسلم رئيس أركان حرب في بيروت في العهد العثماني	كان قريبا من الفرنسيين ، تغيرت في أيامه شكل الوزارات ،واستبدلت بإسم المديريات ، وشغل عدة وزارات سورية
ألغي المنصب من 30 نوفمبر 1920-26 يناير 1925					
صبحي بك بركات الخالدي	1925/1/26 1925 /12/21	انطاكية – حلب	ثائر مع ابراهيم هنانو	سياسي /	كان مُسايراً للفرنسيين، و ساهم بدمج دولتي دمشق وحلب
تاج الدين الحسيني-1 ثانية ثالثة	1925/12/29 1926/1/6- -1928/4/15 1931/11/19 -1934/3/16 1936/2/22	دمشق	رجل دين –ابن مفتي سوريا سابقا	قاضي شرعي	قريب من فرنسا وشارل ديغول شخصيا
داماد أحمد نامي بك (شايسوغ)	-1926/4/27 1928/2/9	بيروت	درس في فرنسا	مفوض سامي لفرنسا في سوريا	شركسي الأصل – زوج أخت السلطان عبد الحميد الثاني العثماني
حقي العظم	-1932/6/7 1934/3/16	دمشق	درس في الأستانة	رئيس حزب الاصلاح	من أصل تركي ، رئيس مجلس الشوربالسوري
عطا الأيوبي-1 2	-1935/2/22 1936/12/21 1943/3//25 1943/8/17	دمشق	درس الإدارة في الإستانة	الكتلة الوطنية	من أصل كردي، وزير في عدة وزارات

جميل مردم بك -1	1936/12/21-1939/2/18	دمشق	درس العلوم السياسية في باريس	الكتلة الوطنية	وزير ، نائب سابقا
لطفي الحفار	1939/2/23 – 1939/3/13	دمشق		الكتلة الوطنية	
ناصوح البخاري	1939/4/6 – 1939/7/9	دمشق	درس في الكلية الحربية في الأستانة ، قائد عسكري عثماني	غير منتمي لأحزاب	ابن رئيس علماء دمشق، مدير عام الشؤون الحربية في دمشق العثمانية
خالد العظم-1	1941/4/4 - 1941/9/21	دمشق	درس في روسيا ، إشتراكي الأفكار	الكتلة الوطنية	رئيس وزراء 6 مرات ، رئيس مؤقت ، أممت أملاكه بعد حكم البعث ، ابن وزير الشؤون الدينية في حكم العثمانيين
حسن الحكيم-1	1941/9/21-1942/4/19	دمشق	درس في الأستانة	حزب الشعب	وزير عدة مرات
حسني البرازي	1942/4/19-1943/1/10	حماه	درس الحقوق في الأستانة	الكتلة الوطنية	من أصول كردية ، تولى عدة وزارات ومحافظات
سعد الدين الجابري -1 -2	1943/8/19 – 1944/10/14 1945/10/1 – 1946/ 4/17	حلب	درس في الأستانة ، ثم في ألمانيا	الكتلة الوطنية	ابن مفتي حلب ، وزير في عدة وزارات
فارس الخوري -1	1944/10/14 – 1945/11/1 1954 / 10/1-1955/2/15	حاصبيا – لبنان	درس في الجامعة الأمريكية في بيروت	الكتلة الوطنية	مسيحي ، نائب ، رئس البرلمان ، قومي سوري

(قائمة رؤساء وزراء سوريا ، موقع المعرفة الالكتروني).

(ملاحظة : تم إلغاء منصب رئيس الوزراء/ الحكومة عدة مرات في عهد الإنتداب الفرنسي ، وكان يقوم بالمهمة الحاكم الفرنسي لسوريا) .

يتضح من الجدول السابق أن **رؤساء الحكومات السورية بلغ عددهم (18) شخصا** خلال الفترة الممتدة بين 1918 – 1946 ، **وتوزعت مدد رئاستهم بين أسبوعين** (عبد الحمد باشا) في كانون الأول / ديسمبر عام 1919 الذي لم يكتب عنه شيء في المراجع التاريخية ، **إلى مدة 5 سنوات وثمانية أشهر** (تاج الدين الحسيني) ولمدة ثلاث دورات وهو رجل دين وإبن مفتي سوريا، وكان مقرّبا جدا من سلطات الاستعمار الفرنسي .

وتوزع هؤلاء الرؤساء على المدن السورية وفق التالي : دمشق(10)، حلب (2) ، حمص(2)، حماه (1) ، بيروت من أصول شركسية وزوج أخت السلطان عبد الحميد (1) ، لبنان (1) ، غير معروف (1) .

وتوزعوا حسب الشهادة العلمية : إدارة وحقوق درس غالبيتهم في الأستانة / تركيا (8) ، عسكري درس في الأستانة/ تركيا (3) ، إقتصاد درس في روسيا (1)، حقوق وسياسة درس في الجامعة الأمريكية في بيروت (1)، رجل دين (1) ، غير معروف (2) .

وتوزعوا حسب الحزب السياسي :الكتلة الوطنية(8)،سياسون مستقلون(2)،حزب عربي(1)، عسكري(1)، رجل دين (1) ، مفوض سامي فرنسي في بيروت (1)، الإصلاح (1)، الشعب(1)، غير معروف (2) .

وتوزع رؤساء الوزراء على الأعمال اللاحقة التي تولوها كالتالي: وزير(7)، رئيس مجلس شورى/ نواب (2) ، رئيس دولة (1) ، رئيس وزراء في الأردن (1) ، رجل دين (1) ، تقاعد (2) ، غير معروف (1) .

أما على صعيد العمل الحزبي والبرلماني، فقد تمثلت الأحزاب في فترة الحكم الفرنسي ، التي تعكس الحياة السياسية والبرلمانية في سوريا ، كما يلي :

1- **فترة المجلس التمثيلي النيابي(سلطة دولة دمشق 1923/11/12)**، وشارك في تلك الفترة الأحزاب التالية : (العهد ، الإستقلال العربي ، النادي العربي، التقدم، الحر المعتدل، الرجال الوطنيون، الممثلون في الكتلة الوطنية ، وبلغ عدد النواب 30 عضوا .

2- **فترة المجلس التأسيسي(1928/6/9 – 1928/8/11)**،وشارك في تلك الفترة أحزاب من أهمها الكتلة الوطنية، وبلغ عدد النواب 67 عضوا .

3- **فترة المجلس النيابي(1932/6/7 – 11/15/ 1933)**،وشارك في تلك الفترة الأحزاب التالية(الحزب الوطني، الشعب)، وبلغ عدد النواب 78 عضوا .

4- **فترة المجلس النيابي (1936/12/21 – 1939/7/8)**، وشارك في تلك الفترة أحزاب من أهمها : (الكتلة الوطنية) ، وبلغ عدد النواب 85 عضوا .

5- **فترة المجلس النيابي (1943/8/17– 1947/5/31)**،وشارك في تلك الفترة الأحزاب من أهمها : (الكتلة الوطنية)، وبلغ عدد النواب 124 عضوا .

(جريدة الثورة السورية عدد 14824 ، 23 نيسان 2012)

وتتلخص إتجاهات تلك الأحزاب وفق التالي :

- حزب الاستقلال : الذي تشكّل من عناصر بورجوازية و إقطاعية ليبرالية من أبناء العائلات المعروفة آنذاك،وكان أشبه بالحزب الحاكم في العهد الوطني للدولة العربية في دمشق(تشرين الأول 1918– تموز 1920).

- حزب الشعب : **الذي** تأسّس في أيار 1925 كأول تجمع منظم للبرجوزاية السورية بعد الإحتلال الفرنسي من أعضاء قياديين وطنيين مثل :(د. عبد الرحمن الشهبندر ، حسن الحكيم ، لطفي الحفار ، فوزي الغزي ، سعيد حيدر ، إحسان شريف ، توفيق شامية ، فارس الخوري ، عبد المجيد الطباع ، أبو الخير الموقع ، أديب الصفدي ، جميل مردم بك ، فخري البارودي) .

- حزب الكتلة الوطنية : الذي تأسّس من قياديي النضال وزعماء الثورة السورية ضد الإنتداب الفرنسي عام 1926، وتألف مجلس الكتلة من : (هاشم الأتاسي ، أحمد الرفاعي , سعد الله الجابري، عبد الرحمن الكيالي، لطفي الحفار، جميل مردم بيك ، شكري القوتلي ، الشيخ أحمد فاضل الكيالي، نسيب البكري ،إبراهيم هنانو، محمد خير بيك الحريري, سلطان باشا الأطرش، فارس الخوري ،...)

ثم انشقت تلك الكتلة إلى حزبين هما :

* **الحزب الوطني** : بقيادة شكري القوتلي وهاشم الاتاسي وصبري العسلي ومحمد خير بك الحريري وغيرهم .

* **حزب الشعب** : بقيادة رشدي الكيخيا وناظم القدسي ومعروف الدواليبي وغيرهم .

- عصبة العمل القومي :التي تأسست في سنة 1933 بهدف الدعوة إلى الوحدة العربية والعمل على تحقيقها ، وأسسها مجموعة من الشباب المثقف العائد معظمه من أوربا بعد إنهاء دراسته حاملا مبادئ واتجاهات جديدة،وناقم على سياسة التفاهم مع المستعمروالمصاب بخيبة أمل من قيادة الكتلة الوطنية.

تميّزت ممارسة السلطة في تلك الفترة برلمانيا وحكوميا وفق التالي :

- الجمعية التأسيسية ودستور 1928 :

وضعت الجمعية التأسيسية المنتخبة في عام 1928 من أكثرية من الكتلة الوطنية دستورا وطنيا مؤلفا من 115 مادة، لكن المفوّض السامي الغاضب على بعض مواد ذلك الدستور سرعان ما حلّ الجمعية التأسيسية ، وأعلن في 22 أيار 1930 الدستور نفسه مقيدا بالمادة 116 ،التي نصت على أن جميع قرارات المجلس النيابي المقبل لا تصبح نافذة المفعول إلا إذا صادق عليها المفوض السامي .

-المجلس الاستشاري : شكّل المفوض السامي ، بعد استقالة وزارة تاج الدين الحسيني الأولى (15 شباط 1928 – 19 تشرين الثاني 1931) ، مجلسا إستشاريا من (رؤساء الدولة السورية الذين تعاقبوا على الحكم و رئيس مجلس الشورى ورئيس محكمة التمييز وعميد جامعة دمشق ورئيس سنجق الأسكندرون ورئيسي غرفتي التجارة في حلب

ودمشق)، لكن هذا المجلس الإستشاري لم يجتمع إلا مرة واحدة في كانون الأول 1931،ولم تكن له أية سلطة فعلية، لأن صلاحيات الحكومة السورية تركّزت في يدّ وزارة برئاسة مندوب المفوض السامي (سولومياك) المؤلفة من موظفين خاضعين لسلطات الانتداب .

- **حكومة العظم /مردم بك :**شكّل حقي العظم نصير الإنتداب وزارة على الوجه التالي : (حقي العظم للرئاسة والداخلية ،وجميل مردم بك للمالية والزراعة (من الكتلة الوطنية) ، مظهر رسلان للعدلية (من الكتلة الوطنية) ، وسليم جنبرت للأشغال العامة / رئيس غرفة تجارة حلب (مقرب من فرنسا) .

- **وزارة الشيخ تاج الثانية (آذار 1934 – شباط 1936):** بعد فشل المصادقة على معاهدة الإستقلال، استقالت وزارة حقي العظم في 15 آذار 1934 ، وضمن له الفرنسيون رئاسة مجلس الشورى مع مخصصات وزير ومزاياه . ثم عيّن المفوض السامي الفرنسي للمرة الثانية الشيخ تاج الدين الحسيني رئيسا للوزارة في 17 آذار 1934 على الشكل التالي : تاج الدين الحسيني للرئاسة والداخلية ، وعطا الأيوبي للعدلية ، وهنري هندية للمالية ، وجميل الألشي للأشغال ، وحسني البرازي للمعارف ، ومحمد الأضالي للزراعة .

لكن ، بعد نجاح الجبهة الشعبية الفرنسية في حكم فرنسا وإلحاق دولتي العلويين والدروز بسوريا،أي بعد خمسة أيام من تشكّل وزارة الجبهة الشعبية في فرنسا فقد بدأت في 10 حزيران 1936 المفاوضات الجدّية بين وفد الكتلة الوطنية السوري ووزارة الخارجية الفرنسية ، وتكلّلت المفاوضات بالنجاح في أيلول 1936، وأسفرت عن توقيع معاهدة تحالف بين الطرفين،وعلى إثر توقيع المعاهدة أصدر المفوض السمي الفرنسي في بيروت قرارا بإلحاق دولتي العلويين والدروز بأمّهما سوريا .

- **وزارة مردم بك :** في 21 كانون الأول 1936 : اجتمع المجلس النيابي وانتخب بالإجماع فارس الخوري رئيسا للمجلس ، كما جرى انتخاب هاشم الأتاسي رئيسا للجمهورية ، الذي كلف مردم بك بتشكيل الوزارة التي اقتصرت على أعضاء المكتب الدائم للكتلة الوطنية ، وتشكّلت من : جميل مردم بك للرئاسة والإقتصاد ، وسعد الله الجابري للداخلية والشؤون الخارجية ، وشكري القوتلي للمالية والدفاع ، وعبد الرحمن الكيالي للعدلية والمعارف .

- **وزارة لطفي الحفار /الكتلة الوطنية :** تشكّلت برئاسة لطفي الحفار، وطعّمت بعناصر بورجوازية مقرّبة من فرنسا، لكنها لم تستطع البقاء أكثر من عشرين يوما (23 شباط 1936–5 آذار 1939).

- **وزارة نصوح البخاري** : كلّف هاشم الأتاسي رئيس الكتلة الوطنية في 5 نيسان 1939 بوصفه رئيسا للجمهورية نصوح البخاري ، بتشكيل وزارة من غير الكتلة الوطنية ، وضمّت : خالد العظم البرجوازي الوطني ، وحسن الحكيم البورجوازي الوطني ، وسليم جلبرت رجل المال الحلبي . لكن وزارة البخاري لم تستطع العيش طويلا ، واضطرت للإستقالة في 5 أيار 1939 .

ـ فترة الحرب العالمية الثانية

خضعت سوريا أثناء الحرب للحكم الفرنسي المباشر من تموز 1939 إلى تموز 1941 ، ثم وقعت تحت حكم الإدارة الفرنسية (الديغولية) – البريطانية من تموز 1941 إلى تموز 1943 .

في هذه الأثناء ، عّين الشيخ تاج الدين الحسيني رئيسا للجمهورية في 21 أيلول 1941، وفي تموز 1943 عادت عناصر الكتلة الوطنية إلى قمة السلطة بعد أن فازت في انتخابات صيف 1943 ،وانتخب في 17 آب 1943 شكري القوتلي رئيسا للجمهورية ، وألّف سعد الله الجابري الوزارة .

يتضح من تشكيلات الوزارات (رؤساء الوزراء – والوزراء) في تلك الفترة ، أنها كانت محصورة في أيدي رجال السياسة وقادة الأحزاب وكبار البرجوازيين والملاك الإقطاعيين،وكانوا يتناوبون على الرئاسة والوزارات فيما بينهم ، ومنهم من كان مقرّبا من الإستعمارو منهم من كان مقارعا له .

*** البناء الإقتصادي الإداري**

أقرّ صك الإنتداب على سوريا،في المادة الثانية،إعطاء ميزة الدولة الأولى بالرعاية من دون المعاملة بالمثل.لذلك، شكّلت النزعة الوطنية الإقتصادية قاعدة الفكر التنموي الوطني في مواجهة تلك السياسات الإندماجية الإقتصادية الفرنسية والباب المفتوح المفروض من قبل سلطات الإحتلال ، وقدّمت الكتلة الوطنية التي كانت تقود العمل الوطني المشاريع التنموية تحت شكل مشاريع وطنية، وتزامن ذلك العمل مع بناء أوّل مشروع صناعي تحويلي عصري وهو مشروع شركة الإسمنت الذي بدأ عام 1928 في ضاحية دمر قرب دمشق وأُطلِقَ عليه اسم (المشروع الوطني الأول)، ثم أعقبه مشاريع وطنيّة تنموية أخرى في النصف الأول من الثلاثينيات في مجال الكونسروة والصناعات الغذائية وصناعات الغزل والنسيج.

ومنذ أواخر العشرينيات، أرست الحركة الوطنية ذات التوجه الليبرالي أسس منهج إحلال الواردات في إستراتيجية التنمية الوطنية السورية، مع نزعة الحماية الجمركية في وجه مزاحمة السلع المصنّعة المستوردة وتقييد الاستيراد.

وفي الثلاثينيات ، سارت حملة الدفاع عن الإنتاج الوطني جنباً إلى جنب مع حملات حشد المدن لمقاطعة السلع والشركات الأجنبية ولاسيّما الفرنسية منها، واستثمرت الكتلة الوطنية في إطار النزعة الوطنية الاقتصادية، حركات تذمّر واحتجاج معلّمي الحرف التي أفلست أو بلغت حافة الإفلاس جراء سياسات الباب المفتوح للضغط على سلطات الإنتداب لتعديل السياسة الجمركية الفرنسيّة ، وتحويلها من سياسة تقوم على الجباية إلى سياسة تقوم على الحماية.

وخلال الفترة 1939-1943 ، توفّرت حماية تلقائية للإنتاج الوطني جراء ندرة المنتجات المستوردة خلال الحرب العالمية الثانية، واشتداد الطلب مع تزايد الإنفاق الحربي لقوّات الاحتلال الفرنسية والبريطانية؛ الأمر الذي أدى إلى تحقيق تراكمٍ رأسماليّ كبير، جرى توظيفه في الصناعة التحويلية وفي الإستثمار الزراعي المحلي .

ونتيجة ضعف مركز فرنسا في سورية بتأثير الضغط البريطاني واحتدام التناقضات بين الدولتين وموقف القيادات الوطنية السلبي من فرنسا ، وتحوّل السلطة السياسية إلى أيدي التجار المحليين والصناعيين ، ومع ازدياد تركز رأس المال وتراكمه في أيدي رجال الأعمال ، فقد أصبح الطريق ممهّداً أمام توسعٍ صناعي أكبر ، إذ قفز عدد المنشآت الصناعية من 17 منشأة عام 1939 إلى 45 منشأة عام 1946، وازداد رأس المال المستثمر في المنشآت الصناعية من 20 مليون ليرة سورية عام 1939 إلى 96 مليون ليرة سورية عام 1946 .

(عبد القادر النيال : الوطنية الإقتصادية والسياسات الحمائية السورية ، خاص النشرة العربيّة، مجلة لوموند ديبلوماتيك ، ملف الحمائية الإقتصادية - آذار مارس 2009)

وهكذا ، اتخذ تطور الصناعة السورية في عهد الإنتداب اتجاهين رئيسين هما :**الأول** : زوال الصناعات القديمة تدريجيا ، وزوال طرق الإنتاج الأولية التي كانت ملازمة لها . **الثاني** : بدء ظهور المعامل الحديثة اعتبارا من سنة 1928 .وبعد ذلك ، إزداد عدد العمال بلغ عدد هم تقديريا في سوريا في سنة 1939 279,000 عاملا ، وهم عمال الصناعات المختلفة الموزعون كما يلي :

- حلب 152000
- دمشق 79000
- حمص 25000
- حماة 23000

ويقارب هذا العدد ،الرقم المقدّر لطبقة العمال من غير المزارعين في سوريا ، (كما جاء في كتاب سعيد حمادة عن النظام الاقتصادي في سوريا) – ص(12) لسنة 1930 ، الذي يشير إلى توزيع السكان في سوريا حسب المهن والحرف التي عملوا بها ، كما يلي :

القطاع	العدد	المعدل الثانوي
الزراعي	1,716,000	62
الحرف الأخرى غير الزراعية	692,000	25
البدو	360,000	13
المجموع	2,768,000	100 بالمئة

أما فيما يتعلق بمستويات معيشة السكان ، أي إنفاق العائلات على مستلزمات الحياة في تلك الفترة (عقد الثلاثينيات من القرن العشرين)، فنعرض المعدل التقريبي لمصاريف(نفقات)العمال الشهرية كالتالي :

نوع المصروف	لعائلة مشكلة 5 أشخاص	المعدل المئوي للمصروف	للعامل المفرد	المعدل المئوي للمصروف
آجار	60 فرنكا	14,3	40 فرنكا	14,00
طعام	210 فرنكا	50.00	120 فرنكا	42,10
ملبوس	70 فرنكا	16,70	50 فرنكا	17,50
وقود ونور	20 فرنكا	4,70	15 فرنكا	5,20
مختلفات	60 فرنكا	14,30	60 فرنكا	21,20
المجموع	**420 فرنكا**	**% 100**	**285 فرنكا**	**%100**

(عبد الله حنا : الحركة العمالية في سوريا ،ص 144)

وفي عام 1936 ، قدّر **دخل الأسرة السنوي للطبقات الشعبية من حرفيين وعمال وفلاحين وموظفين صغار بنحو (18 – 20) ليرة ذهبية تركية** تعادل 250 ليرة سورية آنذاك .

(رزق الله هيلان:الثقافة والتنمية الإقتصادية في سوريا والبلدان المخلّفة ،دار ميسلون،دمشق. ص 267).

أما فيما يخص إدارة المؤسسات الإقتصادية وإدارة رؤوس الأموال ، فقد افتتحت مصارف عديدة في سوريا منها :

1-البنوك : وأهم هذه المؤسسات المصرفية تمثلت في :

***البنك الفرنسي السوري** : الذي تأسّس في كانون الأول عام 1918 من قبل الشركة العامة الفرنسية وعدة بنوك أخرى ، وانحصرت به الصرافة التجارية العامة .

***البنك العقاري الجزائري** :الذي بدأ أعماله في سورية عام 1921 في بيروت، وفتح فروعا له في حلب 1930 ودمشق 1931 وطرابلس 1931 .

***البنك العقاري السوري** :الذي أسسّته أيضا الشركة العامة عام 1919 لعقد القروض وفتح الإعتمادات مقابل رهون وغيرها من الضمانات .

***الشركة الجزائرية** : التي تأسّست عام 1877 ،و بدأت أعمالها في سورية عام 1931 بفتح فرع لها في بيروت وآخر في طرابلس .

***بنك دي روما** : هو بنك إيطالي بدأ العمل في سورية عام 1919 ، لكن نشاطه بقي محدودا عاكسا بذلك طموح الإستعمار الإيطالي في مد سيطرته إلى سوريا.

2- الكهرباء :

تأسّست في أهم المدن السورية شركات كهربائية ، بعضها للتنوير فقط كما في حمص وحماة والاسكندون وغيرها ، وبعضها للنقل والتنوير كما في دمشق ، وبعضها للنقل والتنوير والمياه كما في حلب .

3- المرافئ والمستودعات (ميناء اللاذقية)

4- الخطوط الحديدية (التوسع في الخطوط الحديدية)

5- استثمارات مختلفة :

* راديو أوريان

*فنادق الشرق الكبرى

*شركة اللاذقية للإسفلت والبترول

*شركة الكريدي الزراعية والصناعية في لبنان

*شركة الدراسات والتحقيقات الصناعية والزراعية والتجارية

6- الريجي أو احتكار التبغ

7- الرساميل الأجنبية غير الفرنسية

فيما يخص العلاقات الإقتصادية لسوريا خلال تلك الفترة مع العالم الخارجي ، فتأتي فرنسا في طليعة الدول المصدرة إلى سوريا وتتبعها بريطانيا واليابان ، بينما احتلت ألمانيا المرتبة الخامسة في سنوات 1933-1936 ثم تراجعت عام 1936 إلى المرتبة السادسة .

أما في مجال الاستيراد ، فقد احتلت فلسطين المرتبة الأولى بين الدول المستوردة من سوريا بفضل معاهدة الإعفاءات الجمركية الموقعة بين البلدين ، ثم أتت بعدها فرنسا وإيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة ،اما ألمانيا فكانت نسب استيرادها ضعيفة جدا .

أما فيما يخص الإدارة والحكم،فقد مكّن صك الإنتداب الحكومة الفرنسية المنتدبة بقاء جنودها في البلاد للدفاع عنها، ولها حقّ تنظيم البوليس المحلي والإشراف عليه، وكان يحقّ لها في كل حين أن تستعمل الموانئ والخطوط الحديدية وسائر وسائل النقل الأخرى لأغراضها العسكرية ، ولها أن تسيطر على جميع علاقات سورية الخارجية ، ويمكنها أن تفرض الضرائب والرسوم الجمركية التي تراها ضرورية أو أن توعز إلى الحكومات المحلية لأن تفرضها ، وكانت اللغة الفرنسية إضافة إلى اللغة العربية لغة رسمية .

(عبد الله حنا : الحركة العمالية في سوريا ،ص104-109)

كما رأس السلطات الإستعمارية الفرنسية ، المفوضية العليا ومركزها مدينة بيروت ، وكان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية يمثّل أعلى سلطة في المفوضية في البلاد والحاكم المطلق الصلاحية، فهو الذي يسنّ القوانين

والأنظمة والمسيطر على الجمارك والأحوال الشخصية ، وهو أشبه بحاكم مستعمرة يتبعه عدد من الموظفين يرأسهم السكرتير العام الذي ارتبطت به دوائر عديدة .

وقد مثّل المفوض السامي مندوب لدى حكومة لبنان يقيم في بيروت ، ومندوب لدى حكومة سورية يقيم في دمشق ، وكان لمندوب دمشق معاون في كل من حلب واللاذقية ، أي إن سوريا ولبنان كانتا موزعتين تحت نظام قرارات المفوض السامي التي تمتعت بقوة القانون .

وقسّمت المفوضية العليا إلى دوائر مهمتها الإشراف والمراقبة على دوائر دولتي سوريا ولبنان،وهذه الدوائر هي : المالية ، العدلية ، الأشغال العامة ، المعارف ، التشريع ، الآثار ، الزراعة ، الجمارك ، البريد والبرق ، العقارية ، الأوقاف والصحة والإسعاف العام .

وارتبط بتلك الدوائر مفتشيات الملاحة التجارية ، ومكتب الملكية الأدبية والفنية والصناعية ، ومراقبة الشركات ذوات الإمتياز ، ودوائر البيطرة .

كما وجدت دوائر هامة مرتبطة رأسا بالمفوض السامي مثل دائرةالإستخبارات ومكتب المطبوعات والدعاية والأمن العام .

أما **الشرطة والدرك** ، فعلى الرغم من أنهما كانا تابعين للحكومات المحلية ، إلا أنهما خضتعا للجيش الفرنسي عند حدوث أية اضطرابات في البلاد ، ورأس الدرك بعثة فرنسية لها قيادة عليا وفي يدها زمام الأمور .

و**أطلق على ضباط الإستخبارات اسم (ضباط المصالح الخاصة)**، وبلغ عددهم ستين ضابطا يرتبطون برئيسهم في بيروت ، ولكل ضابط مكتب وترجمان وعدد من جنود (الحرس) من المتطوعين من السوريين واللبنانيين ،وكان ضباط الإستخبارات يتدخّلون في كل كبيرة وصغيرة وكانوا من ألد أعداء الحركة الوطنية وعرفوا بالبطش والإرهاب وشكلّوا الأداة المباشرة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية لا سيما في الريف ، حيث عقدوا أحسن الصلات مع العناصر الإقطاعية المتنفذة من أجل إرهاب الفلاحيين واستثمارهم واستعبادهم لمصلحة السلطات الفرنسية .

كما قسّمت السلطات الإنتدابية الإستعمارية دوائر الدولة إلى قسمين : **الأول** ، وضعوا يدهم عليه وتصرفوا في شؤونه تصرّفا مطلقا ، و**الآخر** تركوه للحكومة السورية واللبنانية تتصرّف بأموره تحت إشراف ومراقبة مندوب المفوض السامي والمستشارين المتدخلين في جميع القرارات .

وكانت إيرادات دوائر (المصالح المشتركة) ، التي كانت تابعة مباشرة للمفوضية العليا تجبى من قبل إدارتها الفرنسية ، وتجعل لها ميزانية خاصة ينفق فيها على المفوضية وملحقاتها ، وعلى الجيوش المحلية وموظفي هذه المصالح ، وكانت ميزانياتها تتجاوز أحيانا ميزانية الحكومة السورية .

وفي حين كانت دوائر المفوضية العليا بهذا الإتساع والنفوذ والتنوع ، لم تتألف دوائر الحكومة السورية إلا من الأقسام التالية : الداخلية والمالية ، والمعارف ،و العدل ، والأشغال العامة ،و الاقتصاد الوطني ، الأوقاف (التي تبعت في

الفترة الاولى للمفوضية العليا)،والصحة والإسعاف العام ،و البيطرة ، والشرطة والدرك ،و البريد والبرق ، والمصالح العقارية ،و املاك الدولة ، والقضاء الشرعي ، والمصرف الزراعي .

أما على صعيد التخطيط العمراني في تلك الفترة ، فقد وضع المعماري الفرنسي (ميشيل إيكوشار) مخطَّطا لتنظيم وتحديث مدينة دمشق، ونظَّم الورشات المتخصصة لحفظ وترميم الأبنية التاريخية، وقام ببناء المتحف الوطني للآثار في دمشق.

أما فيما يخص النقل ، فكان سكان دمشق يذهبون إلى أعمالهم اليومية سيرًا على الأقدام، أو يركبون عربة أجرة يجرها حصانان، أو بواسطة دراجة عادية، أو بالحافلة الكهربائية (الترامواي).

*** البناء الاجتماعي السكاني**

يعيش في سوريا منذ آلاف السنين تنوّع سكاني من أصول عرقية ودينية مختلفة ، يكوّنون غنى مجتمعيا متميزا يندر وجوده في دول العالم ، ونظرا إلى ندرة المراجع العلمية التي تقدم إحصاءات (رسمية) عن الأعداد الحقيقية لمكونات ذلك التنوع المجتمعي ، لأن النظام الرسمي في سوريا لا يسمح بذلك (تحت مبررات العلمانية وبغية إخفاء الحجم الحقيقي لبعض المكونات المجتمعية السورية قياسا إلى غيرها وغيرذلك) ، فإننا اعتمدنا على ما ورد في كتاب (سكان العالم الاسلامي لمؤلفه محمود شاكر) الذي وزّع سكان سوريا إستنادا إلى تقديراته لعدد السكان في عام 1970 بالنسب المئوية وبعد معالجتنا للارقام وفق نسب الزيادة السكانية كالتالي :

المسلمون	السنة	70,3 % من السكان
	العلويون	11,1%من السكان
	الشيعة	0,5% من السكان
	الدروز	3,1 % من السكان،
	الاسماعيليون	1% من السكان
المسيحيون	14 % من السكان	

(محمود شاكر:سكان العالم الإسلامي،مؤسسة الرسالة،بيروت، 1976 ، ص ص 28-38).

وفيما يخص البناء الاجتماعي ، فقد مثّل تأسيس الجمعيات الأدبية والثقافية والإجتماعية والدينية ، إلى جانب الصحافة والأحزاب السياسية الوطنية ، الجوانب الأكثر إشراقا في تاريخ سوريا الحديث ، نظرا لمستويات الوعي والروح الوطنية العالية التي كانت سائدة في تلك الفترة .

وكان الأهم في تلك المرحلة، هو البناء في مجالات الثقافة والتعليم الذي امتدَّ إلى أوساط شعبية مختلفة واستفاد منه عددٌ كبير من المواطنين نسبيًّا،إذ تمّ تطبيق نظام التعليم في المدارس بشكل صارم وفعَّال، وكانت هذه الجدِّية في العمل تُطبَّق على جميع التلاميذ والطلاب، سواء كانوا ينتمون إلى المدارس الخاصة أو إلى المدارس الحكومية والجامعة.

ويمكن القول ، إن أجيال الطلاب السوريين الذين تخرَّجوا في تلك المدارس كانوا في معظمهم يتقنون اللغتين العربية والفرنسية على حدٍّ سواء ، وهم الذين شكَّلوا النخبة المثقفة في البلاد التي قادت سوريا إلى الاستقلال، ويعرب الكثير ممَّن عاشوا فترة الإنتداب الذين حفظوا في ذاكرتهم ذكريات مختلفة بأن فترة الإنتداب يمكن اعتبارُها ناجحة إداريًّا وتنظيميًّا، ولكنها فاشلة سياسيا.

ويذكر المعاصرون لتلك الفترة بأنه على الرغم من الحوادث والتوترات السياسية التي حدثت آنذاك فإن سوريا اتَّجهت بسرعة نحو التحديث ، إذ حدثَ تطورٌ في بنى المجتمع، مما أثر بشكل ملحوظ على الفكر ، وعلى نظم الحياة والعيش والثقافة وأصول التصرف في الحياة الإجتماعية.

وتجلّى من مظاهر الحياة الجديدة بناء وافتتاح فنادق كبيرة، ومطاعم ومقاهٍ، ودور للسينما ومسارح، وأماكن للسهر واللهو، مما أضاف طابعًا جديدًا على الحياة في المدن الكبيرة، كما تجلّت مظاهر إجتماعية جديدة أخرى كتحرُّر المرأة (بعض النساء في المدن) ، اللاتي حصلن على شهادات جامعية وتوصلن إلى ممارسة بعض الأعمال المهنية والسياسية، دون أن يكون في ذلك ما ينافي العادات والأخلاق الموروثة ،كما حصل أيضًا تطورٌ في اللباس، وخاصة في المدن حيث أصبح الكثير من سكانها يرتدون الزي الأوروبي في حياتهم اليومية، مع بقاء الطربوش على رؤوس الرجال؛ بينما اقتدت نساء المجتمع الراقي والبورجوازي بالطراز الباريسي الأنيق مع لبس القبعة الأوروبية.

كما تمّ تأسيس عدد من النوادي الفكرية والأدبية، وشرع بعض الشباب بممارسة الرقص الغربي في بعض المنتديات أو الاحتفالات العائلية الخاصة،وذلك على ألحان الغراموفون والأغاني العربية والفرنسية على حدٍّ سواء.

أما بالنسبة للحياة الإجتماعية ، فكان السكان السوريون في غالبيتهم لا يخالطون الفرنسيين ومجتمعهم إلا في بعض المناسبات الرسمية ، في حين كان يقوم بذلك أصحاب المصالح مع حكومة الانتداب.

وقد **نشطت أيضًا في تلك الفترة** ، **الصحافة الحرة والمستقلة**، وظهر عدد منها في مراحل حكم الإنتداب مثل :

1-**فترة المجلس التمثيلي النيابي - سلطة دولة دمشق** 1923/11/12 ، عدد الصحف 38 صحيفة .

3-**فترة المجلس النيابي 1932/6/7 – 11/15/ 1933** ، عدد الصحف 33 صحيفة .

4-**فترة المجلس النيابي : 1936/12/21 – 1939/7/8** ،عدد الصحف 20 صحيفة .

5-**فترة المجلس النيابي 1943/8/17 – 1947/5/31** ،عدد الصحف 15 صحيفة .

وكذلك سادت ممارسة الرياضة على مختلف أنواعها ، فتأسسّت النوادي العديدة لممارستها، كرياضات كرة القدم وكرة السلة والكرة الطائرة وكرة الطاولة والمصارعة والملاكمة وسباق الدراجات والسباحة والتنس وألعاب القوى وغيرها.

وفيما يخص النقابات ، فقد اهتم القانون العثماني الصادر في سنة 1912 بنقابات المهن والحرف ، وألغى وظيفة شيخ الكار ، وسمح لكل فئة من الأصناف المهنية بتأليف نقابة خاصة ، وبقي ذلك القانون ساري المفعول حتى تمّ إصدار قانون نقابات جديد في ظل الإنتداب الفرنسي .

وهكذا ، تشكلت النقابات المهنية والعمالية خلال فترة الإنتداب بتأثير من النضال المهني والعمالي الحقيقي الذي ترافق مع نزعة وطنية أصيلة، وكانت أولى النقابات قد تأّسست في بكفيا - لبنان وسميت (نقابة عمال معامل التبغ)، ولحق بها وظهر إلى الوجود في دمشق أثناء الثورة السورية ،سنة 1925(نقابة عمال منسوجات التريكو الوطنية) ، التي دشّنت بداية إنفصال العمال عن أرباب العمل وتأسيسهم لنقابة مستقلة لا أثر فيها ليسطرة أرباب العمل وهيمنتهم . وبعد ثلاث سنوات ، تأسست في سنة 1928 (نقابة عمال المطابع) وهي ثاني نقابة عمالية خالصة تظهر في دمشق وكان لها وزنا طبقيا ، وقادت عدة إضرابات عمالية ضد أصحاب المطابع .

أما خارج دمشق ، فقد ظهرت النقابات بين سنتي 1928 – 1930 في حماة ، حيث بلغ عددها 30 نقابة مثل نقابة عمال الحلاقة والحدادة واللحام والكندرجية، لكن هذه النقابات لم تنشأ بتأثير حزب إشتراكي ، بل ظهرت بفضل العائلات المحلية والعناصر البرجوازية المثقفة .

واعتبارا من أول أيار 1926 إلى أيلول 1926 ، لم تتوقّف الإضرابات العمالية ، التي كانت تشتعل بين الحين والآخر وبلغت أوجها في آب 1926 ، وكان من أشهر تلك الإضرابات : إضراب عمال النسيج ، والسكك الحديدية في حلب ، وعمال موظفي الحافلات الكهربائية ، ومعامل الطاقة ، وعمال الميناء ، وعمال المطابع ، والحذاؤين ، وعمال الأخشاب والتبغ في لبنان وحلب وبيروت ودمشق ، وعمال الموبيليلا في بيروت وعمال الميناء ، وعمال الجلود.

في عام 1935 ، صدر نظام نقابات المهن والحرف، بتاريخ 18 أيلول 1935 حيث أصدرت رئاسة الجمهورية، بعد موافقة السلطات الفرنسية ، المرسوم التشريعي رقم 152 لنظام نقابات المهن والحرف، وكان موجزا لم يتضمن إلا الشيء اليسير مما احتاجه الصناع واعترضهم من مشكلات خلال عملهم .

وفي أواخر أيار من عام 1936 ،عقد في دار نقابة عمال الخياطة بدمشق مؤتمر عمالي دمشقي، يمكن أن يطلق عليه اسم (المؤتمر العمالي الأول)، واطلقت لجنة المندوبين لهذا المؤتمر العمالي الأول على نفسها اسم : اتحاد نقابات العمال ، الذي اقتصر في البدء على دمشق، وبدأ في تكتيل العمال من حوله .

وفي 10 أيار ، عقد العمال مؤتمرهم السادس الذي حضره وزير الإقتصاد الوطني خالد العظم،وقطع الوعد بإنجاز التشريع المنشود خلال دورة أيار من عام 1946 ، و قدّم المشروع فعلا ودرس ونوقش في جلسات متتالية إلى أن أقرّ من المجلس النيابي ، وتم التصديق عليه من رئيس الجمهورية في يوم 11 حزيران 1946.

أما فيما يخص الهجرة السكانية ،فقد أدى سوء أحوال العمال والفلاحين في عهد الإنتداب الفرنسي إلى الهجرة الخارجية التي قادت إلى خسارة البلاد لقواها العاملة ، حيث هاجر من سوريا إلى بلدان مختلفة في شهر تموز 1926 (2000) إنسان ، كما كان مكتب الهجرة يسجّل يومياإسم 90 إنسانا راغبا في مغادرة البلاد لسوء أحوالهم المعاشية .

وفيما يخص العلاقة بين الجوانب الإقتصادية والإجتماعية في سوريا تحت الإنتداب ، فيستعرض (منير الشريف) في سنة 1937 آثار الضائقة الإقتصادية على الأخلاق والقيم ، إذ أكثرت الضائقة الإقتصادية من الإفلاسات الإحتيالية ، ومن المنكرين للديون ،وجعلت الناس لا يصدقون في المواعيد التي يقطعونها للدائنين لدفع ما عليهم ، وهذا ما أضعف الثقة ، كماأن الضائقة أهابت بالشبان فتوقفوا عن الزواج خشية الإملاق لأنهم لم يجدوا عملا منتجا يأمنون به غائلة الجوع ، وصاروا يحومون حول النساء لإغوائهن وتمضية الوقت معهن . لذلك ، فقد كثر القتل في النساء ، من قبل الرجال الذين يغارون على أعراضهم لأنهم عرب والعرب يحافظون على الشرف ، كما كثرت العانسات في البلاد .

(عبد الله حنا : الحركة العمالية ، ص 38-339)

*** البناء العسكري الأمني**

تألفت أجهزة القمع في عهد الإنتداب الفرنسي من الجيش الفرنسي،الذي كانت رواتبه من واردات الجمارك السورية، وقد بلغت نفقات سلطة الإنتداب في إحدى السنين 4,843 مليون فرنك (منها 543 للجهاز المدني والباقي أي 300 4 مليونا للنفقات الحربية)، وقد حرص الفرنسيون على إدخال عناصر محلية موثوق بها إلى الجيش من أبناء الأقليات، ومن أفراد العصابات الثائرة المستسلمة للفرنسيين ، ومن البدو والفلاحين الفقراء.

(عبد الله حنا : الحركة العمالية ، ص 103)

كما تمّ تنظيم وتدريب نواة ذلك الجيش الداعم لسلطات الإنتداب ، والمؤلَّف من فرق المشاة العرب والخيَّالة الشركس والكتائب الدرزية والأرمنية، إذ إن كافة هذه الفرق كانت تؤلّف ما أُطلِقَ عليه تسميةُ (القطعات الخاصة) لجيش المشرق ، التي كان يقودها ضباط فرنسيون من سلطات الإنتداب .

(سمير عنجوري،موقع المعابر ،ص 5)

لقد دعَّمت سلطات الإنتداب قواعد الدولة الحديثة التي أُسِّست في عهد الملك فيصل من وجهة النظر الأمنية ، ولتحقيق هذا الهدف، فرض الإنتداب سلطتَه بواسطة الجيش والدرك والشرطة لضمان النظام والأمن ، بما يضمن الهدوء والأمن الذي يلبي متطلبات المستعمر في كافة البلاد.

وقد أثار (بشير زين العابدين في كتابه - الجيش والسياسة في سوريا)، قضية تفوق الوعي الطائفي على قضية المواطنة والدولة في سوريا، وأثر ذلك على المؤسسة العسكرية ونظام الحكم فيها منذ مرحلة الإنتداب الفرنسي حتى الفترة الراهنة، وعرض اللحظة التاريخية التي شكلت ذلك الوعي،التي حدّدها بانهيار الخلافة العثمانية العاجزة، وفشل السلطة الفيصلية بعد ذلك، ومن بعدها سلطة الإنتداب، في تبني نظرية وأسس نظام حكم ناضج وبديل .

فقد عمد الإنتداب الفرنسي منذ دخوله سوريا ، إلى سياسة فرض الكانتونات الطائفية وإثارة النزعات الإنفصالية فيها، حيث كانت ترغّب هذه الأقليات في تأكيد خصوصيتها بعد انهيار الخلافة العثمانية، وترسيخ إنفصالها عن غالبية المجتمع السوري، كما عمل الإنتداب على ترسيخ الثقافة الطائفية، وتضخيم مظالم أبناء الأقليات، وحشدها كمعارضة ضد الأغلبية السنيّة، ما أدى إلى عرقلة فرص تحقيق التجانس بين أبناء المجتمع السوري، وظهور هويات متعددة وإنتماءات متضاربة داخل الكيان الجمهوري الذي تم فيه زرع فيه بذور الفتنة والإنقسام .

وعزّز هذا الإنقسام، تشجيع حكومات الإنتداب بين (1920- 1945) أبناء الأقليات في سوريا على الإنخراط في التشكيلات العسكرية التي أشرف على تدريبها مثل:"جيش الشرق" ، و" قوات الشرق " لأبناء الأقليات مثل: (العلويين، والدروز، والإسماعليين، والمتاولة..و النصارى،والشركس .الخ ، وأردفه بتسليم أبناء تلك الطوائف أرقى المناصب في الحكومات التي أمر بتكليفها، وتحريضهم على مقاتلة الأغلبية السنيّة التي كان جلّ صفوف المقاومة السياسية والعسكرية منها.وكان لهذا الإرث القاتم الذي خلفة الإنتداب إمتداداته الزمنية فيما بعد خروجه لزعزعة الإستقرار في سوريا، إذ بقي الجيش رهينة بأيدي الأقليات، ما أدى إلى هشاشة النظام المدني في سوريا الذي كان تابعا لسياسات وقوة الجيش.

وكما ذكر (نيقولاس فان دام - في كتابه الصراع على السلطة في سوريا) ، بأن هناك عوامل سياسية وتاريخية وإجتماعية إقتصادية عديدة ساهمت في وجود تمثيل قوي لأعضاء الأقليات في القوات المسلحة السورية قبل استيلاء الضباط البعثيين على السلطة عام 1963، ويرجع تاريخ أحد هذه العوامل إلى وقت كانت سورية فيه تحت الإنتداب الفرنسي، و ذكر أن الفرنسيين فضّلوا تجنيد مختلف الأقليات الدينية والعرقية كالعلويين والدروز والإسماعيليين والمسيحيين والأكراد والشراكسة فيما يسمى بالقوات الخاصة للشرق الأدنى والتي تطورت فيما بعد لتصبح القوات المسلحة السورية، في حين أنه - في الوقت نفسه - لم يتمّ تشجيع غالبية العرب السنيين من السوريين على الإنتساب إلى صفوف الجيش ، مما يوحي بسياسة (فرق تسد) والتي كانت تهدف إلى منع الغالبية السكانية من

الوصول إلى مكانة قوية تجعلها تشكل خطراً على وضع الإدارة المركزية للسلطة المحتلة ،وإن سياسة التجنيد الفرنسية اتبعت تقليداً رسمته القوى الإستعمارية في العديد من الدول التابعة لها، أي البدء بتجنيد عناصر ثم ضباط من بين المجموعات والفئات الإجتماعية النائية عن العاصمة ، ومجموعات الأقليات، وخاصة المجموعات ذات التطلعات المحدودة نحو الإستقلال والحكم الفئوي ، وعادة ما كانت تلك المجموعات تنحدر من المناطق الأقل تطوراً من الناحية الاقتصادية. لذلك، فقد جذبتهم الفرص المتاحة لهم داخل الجيش .

ومن ناحية أخرى ، فإن الفرنسيين قد مالوا لتجنيد أعضاء عسكريين (كضباط) من عائلات كبيرة وذات نفوذ بالقوات الخاصة للشرق الأدنى بغية ضمان ولاء العائلات التي ينحدرون منها ، وإن العلائلات العربية السنيّة الثريّة صاحبة الأراضي والعائلات ذات النشاط التجاري التي قادت الحركة القومية العربية أثناء الاحتلال الفرنسي قد دعمت بصورة غير مباشرة الإتجاه نحو التمثيل القوي لأعضاء الأقليات بالجيش السوري، عبر رفضها إرسال أبنائها للإنتساب إلى الجيش و حتى كضباط، باعتبار ذلك يخدم المصالح الإمبريالية الفرنسية ، كما احتقرت في كثير من الأحيان الجيش كمهنة واعتبرت الكلية العسكرية بحمص –كما وصفها باتريك سيل- "مكاناً للكسالى أو المتمردين أو المتخلفين أكاديمياً أو المغمورين اجتماعياً، وقليل هم شباب العائلات الشهيرة الذين يفكرون في الإلتحاق بالكلية العسكرية، إلا في حالات فشلهم بالمدارس أو طردهم منها .

وثمة دوافع إجتماعيةإقتصادية ساعدت في إبراز التمثيل القوي لأعضاء الأقليات في الجيش السوري، ألا وهو أنه بالنسبة للكثير من أهل المناطق الريفية الفقيرة (حيث كان يعيش معظم أفراد الأقليات) ، فقد قدّم السلك العسكري فرصة جيدة لتسلّق السلّم الإجتماعي والتمتّع بحياة أكثر رفاهية عن تلك التي كان يوفرها القطاع الزراعي، وقد شكل هذا الحافز أهمية أقل بالنسبة لسكان المدن الكبرى ومعظمهم من المسلمين السنّة .

وأخيراً، فإن سكان المناطق المدينية كثيراً ما بدا لهم الأمر أيسر في تجنب الخدمة العسكرية عن أمثالهم بالمناطق الريفية، وذلك عن طريق سدادهم لرسوم الإعفاء من الخدمة.

(فان دام نيقولاوس: الصراع على السلطة في سوريا - الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة ، 1961 – 1995 ، مكتبة مدبولي – القاهرة) .

كما أسلفنا، **تمثّل الأقليات المسلمة(من غير السنّة)في سوريا حوالي 15 % من سكان سوريا ، غالبيتهم من أبناء الطائفة العلوية الذين يمثلون نسبة تقارب 10 % من السكان في سوريا** ، ويتجمع ثلاثة أرباعهم في جبال العلويين ويشكلون هناك ثلثي سكان المنطقة،وهم في حقيقة ملتهم لا يؤمنون بالمبادئ الكبرى للدين الإسلامي،ولا يعتبرون أنفسهم مسلمين ويظهرون تعاطفا مع المسيحيين أكثر مما يظهرونه مع المسلمين ، وتبقى تفاصيل الملّة العلوية خافية على من هم من خارج المذهب وكذلك على كثير من أبناء هذه الملّة نفسها .

ويمارس العلويون سلوك التقية كما هو متبع في المذاهب الشيعيةعامة (التظاهر بممارسة شعائر الإسلام لكن دون الإيمان بها لكسب ودّ المسلمين الآخرين)، وسمحت التقية للعلويين بالذهاب بإتجاه الريح كيفما كانوا، وتمّ ذلك خلال الحكم الفرنسي لسوريا ، حيث تظاهر العلويون للفرنسيين على أنهم مسيحيون تائهون لكسب ودهم .

لكن ،عندما سادت تيارات القومية العربية فقد تظاهروا بأنهم من المدافعين عن القومية العربيةحيث كان سباقا لإعلان ذلك زكي الأرسوزي وزملائه من أبناء الطائفة العلوية الذين أسسوا حزب البعث العربي، ويذكر أنه كان يعيش في مدينة دمشق(10000)علوي كانوا يتظاهرون بأنهم من أهل السنة قبل استيلاء حافظ الأسد على السلطة، لكنهم سرعان ما أظهروا هويتهم الطائفية العلوية عندما تحكّموا بالسلطة،وتحوّل بعضهم للمذهب الشيعي خلال حكم حافظ الأسد لتحقيق مكاسب من التقرب مع إيران.

وقد مثّل العبء التاريخي دوافع لسلوك الزعامات العلوية للوصول إلى حكم سوريا بأية طريقة والحفاظ على ذلك الحكم بكافة الوسائل، إذ يقال أنه في عام 1317 ، قتل العثمانيون 20000 علويا بإعتبارهم من غير المسلمين على غرار ما كانوا يقتلون من اتباع الأديان والأعراق الأخرى ، وقتل نصف ذلك العدد في عام 1516 ، الأمر الذي جعلهم ينعزلون جغرافيا في الجبال وفي القرى الخاصة بهم ، وكتب(إ .جانوت): في نهاية سنوات 1920 كان أقل من 1% من العلويين يسكنون المدن أي فقط 771 علوي من عددهم البالغ 176285 ، وفي عام 1945 سجل 56 شخصا ممن يعيشون في دمشق بأنهم من العلويين ،في حين كان كثر منهم يخفون هويتهم الطائفية في ذلك الوقت. لكن ، بعد خروج العثمانيين ، ودخول الفرنسيين إلى سوريا ،هاجر كثير من الشباب العلوي سوريا للعمل في دول المهجر ، وترك الذكور آباءهم في القرى العلوية للعمل كأجراء ، أو كخدم في المنازل ، وكذلك التحق بعضهم في الجيش الفرنسي ، في حين كانت الفتيات من عمر سبع إلى ثمان سنوات يعملن خادمات في منازل أهل السنّة في المدن ، وكان بعضهن يباع لقاء مبالغ لآبائهن .

وبقي أبناء الطائفة العلوية بشكل خاص ، خلال قرون عديدة ، يعانون من الفقر وضعف ممارسة السلطة والعيش في الريف المنبوذ (بإستثناء قلة من العائلات الإقطاعية التي استحوذت على الملكيات الكبيرة ومصادر الثروة بالتعاون مع الحكام العثمانيين) شأنهم في ذلك شأن غالبية مكونات المجتمع السوري التي كانت تعاني الحرمان والإضطهاد والفقر جراء ظلم الحكام والإقطاع وأصحاب الثروات ، ولم تكن هي الطائفة الوحيدة كما يدعي قادتها التي عانت الحرمان والظلم ، لتبرير سلوكهم الطائفي الفئوي ضد الآخرين .

وخلال فترة الإنتداب الفرنسي على سوريا ، اعتبر (يوسف الحكيم - رجل سياسة سوري) أن العلويين إتبعوا موقفا قريبا من الفرنسيين حتى قبل غزو فرنسا للأراضي السورية عام 1920 ، وأعلنوا تمردا على حكم الأمير فيصل بن الحسين (العربي السني) عام 1919 ، وتجلّى ذلك بتلقّي الجنرال غورو برقية نهاية عام 1919 صادرة عن 73 زعيما علويا يمثلون مختلف العشائر والعائلات العلوية طلبوا فيها (إنشاء نقابة مستقلة للنصيرين تحت

الحماية التامة لدولة الإنتداب الفرنسي)، وحين ثار صالح العلي ضد الفرنسيين ، تمّ تفسير وفهم ثورته ضد الفرنسيين كما روج لذلك نظام حكم حافظ الأسد لتلميع صورة الطائفة بأنها كانت مقاومة للإستعمار الفرنسي ، لكن في الحقيقة أن صالح العلي واجه الفرنسيين لأنهم دعموا الإسماعيليين الذين كانوا السكان المجاورين للعلويين وكون هؤلاء الإسماعيليين لم يقبلوا آنذاك الإنضواء في الملة العلوية والذوبان بها، وهذا الموقف دفع العلويين إلى معاداة الفرنسيين للحصول على مكاسب طائفية لهم مما حدا بالحكم الفرنسي إلى تأسيس دولة مستقلة للعلويين لكسب موقفهم ضد بقية سوريا، ولم يشارك صالح العلي بالثورة السورية كمناضل ومقاوم للإحتلال الفرنسي بل للحصول على مزايا من سلطة الإستعمار لطائفته وهذا ما أخفى حقيقته نظام حافظ الأسد في كتب التاريخ السورية ، ولتأكيد ذلك كانت دولتهم تتحمل ضرائب قليلة ومستقلة قانونيا وفق قرار في 22 / 7 / 1922 ، ومنحوا معونات فرنسية كبيرة ، وتلقّى قادة العلويين ذلك بحماسة كبيرة ، ومقابل هذا الدعم الفرنسي ساهم القادة العلويون في تعزيز السيطرة الإستعمارية على سوريا ، وتحركوا مع الفرنسيين حين قاطع السوريون الإنتخابات تحت الرعاية الإستعمارية في كانون الثاني / يناير عام 1926 ، وقدّموا جنودا بإعداد كبيرة للسلطة الإستعمارية الفرنسية ، **وبلغ عددهم نصف المقاتلين الذين كوّنوا(8) وحدات خاصة لقوات (ليفان)، وخدموا كشرطة ومخبرين لصالح سلطات الإستعمار الفرنسي .**

وذكر ذلك (هنري دو جوفينيل) / المندوب السامي الفرنسي على سوريا بين 1925 – 1927 ، في لقاءه أحد رجال السياسة العلويين الذي قال لجوفينيل :(إننا نجحنا في ثلاث ألى أربع سنوات بتحقيق تقدّم لم نستطع تحقيقه لصالحنا في أربعة قرون).

ويتضح تعاطف قادة العلويين مع السلطة الإستعمارية الفرنسية في عام 1936 ، عندما حثّ المجلس المؤقت للدولة العلوية في سوريا عبر طلب في آذار /مارس عام 1936 ، بأن الوحدة مع سكان سوريا السنّة هو كالعبودية ، والذي طلب في 11 حزيران / يونيو من عام 1936 عبر رسالة إلى الوزير الأول في فرنسا (ليون بلوم) مذكّرا : الفجوة العميقة التي تفصل الدولة العلوية عن السوريين السنّة ، وطلب منه تخّيل الكارثة التي ستلحق بدولتهم في حال تحققّت الوحدة مع سوريا ، وبعد عدة أيام **أرسل (6) من قادة العلويين من بينهم سليمان الأسد (والد حافظ الأسد ، رسالة أخرى إلى (ليون بلوم)،وضعوا فيها عدة ملاحظات منها : بمناسبة المفاوضات الجارية بين فرنسا وسورية نتشرّف نحن زعماء ووجهاء الطائفة العلويّة في سورية أن نلفت نظركم ونظر حزبكم (الحزب الإشتراكي) إلى النقاط التالية :**

1-**إن الشعب العلوي الذي حافظ على إستقلاله سنة فسنة بكثير من الغيرة والتضحيات الكبيرة في النفوس هو شعب يختلف بمعتقداته الدينية وعاداته وتاريخه عن الشعب المسلم**، ولم يحدث في يوم من الأيام أن خضع لسلطة مدن الداخل .

2-إن الشعب العلوي يرفض أن يُلحَق بسورية المسلمة، لأن الدين الإسلامي يُعتبر دين الدولة الرسمي، والشعب العلوي بالنسبة إلى الدين الإسلامي يُعتبر كافراً. لذا نلفت نظركم إلى ما ينتظر العلويين من مصير مخيف وفظيع في حالة إرغامهم على الإلتحاق بسورية عندما تتخلّص من مراقبة الإنتداب ويصبح بإمكانها أن تطبّق القوانين والأنظمة المستمدّة من دينها .

3-إن منح سورية إستقلالها وإلغاء الإنتداب يؤلّفان مثلاً طيّباً للمبادئ الإشتراكية في سورية، إلاّ أن الإستقلال المطلق يعني سيطرة بعض العائلات المسلمة على الشعب العلويّ في كيليكيا وإسكندرون وجبال النصيريّة.

إن وجود برلمان وحكومة دستورية لا يظهر الحريّة الفردية. إن هذا الحكم البرلماني عبارة عن مظاهر كاذبة ليس لها أية قيمة، بل ويخفي في الحقيقة نظاماً مردّه التعصب الديني على الأقليات، فهل يريد القادة الفرنسيون أن يسلّطوا المسلمين على الشعب العلوي ليلقوه في أحضان البؤس؟

4-إن روح الحقد والتعصب التي برزت جذورها في صدر المسلمين العرب نحو كل ما هو غير مسلم هي روح يغذيها الدين الإسلامي على الدوام، فليس هناك أمل في أن تتبدل الوضعية، لذلك فإن الأقليات في سورية تصبح في حالة إلغاء الإنتداب معرّضة لخطر الموت والفناء، بغض النظر عن كون هذا الإلغاء يقضي على حريّة الفكر والمعتقد **وها إننا نلمس اليوم كيف أن مواطني دمشق المسلمين يُرغمون اليهود القاطنين بين ظهرانيهم على توقيع وثيقة يتعهدون بها بعدم إرسال المواد الغذائية إلى إخوانهم اليهود المنكوبين في فلسطين هي أقوى الأدلة الواضحة الملموسة على عنف القضية الدينية التي عند العرب المسلمين لكل من لا ينتمي إلى الإسلام، فإن أولئك اليهود الطيّبين الذين جاؤوا إلى العرب والمسلمين لكل مَن لا ينتمي إلى الإسلام بالحضارة والسلام ونثروا فوق أرض فلسطين الذهب والرّفاه ولم يوقعوا الأذى بأحد ولم يأخذوا شيئاً بالقوّة، ومع ذلك أعلن المسلمون ضدهم الحرب المقدّسة** ولم يجدوا ضيراً في أن يذبحوا أطفالهم ونساءهم بالرغم من وجود إنكلترا في فلسطين وفرنسا في سورية، لذلك فإن مصيراً أسود ينتظر اليهود والأقليات الأخرى في حالة إلغاء الإنتداب وتوحيد سورية مسلمة مع فلسطين المسلمة، هذا التوحيد هو الهدف الأعلى للعربي المسلم .

5-إننا نقدّر نبل الشعور الذي يحملكم على الدفاع عن الشعب السوري وعلى الرغبة في تحقيق الاستقلال، ولكن سورية لا تزال في الوقت الحاضر بعيدة عن الهدف الشريف الذي تسعون به لأنها لا تزال خاضعة لروح الإقطاعية الدينية، ولا نظن أن الحكومة الفرنسية والحزب الإشتراكي الفرنسي يقبلون أن يضع السوريون إستقلالاً يكون معناه عند تطبيقه استعباد الشعب العلوي بتعريض الأقليات لخطر الموت والفناء. **أما طلب السوريين بضم الشعب العلوي إلى سورية فمن المستحيل أن تقبلوا به أو توافقوا عليه لأن مبادئكم النبيلة إذا كانت تريد فكرة الحريّة، فلا يمكنها أن تقبل أن يسعى شعب إلى خنق حريّة شعب آخر لإرغامه على الإنضمام إليه .**

6-قد ترون أن من الممكن تأمين حقوق العلويين والأقليات بنصوص المعاهدة أما نحن فنؤكد لكم أن ليس للمعاهدات أية قيمة أزاء العقلية الإسلامية في سورية. وهكذا استطعنا أن نلمس في المعاهدة التي عقدتها إنكلترا مع العراق التي تمنع العراقيين من ذبح الأشوريين الزيديين

إن الشعب العلوي الذي نمثّله نحن المجتمعين والموقعين على هذه المذكرة نستصرخ الحكومة الفرنسية والحزب الإشتراكي ويسألها ضماناً لحريّته واستقلاله ضمن نطاق محيطه الصغير ويضع بين أيدي الزعماء الفرنسيين الإشتراكيين وهو واثق من أنه وجد لديهم سنداً قويّاً لشعب مخلص صديق قدّم لفرنسا خدمات عظيمة مهدد بالموت والفناء .

الموقعون :(سليمان أسد ، وعزيز آغا الهوّاش، ومحمود آغا جديد ومحمد بك جنيد، وسليمان المرشد، وحمد سليمان الأحمد) .

وأخذت المقاومة العلوية للسلطة السنية في سوريا اتجاها جديدا مع التمرد المسلح الذي قاده (سليمان المرشد الذي إدعىّ الألوهية) ، وقاد 5000 من أتباعه بأسلحة فرنسية ، وبقيت مراسلات الوجهاء العلويين إلى السلطات الفرنسية مستمرة طيلة فترة الإنتداب على سوريا ، ويذكر منها بيان موقع من (12) زعيم عشيرة علوية في آذار / مارس عام 1945 طلبوا فيها من جميع الجنود العلويين البقاء تحت سلطة الفرنسيين ومع التحكيم الفرنسي في حال الخلاف بين الحكومة العلوية وحكومة دمشق السنيّة ، لكن حكومة الاستعمار الفرنسي قالت لقادة الطائفة العلوية آنذاك : انتظروا قليلا ، بدلا من دولة علوية صغيرة في جبالكم المحصورة من كل مكان من قبل السنة في سوريا ، سنسّهل لكم حكم سوريا كلها من خلال دخولكم إلى الجيش والأمن، وبعد ذلك سنساعدكم على القيام بانقلاب عسكري سينقل حكم سوريا إليكم .

(Article : La Syrie sous le mandat,La conquête alaouite du pouvoir en Syrie)

(Daniel Pipes :Middle Eastern Studies -1989 - Adaptation française: Anne-Marie Delcambre de Champvert)

(République syrienne (1930-1963) - Un article de Wikipédia, l'encyclopédie libre. Jumhuriyyah as Suriyyah)

أما الدروز ، فإن تاريخ الطائفة الدرزية, هو سجِّل طويل لمعارك وحروب ومناوشات، فقد تأسّس المذهب الدرزي في مصر في مستهلّ القرن الحادي عشر, واضطر المؤمنون بالمذهب إلى النزوح من مصر إلى وادي التيم والجليل في بلاد الشام والجبل الأعلى في منطقة إنطاكيا ، حيث اتخذوا رؤوس الجبال معاقلا لهم والمناطق الشاهقة والشاقة منازلاً وشقوق الصخور بيوتاً, ومنذ ذلك الوقت وحتى اليوم, تعرّض الدروز في أماكن تواجدهم لهجمات واعتداءات, إمّا لأسباب قبلية أو دينية أو سياسية أو إقتصادية. وفي كل هذه المعارك وعلى مدى ألف سنة, استطاع الدروز المحافظة على كيانهم واستقلاليتهم وكرامتهم ،واستطاع الدروز البقاء مع أن عددهم قليلا وإمكانياتهم محدودة وأسلحتهم بدائية,و اكتسبوا شهرة وسمعة طيبة لشجاعة أبنائهم وبسالة محاربيهم وتضحية فرسانهم وإقدام زعمائهم .

حتى القرن العشرين ،لم يكن المحاربون الدروز مجندين في جيش منظَّم, إلا في بعض الفترات مثل فترة (فخر الدين المعني الثاني)حين حكم الدروز في لبنان منذ القرن الحادي عشر بواسطة التنوخيين والمعنيين والشهابيين, واشتركوا

في المعارك ضد الصليبيين وكذلك في معركة حطين وفي معركة عين جالوت ضد التتار، وفي عهد فخر الدين المعني الثاني ، استطاع هذا الأمير أن يبسط حكمه على كل لبنان وقسم من سوريا وكل فلسطين حتى العريش, وذلك بقوة جيشه المنظّم القوي.

وفي بداية الإنتداب الفرنسي ، عام 1921 ، حاولت سلطات الإنتداب إقامة دويلة للدروز في الجبل إلى جانب دويلات طائفية أخرى, لكن الدروز بقيادة (سلطان باشا الأطرش) ,هم الذين أشعلوا نار الثورة ضد الإنتداب الفرنسي, وعُين سلطان الاطرش القائد العام لجيوش الثورة, وجرت معارك ضارية بين الطرفين أبلى فيها الدروز بلاءً حسناً، وأجبروا الجنود الفرنسيين على محاربتهم بالسلاح الأبيض ،و اندحر الجيش الفرنسي وخسر خسارة فادحة، وقد جرت معارك أخرى في نطاق الثورة السورية الكبرى ، وبعد ذلك شكّل الفرنسيون من الدروز كتيبة الخيالة في إطار الجيش الفرنسي ، وكان معظم الجنود من أبناء الفقراء الذين تطوعوا في تلك الكتيبة لتأمين عيشهم .

(اكرم حسون : حارب الدرزي في التاريخ)

أما الإسماعيليين ، فمن المعروف أنهم ينتشرون كأقلّية دينية في أكثر من خمسة وعشرين بلداً، وبمقتضى عقيدة الإسماعيلية فإنهم يلتزمون بتعاليم الإمام كريم آغا خان الذي يعيش في أوروبا حاليا، ويتدخّل الإمام سياسياً للحفاظ على مصالح أتباعه في أفغانستان وباكستان ودول أفريقية.

وقد تعايش الإسماعيليون بسلام مع أهل السنة ومع كل الطوائف الأخرى المكونة للمجتمع السوري، كما حدثت بعض التقاربات بين الإسماعيلية والسنة ، فهناك كثير من حالات المصاهرة والقرابة، واستمرت العلاقات هذه على حالها حتى اليوم.وكما بيّنا ، يرتبط أتباع هذه الطائفة بإمامهم الذي يسكن في فرنسا، فهو يوجههم ويفرض عليهم قراره السياسي أيضاً.

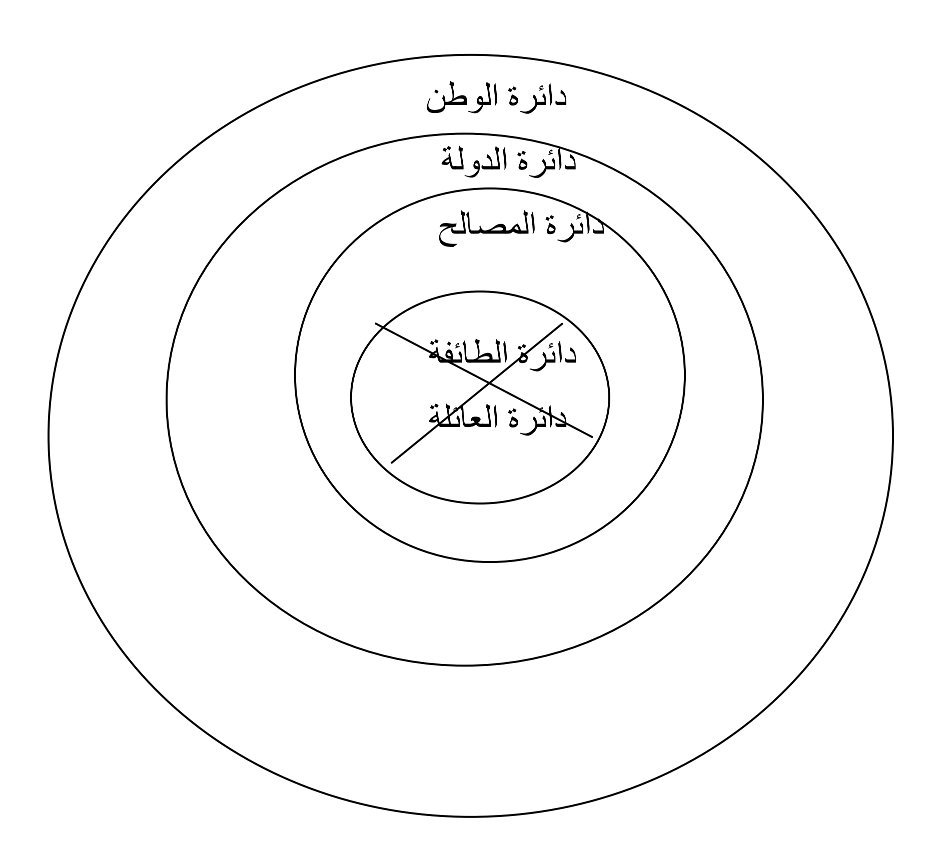
في سوريا ، يقيم معظمهم في مدينة السلمية شرق حماه وفي مدينة مصياف غربها وبعض القرى الأخرى في ريف طرطوس ،و استمرت هجرة أبناء الطائفة الإسماعيلية خلال العقود الماضية ، فتركوا مدينة سلمية وسكنوا في دمشق خصوصاً، وتوظفوا في دوائر الحكومة ، وامتهنوا أعمالاً أخرى، ودخلوا الجيش بشكل كبير في فترة الإنتداب الفرنسي ، وشكّلوا قوة أقلية فيه ، وشجعوا أبناء ملتهم على الدخول إلى صفوفه ، بغية زيادة عددهم وتقوية نفوذهم .وحاليا ، يتبع بعضهم أحزاباً علمانية وشيوعية وقومية, لكنهم مع ذلك يحافظون على ولائهم الطائفي.(فرهاد دفتري : الإسماعيليون- تاريخهم وعقائدهم» ن (ترجمة سيف الدين القصير) ،دار الساقي)

وأما الشركس ، فهم قومية تسكن سورية التي لجأت إليها هربا من بطش الروس في القرون الثامن والتاسع عشر والعشرين , وعددهم لا يزيد عن عشرات الآلاف ، يسكنون عادة في تجمعات سكنية خاصة بهم بعدما انتقلوا من الجولان السوري ، وأغلب الشركس يدينون بالمذهب السني ،ودخل معظمهم منذ فترة الإنتداب الفرنسي إلى جيش الشرق الفرنسي وشكلوا كتيبة الخيالة فيه ، وازداد نفوذهم بفعل إزدياد عددهم في صفوف ذلك الجيش وقواه العسكرية

، وتوظف كثير منهم في الدوائر الحكومية، ، وهم مسالمون ، لكن من المعروف عنهم أنهم يلتزمون بالولاء للحاكم في أي دولة يعيشون فيها كيفما كان سلوك الحاكم وأفعاله .

(محمد نمر المدني :تحليل لحالة الطوائف في سوريا)

اتضح ، بعد الدراسةالتحليلية لتلك الفترة بأولوياتها ومكوناتها، أن أولويات الإهتمام لدى حكوماتها المتعاقبة من الوطنيين ، قد تمثّلت وفق الترتيب التالي :



أي ، كان اهتمام حكومات تلك الفترة مركّزا في الدائرة الأولى الكبرى ، أي على بناء الوطن بكل مكوناته وفئاته أولا ، ثم بعد ذلك تركز الإهتمام على الدائرة الثانية أي على بناء الدولة بمؤسساتها المتعددة ،وتركّز اهتمام الحكومات الوطنية كذلك في الدائرة الثالثة أي على دائرة المصالح البرجوازية والإقطاعية ،أما الدائرتين (الطائفة والعائلة) فقد كانتا غائبتين تماما في ممارسات السلطة في حكومات تلك الفترة .

وهذا يشير إلى أن القادة ورؤساء الحكومات والوزراء (من السوريين الوطنيين مهما كانت درجة علاقتهم مع حكومة الإنتداب) ،في فترة الإحتلال الفرنسي ، قد ركّزوا اهتمامهم على إستقلال الوطن وبناء الدولة مع سعيهم

لنيل مكاسب والحفاظ على مصالح الفئات النافذة ، لكن هؤلاء القادة من أبناء الوطن لم يعملوا أبدا على تعزيز الطائفية والفئوية ، ولم يسعى أي منهم لتكريس حكم عائلي له ولأبنائه من بعده .

الفصل الثاني

فترة الحكم الوطني 1946- 1963

اتسمت فترة الحكم الوطني (الإستقلال) في سوريا بمظاهر إيجابية كالممارسة السياسية الفعّالة التي تجّلت بالإنتخابات الحرّة والتنافس السياسي بين الأحزاب الوطنية ،خاصة في الأعوام اللاحقة للإستقلال وسنوات عقد الخمسينيات قبل الوحدة مع مصر وبداية عقد الستينيات ،وكذلك بمظاهر سلبية مثل الصراعات بين الأحزاب والنزاعات الشخصية والفردية على الصعيدين السياسي والعسكري (المحلي الوطني والإقليمي والدولي) ،و لا تدور قصة سنوات الإستقلال السوري الأولى حول السياسيين الكبار أو حول المبادئ السياسية القوية آنذاك، بل هي قصة رجال دعوا للفعل الجاد إزاء الوضع الهش وضعيف البنية ، فأنهكوا أنفسهم في مهمة الإحتفاظ بالسلطة ، وغرقوا في دوامة من المنافسات الشخصية التي لا تليق بأعمال رجال دولة نالت إستقلالها حديثا وإنخرطوا في العمل ضعيف الجدوى لقلة المؤسسات ذات الخبرة الجيدة والتقاليد الدبلوماسية المعترف بها.

وفي هذه الفترة بدأ تكوين النزعات الطائفية والتكتلات الفئوية في صفوف الجيش وحزب البعث بشكل خاص . ويتضح ذلك من خلال إستعراض وتحليل البنى التالية :

*** البناء السياسي والعلاقات الدولية**

في عام 1943 ، قرر المجلس النيابي السوري إعادة العمل بالدستور السوري لعام 1930 ، فتمّ إلغاء المادة 116 (المتضمنة صلاحيات سلطة الإنتداب)، وذلك بتأثير الظروف الناتجة عن الحرب وضغط قوى الحلفاء ضد دول المحور الممثلة بألمانيا واليابان , وتمّ إجراء إنتخابات نيابية جديدة.و **تتلخص أهم النقاط التي تضمّنها ذلك الدستور** :

1- **يقيم الدستور دولة بسيطة ذات نظام حكم جمهوري نيابي** , ويستلهم من الدستور الفرنسي لعام 1875 .

2 - **يكفل الدستور حقوق (الطوائف الدينية المختلفة)** بما فيها إنشاء المدارس لتعليم الأحداث و(تمثيل الأقليات الطائفية) , بالإضافة إلى الحقوق التقليدية للإنسان والمواطن .

3- **يتولى مجلس النواب المنتخب من الشعب بالإقتراع العام السري السلطة التشريعية** ويتم انتخاب رئيس الجمهورية بالإقتراع السري.

4- **مدة ولاية رئيس الجمهورية خمس سنوات ولا يجوز إعادة إنتخابه** إلا بعد إنقضاء خمس سنوات على رئاسته .

وتمّ العمل بهذا الدستور حتى 30 آذار 1949 ،حيث جرى الإنقلاب العسكري الأول بقيادة حسني الزعيم .

(جـان حبـش : قـراءة في الدســتور الســوري - ثالثاً (الدســـــتور الســـــوري)، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية).

وشهدت تلك الفترة نشاطات سياسية تعدّ إمتدادا لما كان يحصل في عهد الإنتداب الفرنسي ، تجلّت بولادة أحزاب سياسية جديدة إضافة إلى الأحزاب السياسية التقليدية مثل: (حزب الإصلاح , حزب الإتحاد الوطني , حزب الأمة الملكي , الحزب الحر الدستوري , وحزب الشعب ، و الكتلة الوطنية وغيرها) ، وصولا إلى الأحزاب السياسية التي تبنت الخط العقائدي والإيديولوجي مثل :

- **الحزب القومي السوري الإجتماعي** : الذي تأسّس في بيروت 1932 على يد أنطوان سعادة , واعتمد العنف والكفاح المسلح من أجل تحقيق أهدافه في بناء الأمة السورية .
- **الحزب الشيوعي السوري** : الذي أسّسه خالد بكداش بعد أن إنفصل عن الحزب الشيوعي اللبناني , وقاده بشعارات تعمل على تحقيق العدالة الإجتماعية , والوقوف ضد الديمقراطية السياسية باعتبارها وسيلة الطبقة البرجوازية لفرض سيطرتها على الكادحين .
- **حزب الأخوان المسلمين** : الذي رفع شعارات تطبيق الشريعة الإسلامية , وتحقيق الدولة الإسلامية ، وبناء نظام حكم يتماشى مع مبادئ الإسلام .
- **حزب البعث العربي الإشتراكي** : تأسّس من قبل ميشيل عفلق وصلاح الدين بيطار في البداية ، ثم إتحد مع حزب أكرم الحوراني ورفع الثالوث الأيديولوجي (الوحدة - الحرية - الاشتراكية) , وفق بنية يسارية تقوم على شعارات تغليب الديمقراطية الإجتماعية وتغييب الديمقراطية السياسية.

السياسة السورية بعد الإستقلال وتداعيات حرب فلسطين

تكشّف ضعف الجيش السوري في الأيام العشرة الأولى من تدخّل الجامعة العربية في فلسطين في شهر أيار عام 1948 ، فإستقال وزير الدفاع أحمد الشرباتي في 24 أيار وتولى جميل مردم ، رئيس الوزراء وزارة الدفاع بنفسه ، **وقد اقتضت الإنتكاسات الأولى تغييرات في القيادة فتقاعد عبدالله عطفة رئيس الأركان واستبدل به حسني الزعيم مدير الأمن العام، ثم إنتشرت الإضربات في المدن الكبرى وتحولت إلى قلاقل ، فأطلق رجال الشرطة النار على الجماهير وقتلوا أربعة أفراد في دمشق وأعلنت حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد** ، وتحرّك الجيش نحو العاصمة بعرباته المدرعة ليفرض منع التجول مابين السادسة مساء والسادسة صباحا ،وتم حظر كل إجتماع يزيد على ثلاثة

أشخاص ، **الأمر الذي جعل الجيش ولأول مرة يحس بطعم السلطة وأصبح لضباطه قريبي العهد بالهزائم المهينة في الجبهة الرأي الأول في إدارة الأوضاع السياسية المتردية .**

(باتريك سيل : الصراع على سوريا ، ص 54-55).

لقد سببّت هزيمة العرب في حرب فلسطين 1948 ، وقرار التقسيم الذي أقرته الأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني أثراًً كبيراً على الحياة الداخلية في سوريا , حيث أدت إلى استقالة وزير الدفاع أحمد الشرباتي بعد أن أظهرت الهزيمة الضعف الكبير للجيش السوري الناشئ حديثاً , وإستقالة حكومة مردم بك في 2 كانون الأول 1948 ، و خلفتها حكومة خالد العظم التي أعلنت في 20 آذار 1949 بأنها ستشارك في مباحثات عقد الهدنة مع إسرائيل , بعد أن دخلت المفاوضات كل من مصر والأردن ولبنان ، **ويمكن تلخيص تأثير القضية الفلسطينية على الوضع الداخلي السوري في حينها بالنقاط التالية** :

- **على المستوى الشعبي والسياسي** : **إزدياد تأثير الفكر القومي** , والتيارات التي ترفع الشعارات القومية وفي مقدمتها تحرير فلسطين .

- **على المستوى العسكري** : **ازدياد نفوذ قادة الجيش في الحياة السياسية ، نتيجة المتاجرة بالقضية الفلسطينية** التي جعلت الأساس الشرعي للإنقلابات العسكرية وحكم العسكر .

وهذا التأثير، قدّم المسوغ للإنقلاب العسكري الأول في تاريخ سوريا المعاصر على يد حسني الزعيم الذي وقّع بعد عشرة أيام من إنقلابه ، إعلان الحكومة بالمشاركة في مفاوضات الهدنة مع اسرائيل .

يجدر بالذكر ، أنه قبل عام من إنقلاب حسني الزعيم ، تمكّن (شكري القوتلي) الذي كان رئيسا للجمهورية السورية آنذاك ، من إقناع البرلمان السوري بتعديل فقرة من الدستور لإتاحة الفرصة أمامه للترشّح من جديد لدورة رئاسية جديدة ، كون الدستور النافذ آنذاك لا يسمح للرئيس بالترشّح بعد إنتهاء ولايته الدستورية , وتمّ له ذلك في 18 نيسان 1948 حيث أصبح يجوز تجـديد إنتخـاب الرئيس مرة واحدة(وكان ذلك التجديد أول تدشين لعهود التعديلات الدستورية بما يتناسب مع الرغبات الرئاسية للحكام في سوريا بدءا من عهد القوتلي وانتهاء بعائلة الأسد) .

- الحياة السياسية في عهد الإنقلابات العسكرية الأولى :

1- انقلاب حسني الزعيم :في أوائل 1949،وقع حادث غريب آخر يمكن أن يعزى إليه توقيت إنقلاب حسني الزعيم فحين تسلم الزعيم القيادة العامة في أيار 1948 كان من الطبيعي أن يجري تعديلات في عدد من المناصب الكبرى ، وكان الزعيم أنطون البستاني ، الذي كان زميل حسني الزعيم في المدرسة قد شمله التعديل ، وعيّن مديرا لتموين

الجيش ، وكان خالد العظم قد تولى رئاسة الوزارة منذ فترة وجيزة . وبعد أشهر قليلة **قام الرئيس شكري القوتلي يرافقه رئيس الوزراء بجولة على المواقع الأمامية للجيش السوري ونقاط التموين فيها ، فلحظ السياسيان (القوتلي / العظم) أن رائحة نفاذة تنبعث من مطبخ ميداني وحين استفهما عن ذلك أخبرا أنها رائحة سمن يحترق فطلب القوتلي أن تفتح أمامه صفيحة سمن جديدة وتقلى بيضة بالسمن الموجود بالمطبخ أمامه شخصيا ، فانبعث من السمن رائحة تزكم الأنوف مرة ثانية ، فتذوق الرئيس السمن وحكم عليه برداءة النوع ، ثم أرسلت عينات منه للفحص فتبيّن أن السمون مأخوذة من بقايا العظام وازعج ذلك الرئيس القوتلي الذي قال أن السمن المستخرج من الحليب هو الأساس الثابت الذي تقوم عليه المآكل العربية التقليدية ولا يمكن لعربي يحترم ذاته أن يستعمل في الطبخ أي شيء آخر ، و كان غش أبطال الجبهة في هذه المادة الأساسية جريمة نكراء لذلك فقد أمر القوتلي بالقبض حالا على الزعيم البستاني بتهمة الإثراء على حساب الجيش ، ولكن حسني الزعيم بدل أن ينفذ الأمر قام بإحتجاز البستاني في غرفة علوية من مبنى وزارة الدفاع ودفعه إلى ذلك إخلاصه لصديقه القديم أو رغبته في الإطمئنان إلى ان البستاني لن يكون في موقف يرغم فيه على الكلام الذي قد يفضح الشركاء الآخرين في القضية ، وقد كان حسني الزعيم نفسه من شملته فضيحة السمن ، فقد بعث إليه البستاني من السجن رسولا يقول له : (أخبر الزعيم أنه إذا كان هنالك إستجواب فسأرغم على قول كل شيء) واستنادا إلى وجهة النظر هذه قام الزعيم بإنقلابه لينقذ نفسه لا للبلاد ،ولكون سجل أعماله السابقة ليس بالنظيف .**

(باتريك سيل : الصراع على سوريا ، ص 66)

وهكذا ، **جرى أول إنقلاب عسكري في سوريا في 30 آذار 1949 بقيادة حسني الزعيم الذي قام بتعطيل الدستور وحلّ البرلمان وحلّ الأحزاب السياسية , وتولىّ السلطتين التشريعية والتنفيذية , وأمر بإجراء استفتاء شعبي لتنصيب رئيس الجمهورية , وتخويله بوضع دستور جديد , وحق إصدار المراسيم التشريعية** , إلى أن يتم وضع الدستور الجديد موضع التنفيذ ، **وما فعله حسني الزعيم قام به كل من قام بإنقلاب عسكري في سوريا من بعده.**

جرى الإستفتاء في 25 حزيران 1949 , وأعلن انتخابه رئيساً للجمهورية بالإجماع تقريباً , مدشناً بذلك عهد الإستفتاءات الشعبية للمرشح الرئاسي الوحيد في سوريا .

وقام الزعيم بتكليف لجنة مؤلفة من سبعة أعضاء , قامت بوضع مشروع دستور يأخذ بالنظام النيابي (البرلماني), مع طغيان السلطة التنفيذية الممثلة برئيس الجمهورية على السلطة التشريعية ، وتضمّن الحقوق الإقتصادية والإجتماعية , وتكرّر فيه تعبير (الأمة) و(الأمة السورية) رغم ما نصت عليه المادة الأولى بأن سوريا (جمهورية عربية)،ووفقاً لذلك المشروع،ينتخب رئيس الجمهورية الذي تتجلى فيه شخصية الأمة , بقرار من مجلس النواب بالأكثرية , ومدة ولايته سبع سنوات , ولا يوجد فيه أي اشارة لدين رئيس الدولة خلافاً للدساتير السابقة .

2 ـ انقلاب سامي الحناوي :في 14 آب 1949 ، قاد سامي الحناوي الإنقلاب العسكري الثاني, الذي أعطى الحكم لحكومة مدنية وضعت قانون إنتخابات عامة , و جرى إنتخاب جمعية تأسيسية في 15 تشرين الثاني 1949 التي أصدرت أحكاماً دستورية مؤقتة , وأنتخبت هاشم الأتاسي رئيساً للدولة في 14 كانون الأول 1949 يتمتع بصلاحيات رئيس الجمهورية وفق دستور عام 1930 ، لحين وضع الدستور الجديد .

3 ـ انقلابا أديب الشيشكلي : بعد خمسة أيام ، أي في 1949/12/19 ، قاد أديب الشيشكلي إنقلابه الأول ،واستقال رئيس الدولة ثم تراجع عن الإستقالة ,واستمرت الجمعية التأسيسية بالعمل بالدستور,تحت سيطرة فعلية لأديب الشيشكلي .

وفي 2 كانون الأول 1951 ، قاد أديب الشيشكلي إنقلابه العسكري الثاني ، وتولى مهام رئاسة الدولة, وقام بإعتقال أعضاء الحكومة , فاضطر رئيس الجمهورية إلى الإستقالة , ثم قام بحلّ مجلس النواب ، وفي اليوم التالي للإنقلاب عهد إلى (فوزي سلو) بممارسة السلطتين التشريعية والتنفيذية ومهام رئيس الدولة إلى أن تألفت حكومة في 1952/6/8 . وضع أديب الشيشكلي مشروع دستور بإسم المجلس العسكري الأعلى , وجرى في 10 تموز 1952 إستفتاء عاما تمّ بنتيجته تنصيب الشيشكلي رئيساً للجمهورية ، والموافقة على الدستور الذي يقيم نظاماً رئاسياً , وتمّ إنتخاب مجلس نواب على أساسه ، وحوّل الشيشكلي البلاد إلى دكتاتورية عسكرية سمحت للقوى الإقليمية والدولية أن تتدخل في السياسات الداخلية لسوريا .

وفي 1954/2/25 ،إضطر الشيشكلي إلى مغادرة البلاد نتيجة إشتداد المقاومة الشعبية ضده , وتسلّم هاشم الأتاسي رئاسة الدولة ، واستؤنف العمل بدستور عام 1950 .

بعد ذلك ، مرّت سوريا بتجربة برلمانية حرة استمرت (أربع سنوات) , أتت بعدها الوحدة مع مصر ، لتعصف بما بقي من الإرث الديمقراطي الذي حققته سابقا .

- **دستورعام 1950**

تمّ إقرار ذلك الدستور في 5 / 9 / 1950 ، وطبّق حتى حصول إنقلاب الشيشكلي في 29 / 12 / 1951 ، لكن أعيد العمل به من 1954/2/25 حتى قيام الوحدة مع مصر في22 /2 /958 .ومن أهم خصائص ذلك الدستور:

ـ إقامة نظام جمهوري نيابي .

ـ مدة ولاية رئيس الجمهورية خمس سنوات .

ــ الفصل بين السلطات الثلاث مع جعل السلطة التشريعية هي الأولى , وحصر السلطة التنفيذية بمجلس الوزراء,وضمان إستقلال القضاء,وإحداث محكمة عليا تراقب دستورية الأنظمة والقوانين .

ـ النزعة التوفيقية بين ثلاثة إتجاهات تعكس الصراع الإجتماعي والسياسي في سوريا آنذاك :

* **الإتجاه القومي ,** حيث نصت المادة الأولى بأن (الشعب السوري جزء من الأمة العربية) .

* **الإتجاه الديني ,** حيث نص الدستور على أن (دين رئيس الجمهورية هوالإسلام) و (الفقه الإسلامي هو المصدر الأساسي للتشريع) .

* **الاتجاه الإشتراكي الإصلاحي ,** حيث (يعيّن القانون حداً أعلى لحيازة الأراضي) و(تشجيع الملكيات الصغيرة والمتوسطة) و(تشجع الدولة على إنشاء الجمعيات التعاونية) .

ـ عهد الوحدة (الجمهورية العربية المتحدة) :

في 1958/2/1 ، وقّعت حكومتا مصر وسوريا إتفاقاً يتضمّن أسس الوحدة بين البلدين , وأقرّه مجلسا الشعب في البلدين ، وفي 1958/2/21 ، أجري استفتاء وافق فيه شعبا البلدين على قيام الجمهورية العربية المتحدة برئاسة جمال عبد الناصر وتم إصدار دستور دولة الوحدة .

دستور الجمهورية العربية المتحدة (الوحدة) : في 1958/3/5 ،أعلن الرئيس الدستور المؤقت المؤلف من 73 مادة , **والذي اتسم بالخصائص التالية** :

1ـ **تكريس نهاية النظام النيابي (البرلماني) في سوريا , وإقامة نظام رئاسي يعطي رئيس الجمهورية صلاحيات كبيرة ,** فهو الذي يعيّن السلطة التشريعية المتمثلة بـ (مجلس الأمة) وله حق حلّه , وهو الذي يعيّن نواب الرئيس والوزراء ويعفيهم من مناصبهم , ويضع السياسة العامة ويصدر القوانين ... الخ

2ـ **استبعاد تعدّد الأحزاب** ، كما نصّ على أن المواطنين يكوّنون (اتحاداً قومياً) .

3ـ **يقوم المجتمع على التضامن الإجتماعي والعدالة الإجتماعية**, ويتبنى التخطيط الإقتصادي والإجتماعي .

لقد تميّزت مرحلة الوحدة في الإقليم الشمالي (سوريا) بـ (تراجع الحريات , وإلغاء الحياة الحزبية , وسيطرة الهاجس الأمني على المجتمع , وصعود الزعيم الواحد كمخلص للبلاد والعباد) .

ـ عهد الانقلابات العسكرية الثاني في فترة الإنفصال :

في 28 أيلول 1961 ، قاد عبد الكريم النحلاوي إنقلابا عسكريا في سوريا, بدعم من الأردن والسعودية ورجال الأعمال السوريين , وأدى إلى قيام الإنفصال عن مصر عبد الناصر, وتمّ تكليف حكومة مدنية قامت بوضع دستور مؤقت وافق عليه الشعب السوري بإستفتاء جرى في 1 و2 كانون الأول 1961 ,وتمّ إنتخاب (المجلس التأسيسي

والنيابي) الذي كانت مهمته الأولى وضع دستور دائم , حيث قام هذا المجلس بإنتخاب ناظم القدسي رئيساً للجمهورية كما **تمّ إقرار إعادة تطبيق دستورعام 1950 مع بعض التعديلات ، أهمها** :

ـ تعديل تسمية الجمهورية من(الجمهورية السورية) إلى (الجمهورية العربية السورية) .

ـ تخويل رئيس الجمهورية بحق حلّ المجلس النيابي .

ـ منح السلطة التنفيذية , الممثلة بمجلس الوزراء والمنعقد برئاسة رئيس الجمهورية , صلاحيات إصدار مراسيم تشريعية .

لقد شهدت فترة الإنفصال التي استمرت ثمانية عشر شهراً , عدة محاولات إنقلابية , وتناوب على رئاسة الوزراء كل من : (معروف دواليبي , وبشير العظم , وخالد العظم) ، وهذا الأخير كان خصماً صلباً وعنيداً لفكرة تدخل الضباط في الحياة السياسية السورية .

ويذكر التاريخ العالمي والعربي وكذلك السوري، أن الحكام المستبدين كانوا دائماً يحصلون على موافقة شعوبهم على مواضيع الإستفتاءات التي كانوا يعرضونها عليهم , وهذه بعض الأمثلة :

ـ إستفتاء حسني الزعيم في 25 حزيران 1949 (وهو أول استفتاء في البلاد العربية) , وافق فيه أغلبية الشعب السوري على إنتخابه رئيساً للجمهورية , وتخويله بوضع دستور وحق إصدار المراسيم التشريعية .

ـ إستفتاء أديب الشيشكلي في 10 تموز 1953 وموافقة شبه إجماعية على إنتخابه رئيساً للجمهورية , وعلى الدستور الذي وضعه تعديلاً عن دستورعام 1950 ،الذي يكرس النظام الرئاسي .

ـ إستفتاء جمال عبد الناصر في 21 شباط 1958 وموافقة الشعبين السوري والمصري على تأييد الوحدة وإنتخابه رئيساً للجمهورية العربية المتحدة .

ـ إستفتاء عهد الإنفصال في 1و2 كانون الأول 1961 وموافقة الشعب السوري على دستور عهد الإنفصال 1961.

ـ (استفتاءات آل الأسد المتتالية منذ بدء حكم حافظ الأسد حتى انتهاء حكم العائلة) .

القضية الكردية في سوريا :

تعرض الكرد في سوريا في عهد حكومات حزب البعث وآل الأسد لمظالم وتهميش واستبعاد واستصال وطني لم يتعرض لها أحد مكونات الشعب السوري طيلة تاريخ سوريا الحضاري ، ويتضح ذلك وفق التالي :

- **مرسوم إحصاء أكراد سوريا : صدر المرسوم التشريعي رقم /93/ تاريخ 1962/8/23 , القاضي بإجراءإحصاء سكاني في محافظة الحسكة فقط**,تحت ذريعة معرفة السوريين من غير السوريين, وتضمن ذلك المرسوم :

- مادة /1/ : يجري إحصاء عام للسكان في محافظة الحسكة في يوم واحد يحدد تاريخه بقرار من وزير التخطيط بناء على إقتراح وزير الداخلية .

- مادة /6/ : عند الإنتهاء من عملية إحصاء السكان في محافظة الحسكة , تشكّل لجنة عليا بمرسوم جمهوري بناء على إقتراح وزير الداخلية لدراسة نتائج الإحصاء , وتقرير تثبيتها في سجلات الأحوال المدنية الجديدة أو عدمه , وإعداد التعليمات لذلك .

لقد أجري الإحصاء في يوم 1962/10/5 ، ونتج عنه تجريد (60000) مواطن كردي من حق الجنسية السورية , واعتبروا (أجانب أتراك) ، وتم تعديل هذه التسمية إلى (أجانب سوريين) وفق المرسوم رقم /276/ لعام 1969 المتعلق بقانون الجنسية .

ومن الجدير ذكره ،أن رئيس الأركان العامة في جيش سوريا سابقاً(الجنرال توفيق نظام الدين)تحوّل إلى أجنبي وفق ذلك الإحصاء,كما تحوّل أفراد عائلة إبراهيم باشا الملي,والتي كان عميدها أحد الأعضاء المؤسسين في المجلس التأسيسي للبرلمان السوري في عام 1928 (الجمعية التأسيسية) إلى أجانب .

- **مشروع الحزام العربي** :

قام الملازم أول محمد طلب هلال / رئيس مفرزة الأمن السياسي بالحسكة في عام 1962 ، بدراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي (القومية و الإجتماعية و السياسية), وقدّم مقترحات الدراسة المذكورة التي تضمّن المقترح العاشر منها " إنشاء مزارع جماعية للعرب الذين تسكنهم الدولة في الشريط الشمالي على أن تكون هذه المزارع مدرّبة ومسلّحة عسكرياً كالمستعمرات اليهودية على الحدود تماماً "، وقدمت تلك الدراسة إلى الجهات العليا في دمشق بتاريخ 1963/11/12 , **ودعت إلى طرد الأكراد من أراضيهم , وإحلال قبائل عربية محلّهم ، وذلك في منطقة تمتد بطول 250 - 350 كم وعرض 20 -35 كم ،وتم البدء بتطبيق المشروع منذ عام 1966 .**

و تمت مكافأة (محمد طلب هلال) ذلك الضابط الصغير حين تنفيذ دراسته حول أكراد سوريا ، بعد إنقلاب 8 آذار 1963 ، وأصبح عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث في عهد حافظ الأسد ، ووزيراً للتموين , ثم نائبا لرئيس مجلس الوزراء ، ووزيرا للزراعة والصناعة ، وسفيراً لسوريا في بولونيا.

يدل ذلك ، إلى مدى قلّة النضج في إتخاذ القرار في نظام الحكم حين يترك لشخص مبتدىء في حياته الوظيفية ومتشعبا بالروح العسكرية المتسلّطة وبالعقلية الأمنية الحاقدة على الشعب ومكوناته ، وهو وفي بداية السلم الوظيفي العسكري ، بأن يتحكّم ويقرّر مصير عشرات الآلاف وحاليا مئات الآلاف من السكان الأكراد السوريين ، وبعد ذلك يكافأ على فعلته بترقيته وهو ولد لا يدرك شيئا من أسس الحياة السياسية والوظيفية ، إلى أعلى المسؤوليات في نظام الحكم .

الحياة البرلمانية في فترة الحكم الوطني

تتجلّى ظواهر الممارسة البرلمانية وفق **باتريك سيل** في تلك الفترة في إنتخابات تموز عام 1947 ،حيث شكل حزبا (البعث والشعب) جبهة مشتركة لشن حملة إصلاح إنتخابي وبعض الإجراءات التقدمية الطفيفة ، و أظهرت الإنتخابات نجاح حملة المعارضة من أجل إنتخابات مباشرة على مرحلة واحدة ، ففازت بثلاثة وثلاثين مقعدا جديدا ، مما رفع تمثيلها في المجلس إلى 53 نائبا مقابل 24 نائبا للحزب الوطني ، يضاف إليهم كتلة مائعة كبيرة من المستقلين لا ينتسبون إلى حزب أو لا ينتمون إلى عقيدة ويزيد عددهم عن 50 نائبا ، وقد ظلوا من ظواهر الحياة البرلمانية السورية ويمسكون بزمام التوازن ما بين الكتلتين المتنافستين ويشكلون أرضا صالحة للإنتهازيين السياسيين حتى إختفاء البرلمان السوري عام 1958 , وقد كان هؤلاء من ملاك الأراضي ورجال الأعمال وزعماء القبائل والأقليات ورؤساء العائلات الكبرى البالغة القوة ، وهم بعددهم الكبير في جميع الإنتخابات السورية يشهدون على قوة إشكال الولاء المحلية والتقليدية وضعف التنظيمات الحزبية .**(باتريك سيل : الصراع على سوريا)**

و تتلخص الحياة البرلمانية في فترة ما بعد الإستقلال (الحكم الوطني) بما يلي :

1-**المجلس النيابي 1947/9/27 – 1949 /3/31** ،الأحزاب المشاركة (الوطني ، الشعب) ،عدد أعضاء المجلس (131)عضوا .

2-**الجمعية التأسيسية 1949/21/12 – 1951/12/2** ، الأحزاب المشاركة (الوطني ، البعث)، عدد أعضاء المجلس (112) عضوا .

3-**مجلس النواب : 1952/10/24 – 1954 /2/26** ، الأحزاب المشاركة (الشعب ، الوطني ، الشيوعي ، البعث) ، عدد أعضاء المجلس (107) أعضاء .

4- **مجلس الأمن (عهد الوحدة 1958- 1961/9/29)** ، الأحزاب المشاركة (لا يوجد) ، عدد أعضاء المجلس في سوريا (200) عضوا .

5- **المجلس النيابي و التأسيسي : 1961/12/12 – 1963/3/7** ، الأحزاب المشاركة (لا يوجد) ، عدد أعضاء المجلس (172) عضوا .

(صحيفة الثورة 14824 – 23 نيسان 2012)

لقد شارك في حكم سوريا في فترة ما بعد الإستقلال رؤساء حكومات / ووزراء من السوريين ، كانوا من العسكريين أو أتباعهم العسكريين الذين قاموا بإنقلابات عسكرية أو من السياسيين من قادة الأحزاب في تلك الفترة ، ونعرض المعلومات الخاصة بهم كما يلي :

الاسم والشهرة	الفترة	المنطقة	الشهادة العلمية	الحزب السياسي	ملاحظات
سعدالله الجابري ثانية	1946/4/17 – 1946/12/16	حلب	درس في الكليةالسلطانية بالأستانة ، ثم في ألمانيا ولم يتم دراسته الجامعية	الاستقلال	ابن مفتي حلب ،تطوع في الجيش العثماني بعد الحرب العالمية الأولى ، وزير في عدة وزارات
خالدالعظم-2، بالإنابة -3 -4 -5 -6	1946/12/16 1946/12/29 1948/12/17 1949/ 3/30 1949/12/27 1950/6/4 1951/3/27 1951/8/9 1962/9/17 1963/3/9	دمشق	درس الإقتصاد في روسيا ، إشتراكي الأفكار	الكتلة الوطنية	رئيس وزراء 6 مرات ، رئيس مؤقت ، أممت أملاكه بعد حكم البعث ، ابن وزير الشؤون الدينية في حكم العثمانيين
جميل مردم بك-2	1946/12/29 1948/2/17	دمشق	درس العلوم السياسية في باريس	الجمهوري	وزير عدة مرات ، نائب سابقا
حسني العظم	1947/4/17 1949/6/26	حماه	ثانوية	القومي السوري	عسكري
محسن البرازي	1949/6/26 1949/8/14	حماه	درس القانون في فرنسا	مستقل	من أصول كردية ، مدير مكتب الرئيس شكري القوتلي ، وزير داخلية ، ورئيس وزراء حسني الزعيم ،وأعدم معه
هاشم الأتاسي	1949/8/17 1949/12/24	حمص	إجازة في الإدارة من الأستانة	الكتلة الوطنية	ابن مفتي حمص،رئيس سوريا عدة مرات
ناظم القدسي-1 -2	1949/12/24 1950/12/27 1950/6/4 1951/3/27	حلب	دكتوراه في الحقوق من جنيف	حزب الشعب و الكتلة الوطنية	من حلب،وزير خارجية ، رئيس مجلس النواب ، رئاسة جمهورية

حسن الحكيم-2	1951/8/9 1951/11/13	دمشق	درس في الأستانة	حزب الشعب	وزير عدة مرات
زكي الخطيب بالإنابة	1951/11/13 1951/11/28	دمشق	درس الحقوق	حزب الشعب و الكتلة الوطنية	عمل محامي ، ونائب ، وزير عدة مرات ، رئيس مجلس النواب .
معروف الدوالبي-1 **2**	1951/11/28 1951/11/29 1961/12/22 1962/3/28	حلب	دكتوراه في القانون من فرنسا	حزب الشعب	نائب ، وزير إقتصاد وخارجية ودفاع ورئيس وزراء .
فوزي السلو	1951/12/3 1953/7/19	حماه	ثانوية	عسكري	التحق بالقوات الخاصة الفرنسية في عهد الإنتداب الفرنسي ، وزير دفاع وخارجية ورئيس وزراء ورئيس دولة في عهد الشيشكلي .
أديب الشيشكلي	1953/7/19 1954 / 3 /1	حماه	ثانوية	عسكري- حركة التحرير العربي	تطوع في جيش الشرق الفرنسي في فترة الإنتداب ، ثم انتقل للجيش السوري بعد الإستقلال ، قاد الإنقلاب مع حسني الزعيم ، ثم تعاون مع سامي الحناوي بإنقلابه على الزعيم ، قاد إنقلابه وحكم سوريا حتى هروبه وقتل في البرازيل .
صبري العسلي-1 **-2** **-3**	1954/3/1 1954/ 6 /19 1955/2/15 1955/9/13 1958/6/14 1958 / 6	دمشق	إجازة في الحقوق	الحزب الوطني السوري	عمل محامي ، تولى وزارة الداخلية ، ثم عدة وزارات .
سعيدالغزي-1 **-2**	1954/6/19 1954/11/3 1955/9/13 1056/6/14	دمشق	إجازة في الحقوق	الكتلة الوطنية	أول طالب يتخرج في كلية الحقوق في سوريا عام 1922 ، نقيب محامي سوريا ، وزير عدة مرات ، رئيس مجلس النواب ،ابتعد عن السياسة بعد الوحدة مع مصر .

فارس الخوري -2	1954/11/3 – 1955/2/13 1954- / 10/1 1955/2/15	حاصبيا – لبنان	درس علوم السياسة في الجامعة الأمريكية في بيروت	حزب الشعب	مسيحي ، نائب ، رئس البرلمان ، قومي سوري
نورالدين كحالة	1958/10/7 1960/9/20	دمشق	درس الهندسة في أمريكا	الكتلة الوطنية /مستقل	وزير الأشغال ، رئيس المجلس التنفيذي للمنطقة الشمالية ، نائب رئيس جمهورية ، وزير الإنتاج .
عبد الحميد السراج	1960/9/20 1961/8/16	حماه	ثانوية	ضابط مخابرات	بدأ حياته حارسا في دار الدعارة(بحسيتا) في حلب ، وعمل حارسا لحسني الزعيم وأديب الشيشكلي ، تولى وزير داخلية حكومة الوحدة، ورئيس المجلس التنفيذي للمنطقة الشمالية (السوري)، سجن بعد إنقلاب الإنفصال وتم تهريبه من السجن إلى القاهره.
مأمون الكزبري	1961/9/29 1961/11/20	دمشق	دكتوراة في القانون من فرنسا	مستقل	أستاذ في جامعة دمشق، نائب ، رئيس المجلس الدستوري ، كان مقربا من الشيشكلي .
عزت النص	1961/11/20 1961/12/14	دمشق	ثانوية	عسكري	حكم لمدة شهر تقريبا ، وزير تربية .
بشير العظمة	1962/4/16 1962/9/14	دمشق	إجازة في الطب من فرنسا	مستقل	وزير صحة في عهد الوحدة ، ثم رئيس وزراء مستقل ، ترك العمل السياسي بعد 1963 ومات في باريس.

(قائمة رؤساء وزراء سوريا ، موقع المعرفة الالكتروني)

يتضح من الجدول السابق أن **رؤساء الحكومات السورية بلغ عددهم (20) شخصا** خلال الفترة الممتدة بين 1946 – 1963 .

وتوزعت مدد رئاستهم بين (شهر) واحد مثل عزت النص **إلى مدة (3 سنوات وستة أشهر)**مثل خالد العظم .

وتوزع هؤلاء الرؤساء على المدن السورية وفق التالي : دمشق(10)، حلب (3) ، حمص(1)، حماه (5) ، لبنان (1).

وتوزعوا حسب الشهادة العلمية : حقوق (8) ، عسكريون درس (6) ، إدارة وإقتصاد في (2) ، علوم سياسية (2) ، هندسة (1) ، طب (1) .

وتوزعوا حسب الحزب السياسي :الكتلة الوطنية(5)،سياسون مستقلون(3)،الإستقلال (1)، عسكري (4) ، الجمهوري (1) ، القومي السوري (1)،الشعب (5)،الوطني (1).

وتوزع رؤساء الوزراء على الأعمال اللاحقة التي تولوها كالتالي : إعتزال (8) ، تهجير (7) ، قتل وإغتيال (3) ، عمل خاص (2) .

- تأسيس حزب البعث وصعوده نحو السلطة

عندما بدأت تتعالى أصوات القادة الفلسطينيين جراء التوسع الاستيطاني الصهيوني في دولة فلسطين الموضوعة تحت سلطات الإنتداب البريطاني ، سعى الثنائي (الزميلان في الدراسة في باريس ميشيل عفلق / المسيحي الأرثوذوكسي من دمشق وصلاح الدين البيطار / المسلم السنّي من حي الميدان بدمشق) إلى تأسيس حزب قومي ، وأصدرا من دمشق المنشور الأول المسمى صحيفة (البعث) في 3 / 7 / 1946 .

في 27 / 1 / 1947 ، تمّ عقد المؤتمر التحضيري الأول لتأسيس الحزب ، وبعد ثلاثة أيام من المفاوضات **بين ميشيل عفلق وزكي الأرسوزي مؤسس حزب البعث العربي مع وهيب الغانم عام 1940 والذي كان يضم العلويين في اللاذقية** ، فقد تمّ الإتفاق على توحيد الحزبين مع اشتراط الأرسوزي / الغانم على أن يأخذ الحزب الموحد الجديد التوجهات الإشتراكية وكذلك بما يتلاءم مع القيم السائدة لدى الطائفة العلوية .

في 4 / 4 / 1947 ،عقد المؤتمر الأول لحزب البعث في دمشق بمشاركة (247) عضوا من جنسيات سورية ولبنانية وأردنية وفلسطينية ،وفي 7 / 4 / 1947، ومع نهاية المؤتمر ،تم اعتبار ذلك التاريخ كميلاد رسمي لحزب البعث .

وحين بدأت حرب فلسطين في عام 1948 ،اعتبر قادة الحزب أن قضيتهم (توحيد الأمة العربية) التي تكسرّت، لأنهم اعتبروا فلسطين -الجزء الجنوبي من سوريا التي تقسّمت وسيطر اليهود المهاجرين من دول أوربا عليها - قد سبّب ذلك شرخا لوجود الأمة العربية .

بعد ذلك ، تمّ توحيد ذاك الحزب مع الحزب العربي الإشتراكي برئاسة أكرم الحوراني من حماه عام 1953 ، وأخذ إسمه الجديد حزب البعث العربي الإشتراكي تحت شعار (الوحدة – الحرية – الاشتراكية) ، كما إتخذ الطابع العلماني مع إعتبار الإسلام كمكون من مكونات الأمة العربية .

لكن الوحدة بين مصر وسوريا عام 1958 ، سببّت صدمة للحزب وأزمة داخلية له لأنه أدرك أنه أصبح بعيد المنال عن استلام السلطة في سوريا عبر إنقلاب عسكري كون الحزب إنتشر في سائر الوحدات العسكرية وتوحيد الجيش مع مصر لا يسمح بذلك ، إضافة إلى أن الشعار لا يمكن استخدامه كمزايدات على الشعارات والتوجهات القومية لمصر.

في شباط عام 1956 ، عانت سوريا من ضغوط كبيرة في مواجهة اسرائيل من الجنوب وحلف بغداد من الشرق وتركيا المتحالفة مع الغرب من الشمال ، فشرع حزب البعث نحو طلب الوحدة مع مصر ليتمكن من مواجهة منافسه -على المستوى الوطني- الحزب الشيوعي السوري ومواجهة التحالف الهاشمي في العراق والأردن المقرب من الغرب، وكانت حرب السويس فرصة لتعزيز العلاقة بين القاهرة ودمشق مع التحوّل في السياسة السورية نحو المنظومة الشرقية وشراء الأسلحة منها ، وفي 13 / 10 / 1957 ،رست وحدة عسكرية مصرية في ميناء اللاذقية وأصبح المشير عبد الحكيم عامر القائد العام للجيشين في البلدين .

في 12/ 2 / 1958 ، زار وفد عسكري سوري القاهرة لمناقشة الموضوعات المتعلقة بالوحدة بين الدولتين ، وطلب الرئيس المصري جمال عبد الناصر إقامة دولة مركزية واحدة مع إقليمين شمالي وجنوبي ،وإبعاد الجيش الموحد عن السياسة، وتأسيس حزب واحد في الدولة الموحدة .

في سوريا ، كانت الآراء متناقضة حول موضوع الوحدة ، وتمّ الوصول إلى إتفاق بمساعدة ميشيل عفلق في **1958/1/31، وفي1 / 2 / 1958 ، ومن ثم تمّ الإعلان عن الجمهورية العربية المتحدة ، وبعد استفتاء الشعب السوري وبموافقته بنسبة 98 % تمّ الإعلان رسميا اعتبار سوريا الإقليم الشمالي من الدولة الموحدة .**

كانت الوزارات والمؤسسات المركزية متمركزة في القاهرة،ويشغل المصريون قيادة غالبيتها،**وفي12 /3 /1958 تمّ حلّ كافة الأحزاب في سوريا بمرسوم من الرئيس عبد الناصر ،وصدر دستور مؤقت لدولة الوحدة ، مما دفع حزب البعث إلى موقف الريبة من ذلك الإجراء ، وغدت المرارة تسري في صفوف منتسبيه وخاصة العسكريين الذين تم تسريح بعضهم ، أي تم تسريح (600)عسكريا، وترحيلهم الى مصر ، وأدرك هؤلاء أن فرصة الإنقضاض على السلطة في سوريا من خلال حزب البعث – الغطاء – قد أصبحت صعبة جدا .**

في صيف عام 1959 ، تشكّلت اللجنة العسكرية البعثية من قبل(5) ضباط كانوا في مصر وهم (محمد عمران ، صلاح جديد ، حافظ الأسد ، عبد الكريم الجندي ، أحمد المير)الثلاثة الاوائل من العلويين والإثنان الأخيران إسماعيليان ، ثم توسعّت اللجنة لتضم (15) عضوا بغية إبعاد الصبغة الطائفية المكشوفة عن اللجنة الخماسية ،

حيث تمّ ضمّ أعضاء من السنّة ممن يوصفون بقبول أدوار الإمعات / الطراطير وتنفيذ ما يطلب منهم لقاء بعض المزايا ، وتمّ ذلك دون علم من القيادة السياسية المؤسسة لحزب البعث .

في نهاية كانون الأول 1959 ، قاد المشير عبد الحكيم عامر حملة ضد البعثيين مما دفع كافة الوزراء البعثيين إلى الإستقالة من حكومة دولة الوحدة .

(Article : La Syrie indépendante - Naissance du parti Baath-La montée du Baath La République Arabe Unie-Les présidents Nasser et Kouatly).

حكم الإنفصال عن مصر

في 28 / 9 / 1961 ، قاد الضابط عبد الكريم النحلاوي مع بعض رفاقه من الضباط الدمشقيين إنقلابا في دمشق ، وأنهى حكم الوحدة مع مصر ، وأعاد إعلان الجمهورية السورية .

لم يكن حزب البعث ممن شاركوا في إنقلاب الإنفصال ، لكنه وافق عليه ، وطالب بالعودة للنظام البرلماني، وبعد ذلك الإنقلاب تمّ **إعتماد دستور مؤقت ، وجرت إنتخابات في 1 / 12 / 1961 ، وعادت الرجوازية التقليدية إلى السلطة** ، وأصبح (ناظم القدسي رئيسا للدولة ، ومأمون الكزبري رئيسا لمجلس النواب ، ومعروف الدواليبي رئيسا لمجلس الوزراء) ، **ولم تفلح إجراءاتهم بإرضاء البرجوازية التي رغبت في استرجاع نشاطاتها ومكاسبها التي تحققت لها قبل الوحدة ، ولا الطبقات الشعبية التي استفادت من التأميم الناصري في دولة الوحدة** ، وعندما لم تستطع تلك الحكومة تنفيذ مشروعها بإقصاء اليساريين من مراكز النفوذ ، **بدأت المظاهرات تعمّ في المدن الكبرى ، وحينها أبعدت الحكومة (65) ضابطا من الجيش منهم (حافظ الأسد ومصطفى طلاس) فتعالت الأصوات في البرلمان ، وتمت المطالبة برفع حالة الطوارئ بغية تقليص دور الجيش في الحياة السياسية .**

لكن العقيد النحلاوي - قائد الإنقلاب - سجن القادة السوريين ، وبعد ذلك رفض الضباط الناصريين الموجودين في حلب السير في هذا الإجراء الذين تضامنوا مع الضباط البعثيين ، وحصلت معارك عسكرية بين الطرفين إمتدت إلى حمص وتدمر ، وتضامن (41) ضابطا في حامية حمص - مثّلوا كافة الوحدات العسكرية في سوريا/ مع زملائهم الضباط المتمردين ،وطالبوا بإبعاد (7) ضباط منهم النحلاوي إلى خارج سوريا، وعندئذ تمّ إتخاذ إجراءات بحق ضباط بعثيين(منهم صلاح جديد وحافظ الأسد ومصطفى طلاس وحمد عبيد) الذين هربوا الى لبنان ، في حين هرب الضباط الناصريون إلى القاهرة ،وتشكّلت حكومة مؤقتة برئاسة عزت النص لمدة شهرين تقريبا ، ثم حكومة أخرى برئاسة بشير العظم ، وأخرى برئاسة خالد العظم ، وتولى ناظم القدسي رئاسة الدولة .

(Article :L'Infisal - restauration de la démocratie parlementaire)

(Pierre Guingamp, *Hafez El Assad et le parti Baath en Syrie*, Éditions L'Harmattan, 1996).

*** البناء الإقتصادي الإداري**

يلاحظ بأن الحكم الوطني قد ركّز بشكل أساسي على التنمية الإقتصادية لا سيما الزراعة كونها عماد قطاعات الإقتصاد الوطني ، حيث إهتم بالزراعة فازدادت كميات إنتاج الحبوب من(1009) ألف طن في عام1938 إلى كمية (1188) ألف طن في عام 1946 في سنة الإستقلال ،على الرغم من ضآلة الإستطاعة التكنولوجية في البلاد وعدم قدرتها على تحقيق التقدم التقني الضروري لزيادة الإنتاج الزراعي .

(رزق الله هيلان : الثقافة والتنمية الاقتصادية في سوريا والبلدان المخلفة ، ص 128 – 129).

وواجهت الصناعة السورية زيادة في منافسة السلع الأجنبية المستوردة للسلع المنتجة في سوريا، بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية وجلاء الجيوش الفرنسية والبريطانية وحصول سورية على إستقلالها السياسيّ التام، وذلك جراء عودة التجارة الدولية وإنخفاض الطلب الكبير في السوق السورية على المنتجات الوطنية .

وترافقت هذه الصعوبات مع تضاعف عدد المنشآت الصناعية، إذ تأسّست في فترة 1946-1950 عدّة شركات صناعية جديدة، كان أكثرها أهميّة 8 شركات برأسمال إجمالي بلغ 52 مليون ليرة سورية،وكانت بعض هذه المنشآت التي تأسّست على عجل تفتقد إلى دراسات الجدوى لأن الحماسة الوطنية هي التي دفعت أصحابها لتنفيذ مشروعات تلك المنشآت بالسرعة القصوى، ونتيجة ذلك بدت عدّة صناعات مفرِطة في توسعها بالمقارنة مع الإستهلاك الداخلي، وغير مهيّأة بدرجة كافية لمواجهة المنافسة الأجنبية في السوق الداخلية وفي الأسواق الدولية . لذلك ، إضطرّت المنشآت الصناعية السورية للعمل بأقل من طاقتها الإنتاجية المثلى وزاد حجم مخزونها من السلع مما سبّب زيادة في تكاليف الإنتاج، وبالتالي جعلها غير قادرة على منافسة السلع الأجنبية، والتسبب في ركود الإنتاج الصناعي. لكن ، بغية تجاوز حالة الركود، وفتح المجال أمام تشكيل شركات صناعية جديدة لإستيعاب مدخّرات وأرباح فترة الحرب، غدت مسألة حماية الصناعة الوطنية طرحاً قويّاً كضرورة حاسمة.

كما نتج عن الإتفاقية اللبنانية الفرنسية الموقّعة في كانون الثاني/يناير 1949 حلّ الوحدة النقديّة بين سورية ولبنان وسحب الليرة السورية من التداول في لبنان، والإحتفاظ بها من قبل الحكومة اللبنانية كدينٍ بمبلغ إجمالي قدره 44,6 مليون ليرة سورية- لبنانية ، و ترتّب على حلّ الوحدة النقدية بين سورية ولبنان، مع بقاء الإتحاد الجمركي بينهما، آثارا سلبيّة على الإقتصاد السوري عموماً وعلى القطّاع الصناعي بشكل خاص، حيث كانت أكثر الأمور أهميةً قد تمثّلت بالظروف التي كان الإتحاد الجمركي يعمل فيها، فقد كان من الصعب على سورية التحكّم بحركة

التجارة والقطع الأجنبي. وهكذا ، لم يكن ممكناً أن تتعايش التنمية الصناعية مع الإبقاء على الإتحاد الجمركي بين سورية ولبنان، ، واتخذت الحكومة السورية في 13 آذار /مارس 1950 خطوةً حاسمة عندما قرّرت إنهاء الإتحاد الجمركي، إلى جانب بعض التدابير المؤقتة ذات الطابع الحمائي الإقتصادي لصالح السلع السورية ،ثم أصدرت الحكومة السورية تشريعاً آخرا يتعلّق برخص الإستيراد ورفع التعرفة الجمركية على بعض السلع المستوردة المنافسة للسلع السورية ، ثم فرضت ضريبة إستهلاك على المستوردات ، **وعرف عام 1952 بعض الإجراءات التي جعلت السياسة الحمائية أكثر منهجيّةً وتماسكاً؛ ومنحت وزارة الاقتصاد الوطني سلطة استنسابية لجهة تأمين متطلّبات حظر الإستيراد والتصدير والترخيص، إستخدمتها بقليلٍ من التحفّظ ولاسيما بالنسبة لحظر الإستيراد الذي فرض على أربعة مجموعات رئيسية من المستوردات:**

- السلع المنتجة محلياً بكميات مناسبة لتلبية الاحتياجات المحلية؛
- السلع التي يمكن إحلال منتجات محلية مماثلة عوضاً عنها؛
- السلع الكمالية؛
- التجهيزات التي تزيد طاقتها الصناعية عن الحاجة.

(عبد القادر النيال:ملف الحمائية الاقتصادية،آذار/مارس 2009، مجلة لوموند ديبلوماتيك/النشرة العربية)

وقدّم (ألبير داغر) في كتابه (لبنان وسوريا: التحديات الاقتصادية والسياسات المطلوبة) ، مادة غنية للتعرّف إلى الواقع الإقتصادي في سوريا عبر علاقتها مع لبنان في تلك الفترة ، لكنه لم يتطرّق بجرأة وحرية إلى أهمية العامل السياسي الضاغط على العلاقات الإقتصادية في البلدين، والذي يزداد تأزماً بسبب تغليب قوى سلطوية على أخرى وتستمر معها غلبة بورجوازية على أخرى في لبنان وسوريا.

وقال داغر : لعب هذا المنحى السلطوي دورا سلبيا في السنوات الأولى التي أعقبت الإستقلال السياسي في البلدين وأوصلتهما إلى القطيعة الإقتصادية أو الإنفصال الجمركي بين لبنان وسوريا عام 1950.

ويلاحظ داغر سياسة تفضيل القطاع العام في سوريا على صعيد رسم سياسات الإستيراد وإعادة التصدير، والإستيراد، وتشجيع القطاع الصناعي، وعمل المصارف الخاصة ودور المصرف المركزي، وحرية التعامل بالنقد أو مراقبة النقد الأجنبي، وسياسة القروض لتسديد الدين العام، والسياسة المعتمدة في القطاع الزراعي، وقطاع الخدمات والسياحة والتحويلات المالية من الخارج، ومعالجة مشكلة التضخم، والمضاربات المالية والعقارية وغيرها.

وبيّن داغر أن السبب الأساسي في نجاح التجارب الآسيوية على عكس التجربة السورية يعود إلى اعتمادها مبدأ الكفاءة دون سواه في إختيار النخب الإدارية التي يوكل إليها تنفيذ مشروع التنمية مع الحد من قدرة السلطة السياسية على الفساد والإفساد في مجالي الإدارة والتنمية.

وأشار ألبير داغر إلى إمكانية الإستفادة من تجارب النمور الآسيوية، عبر التنمية المستدامة التي تحتاج إلى توظيف كثيف في الرأسمال البشري، و نقل التكنولوجيا وتوطينها والإبداع فيها، و الإنفتاح التام على العلوم العصرية، وتوظيف نسبة كبيرة من الموازنة في التعليم والبحث العلمي. بالإضافة إلى تجاوز حدة المورث السلبي، وإجراء إصلاح جذري للنظم السياسية والإدارية والإقتصادية، والتشديد على الكفاءة كمعيار وحيد للتوظيف والترقي، وإطلاق الحريات العامة، واعتماد الممارسة الديموقراطية السلمية، والحد من تدخل العسكر في الإدارة ومحاربة الفساد والإفساد في مختلف المجالات وغيرها. **لكن الوقائع الملموسة تؤكد أن اياً من هذه الركائز غير متوافرة بشكل يمكن الركون إليه في سوريا، فالطبقة السياسية المسيطرة تغلّب مصالحها الفئوية الضيقة على مصالح الشعب.**

(ألبير داغر:لبنان وسوريا- التحديات الاقتصادية والسياسية المطلوبة،دار النهار،بيروت،2001)

وعرض **محمد غسان القلاع في مقالته (السياسة المحفزة للاستثمار في سوريا)** عبر تحليل مسار التنمية في سوريا بقوله :

لايمكن الحديث عن سياسة جديدة لتحفيزالإستثمار دون خلق بيئة جديدة للعمل ودون توافر عقلية منفتحة من جميع أجهزة الدولة المعنية تؤمن بأن الإستثمار قضية مصيرية بالنسبة للوطن وبدونها لن تكون هناك فرص عمل جديدة لمئات الآلاف من الشباب ولن يكون هناك دخلا إضافيا وقوة شرائية جديدة ولن يكون هناك نموا مستمرا.

وأورد في هذا المجال ثلاثة أمثلة هي :

1- **في مطلع سنوات الإستقلال الوطني، صدرالمرسوم التشريعي رقم (103 (تاريخ 7/9/ 1952الذي منح مجموعة من الإعفاءات والمزايا والتسهيلات لإقامة المشاريع الصناعية** ولكن هذا القانون لم يكن شجرة وحيدة في صحراء أو جزيرة منفردة في محيط بل أحيط بمجموعة من التشريعات والأنظمة السياسية والقضائية والمالية والنقدية التي خلقت جواً مشجعا للإستثمار ساهم في قيام عشرات الشركات المساهمة ومئات المصانع وآلاف الورش **وتحوّلت سورية إلى ورشة عمل كبيرة في سبيل التصنيع والتصدير إلى أسواق الدول العربية المجاورة** ومنها السعودية والعراق **حتى أن حجم صادراتنا الصناعية في عام /1956 /وصل إلى حوالي 26 %من حجم الدخل القومي**، وهذا ما يؤكد أن سورية قادرة على خلق حركة إستثمار جديدة تعتمد على أموال السوريين داخل وخارج القطرأولاً، وأموال المستثمرين العرب والأجانب .

2- ثانياً. **التركيز على الحاجة لإستخدام الضريبة العادلة والمعتدلة كوسيلة لحفز النشاط الإقتصادي وتوجيهه نحو قطاعات أكثر أهمية بالنسبة للإقتصاد الوطنيأ ولمناطق معينة تحتاج لخلق فرص عمل أكثر**،وعدم النظر للضريبة على كونها أموال جباية سنوية لاتعترف بالإبقا ءعلى أي حافز للإستثمار أو للتوسع أو استمرار العمل.

3- **أعلنت القطيعة الإقتصادية بين سورية ولبنان في 1950/3/15وبذلك توقف سيل البضائع المستوردة إلى السوق السورية عبر لبنان، وحينئذ بدأ السوريون يتوجهون وبخطى سريعة إلى إنشاء مصانع صغيرة ومتوسطة ضمن**

إمكاناتهم المالية في حينها للتعويض عن البضائع المستوردة وتلبية الطلب المحلي،ورافق ذلك إنشاء ميناء اللاذقية على شكل شركة قطاع مشترك بين الحكومة والمواطنين، وصدر كذلك المرسوم 103لعام 1952وهوالذي يمكن تسميته مرسوم أبو الصناعة السورية ،كما رافق ذلك أيضاً تدفق المصارف على العمل في سورية ،فقد دخل إلى السوق السورية عدد كبير من المصارف العربية وغيرالعربية ،بالإضافة إلى أن قانون التجارة والقانون المدني كانا قدصدرا حديثاً وفي نفس الفترة تقريباً.

يمكننا ترجمة ذلك **بأن توفير القاعدة القانونية اللازمة والضرورية مع البنية التحتية المناسبة،وتشجيع الحكومة للمشاريع عن طريق توضيح السبل أمامها من حماية وبعض المشجعات الضريبية ،كانت الأرضية السليمة في حينها تحفيز قيام قاعدة صناعية كانت كافية لإغناء حاجة الطلب المحلي**،ومن ثم التوسع نحو أسواق البلاد العربية المجاورة وغير المجاورة وقد أخذت حيزاً كبيراً من طاقة هذه الأسواق.

(محمدغسان القلاع:السياسات المحفزة للاستثمار في سورية-ماذا فعلت الجمهوريات لشعوبها بين 1950 -2008 ، الأربعاء 20 أغسطس 2008،الأنباء)

لكن ، يذكر رزق الله هيلان ،على صعيد رأس المال الخاص ودوره في التنمية ، بأن هذا الرأسمال تلكأ في ممارسة دوره مما أفسد تحقيق النمو الاقتصادي ، **إذ قدرت المبالغ المهربة إلى لبنان وحده خلال الأعوام 1950 – 1959 بثلاثة آلاف (3000) مليون ليرة سورية** ، وهي مبالغ هائلة تزيد على مجموع الدخل الوطني السوري لعام كامل من الأعوام المذكورة ، **وهذا يعني أن ما يزيد عن 10 % من مجموع الدخل الوطني كان يخرج من البلاد** ، أي من الدورة الاقتصادية وكانت تخسره البلاد .

كما يذكر هيلان أن الدخل الوسطي السنوي للفرد الواحد في سوريا كان في نهاية الخمسينيات بحدود (800 – 900) ليرة سورية ، أي ما يعادل 200 دولار.

(رزق الله هيلان : الثقافة والتنمية الاقتصادية في سوريا والبلدان المخلفة ، ص156 – 275) .

*** البناء الإجتماعي السكاني**

يتكوّن البناء السكاني على الصعيد الديني في سوريا ، كما ذكرنا سابقا، من 75- 77 % من المسلمين السنّة من

(العرب والأكراد)، و9 – 11 % من العلويين ، 3 % من الدروز 1 % من الإسماعيليين والشيعة ، 10 % من المسيحيين، أما على الصعيد العرقي فيمثل العرب الغالبية العظمى من سكان سوريا يليهم الأكراد ثم الأرمن والآشوريين والتركمان والشركس ، وقلة من اليهود الذين غادروا سوريا عام 1992 بعد حرب الخليج الثانية ، حين

تحالف حافظ الأسد مع دول الغرب لتحرير الكويت من قوات صدام حسين ،وبعد الإنتهاء من تلك الحرب ، وافق (حافظ الأسد) على هجرتهم من سوريا بعد أن منحهم جوازات السفر التي تسهّل هجرتهم .

(Article : Une mosaïque de peuples-Une population en mutation).

كان سكان الريف يشكلون غالبية سكان سوريا بعد الإستقلال ، حيث بلغت نسبتهم وفق التقديرات المستندة إلى إحصاء عام 1960(63.1 %)، لكن الريفيين تناقصوا جراء هجرتهم إلى المدن بفعل البحث عن الوظائف وفرص العمل في المعامل والمتاجر في المدن عامة وفي مدينتي دمشق وحلب بشكل خاص ، واستمر تزايد السكان خلال فترة الحكم الوطني بنسبة 4, 3 % سنويا ، لكن بدأ ت نسبة التزايد السكاني بالتناقص في عقد التسعينيات فما بعد حتى وصل إلى نسبة 5, 2 % .

لكن ، على صعيد العلاقة بين نظام الحكم وزيادة النفوذ العسكري في بنى الدولة المختلفة والبناء الإجتماعي ،فقد تركت فترة الإنقلابات العسكرية تأثيراً كبيراً على المجتمع والدولة في سوريا وما زال ذلك مستمراً حتى اليوم وفق التالي :

1- **تحوّل الأحزاب ذات الصبغة (ما يدعى بالتقدمية) عن قوى المجتمع الكبرى و توجهها نحو الجيش** لتقوية نفوذها.

2- **زرع الرعب في نفوس الناس , عبر بناء مجتمع العسكرة والأمن وبث الخوف في نفوس المواطنين من سطوة تلك القوى التي تمتلك السلاح** تجاه الشعب الأعزل و بما تملكه من وسائل العنف والإكراه .

3- **رفض وجود المعارضة الفعالة والحقيقية, مما أدى إلى إضفاء السلطة الواحدة الممثلة بحزب واحد** يجب أن يحكم والبقية من الشعب تطيعه وتكريس الإستبداد على الحكم كون الثقافة العسكرية تقوم على الطاعة وتنفيذ الأوامر وعدم قبول الآخر.

4- **سيطرة الثقافة الريفية المبتذلة ، والطائفية البغيضة ، مع منظومة قيم تخريبية لبنى المجتمع ، نظرا لكون غالبية عناصر وضباط الجيش لهم خلفيات طبقية فقيرة ريفية (وبالأخص من أبناء الأقليات الطائفية الذين لا صلة لهم بالحضارة والمدنية وقد يكون قد تمّ تنسيبهم للقوى العسكرية والأمنية إستنادا إلى تلك الصفات عن عمد) الذين تحكم سلوكياتهم وأفعالهم روح الإنتقام الغرائزي دون تمييز** جراء تأثير المظلومية التاريخية التي أصابتهم كما أصابت غيرهم من أبناء الوطن الفقراء .

يعزو هاشم نعمة في دراسته لتطور النمو الحضري في العالم العربي (تطور مستوى الحضر)، تراجع الحضارة المدنية في سوريا ،على غرار دول لشرق الأوسط الأخرى ، منذ فترة حكم الدولة العثمانية حتى الفترة الحالية بالرغم من زيادة عدد سكان المدن ، **إذ كان تطوّر مستوى التحضّر بطيئا جدا ، و يعزو ذلك البطء في التحضّر إلى تخلف**

البنية الإجتماعية / الإقتصادية والإعتماد على الزراعة ضعيفة المردودية ومحدودية دور الصناعة الحديثة في الإقتصاد.

لكن ، تزايدت نسبة السكان الحضر في سوريا منذ منتصف القرن الماضي وتسارعت أكثر بعد ذلك لا سيما بعد 1970 ، حيث أصبح عدد سكان المدن في سوريا كما في العالم العربي من أعلى المستويات الملاحظة في العالم النامي لكن دون الوصول إلى مستوى التحضّر (ويفسّر البعض تلك الظاهرة بعبارة ترييف المدن أو الحضر بدلا من السعي لتحضير الريف لأن التحضّر مستوى عيش وثقافة وأنماط تفكير وعقلانية وفهم حقوق الغير ورفع مستويات التعليم والصحة وتوفير فرص العمل العديدة المناسبة وليس فقط تكديس السكان في المدن وتفريغ الريف). ويشير الجغرافي (جون كلارك) إلى أن منطقة الشرق الأوسط، التي تشمل البلدان الواقعة بين ليبيا وإيران وبين تركيا واليمن، هي المنطقة الأكثر سكانا للمدن من أية منطقة رئيسية في العالم الثالث بإستثناء أمريكا الجنوبية ، ويعود هذا النمو السريع إلى إرتفاع معدل النمو السكاني بسبب تراجع معدلات الوفيات الناتج عن إنتشار الخدمات الصحية وتحسن الطب الوقائي والعلاجي وانتشار التعليم إضافة إلى الهجرة الريفية نحو الحضر.
ويبين الجدول اللاحق النسبة المئوية للسكان الحضر من مجموع السكان في سوريا مقارنة مع بعض البلدان العربية للفترة 1950- 2005 .

البلد	**1950**	**2005**	**نسبة التغيير**
سوريا	**30,6**	**50,6**	**20,0**
الجزائر	22,2	63,3	41,1
السودان	6,3	40,8	34,0
الصومال	12,7	35,2	22,5
ليبيا	19,5	84,8	65,3
موريتانيا	3,1	40,4	37,3
مصر	31,9	42,8	10,9
العراق	35,1	66,9	31,8
اليمن	5,8	27,3	21,5

(هاشم نعمة : تطور مستوى التحضر -سمات النمو الحضري في العالم العربي)

ويعكس توافر الصحف في تلك الفترة ، واقع المستوى الثقافي المتنامي ، وحالة الحريات الكبيرة في المجال الإعلامي إذ بلغت أعداد الصحف (11)في فترة المجلس النيابي بين عامي 1947 – 1949 صحيفة ، وكانت (16) صحيفة خلال فترة الجمعية التأسيسية بين 1949 – 1951 ، وكانت (37) صحيفة في الفترة (1952 – 1954) ،ولم ترد معلومات عن عددها في فترة الوحدة مع مصر (1958 – 1961) ، وتراجعت إلى (7) صحف في الفترة (1961 – 1963) .

و لعل ما كتبه (فيصل الزامل) ينطبق على واقع التنمية الشاملة في سوريا (التي دفعت أبناء الريف إلى المدن فتراجعت الزراعة ولم ترتفع مستويات الصناعة والخدمات) بقوله :استمعت إلى شخص من أهل (حائل السعودية) وهو يقول «كنت أذهب مع إبلي إلى المراعي أياما طويلة آكل معها وأشرب منها وأنام بينها لا أعرف الإغتسال ولا النظافة وحالي كحال إبلي، وحتى أعلن عن توزيع وادي الخطة - بحجم وادي البقاع في لبنان - إلى قسائم زراعية

كبيرة، وطلب من كل قبيلة دعوة أفرادها المنتشرين في الصحراء لتمليك كل أسرة واحدة بعضا من تلك القسائم، وتمّ حفر آبار إرتوازية لكل مجموعة مزارع، وتولّى المهندسون الزراعيون تركيب شبكة ري بالتنقيط، وصار لنا مورد رزق وسبب للتجارة بالخضراوات والدواجن وغيرها، ثم طلبت منا الدولة توليّ مهمة إيصال أبنائنا إلى المدارس، وبحيث يتقاضى الأب أجرة توصيل عشرة ريالات عن كل طالب في اليوم الواحد، والآن أنا أقيم في منطقة سكنية حية فيها أسواق ومدارس ومساجد وألعاب للأطفال، أين هذا من حالي السابق؟ انتهى.

لو أخذنا عام 1950 ،كنقطة انطلاق لقياس الفارق التنموي بين هذه الصحراء ودول كانت تفيض بالحضارة، لرأينا أنها خلال نصف قرن تحوّلت تلك الدول إلى تخلّف مخيف مقارنة بما كانت عليه في عام 1950، بينما أصبحت تلك الصحراء تصدّر منتجات الألبان إلى بلاد الأنهار التي امتلأت أرفف أسواقها بالحليب واللبنة وغيرها من إنتاج بلاد صحراوية تحوّل أبناؤها من حياة الترحال إلى إدارة الدولة بواسطة أحدث تقنيات التكنولوجيا، ووصل الحال بدول الحضارات العريقة إلى أن يكون العامل البسيط أكثر كسبا من خريج الجامعة الذي يقف على ابواب سفارات تلك البلدان الصحراوية املا بإيجاد فرصة عمل يعيش منها ، ويفضله الناس زوجا لبناتهم على المتعلم، أي حال وصلت إليه تلك الدول؟ ولماذا؟

اللافت للنظر أن قادة الأنظمة الجمهورية في الغالب لا يسرقون بلادهم بطريقة شخصية - على الأقل في القرن الماضي - لكن السرقة تتم لمصلحة طبقة استحدثوها كالضباط الذين تحوّلت إليهم الإمتيازات والرواتب المرتفعة أو الهيئات الشعبية «المستضعفين» حاليا، والإتحاد الاشتراكي واللجان الشعبية وحزب البعث.. الخ.

هذه الكيانات هي المسؤولة بشكل مباشر عن تراجع التنمية كونها تمثّل مصنعا كبيرا للشعارات التي تصب بمنافعها فقط على المنتمين إلى تلك الكيانات وليس للشعوب نصيب يذكر رغم أن بعض تلك الجمهوريات تملك ثروات نفطية وزراعية وحتى صناعية، لكنها مسخّرة لخدمة الشعارات وتصدير حروب عبثية أو مستنزفة في حماية الحزب وليس الشعب الذي ربما سقط فريسة للإدمان لكن لا تستطيع الأجهزة الأمنية المسيطرة على كل شئء محاربة المهربين لإنشغالها بمهام أخرى.

لقد تخلصت دول الخليج من الإستعمار البريطاني بشكل سلمي ورحل الإنجليز طواعية، لهذا لم تناصب بعض من دول الخليج بريطانيا العداء بالشكل الذي مارسته الجمهوريات العربية ما فتح الباب للإفادة من الإدارة الحديثة، بينما التزمت الجمهوريات بإدارة ألمانيا الشرقية وسلاح الروس ومستشاريهم الفاشلين الذين طردهم السادات، قبل أن ينقلب عليهم غورباتشوف بعشرين عاما.

آن الأوان لمواجهة حساب أرباح وخسائر مرحلة مأساوية لايزال البعض يكرّرها بطرق مختلفة تظن أن لهجة التحدّي هي كل ما يعجب المواطن في بلادنا العربية والإسلامية. **(فيصل الزامل: دمشق في 2001/5/22)**

*** البناء العسكري الأمني**

تأثير فترة الإنقلابات العسكرية

تركت فترة الإنقلابات العسكرية تبعات كبيرةعلى الجيش في سوريا ما زال مستمراً وفق التأثيرات التالية :

1ـ **إنشغال الجيش بأمور السياسة الداخلية** ، مما أدى إلى إبتعاده عن مهامه الأساسية في حماية حدود الوطن , وبالتالي إلى إضعافه وهذا الذي أسس للهزائم المتتالية .

2ـ **إرتباط قادة الجيش بالسلطة ومغرياتها,مع عدم وجود المراقبة والمحاسبة والمعارضة** , مما أدى إلى إنتاج وانتشار الفساد بداية ضمن الجيش وتعميمه لاحقاً ضمن المؤسسات الأخرى والمجتمع .

3ـ **توجه الأحزاب الراديكالية إلى الجيش لتقوية نفوذها , وابتعادها عن ساحة عملها الحقيقية بين صفوف الناس** , وبالتالي تحوّلها إلى أحزاب هامشية قوية بالنفوذ السلطوي وضعيفة شعبياً .

4ـ **تحكم الجيش بمقاليد الأمور بما تملكه من وسائل العنف والإكراه** , مما أدى إلى زرع الخوف في نفوس الناس , وبالتالي أدى إلى نشوء مجتمع مسكون بهاجس الخوف .

5ـ **كون الثقافة العسكرية تقوم على الطاعة والتبعية , ولا تقبل الإجتهاد والرأي الآخر** , إنعكس ذلك على المجتمع برفض وجود المعارضة بكافة أشكالها , وتراجع الحريات , مما أدى إلى إضفاء صفة الإستبداد على الحكم .

6ـ كون **غالبية عناصر وضباط الجيش, لهم خلفيات طبقية فقيرة, ريفية غالباً (وبالأخص من الأقليات الطائفية)**, وجراء ابتعاد أبناء المدن التجار والصناعيين وأبناء الطبقة الوسطى عن الجيش , فأدى ذلك إلى ضعف التقاليد المدنية (البرجوازية)في الدولة وسيطرة النزعة الراديكالية العنيفة .

7ـ **بسبب الإنقلابات العسكرية المتتالية, لم يتح للبرجوازية الوطنية السورية والطبقة الوسطى أن تأخذ فرصتها التاريخية لتطوير المجتمع والدولة** ، كما حصل في الدول التي نجحت في خطط التنمية الشاملة .

بهذا الصدد ، يقول الدكتور رضوان زيادة : (لقد كان تدخّل الجيش في الدول الناشئة ذا أثر كبير , إذ منعها من تطور سياستها المدنية , ومن حسم خياراتها الداخلية ضمن ساحة البرلمان , في ضوء دائرة الحوارات السياسية المتعددة . وعندها ، سيلعب الجيش في سوريا وفي الكثير من دول العالم الثالث دور لاعب الإرتكاز في تقرير السياسة الداخلية , وهذا ما سيجعل المجتمع المدني يتضاءل لحساب المجتمع العسكري بتعبير غرامشي , والذي سيبتلع المجتمعين المدني والسياسي معاً) **.**

مكونات الجيش السوري بعد الإستقلال في نيسان 1946

سعت القيادات الوطنية بعد الإستقلال إلى بناء الدولة بأولوية كبيرة معتمدة على اتباع أسس التنمية الإقتصادية والإجتماعية بمكوناتها الكبرى وعبر تفعيل الممارسات السياسية والحياة الحزبية ، وبالطبع كان بناء الجيش والأجهزة الأمنية لتحقيق حماية الوطن من القوى المعادية وصون الإستقلال الذي تم دفع أثمان غالية من أجله أولوية كبرى كما حصل مع الإستعمار الفرنسي وقبل ذلك مع الإستعمار العثماني .
لكن حكومات الإستقلال كانت قد ورثت الجيش السوري بمكونات اختارتها سلطات الإنتداب الفرنسي إذ تبين أنه بعد جلاءالقوات الأجنبية كان الجيش السوري مكونا من فلول وحدات جيش مختلط والحرس السيار والخيالة وخليط من الأقليات غير المتجانسة التي أُستقدمت من مناطقها لتكون بتصرف المندوب السامي الفرنسي كي يحفظوا ولاء الأقليات للقوى الإستعمارية، نظرا لأن العائلات المالكة للأراضي الإقطاعية وأبناء البرجوازية والطبقة الوسطى كانت تحتقر الجندية كمهنة لوجود هذا الخليط الهجين الكسول دراسياًوالمغمور إجتماعياً والمعروف بتهوره ومغامرته لأنه لا يملك أبعاد قراراته ،وأيضاً نظرا لسيطرة العاطفة الوطنية على تلك العائلات التي اعتبرت الإنتساب إلى هذاالجيش في فترة مابين الحربين العالميتين خدمة للمحتل الفرنسي .
من هذا المزيج ، تكونت القوات العسكرية السورية الوطنية ، لكن على إثر حرب فلسطين والهزيمة النكراء للجيش السوري خلالها ، فقد صدر قانون الخدمة العسكرية الإلزامية ، ويذكر بأن أكثر ضباط وجنود الجيش في تلك الفترة كانوا من العساكرالذين تطوعوا في صفوف الجيش الفرنسي السوري المختلط ، وكان لا يُسمح لهم بالارتقاء للمناصب العليا القيادية في الجيش ، وبالتالي لم يتولّد لديهم الشعور وفق متطلبات الحركة الوطنية ، مما جعل الجيش السوري الناشئ مطيّة سهلة للمغامرين من ضباطه ، وكان ذلك سبباً من أسباب الشقاق والتمزّق في صفوفه ، وإبعاده عن واجبه في الدفاع عن حدود الوطن وتحمّل مسؤولياته وزجه في خضمّ السياسة والنزاع الحزبي والطائفي والعشائري.
وبعد إنقلاب الزعيم (حسني الزعيم) واستلامه حكم سوريا ، فقد شكل مجلساً حربياً أعلى ضمّ من نفذوا معه الإنقلاب لإدارة شؤون البلاد ريثما يتم تشكيل حكومة دستورية ،وقد أُوكل لذلك المجلس صلاحيات السلطات التشريعية والتنفيذية والعسكرية ، وكان مؤلفا من : العقيد سامي الحناوي قائد اللواء الأول ، والعقيد بهيج الكلاس المستشار في وزارة الدفاع ، والعقيد علم الدين قواص رئيس أركان اللواء الأول، والمقدم أمين أبو عساف قائد كتيبة مدرعات ، والنقيب عصام مربود ضابط في سلاحا لطيران ، والنقيب محمود الرفاعي معاون مدير الاستخبارات العسكرية ، والنقيب حسن الحكيم قائد قوة مدفعية ، والنقيب محمد معروف قائد الشرطة العسكرية ، والنقيب محمود دياب رئيس الشعبة الثالثة في الأركان العامة ، والنقيب خالد جادا مرافق رئيس الجمهورية ، (يلاحظ أن ذاك المجلس

كان يضم المكونات الإجتماعية المختلفة التي تمثل المجتمع السوري وفق التمثيل الفعلي لها في الواقع) .

(Article : La conquête alaouite du pouvoir en Syrie)

(Daniel Pipes-*Middle Eastern Studies*-1989 ,Version originale anglaise: The Alawi Capture of Power in Syria , *Adaptation française: Anne-Marie Delcambre de Champvert)*

بدء التغلغل الطائفي في صفوف الجيش السوري

تمثل الأقليات المسلمة (من غير السنّة) في سوريا،كما أسلفنا سابقا ، حوالي 16 % من سكان سوريا ، غالبيتهم من أبناء الطائفة العلوية ، وفي عام 1945 ، مثل هؤلاء أغلبية الوحدات العسكرية الخاصة التي بقيت وفيّة للقيادة الفرنسية ، وساهموا في سحق المظاهرات السنيّة ضد الإستعمار الفرنسي ، وعملوا على إيقاف الإضرابات والتمرّد المسلح الوطني ، تحت مبرّر أن خروج الفرنسيسين من سوريا سيقود إلى إعادة حكم السنّة عليهم .

لقد انطلقت بدايات هيمنة الضباط العلويين على السلطة في سوريا مع الإستقلال ، عندما استلمت النخب السنيّة المدينية الحكم من فرنسا ، وتجلّى ذلك في مقاومة سلطات الحكومة المركزية من قبل (سليمان المرشد) بتمرّد مسلح للمرة الثانية عام 1946 ، وكذلك من قبل ابن سليمان المرشد عام 1952 وفشلت كل تلك المحاولات المتمرّدة من قبل المرشد وأتباعه .

عندها ، أيقن قادة الطائفة العلوية إستحالة إقامة دولة خاصة بهم ، لذلك غيّروا استراتيجيتهم ، وشرعوا في التصالح مع الأغلبية السنّية في سوريا بإتباع مبدأ التقية (نعلن عكس ما نضمر) ، وتعزز سلوكهم التصالحي مع السنّة بعد سحق التمرد الدرزي عام 1954 ، وعندئذ ، تخلّوا تماما عن مطلب الدولة المستقلة الخاصة بهم ، وبدؤوا في التفكير الجدي بالصعود إلى السلطة بالطرق الخفية عبر الإنتساب المكثف إلى مؤسستين مفتاحيتين هما حزب البعث ، والقوات المسلحة .

تنافس أبناء الطائفة العلوية مع أبناء الأقليات الأخرى في سوريا بعد الإستقلال للدخول المكثف إلى الجيش ، عبر الإستفادة من الضباط والجنود القدامي من الطائفة نفسها الذين قدّموا لأبناء طائفتهم من العلويين التسهيلات الكبيرة للإنتساب إلى الجيش كونهم يعملون بشكل أساسي في المكاتب ومراكز الإتصال والحجابة وقطاع الخدمات العسكرية ، وهذه المواقع رغم أنها لا تمتلك القرار لكنها تمتلك المعلومات وإجراءات العمل والتسهيلات الإدارية ، الأمر الذي سهّل لأعداد كبيرة من أبناء الطائفة بالدخول إلى الجيش .

وقد ساعد على ترك الساحة لأبناء الأقليات في الإنتساب للجيش بشكل كبير - السلوك المعتاد لدى أبناء البرجوازية والإقطاع الريفي وأبناء التجار والرأسمالية والطبقة الوسطى في المدن السنيّة – ذلك السلوك الذي يتسم بالعدائية

إزاء الإنتساب للجيش كونه يضم الأشخاص من أبناء الأقليات غير الناجحين في الدراسة العامة والجامعية وفي حياتهم والمجتمع والكسالى الذين سيعيشون من الرواتب آخر الشهر دون بذل المساعي والجهود .
كما أن القادة من أبناء السنّة كانوا يتجاهلون الجيش كأداة حكم ، ويخشون قوته في الحياة السياسية والداخلية في المجتمع، ولم يعطوه الأهمية الكافية في التمويل لئلا يصبح مهنة جذابة ، إضافة إلى الحالة الإقتصادية السيئة لأبناء الأقليات ومنهم العلويين والريفيين الذين يدخلون الجيش للعيش، وهم الذين لا يستطيعون دفع بدل الإعفاء من الخدمة العسكرية لأبنائهم .
هكذا ، بدأ دخول أبناء الطائفة العلوية للجيش يتعاظم بعد إستقلال سوريا ، وخاصة للكلية الحربية في حمص ليصبحوا ضباطا في الجيش لاحقا ، حتى أن تقريرا في عام 1949 أوضح أن الأفراد من أبناء الأقليات كانوا يسيطرون على بعض الوحدات الهامة في الجيش السوري ،وهذا لم يقتصر فقط على العلويين إذ كان جهاز الحرس الرئاسي للرئيس حسني الزعيم كله من الشراكس ، وحينذاك شكّل أبناء الطائفة العلوية أغلبية الجنود وصف الضباط المتطوعين في الجيش .
في ذلك الوقت ، كان يعتقد القادة والزعماء السّنة أنهم بحفاظهم على المواقع القيادية العليا في الجيش يكفي ذلك لسيطرتهم عليه ، مقابل أن يشغل أبناء الأقليات الصفوف الدنيا في الجيش وهؤلاء وجدوا صعوبات في الترقي للمواقع العليا طالما هي محجوزة من قبل الضباط السّنة وخلال سنوات عديدة. هذا الإحساس بالتمييزخدم الضباط من أبناء الأقليات كثيرا ، كون الضباط من الرتب العليا هم من أبناء السنّة والذين كانوا منشغلين في الإنقلابات العسكرية على بعضهم بين 1949 – 1963 ، إذ كان كل تغيير في السلطة بفعل إنقلاب عسكري يدمّر بعضا من نفوذ الضباط من أبناء السنّة الذين كانوا يصارعون بعضهم بعضا وكان كل من يصل للسلطة منهم يستبعد خصومه من الضباط السنّة فقط .
لقد استفاد الضباط العلويون من هذه الأوضاع ، وحصلوا لقاء وقوفهم مع بعض الضباط السنّة أو جراء استغفالهم القادة العسكريين من أبناء السنّة المنشغلين بصراعاتهم ، على مكاسب منها الصعود إلى مواقع أكثر علوا وفعالية على صعيد القرار العسكري ، ومع الوقت بدؤوا يمسكون بمواقع هامة في القيادات العسكرية وعملوا على استقدام أقربائهم إلى الجيش ومنحوهم مواقع جديدة تعزّز نفوذهم لكونهم الأكثر ولاء للطائفة ولهم شخصيا .
ويجدر ذكره أنه خلال فترة ما بعد الإستقلال ، عاشت سوريا حالات من الإنقلابات العديدة ، التي رافقها علاقات من القرابة والإنتماءات المختلفة ، وفي هذه الحالة كان الخوف من الإتهام بالخيانة في الوسط العسكري قد عزّز العلاقات بين العسكريين على أساس طائفي أو عرقي أو مناطقي ، وسهّل ذلك لأبناء الأقليات بتحقيق أعظم المكاسب لصالحهم لتعزيز التضامن فيما بينهم على أساس طائفي وبناء شبكات من العلاقات الفئوية القوية فيما

بينها والكارهة لغيرها ، ودفع هذا أبناء الأقليات وخاصة العلويين للإنتساب للجيش بأعداد كبيرة جدا ،بالمقابل كان يتم دخول أبناء السنة إلى الجيش على أساس خيار فردي بحت .

ولم يقتصر إنتساب أبناء الطائفة العلوية الكبير إلى الجيش والصعود إلى أعلى مستويات السلطة في مواقعه القيادية ، بل شرعوا في الإنتساب المكثف إلى صفوف حزب البعث من السنوات الأولى لتأسيسه ، بمساهمة فعالة من الأعضاء المؤسسين أمثال (زكي الأرسوزي ووهيب الغانم وسليمان العيسى) وغيرهم ، وكان الحزب جاذبا لأبناء الأقليات(خاصة في فرع اللاذقية)، وكذلك لسكان الريف ، و للمهاجرين من الأرياف إلى دمشق للدراسة في جامعتها ومدارسها الذين إنتسبوا بكثافة لهذا الحزب ، ونذكر بأن ذلك الحزب قد شدّ أبناء الطائفة العلوية في البداية لكونه يتضمن عقيدتان هما : الإشتراكية والعلمانية ، وهاتان العقيدتان تتوافقان مع تقاليد المذهب وأنماط حياة أتباعه، الإشتراكية لأنها تفسح الفرصة لأبنائهم للتخلص من الفقر على الصعيد الإقتصادي والحصول على ملكيات زراعية بفضل التأميم وقرارات الإصلاح الزراعي ، والعلمانية لأنها تسحب الدين وأحكام العبادات الإسلامية من الحياة العامة، وبقول صحيح ، لقد شدّت هاتان العقيدتان معظم أبناء الأقليات الأخرى وأبناء الريف الفقراء ، وكان حزب البعث يحتوي هاتين العقيدتين مما جعله محط إهتمام أبناء الطائفة العلوية وأبناء الأقليات الأخرى ، وهذا ما دفعهم نحو الإنتساب إليه جماعات .

وحسب (آني لوران) ، وضع العلويون في سوريا ، بعد فشل تمرد (سليمان المرشد) أحد قادة عشائر العلويين، استراتيجية إنتقام ، تمثّلت في تشكيل خلايا سرية داخل الجيش وداخل حزب البعث ، وبحيث يسمح لهم ذلك لاحقا بالإستحواذ على السلطة في الدولة بأكملها ، وانطلق تطبيق تلك الإستراتيجية عمليا وبشكل فعال مع تشكيل اللجنة العسكرية في حزب البعث عام 1959 ، وهؤلاء عملوا في السرّ بعيدا عن دستور إدارة حزب البعث ، وعملت تلك اللجنة تحت ظل المجلس الطائفي / الملّي العلوي ،وتمّ تأكيد هذه الفرضية في عام 1960 ، خلال الإجتماع السرّي للقادة الدينيين والضباط العلويي(من بينهم حافظ الأسد) ، الذي انعقد في القرداحة ، وكان الهدف الأول من ذلك الإجتماع يتمثّل في وضع خطة لتوزيع الضباط العلويين في صفوف حزب البعث ، وفي عام 1963 ، انعقد اجتماع آخر في حمص ، وطرحت فيه مبادرات أخرى لتوزيع المزيد من العلويين في صفوف حزب البعث الذي استلم السلطة في سوريا في ذلك العام ، وفي سائر وحدات الجيش السوري وقوى الأمن ، كما انعقدت اجتماعات أخرى للقادة العلويين خلال سنوات عقد الستينيات لتطبيق تلك الاستراتيجية بشكل عملي .

(Article : La conquête alaouite du pouvoir en Syrie)

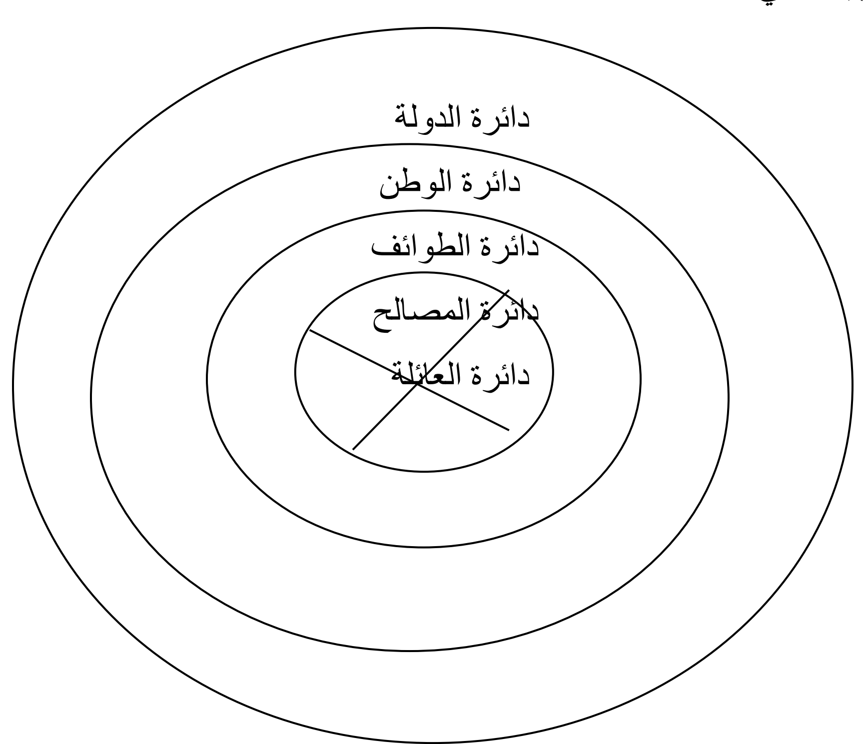
(Daniel Pipes-*Middle Eastern Studies*-1989,Version originale anglaise: The Alawi Capture of Power in Syria,*Adaptation française: Anne-Marie Delcambre de Champvert)*

ذكر(بشير فنصة) الذي تولّى وزارات عديدة وكان رئيس تحرير صحف في سوريا ، في كتابه (النكبات والمغامرات) ، نقلا عن عبد الحميد السراج ، بأن أبناء الطائفة العلوية كانوا يشكلون نسبة 65 % من ضباط الصف في مكتب رئيس المخابرات السورية عام 1955 ، ويعزو ذلك إلى أن سلطات الإستعمار الفرنسي كانت تشجع أبناء الأقليات لا سيما أبناء الطائفة العلوية الذين أشهر قادتها الولاء لحكم الإنتداب الفرنسي ضد سلطات الحكم الوطني قبيل الإستقلال ، وبهدف تجسيد المبدأ الاستعماري المعروف فرق تسد .

(محمد عبد الرحمن الأنصاري : حقائق عن تطورات الأحداث السياسية في سوريا)

يبدو أن تلك الفترة من تاريخ سوريا المعاصرة كانت ترتّب أولويات دوائر اهتمامها بشكل مختلف ، وذلك تبعا للسياسيات المعتمدة والخطط التنفيذية المتبعة من قبل الوزارات أو من قبل السلطات الحقيقية الظاهرة والمخفية التي كانت تحكم في الفترة وطريقة ممارستها السلطة سواء على مستوى كلّي بما يغطي وزارات الحكومة في إجماليتها ، أو على مستوى جزئي في بعض الوزارات السيادية أو الخدمية .

وبعد الدراسة التحليلية لتلك الفترة بأولوياتها ومكوناتها، اتضح أن أولويات الإهتمام لدى حكوماتها المتعاقبة قد تمثّلت وفق الترتيب التالي :



أي ، **كان اهتمام حكومات تلك الفترة متركّزا في الدائرة الأولى الكبرى ، أي على بناء الدولة بكل مكوناتها وفئاتها** أولا لأن مسؤولياتهم الوطنية ومستويات وعيهم الكبيرة حتّمت عليهم التركيز على بناء الدولة وتتويج نضالهم ضد

الإستعمار بتأسيس بنى الدولة السورية لتكون وطنا لكافة السكان السوريين الذين ضحّوا من أجل الحصول على الإستقلال ، ثم بعد ذلك **تركّز الاهتمام على الدائرة الثانية أي على الوطن لصون إستقلاله وحمايته من المتربصين به كي لا تعود فترة حكم الإستعمار** مرة أخرى وتعزّز ذلك بتأسيس جيش يعمل على حماية حدود الوطن ولكون حكام فترة الإستقلال وطنيين فإنهم لم يفرّقوا بين رعايا الوطن حين منحهم فرصة الإنتساب للجيش الوطني لأن الجيش من منظورهم هو لكافة أبناء الوطن وسيحمي الجميع بغض النظر عن إنتمائه ، **وتركز إهتمام الحكومات كذلك في الدائرة الثالثة على دائرة الطوائف حين دخلت بعض الفئات المجتمعية حديثا إلى مواقع النفوذ مثل ضباط الجيش والأجهزة الأمنية الذين سعوا بكل ما أوتوا من قدرات لتعزيز بناء الطائفية التي كانوا يعتبرونها الطريق لوصولهم إلى حكم طائفتهم من طرف وحكم الشعب السوري من طرف آخر**،أما الدائرتين (المصالح ، والعائلة) فقد كانتا غائبتين في ممارسات السلطة في حكومات تلك الفترة عدا حالات قليلة اتسمت بضمان المصالح البرجوازية والإقطاعية السابقة في بعض المراحل .

وهذا يشير إلى أن القادة ورؤساء الحكومات والوزراء (كانوا في غالبيتهم من السوريين الوطنيين سواء أكانوا من قادة الأحزاب السياسية أم كانوا من قادة القوى العسكرية والأمنية بإستثناء بعض الحالات المحدودة) ، لقد ركز هؤلاء الحكام والقادة جلّ إهتمامهم على بناء الدولة مع سعيهم لصون إستقلال الوطن قدر الإمكان والحفاظ على مصالح الفئات النافذة ، لكن بعض من القادة العسكريين من أبناء الأقليات بدؤوا في تلك الفترة بالتخطيط لتكريس الطائفية في السرّ في صفوف الجيش والقوى الأمنية وحزب البعث لتحقيق حلم كان يراود زعماءهم من قرون للوصول إلى الحكم والسلطة في سوريا ، وقد سهّل عليهم فعل ذلك بعض أبناء الأغلبية السنيّة من الطائشين المتهورين الذين كانوا من المغفّلين الذين لا يدركون نتائج أفعالهم ومواقفهم ، لكن القادة الوطنيين لم يعملوا أبدا على تعزيز نزعات المصالح والمكاسب الطبقية والفئوية ، ولم يسع أي منهم لتكريس حكم عائلي له ولأبنائه من بعده ، وهذا ما يجعل فترة الحكم الوطني بعد الإستقلال هي الفترة المشرقة في تاريخ سوريا المعاصر على الرغم من السلبيات التي شابتها ومحدودية المدة الزمنية التي عاشت فيها .

الفصل الثالث

فترة حكم تيارات حزب البعث ما قبل آل الأسد 1963 – 1970

تغطي هذه الفترة سنوات سيطرة تيارات عديدة تحت غطاء سياسي لحزب البعث السوري ، والتي بدأت مع إنقلاب 8 آذار 1963 وإمتدت حتى إنقلاب حافظ الأسد على رفاقه جميعا ، الذين شارك معهم ممارسة السلطة خلال النصف الثاني من عقد الستينيات . وتتسم هذه الفترة بصراعات شديدة على السلطة كما يلي :

- **أولا : بين القوى السياسية والعسكرية التي كانت تدّعي السعي لإحياء القومية العربية من (حزب البعث ، والأحزاب الناصرية ، والمستقلين ذوي الميول القومية) وبين القوى الوطنية والإنفصالية والبرجوازية والإقطاعية التي كانت تسعى لبناء سوريا كدولة بذاتها في إطار المظلة العربية والتعاون العربي والدولي .**
- **ثانيا : بين القوى العسكرية والسياسية من أبناء الطوائف والأقليات ، وبين القوى العسكرية والسياسية من أبناء الأغلبية السنيّة .**
- **ثالثا : بين القوى العسكرية من أبناء الطوائف والأقليات أنفسهم ، أي بين العلويين من طرف والدروز والإسماعيليين من طرف آخر .**
- **رابعا : بين القوى العسكرية من أبناء الطائفة العلوية نفسها ، بعدما تمكّنت من إستئصال وإزاحة أبناء الأغلبية السنيّة وأبناء الطوائف الأخرى من صفوف الجيش والقوى الأمنية ، وإنتقلت إلى تصفية مراكز القوى داخل الطائفة العلوية ، لتخلو الساحة تماما لأسرة حافظ الأسد وعائلته ، وأتباعه من المستفيدين من عطاءاته .**

وقد تمّ توظيف البناءات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والعسكرية والأمنية للوصول إلى المرحلة الرابعة تدريجيا ، بالإعتماد على أفراد من أبناء مكونات المجتمع السوري الأخرى ممن إرتضوا أداء أدوار المطايا والإمعات مقابل بعض المكاسب والمزايا الشخصية .

*** البناء السياسي والعلاقات الدولية**

- **إنقلاب 8 آذار/ مارس عام 1963 ووصول حزب البعث إلى السلطة في سوريا:**

شجّع نجاح حزب البعث بقيادة إنقلاب عسكري والوصول إلى الحكم في بغداد بالعراق ، الضباط الذين كانوا يتستّرون بمظلة حزب البعث في سوريا على القيام بإنقلاب بأسرع وقت ممكن للوصول إلى حكم سوريا ، ودفعهم

ذلك إلى قبول الإنضواء تحت إمرة ضابط سني هو (زياد الحريري) وهو من أتباع (جمال عبد الناصر) والقيام بإنقلاب للرد على قرار حكومة (الإنفصال) التي حاولت إرساله إلى الأردن .

وهكذا، تمّ تنفيذ الإنقلاب العسكري بقيادة ضباط حزب البعث (أعضاء اللجنة العسكرية السرّية) بالتحالف مع الناصريين وبعض الضباط المستقلين في 1963/3/8, الذي أطاح بحكومة الإنفصال , ووضع السلطة بيد (المجلس الوطني لقيادة الثورة)الذي أعلن حالة الطوارئ والأحكام العرفية (التي استمرت حتى منتصف عام 2011 ، بعد إندلاع الثورة السورية) .

وكان (المجلس الوطني لقيادة الثورة)هيئة مؤلفّة من عشرين عضواً(12 بعثي + 8 من الناصريين والمستقلين), وقد تمّ تعيين اللواء (لؤي الأتاسي) ضعيف الشخصية رئيسا للمجلس, وكلّف (صلاح الدين البيطار) أحد مؤسسي حزب البعث بتشكيل حكومة لتنفيذ سياسة المجلس ، **وكان أعضاء اللجنة العسكرية السرية هم الحكام الفعليين حيث كانوا يمثّلون (مجلس داخل مجلس قيادة الثورة) .**

أي ، كان قادة الحكم في الظل آنذاك هم (محمد عمران قائد اللواء 70 المدرّع المتمركز على أطراف مدينة دمشق ، وحافظ الأسد قائد الطيران والقوى الجوية ، وصلاح جديد صاحب النفوذ العسكري الكبيرمن الضباط العلويين)،وتمّ تأسيس الحرس الوطني الذي وضع تحت سلطة الجيش بقيادة(حمد عبيد - الدرزي عضو اللجنة العسكرية البعثية) ليتولّى هذا الحرس حماية الثورة من الأخطار القادمة من داخل سوريا , وقام ذاك الحرس الوطني بالتعاون مع القوى النافذة في الجيش بقمع تمرّد عسكري قاده ضباط ناصريون مبعدين من مواقعهم في قيادات الجيش ، وتمّ قتل بين (400 – 1000) ضابطا وعسكريا من أبناء الطائفة السنيّة بعد ذلك التمرد، كما نفّذ حكم الإعدام ب(27) ضابطا آخرا ، وهذه الأفعال الشاذة هي التي سبّبت دفن ميثاق دولة الإتحاد مع مصر جمال عبد الناصر الذي جرى بعد نجاح الإنقلاب إحتجاجا على إعدام الضباط الناصريين من السنّة ، وبعد ذلك تمّ إختيار أمين الحافظ صاحب الشخصية (الضعيفة والمهزوزة والمتهورة بنظر أعضاء اللجنة العسكرية وهو من أبناء الطائفة السنّية الحلبية الذي لا يتورع عن قتل أيا كان حين نفخه ودفعه وتهويجه للقيام ببطولات ضد الخصوم) على رأس الدولة ورئاسة مجلس الثورة بدلا من اللواء لؤي الاتاسي الذي استبعد عن السلطة لأنه حاول التفاوض مع عبد الناصر لإعادة تفعيل ميثاق دولة الإتحاد .

(Article : L’arrivée du Baath au pouvoir).

لفهم تلك المرحلة ، من المفيد التوسّع في تفاصيلها قدر الإمكان حيث بدأ الإنقلاب بحلّ الحكومة السابقة، وتأسيس (المجلس الوطني لقيادة الثورة) الذي أعلن مبادئ قريبة من فكر حزب البعث ، وتمّت تسمية اللواء زياد الحريري رئيسا لأركان الجيش (وظيفة دون صلاحيات حقيقية لأن السلطات الفعلية كانت لقادة الألوية الميدانية والقوى الجوية

الممسوكة من قبل الضباط العلويين بشكل اساسي) ردا على دوره في قيادة الإنقلاب ، لكن السلطة الحقيقية كما ذكرنا آنفا كانت بيد مجلس قيادة الثورة نظريا وبيد المجلس المصغّر داخل ذاك المجلس عمليا.

وبدأ انقلابيو سوريا منذ 17 / 4 / 1963 ، بالإتصال مع إنقلابيي بغداد البعثيين ومصر عبد الناصر لتشكيل دولة الوحدة العربية التي كانوا يرفعون شعاراتها ، لكن عبد الناصر وافق على توقيع ميثاق لدولة إتحادية بين تلك الدول الثلاث للتحقّق من نوايا الضباط الحاكمين في سوريا ، وفعليا ، لم يرى ذلك الميثاق النور بسبب الصراعات على السلطة بين البعثيين والوحدويين في دمشق ، إذ حصلت مظاهرات مؤيدة لعبد الناصر، فقام أمين الحافظ وزير الداخلية آنذاك بقمع المظاهرات في دمشق وحلب ـ المدينة التي ولد ونشأ وعاش فيها أمين الحافظ ـ في شهر أيار من ذلك العام ، وعزل المخيمات الفلسطينية المؤيدة لعبد الناصر وطوّقها ، ووقّع الحافظ إثر ذلك أوامر بترقية ضباط من الطوائف العلوية والدرزية والإسماعيلية لمواقع كبيرة جدا في قيادة الجيش والدولة مقابل إبقائه على رأس السلطة إسميا .

وفي 10 / 7 / 1963 ، تمّ تعيين أمين الحافظ بعد بطولاته في قمع المظاهرات في المدن السورية وترقية الضباط العلويين رئيسا لهيئة أركان الجيش ، ووزيرا للدفاع ، وإحتفظ بوظائف نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وعضو في المجلس الوطني لقيادة الثورة (وكانت كل هذه الوظائف صورية لا صلاحيات فعلية لها إلا بعد الحصول على موافقات من قادة الحكم في الظل) .

وهكذا ،**بدأت مع هذا الإنقلاب الذي سمي بـ(ثورة الثامن من آذار) ، فترة جديدة من مراحل الحكم في سوريا,** تختلف اختلافاً جذرياً عن الفترات السابقة , حيث قام حزب البعث بقيادتيه السياسية والعسكرية التي سيطرت على مقاليد الأمور , بالإمساك بعنق المجتمع السوري وتسييره على طريق ما أسموه البناء الثوري للمجتمع وفق نظرية حزب البعث القومية الإشتراكية .

وإنعكس ذلك السلوك في الحكم ،على الدساتير البعثية ، التي إنعطفت إنعطافاً حاداً عن مفهوم القانون العام المعمول به في المجتمعات الغربية التي إبتكرت القوانين والدساتير عبر التاريخ العالمي, ونحت بإتجاه القوانين العامة للنظم الإشتراكية الشمولية التي كرّست نظم حكم تحت سطوة قوة السلاح وإرهاب البشر ، وشهدت سوريا خلال تلك الفترة عدة تغييرات دستورية عكست الخلافات الداخلية لرجال الإنقلاب من قيادة البعث وحلفائهم والصراع العنيف على السلطة , وهدفت إلى تكريس سلطة أفراد على الحكم تحت ستار حزب البعث وضمان إستمرارها .

(Article : Le glissement à gauche du parti Baath)

في أيلول / سبتمبر عام 1963،عقد مؤتمر لحزب البعث في سوريا بمشاركة الفروع العسكرية والمدنية للحزب، ونتج عن المؤتمر صعود القادة العسكريين من أبناء الأقليات والطوائف وقلة من أبناء الريف السنّة (من ضعاف الشخصية والطامحين للسلطة بأي وسيلة)على حساب القادة التاريخيين للحزب من المدنيين ، **واتسم الصاعدون**

والأقوياء في السلطة (الحزبية والعسكرية) بالتوجه الإشتراكي مثل (يوسف زعين من دير الزور – طبيب سني) ، و(نور الدين الاتاسي من حمص – طبيب سني) ، و(ابراهيم ماخوس – طبيب علوي) ، وكان هؤلاء الثلاثة قد شاركوا في حرب تحرير الجزائر ضد فرنسا ضمن الفرق الطبية ، ولم يكن لهؤلاء أية خبرة في العمل الحكومي والمؤسساتي والحزبي،وكان دورهم في السلطة لا يتعدى الواجهة الكريهة لسلطة قمعية.

وفي تشرين الأول / اكتوبر عام 1963 ، عقد المؤتمر القطري السادس لحزب البعث ، ونتج عنه تكريس الإتجاهات الراديكالية للحزب مع إدخال مفاهيم جديدة مثل (الحزب القائد ، الديمقراطية الشعبية ،التأميم) ، وتعززت أدوار العسكريين في كل المجالات سيما لجهة إرتباط الحزب بالجيش بحيث يضمن الحزب البناء العقائدي للجيش وسيطرة الجيش على مقاليد الحكم بشكل فعلي ، وأعيد ميشيل عفلق إلى مركز الأمين العام وبدا كرمز للحرس القديم الذي تلاشت مواقعه ، وإنتقلت رئاسة الحكومة من صلاح البيطار إلى أمين الحافظ (العسكري المكلّف بوظائف كثيرة صورية) .

في **بداية عام 1964 ، نادى الإخوان المسلمون بالتظاهر ضد النظام الجديد الذي إعتبروه ملحدا** ، وكان ينظر إليهم من طرف قادة حزب البعث كمتحالفين مع البرجوازية السورية السنّية التي أضرتها قرارات التأميم الراسمالي، وحصلت إحتجاجات في مدينة بانياس الساحلية السنّية ومدن حماه وحمص وإدلب وغيرها ،**فأرسل قادة الإنقلاب في 25 / 4 / 1964 قوات عسكرية قمعت تلك الإحتجاجات بقسوة** ، وقتل عدد كبير من المحتجيّن بأيدي القوات العسكرية.

وأصدر مجلس قيادة الثورة دستورا مؤقتا اعترضت عليه المعارضة ، وتضمن الإسلام دين الدولة والإشتراكية توجهها الإقتصادي ، وتولّى مجلس قيادة الثورة السلطة التشريعية ، في حين تولّى المجلس الرئاسي السلطة التنفيذية والذي تكّون من خمسة أعضاء هم (أمين الحافظ رئيسا ،صلاح البيطار نائبا للرئيس ، منصور الأطرش ، محمد عمران ، نور الدين الأتاسي أعضاء) .

وتمّ الطلب من صلاح البيطار تشكيل حكومة ، كان معظم أعضاءها من الحرس القديم ، وظهر خط سياسي معتدل بما يمثّل مكونات المجتمع السوري ، كما تمّ الإعلان عن الحفاظ على الملكيات الخاصة ودعيت البرجوازية للمشاركة في الحياة الإقتصادية وذلك للتخفيف من حدة الإحتجاجات وإمتصاص النقمة الشعبية ضد الإنقلابيين وهوياتهم الطائفية المبطّنة .

لكن ، لم يستمر الإعتدال المعلن لفترة طويلة ، إذ بدأت السلطة في منع الشركات الأجنبية من إستثمار الثروات النفطية والمعدنية ، وتمّ فرض التأميم على كافة القطاعات الإقتصادية بقوة السلطة العسكرية التي كان أغلبها من الضباط العلويين ، وتمّ استبدال المعتدلين صلاح البيطار ومنصور الأطرش بالطبيب يوسف زعين ذي الشخصية البداوية السنيّة المطواعة للقوى النافذة الذي لا خبرة له بالعمل السياسي وممن يقبلون القيام بأية أفعال إجرامية مقابل بقائه في

السلطة .

في نيسان / أبريل 1965 ، عقد المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث ، وتمت إزاحة الحرس القديم مثل ميشيل عفلق وإستبداله بالأردني منيف الرزاز ، وبعد أشهر من المؤتمر ، ظهر الصراع بين القيادة القومية للحزب والقيادة القطرية التي يسيطر عليها الضباط والجناح اليساري في الحزب .

وفي 23 آب / اغسطس ، تمّ تشكيل مجلس وطني للثورة ، الذي جمع كل الإتجاهات الراديكالية من القياديين في الحزب البعثي والنقابات والجمعيات ، وطلب منهم إعداد دستور جديد ، وطلب من الطبيب يوسف زعين ذلك البداوي الساذج تشكيل حكومة جديدة .

ـ دستور حكم حزب البعث المؤقت لعام 1964

وضع هذا الدستور في 1964/4/25، أي بعد أكثر من سنة على إنقلاب 8 آذار 1963 , وشهدت خلالها البلاد صراعات على السلطة ، وقد أعد الدستور على عجل بعد مظاهرات شهدتها المدن السورية ، سيما بعد أحداث مدينة حماه في نيسان 1964 , **حيث تمّ قمع تحرك الإخوان المسلمين بعنف شديد من قبل الجيش بأمر من أمين الحافظ رئيس الدولة آنذاك , الذي كان يمثّل واجهة حكم الضباط البعثيين السنّة الذين سلّموه كما ذكرنا سابقا الوظائف التالية** : (رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة ـ القائد العام للجيش ـ الأمين العام للقيادة القطرية لحزب البعث ـ عضو اللجنة العسكرية - رئيس الوزراء ـ وزير الدفاع ـ وزير الداخلية ـ نائب الحاكم العسكري ـ رئيس الأركان بالوكالة).

وقد لخّص (حافظ الأسد) قيمة صلاحيات تلك الوظائف حين قال :أن أمين الحافظ (لم يكن يستطيع نقل جندي واحد بدون موافقتنا). وأهم ما تضمنه دستورحزب البعث لعام 1964 :

ـ مبدأ قيادة الحزب الواحد .

ـ تكريس مبدأ القيادة الجماعية في الحكم , بتقسيمه إلى وظيفتين أو سلطتين :

*** الـــسلطة الإداريـة : يتولاها مجلس الوزراء,وصفته إدارية بحتة .**

*** السلطة السياسية : ويتولاها مجلسان :**

+ المجلس الوطني للثورة : وهو (يتولى السلطة التشريعية , ويراقب أعمال السلطة التنفيذية).

+ مجلس الرئاســة : الذي ينتخب أعضاءه ورئيسه من بين أعضاء المجلس الوطني , وهو مسؤول أمامه عن جميع أوجه نشاطه , وهو:

ـ يمارس السلطة التنفيذية مع مجلس الوزراء .

ـ يضع السياسة الداخلية والخارجية .

ـ يعين الوزراء ويقيلهم ويوجههم ويشرف على عملهم ،وله حق تعديل وإلغاء قراراتهم .

وإثر ذلك ، قامت سلطة حكم حزب البعث في بداية عام 1965 بتأميم بعض الشركات , وإمتدت ملكية الدولة لتشمل مجالات توليد الكهرباء , وتوزيع النفط , وحلج الأقطان , وقسم كبير من تجارة الإستيراد والتصدير , كما سيطرت على إدارة المؤسسات الدينية كالإفتاء وأمسكت بحق تعيين أئمة المساجد وتوجيههم بتعليمات السلطة .

هكذا ، بدأ من عام 1965 الصراع على السلطة , بين قادة البعث التقليديين المدنيين في معظمهم الممثلين بالقيادة القومية , وبين القيادة القطرية التي سيطر عليها الضباط البعثيون لا سيما من أبناء الطائفة العلوية, والتي أقرّت في مؤتمرها القطري في آذار 1965 مبدأ كون (الحكومة خاضعة كلياً للحزب , والأمين القطري هو حكماً رئيس الدولة , والقيادة القطرية هي التي تعيّن رئيس الوزراء , ورئيس الأركان العامة , وكبار القادة العسكريين)) ، وإنتهى هذا الصراع بقيام إنقلاب 23شباط/ أبريل 1966 ، من قبل ضباط كانوا في غالبيتهم من العلويين النافذين .

(Article : Le coup d’Etat du 23 février 1966)

- انقلاب 23 شباط 1966

بعد أن تمّ استبعاد المعتدلين من صفوف قيادة حزب البعث ، بدأ ظهور الصراع وسط الجيش بين أمين الحافظ السنّي الذي كان يمتلك سلطات شكلية ومعنوية كونه من أبناء الغالبية السنّية ومن مدينة حلب ، وصلاح جديد العلوي صاحب النفوذ القوي في الجيش ،وفي نهاية عام 1965 حاول أمين الحافظ منع صلاح جديد من الإستحواذ على السلطة في البلد عبر محاولته الإقتراب من القيادة القطرية المدنية في الحزب وعبر محاولة حلّ القيادة القطرية للحزب وإستبدالها بخمسة أعضاء معتدلين ، كما طلب الحافظ من صلاح البيطار تشكيل حكومة جديدة بهدف إبعاد العسكريين عن الحياة السياسية .

(Article **: Le président Noureddine Atassi)**

وردا على ما قام به أمين الحافظ تجاه القوى النافذة من الضباط الطائفيين مثل صلاح جديد وحافظ الأسد ومحمد عمران وغيرهم، جاء إنقلاب 23 / 2 / 1966 ليقطع الطريق على تنفيذ خطوة أمين الحافظ ومجموعته ، وقامت قوات خاصة بفرض حالة الطوارئ وسيطرت على الحدود وأغلقت المطار الدولي في دمشق ، فهرب الحرس القديم لحزب البعث إلى خارج سوريا مثل (ميشيل عفلق الذي هرب إلى قبرص وصلاح الدين البيطار إلى بيروت مما يدل على أن هؤلاء لم يكونوا سوى قيادات كرتونية في السلطة)، وتمّ تعيين نور الدين الأتاسي الطبيب السنّي رئيس الدولة وأمين عام حزب البعث ، وتعيين يوسف زعين الطبيب السنّي الآخر رئيسا للحكومة ، وإبراهيم ماخوس

الطبيب العلوي نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للخارجية ، لكن بقيت السلطة الفعلية بأيدي الضباط الذين شغلوا نصف مقاعد القيادة القطرية لحزب البعث ، وأصبح صلاح جديد الضابط العلوي القوي أمينا عاما مساعدا لحزب البعث، وحافظ الأسد الضابط العلوي القوي أيضا وزيرا للدفاع وقائدا للقوى الجوية في الجيش ، وأحمد سويداني الضابط السنّي ضعيف الشخصية والمتهافت وراء منصب شكلي من درعا رئيسا لأركان الجيش ، وعبد الكريم الجندي الضابط الإسماعيلي من السلمية وزيرا للإصلاح الزراعي .

(Article : La montée aux extrêmes et la guerre des Six jours)

في منتصف آذار / مارس 1966 ، تمّ استقبال وفد سوفييتي في دمشق ، وبدأت السلطات الجديدة بتنفيذ مشروعات كبرى بتمويل سوفييتي ودول المنظومة الإشتراكية ، مما جعل الغرب يقلق من أن تصبح سوريا حليفا قويا للإتحاد السوفييتي في منطقة الشرق الأوسط ، وأخاف ذاك الوضع الجديد بعض الدول العربية المجاورة .

وهكذا ، استطاعت السلطة الجديدة في سوريا التقرّب من جمال عبد الناصر في مصر مرة أخرى بفضل وساطة الإتحاد السوفييتي ، ووقعت مصر وسوريا إتفاقية تعاون عسكري تتضمن الإلتزام بتقديم المساعدة العسكرية في حال تعرض سوريا لإي إعتداء .

وفي بداية أيلول / سبتمبر 1966 ، تم إقصاء الضباط الدروز من قيادات الجيش والإدارات العليا إثر محاولة إنقلاب قام به الضابط الدرزي سليم حاطوم حين دعى قيادات من السلطة إلى مدينته السويداء ، وسجنهم فيها ، لكنه لم ينجح في تحقيق هدفه حين قام حافظ الأسد الذي لم يحضر الدعوة للغداء بإعادتهم من السويداء إلى دمشق .

وهكذا ، تخلّص الضباط العلويون من أعدائهم / حلفائهم الضباط الدروز ، وفرغت لهم الساحة العسكرية ، وبدأ صلاح جديد وعبد الكريم الجندي بتصعيد لهجة التهديد تجاه دولة إسرائيل لإختبار نوايا جمال عبد الناصر وتوريطه في حرب جديدة معها ، بينما كان حافظ الأسد يعلن موقفا معتدلا من إسرائيل للتهيئة للإنقضاض على زملائه في السلطة فيما بعد .

في ظل تلك الأجواء ووفق تلك المعطيات التي تشير إلى سعي حكام سوريا آنذاك توريط مصر عبد الناصر بمعركة خاسرة ، قامت إسرائيل بشنّ هجوم على مصر وسوريا في 5 حزيران/ يونيو 1967،وخلال تلك الحرب رفضت سوريا وقف إطلاق النار بشكل رسمي لكنها توقفت عن خوض المعارك فجاة ودون التنسيق مع مصر، وطلب وزير الدفاع حافظ الأسد إنسحاب الجيش من الجبهة كيفيا وطالب الضباط والجنود بالتخلّي عن أسلحتهم والهروب من مواقعهم العسكرية .

وفي 10 حزيران ، سقطت مدينة القنيطرة بيد الجيش الإسرائيلي ، وهربت الحكومة السورية من دمشق إلى مدينة حمص وتركت العاصمة دمشق إلى الكتائب العمالية التي أخذت السلاح من مستودعات الجيش وقدمتّها للسكان

للدفاع عن بلدهم ، وتمّ إخلاء السجناء السياسيين مثل أمين الحافظ وغيره ، لحشرهم في قضية الهزيمة وليتحمّلوا قسطا من المسؤولية في الحرب .
إنتهت حرب الأيام الستة وتمّ إحتلال مرتفعات الجولان السورية دون مقاومة من قبل الجيش السوري وفق تعليمات حافظ الأسد وزير الدفاع ، ورفض النظام السوري حضور القمة العربية في الخرطوم في السودان نهاية آب/ أغسطس 1967 دون مبرر منطقي وقد يكون السبب الهروب من مواجهة تهمة الخيانة من قبل العرب . لكن النظام الحاكم آنذاك وافق على اللاءات الثلاث التي أعلنها القادة العرب ، ورفض قرار مجلس الأمن 242 ، كما رفض النظام لأسباب دعائية وشعاراتية خطة السلام التي قدّمها وزير الخارجية الأمريكي وليام روجر ، ومهمة السلام من قبل (غونار غارنغ) موفد الأمين العام للأمم المتحدة .
في 17 تموز عام 1968 ، إستلم حزب البعث السلطة في العراق دون تنسيق مع حزب البعث في سوريا ،وكان هناك حالة إنقطاع تام بينهما ، الأمر الذي فرض على مناصري حزب البعث في الدول العربية أن يختاروا بينهما ، واختار البعث العراقي الوفاء للقادة التاريخيين والحرس القديم للحزب، في حين كان قادة البعث السوري يقفون منهم موقفا عدائيا لأن مآربهم كانت مختلفة إذ كانت غايتهم الخفية تتمثّل بالوصول إلى حكم الطائفة العلوية وليس الحفاظ على حكم حزب البعث التاريخي وتحرير الأراضي المحتلة أو بناء الوطن .

ـ مرحلة التنافس والصراع بين صلاح جديد وحافظ الأسد ، وإنقلاب حافظ الأسد

في نهاية أيلول / سبتمبر 1968 ، عقد المؤتمر الرابع للقيادة القطرية لحزب البعث في دمشق ، وانفجر الخلاف بين أقوى شخصين عسكريين علويين في الحكم منذ اليوم الأول لإنعقاد المؤتمر حول إستراتيجية العمل وآفاق العمل المستقبلي ، وحينذاك كان حافظ الأسد يعلن رغبته بالتعاون العسكري مع الدول العربية ويرفض عزل سوريا عنها ، كما إقترح إعادة بناء القوة العسكرية وإبعادها عن المسائل السياسية والتخلّي عن الإنقلابات التي تضعف العسكر وتعيد الثقة بهم ، وكان ذلك تكتيكا عاطفيا لكسب المزيد من الأتباع له والتغنّي بالعروبة لغاية في نفسه في مواجهة خصمه صلاح جديد **.**
وفي 24 شباط / فبراير 1969 ، نفّذت إسرائيل إعتداءا على سوريا وقصفت بعض المواقع جويا ، وتوجّه اللوم لحافظ الأسد قائد القوى الجوية الذي أعتبر مسؤولا عن عدم الرد ومواجهة الإعتداء الإسرائيلي لأن الطيران السوري لم يتدخل أبدا ،**وفي ذلك الوقت ، أرسل الأسد وحدات عسكرية إلى دمشق وحلب واللاذقية وفرض عليها أن تأخذ الأوامر منه شخصيا ، وطوّقت قواته مقرّات حزب البعث ،كما تمّ توقيف أمين سرّه ، ووضع المحافظين تحت**

الإقامة الجبرية ، وقام رجال حافظ الأسد في المدن الأخرى بإحتلال مقرّات الصحيفتين البعث والثورة ، وأعطى الأسد أوامر للوحدات العسكرية بتعزيز مواقعها حول دمشق .

راقبت الدول العربية ما يحصل في دمشق بقلق كبير ، وأوفد جمال عبد الناصر موفدا من قبله للوساطة بين طرفي النزاع على السلطة في سوريا، وتزامنت تلك الأحداث في سوريا مع أحداث أيلول الأسود في الأردن. حينئذ ، أرسلت القيادة السورية وحدات عسكرية سورية ووحدات جيش التحرير الفلسطيني المدرّعة إلى حدود الأردن،وإدّعت القيادة السورية بأن القوات العسكرية فلسطينية، بينما إعتبرها الأردن قوات عسكرية سورية .إزاء ردود الفعل الإسرائيلية والأمريكية وكذلك المصرية والسوفيتية ، **أعطى حافظ الأسد الأوامر للقوات العسكرية بألاّ تساعد الفلسطينيين ، الأمر الذي سبّب بإنتقاده في تشرين الأول / اكتوبر 1970 على سلوكه إزاء أحداث أيلول الأسود** ، وكانت ردة فعل حافظ الأسد بنقل الضباط الموالين لصلاح جديد من مواقعهم العسكرية إلى مواقع عسكرية أخرى أقل نفوذا ، وفي 30 تشرين الأول / أكتوبر تمّ عقد المؤتمر العاشر لقيادة حزب البعث ، وتمّ إتهام الأسد خلال المؤتمر وطالب المؤتمرون بإقالته.

خشي حافظ الأسد من الفعل السريع للمؤتمر ،كي لا يضعه في موقف اللاشرعية وسط حزب البعث ،وحين إنتهاء أعمال المؤتمر، أرسل الأسد الوحدات العسكرية بقيادة أخيه رفعت نحو مقرات القيادة القومية والقيادة القطرية للحزب وإلى كافة المؤسسات العامة ، وأمر بوضع كل مسؤولي الحزب تحت الإقامة الجبرية ، لكن الشعب السوري لم يظهر أي رد فعل لأنه إعتاد على تصفية الحسابات بين قادة الحزب والدولة **. وبذلك أصبح حافظ الأسد في 16 تشرين الثاني / نوفمبر الحاكم الجديد لسوريا .**

(Article :La rivalité entre Salah Jédid et Hafez el-Assad,Le mouvement rectificatif)

ـ التوجهات المختلفة لحزب البعث بعد إنقلاب 23 شـباط 1966:

أطاح هذا الإنقلاب بالحكومة التي عينتها القيادة القومية لحزب البعث المؤلفة من المدنيين المؤسسين للحزب,بعد قرارها حلّ القيادة القطرية (وكانت الحكومة قد ضمت صلاح الدين بيطار رئيس الوزارة ـ أمين الحافظ رئيس مجلس الرئاسة ـ محمد عمران وزير الدفاع والقائد الأعلى للقوات المسلحة...) .

وصعد إلى كراسي السلطة بعد ذلك الإنقلاب (حافظ الأسد) الذي أصبح وزيراً للدفاع , وأصبح صلاح جديد , الأمين المساعد للقيادة القطرية , الرجل رقم واحد في سوريا ،وبدأت منذ ذلك الإنقلاب الهيمنة العلوية والطائفية على السلطة والحكم في سوريا، إذ تمّ إيقاف العمل بالدستور السابق بقرار القيادة القطرية رقم /1/ ، وكان قرار القيادة القطرية رقم /2/ بمثابة الدستور إذ أعاد إقرار مبادئ القيادة القطرية في آذار 1965 . **وتمّ توزيع السلطة بين** :

1- **السلطة السياسية: وتمثّلها القيادة القطرية نفسها**(في دستور 1964 وكان يمثّلها مجلس قيادة الثورة), وهي التي تعيّن رئيس الدولة ورئيس الوزراء والوزراء , ولها قبول إستقالتهم وإقالتهم .

2- **السلطة الإدارية : ويمثّلها رئيس الدولة ومجلس الوزراء** , وهي تساهم في التشريع حيث تصدر المراسيم التشريعية بتوقيع رئيس الدولة بعد إقرارها في مجلس الوزراء .

3- **رئيس الدولة :هو الأمين العام للقيادة القطرية** , وهو صلة الوصل بين السلطتين السياسية والإدارية , وتمّ تعيين الدكتور نور الدين الأتاسي رئيساً للدولة .

شهدت الفترة اللاحقة لذلك الإنقلاب عمليات تأميم المعامل والشركات والإستيلاء على أراضي الملاكين وتوزيعها على الفلاحين بما سمي آنذاك الإصلاح الزراعي , وتم إقامة بعض البنى التحتية كشبكة الطرق وسكك الحديد وبدء بناء سد الفرات وتشغيل حقول النفط بمساعدة سوفييتية , وبدأ التقرب من الإتحاد السوفييتي وبحثت فكرة (الإشتراكية العلمية) من قبل صلاح جديد وزملاءه من الإنقلابيين.

وفي هذه الفترة ، تمّ تعيين سامح عطية (شيوعي) وزيرا للمواصلات ، وعاد خالد بكداش زعيم الحزب الشيوعي من المنفى , وكان قد كتب في كراس له عن (سوريا على الطريق الجديد) في عام 1965 : (إن هؤلاء الضباط لا يريدون جزاءً ولا شكوراً , ولا يطمحون إلى امتيازات خاصة لقاء دفاعهم عن مصالح الوطن ومصالح جماهير الشعب).

لكن الصراعات على السلطة لم تنته بعد ذلك الإنقلاب ، إذ شهدت البلاد في تلك الفترة أحداثا كان أبرزها :

* **محاولة إنقلابية فاشلة بقيادة سليم حاطوم** (ضابط درزي من قادة إنقلاب 8 آذار عام 1963 .
* **هزيمة 5 حزيران 1967** (كان حافظ الأسد وزير الدفاع).
* **الوقوف ضد الأردن بعد مجازر أيلول الأسود 1970** والإنسحاب المباشر في 1970/9/22 .
* **احتدام الصراع على حكم سوريا بين صلاح جديد وحافظ الأسد** (الضابطين العلويين القويين).

- **بين دستور إنقلاب عام 1966 و الدستور المؤقت لعام 1969**

عقد المؤتمر القطري الرابع الإستثنائي لحزب البعث العربي الإشتراكي , في أواخر آذار 1969 وقرّر المؤتمر إصدار دستور مؤقت ، و صدر ذلك الدستور المؤقت في 1969/5/1 ، وصدر خلال تلك الفترة أسوأ القوانين التي طبقت في تاريخ سوريا وهي :

- **قانون إحداث إدارة أمن الدولة :** صدر ذلك القانون بالمرسوم التشريعي رقم /14/ تاريخ 1969/1/15 , ومن أهم مواده :

* **المادة /16/ : لا يجوز ملاحقة أي من العاملين في الإدارة عن الجرائم التي يرتكبونها** أثناء تنفيذ المهمات المحددة الموكولة إليهم , أو في معرض قيامهم بها , إلا بموجب أمر ملاحقة يصدر عن المدير .

* المادة /30/ : **لا ينشر هذا المرسوم** , ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره .

ـ **قانون التنظيمات الداخلية لإدارة أمن الدولة :** صدر ذلك القانون بالمرسوم التشريعي رقم /549/ تاريخ 1969/5/12 ، و من أهم مواده :

* المادة /74/ : **لا يجوز ملاحقة أي من العاملين في إدارة أمن الدولة , أو المنتدبين إليها أو المعارين إليها أو المتعاقدين معها , مباشرة أمام القضاء , في الجرائم الناشئة عن الوظيفة** , أو في معرض قيامه بها , قبل احالته إلى مجلس التأديب في الإدارة , واستصدار أمر ملاحقة من المدير .

* المادة /101/ :**لا ينشر هذا المرسوم** ويعتبر نافذاً من تاريخ نفاذ المرسوم /14/ تاريخ 1969/1/15 .

ويجدر بالذكر أن القانونين المذكورين أعلاه ما زالا قيد التطبيق حتى ما بعد إندلاع الثورة السورية ، وحافظت سلطات آل الاسد على الإستمرار بتطبيقهما بإعتبار القانونين أداتين تسهّلان ممارسة التعسّف الأمني على الشعب السوري .

سوريا والعلاقات الدولية في فترة حكم حزب البعث

تجلّى الوضع الدولي القائم على تنافس القطبين الرأسمالي والإشتراكي بأثره على سوريا، إذ بدأت تيارات يسارية تخرج على الساحة السورية تحت مسمى "الأحزاب التقدمية " مثل حزب البعث العربي الإشتراكي، والحزب القومي السوري، والحزب الشيوعي، وبدأت السياسة السورية تتجه بصورة متسارعة نحو اليسار على حساب الأحزاب الوطنية التقليدية، فقد شهدت سوريا خلال الفترة الممتدة من مارس 1963 وحتى نوفمبر1970 متغيرات كبيرة على الصعيدين المدني والعسكري في ظل هيمنة حزب البعث، حيث أصبح المشهد السياسي في سوريا أكثر دموية مكرَّسا بإنقلاباته الثلاث، ومحاولات الإنقلاب الثلاث الأخرى، والتصفيات التي طالت فئات كبيرة من المجتمع السوري، واستخدمت فيها أسلحة الجيش ومدرعاته على نطاق واسع ضد الشعب في المدن السورية.

أما على الصعيد السياسي، فقد تبّنى حزب البعث سياسة تهدف إلى ترسيخ حكم الحزب الواحد، وإلغاء جميع الأحزاب الوطنية التقليدية، وتحقيق دمج كامل بين مؤسسات الحكم المدني والجيش، وتمّ تنفيذ هذه السياسات من خلال قالب أيدولوجي واحد يرتكز على مبدأ " الجيش العقائدي " وترسيخ البعث كحزب قائد للدولة والمجتمع.

نتيجة لهذه المتغيرات التي طرأت على صعيد العلاقات بين الحكم والجيش ، فقد **تغيّرت مراكز القوى في المشهد السياسي السوري ، فلم يعد لرئاسة الجمهورية أو رئاسة الوزراء أو رئاسة البرلمان تلك الأهمية السياسية، بل إنتقل النفوذ الفعلي إلى الأجهزة العسكرية الحزبية التي تمتعت بصلاحيات أوسع من المؤسسات الدستورية مثل: " مجلس قيادة الثورة، والقيادة القومية، والقيادة القطرية، واللجنة العسكرية، ورئاسة الأركان، وأصبح بذلك رؤساء الجمهورية والحكومة والبرلمان، مجرد شخصيات هامشية يتم تعيينهم من قبل القيادة العسكرية لحزب البعث.**

كما لعبت اللجنة العسكرية دورا أساسيا في رسم سياسة الحزب والسيطرة على أجهزته، حيث يعزي إليها الإنقلابات التي عصفت بسوريا منذ الفترة 1963-1970 ، والتصفيات الواسعة داخل الحزب في تلك الفترة، التي كان يشكّل نواتها خمسة من الضباط (جلهم من العلويين)، وتم ضمّ آخرين إليها من طوائف أخرى فيما بعد لإبعاد الصفة الطائفية عنهم ، سيما من الذين جمعهم السخط على أفكار ميشيل عفلق، وتمّ كل ذلك بغية تكريس التنافس الطائفي في الخفاء الذي قامت اللجنة العسكرية بإذكائه، من خلال استدعاء الضباط وضباط الصف الذين تربطهم أواصر عائلية أو عشائرية لتعضيد مراكزهم في الجيش، سيما من العلويين الذي كان لهم النفوذ الأوسع بعد إنقلاب مارس 1963.

في غضون هذه الفترة ، **قامت اللجنة العسكرية بتقوية نفوذها حول العاصمة دمشق، من خلال سلسلة إجراءات إنقلابية داخلية إستهدفت إبعاد الضباط السنّة من المواقع الحساسة في العاصمة، وإستبدالهم بضباط علويين، وتجنيد عدد كبير من العلويين في الفرق العسكرية ذات الأهمية الإستراتيجية، إذ تشير الدراسات إلى أن التنسيب الطائفي في الجيش بلغ ما نسبته في تلك الفترة سبعون في المائة من العلويين وفصائل الشيعة الأخرى، كالدروز والإسماعيلية المرشدية،وبعض الطوائف والأقليات الأخرى الموالية لها .**

وبعد سلسلة من الأحداث، **بدأ إحتدام الصراع الطائفي داخل اللجنة العسكرية ذاتها، مرورا بالصراع بين أمين الحافظ " السنّي" وصلاح جديد " العلوي "، حيث إنحاز حافظ الأسد لإعتبارات طائفية إلى تكتل صلاح جديد إبن طائفته، وانتهى الأمر بالمعركة التي خاضها الضباط العلويون ضد الضباط السنّة بهدف القضاء عليهم، ومن ثم هزيمة هذا الجيش في يونيو 1967 ،ولاحقا تصفية الضباط من أبناء الطوائف الأخرى ليخلو الأمر للضباط من أبناء الطائفة العلوية وبعدها إلى حافظ الأسد شخصيا.**

لقد شارك في حكم سوريا رؤساء حكومات / ووزراء ، من العسكريين النافذين الذين يمسكون بالقرار فعليا ، وكذلك من السياسيين الضعفاء من قادة حزب البعث ، الذين ليس لهم رصيد في أوساط الشعب السوري، ونعرض المعلومات الخاصة بهم كما يلي :

الاسم والشهرة	الفترة	المنطقة	الشهادة العلمية	الحزب السياسي	ملاحظات
صلاح الدين البيطار-1 2 3	1963/3/9 – 1963/11/12 1964/5/13 1964/10/3 1966/1/1 1966/2/23	**دمشق**	**إجازة جامعية في الفيزياء من باريس - فرنسا**	**البعث مدرس فيزياء**	والده رجل دين من حي الميدان الدمشقي الشهير ،هرب بعد إنقلاب 1966 ، وتمّ اغتياله من قبل بعض رجال حافظ الأسد في باريس عام 1980 ، ودفن في بغداد
أمين الحافظـ 1 2	1963/11/12 -1964/5/13 1964/10/4 1965/9/23	**حلب**	**ثانوية**	**عسكري - البعث**	من أصول فقيرة في حلب ، قام بتصفية وتعذيب زملائه حين كان في الحكم لا سيما الضباط الناصريين ،وهرب بعد إنقلاب 1966 ، وعاش في العراق حتى سقوط صدام حسين ، وعاد إلى مسقط رأسه حلب بعد إحتلال العراق شريطة ألا يقوم بأي نشاط سياسي .
يوسف زعين–1 2	1965/9/23 1965/12/21 1966/2/25 1968/10/29	**دير الزور – البو كمال**	**إجازة في الطب من جامعة باريس**	**البعث طبيب**	من أصول بداوية في دير الزور ، تطوّع كطبيب في جيش تحرير الجزائر ، وبعد سيطرة البعث على الحكم عيّن وزيرا للزراعة وكان حليفا لصلاح جديد، وسجن بعد إستيلاء حافظ الأسد على السلطة ، وأطلق سراحه عام 1981 ، وهاجر إلى المجر بعد ذلك .
نورالدين الأناسي	1968/10/29 1970/ 11/21	**حمص**	**إجازة في الطب**	**البعث طبيب**	من عائلة الأتاسي البرجوازية ، تطوّع كطبيب في جيش تحرير الجزائري ،وتم تعيينه وزيرا للداخلية بعد إستلام البعث الحكم ،

					وأصبح أمين عام للحزب ورئيس الدولة ، لكن السلطة كانت بيد صلاح جديد الأمين العام المساعد ، وسجن بعد استيلاء حافظ الأسد على السلطة ، وأفرج عنه عام 1992 ، سافر للعلاج في فرنسا وتوفي في بيروت ،ودفن في دمشق .

(قائمة رؤساء وزراء سوريا ، موقع المعرفة الالكتروني)

يتضح من الجدول السابق أن رؤساء الحكومات السورية في تلك الفترة بلغ عددهم (4) أشخاص خلال الفترة الممتدة بين 1963 – 1970 .

وتوزعت مدد رئاستهم بين (سنة وشهرين) لحكومة صلاح البيطار ، إلى مدة ثلاث سنوات ليوسف زعين .

وتوزع هؤلاء الرؤساء على المدن السورية وفق التالي : دمشق(1)، حلب (1) ، حمص(1)، دير الزور (1).

وتوزعوا حسب الشهادة العلمية : فيزياء من باريس (1) ، عسكري (1) ، طب بشري (2).

وتوزعوا حسب الحزب السياسي :حزب البعث جميعا (4) .

وتوزع رؤساء الوزراء على الأعمال اللاحقة التي تولوها كالتالي : سجن ثم قتل (1) ، سجن ثم تهجير(2) ، سجن حتى الموت (1) .

الحياة البرلمانية في فترة حكم حزب البعث

غابت الحياة البرلمانية عن سوريا خلال فترة حكم حزب البعث بين 1963 – 1970 ، إذ كان يتولّى المجلس الوطني لقيادة الثورة أدوار ومهام السلطة التشريعية ، ولم تجر أية إنتخابات برلمانية خلال تلك الفترة ، وغابت الأحزاب السياسية جميعها عن المشهد السياسي عدا (حزب البعث ، الحزب الشيوعي السوري) الذي كان قريبا في توجهاته الأيديولوجية والفكرية مما كان يعلنه قادة حزب البعث آنذاك ، ومنتفعا من بعض المزايا التي كان يمنحه أياها حزب البعث) .

*** البناء الإقتصادي والإداري**

اتسمت حقبة الستينيات التي أعقبت التأميمات بحقبة الركود الإقتصادي، وذلك بسبب إنخفاض الفوائض التي حققتها المؤسسات الصناعية العامة التي كانت تتولّى إنتاج أكثر من ثلثي الإنتاج الصناعي, ونتيجة ضعف نمو القطاع الزراعي(نسبة نمو 1% بالأسعار الثابتة خلال 1966- 1970). **حيث تمّ تركيز إستثمارات القطاع العام خلال الحقبة المذكورة على مشروعين كبيرين:**

1) إنشاء سد الفرات لإنتاج الطاقة والري, وهو الذي إستقطب ثلاثة أرباع الإستثمار العام في الزراعة في حينه.

2) إنتاج البترول, الذي إستنفد حتى عام 1968 نصف الإستثمار الصناعي ، علماً ان الحقبة ذاتها شهدت هروبا للرساميل الخاصة إلى الخارج وظروفا مناخية غير مؤاتية وتضاؤلاً لحجم الإستيراد وإنخفاضاً لمستوى الإستثمار بوجه عام،أما التدفقات المالية الخارجية فلم يكن متاحا لسوريا منها في حينه غير عائدات ترانزيت النفط العراقي .

أسس تنظيم الإقتصاد السوري في ظل حكم حزب البعث

وصف (البير داغر) واقع الإقتصاد السوري في تلك الفترة ب(دولنة) الإقتصاد السوري, اي أن الدولة تمتلك أجزاء أساسية من القطاعات الإنتاجية, وتوجيه النشاط الإقتصادي العام من قبلها, التي بدأت مع تجربة الوحدة مع مصر عام 1958، ففي حين لم يكن ثمة قطاع عام في سوريا عام 1951 فإن نهاية الخمسينات شهدت تأميم قطاعي الكهرباء والسكك الحديدية، وشهدت حقبة الوحدة مصادرة الدولة لثلث الأراضي الزراعية من الملاّكين الكبار وتوزيع جزء منها على الفلاحين لاحقاً, وحصول تأميمات في القطاعين المصرفي والصناعي نقلا عن التجربة المصرية.

لكن القطيعة الفعلية مع نظام تسود فيه المبادرة الخاصة تمّت عام 1964 ، وهو العام الذي شهد تأميم مؤسسات صناعية تبلغ حصتها ثلثي الإنتاج وثلاثة أرباع الإستثمار الصناعي، وكان عام 1963 قد شهد تأميم المصارف الخاصة التي دمجت في مؤسسة مصرفية واحدة هي المصرف التجاري السوري، وكان سبق ذلك تأميم التجارة الخارجية وإرساء نظام رقابة على القطع الأجنبي .

ويمكن اعتبار أنه مع بداية عام 1965 ، باتت الدولة تتحكّم بمحركات النشاط الإقتصادي من خلال:

1) **الدور الرئيسي للقطاع الإنتاجي المؤمم** في الإنتاج والإستثمار.

2) **احتكار القطاع العام غالبية تجارة الإستيراد والتصدير**، فاستيراد السلع الأساسية بات من اختصاص مؤسسات

تجارية حكومية، كما أن تصدير السلع (البترول والفوسفات ابتداء من عام 1968) والحاصلات الأساسية (حبوب وقطن) باتت تتولاه مكاتب حكومية .

3) **التسعير الذي تتولاه وزارة التموين** حيث اعتمدت سوريا نظاما من الرقابة على الأسعار يغطي غالبية السلع الإستهلاكية والخدمات وكل المدخلات الأساسية المستعملة من قبل القطاعين العام والخاص, والسلع المنتجة من القطاعين العام والخاص.

4) **الرقابة على القطع الأجنبي من خلال مكتب القطع** الذي يتناول نشاطه كلّ الصفقات على الخدمات والرساميل.

5) **إعتماد سياسة تجارية تقوم على تقييد الإستيراد والتصدير**، وكانت وزارة الاقتصاد والتجارة تقوم بمنح إجازات الإستيراد،واعتمدت سوريا رسوماً جمركية مرتفعة, وقيودا أخرى من غير فئة الرسوم تتناول طرائق الدفع لتقييد الإستيراد، ووضعت قيوداً على تصدير السلع الزراعية, كالرسوم علي صادرات القطن والزيوت النباتية وغير ذلك.

(البير داغر : التحديات الاقتصاديةوالتنموية التي تواجه سوريا ولبنان في ظل المتغيرات الإقليمية الدولية)

القطاع الزراعي السوري :

لم تضع حكومات حزب البعث بعد إنقلاب 1963 سياسات زراعية ناجعة ، ويعود ذلك إلى تركيز القادة البعثيين إهتمامهم على تعزيز السلطة وإزاحة الخصوم والوصول إلى تكريس الحكم الفئوي الطائفي . لذلك ، **لم تتعدّ السياسات الزراعية التنظير الأيديولوجي وبعض قرارات التأميم ونزع الملكيات من بعض الإقطاعيين لإظهار البعد السياسي لحزب البعث ،والسعي لكسب أكبر عدد من أبناء الريف الفقراء إلى جانب الحزب والإنتساب إلى صفوفه** في كافة فروعه .

ويشير رزق الله هيلان ،عبرتتبّع تنفيذ السنوات الأولى من الخطة الخمسية الثانية (1966- 1969) إلى أن نسبة التنفيذ المالي عن هذه السنوات قد بلغت 4. 58 % وكان مفروضا أن تبلغ 80 % .

(رزق الله هيلان : الثقافة والتنمية الاقتصادية في سوريا والبلدان المخلفة ، ص165).

كما عرض (محمّد محمّد الأمين) الأسباب الكامنة وراء عدم نجاعة السياسات الزراعية العربية في تأمين الغذاء وذلك عبر تحليل الإصلاحات الزراعية التي قامت بها بعض الدول العربية وأسباب إخفاقها واتّجاهاتها في العقود الماضية.

وذكر بأنه قد مرّت السياسات الزراعية العربية في تطوّرها بمراحل مختلفة ،وحملت بصمات تتعلّق بالنظام السياسي أو الأنظمة الإيديولوجية المهيمنة في كلّ فترة، مع التمييز بين سياسات زراعية ذات طابع إشتراكي وسياسات زراعية ذات طابع ليبرالي.

لقد ركّزت السياسات الزراعية العربية ذات النزعة الإشتراكية على الدور الشكلي للبنى الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ، وعلى محو التفاوت في ملكية الأرض والقضاء على صور إستغلال الحيازات الكبيرة. أمّا السياسات الزراعية العربية ذات النزعة الليبرالية فتبنّت اعتماد آليات السوق والقضاء على التدّخلات من طرف الإدارة ، وتعمل بالتالي هذه السياسات على نزع كلّ أشكال الرقابة على الأسعار.

وظلّت هذه الثنائية تحكم السياسات الزراعية العربية من الخمسينيات حتّى الثمانينيات، حتّى مالت السياسات لصالح السياسات الزراعية الليبرالية نتيجة لضعف الأداء الزراعي والتكلفة الباهظة للتدخّل الحكومي والتحوّل في النماذج السياسية في المنطقة العربية ، فتمّ اتّباع سياسات موجّهة نحو السوق.

لذلك ، يتم التساؤل :**ما هي أسباب فشل السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي؟**

ذكر الأمين بأن السياسات الزراعية العربية عرفت مرحلتين متمايزتين تتّسم المرحلة الأولى (1950 – 1970) بثنائية في التوجّهات والخيارات الإقتصادية بين السياسات الزراعية ذات التوجّه الإشتراكي والسياسات الزراعية ذات التوجّه الليبرالي. **أما المرحلة الثانية فتوجّهت نحو إقتصاد السوق** خصوصا بعد تراجع الأنظمة الشيوعيّة والإشتراكيّة.

وتتلخص السياسات الزراعية في البلدان العربية بين 1950 – 1970 بالتالي :

1- السياسات الزراعية الاشتراكية : حيث إرتكزت الإصلاحات الزراعية العربية ذات التوجّه الإشتراكي على الأسس التالية :

تحديد سقف للملكية الزراعية ، واستيلاء الدولة على الفائض عن السقف الذي تمّ تحديده والتعويض المحدود للمالك،و توزيع الأراضي المستولى عليها على الفلاّحين الذين لا يملكون أرضا، ووضع نظام تعاوني ينخرط فيه الفلاّحون يؤدّي إلى إدخال المكننة والأساليب العلمية والفنّية الحديثة.، وعرض الأمين واقع النموذج السوري في الإصلاح الزراعي .

حاولت القيادة السورية بعد الإستقلال القيام بإصلاحات زراعية في 1951 ،عبر تقديم مشروع قانون للإصلاح الزراعي يهدف إلى تحديد حدّ أقصى للملكية الزراعية، إلاّ أن البرلمان المنتخب ديمقراطيا رفضه آنذاك ، وأعيدت المحاولة سنة 1958 عبر إصدار أوّل قانون للإصلاح الزراعي يحدّد الملكية ويعيد توزيع الأراضي على المزارعين، وتراوح الحدّ الأقصى للملكية الزراعية بحسب المناطق بين 15 و55 هكتارا من الأراضي المروية والبساتين وبين 80 و300 هكتارا من الأراضي غير المروية، وإستقرت نتائج ذلك الإصلاح الزراعي إلى وجود قطاعين : أحدهما حديث نسبيا يعتمد على الإستثمارات الرأسمالية المكثّفة والممكنة ، والآخر قطاع تقليدي يهدف إلى إنتاج الإحتياجات الأسرية، وقد عانت تلك السنوات من جفاف شديد دفعت المزارعين إلى هجرة حقولهم .

أسباب فشل السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي ومنها السوري :

لم تحقّق كافة محاولات الإصلاح الزراعي التي قامت بها البلدان العربية ومنها سوريا ،وكذلك مختلف السياسات الزراعية النتائج المرغوبة للنهوض بالتنمية الزراعية العربية وسدّ الفجوة الغذائية **،ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب** أهمها :

- **ضعف الكفاءة الإقتصادية في تطبيق السياسات الزراعية** :بينّت المؤشّرات الإقتصادية أنّ الإصلاحات الزراعية سواء ذات الطابع الإشتراكي لم تحقّق تقدّما يُذكر في زيادة المساحات المزروعة ،فلم تزد إلاّ بمعدّل لم يتجاوز 0،2 % سنويا. ويرجع ذلك إلى العوامل التالية:

 * **سوء إدارة القطـاع الزراعـي** :يُعتبـر التخلّـف فـي نوعيّـة إدارة القطـاع الزراعـي عائقـا أساسـيا يحـدّ مـن الكفـاءة الإقتصادية لهذا القطـاع وحـائلا أيضـا دون الإستفادة من المزايـا التكنولوجيـة الزراعيـة المستوردة، ولـهذا فـإنّ الكفـاءة الإقتصادية للمشاريع الزراعية تتوقّف على أسلوب إدارتها، وحسن الأداء الإداري يتوقّف على أهلية الإنسان فيما يتعلّق بمعرفة العمل وبقدرته على القيام به ورغبته في إتمامه وإنجازه. فعلـى سـبيل المثـال عانـت البلـدان العربيـة التـي طبّقت إصلاحات زراعية ذات صبغة إشتراكية من مشاكل إدارية في مزارع الدولة والجمعيات التعاونيـة نتيجـة للبيروقراطيـة والروتين والفساد الإداري.

 * **إعطاء الأولويّة للأهداف السياسية**:أدى الإهتمام بالأهداف السياسية علـى حسـاب الأهداف الاقتصـادية إلـى تراجـع الكفاءة الاقتصادية للمشاريع الزراعية، فإذا ما نظرنا مثلا للجمعيات التعاونية في **سوريا** فإنّنا ندرك أنّها عرفت إنطلاقا سريعا إلاّ أنّ المزارعين إبتعدوا عنها لأنّها أصبحت وسيلة تحكّم من قبل الدولة لتحريك الجماهير الريفية لصالح النظام ممّا أثّر سلبا على الحركة التعاونية.

 * **عدم كفاية الاختصاصيين**:ظهر النقص في المختصّين عند القيام بالإصـلاحات الزراعيـة فـي كافـة الـدول العربيـة ،سواء في مجال المكننة الزراعية أو على صعيد إدارة الجمعيات التعاونية .

- **فشل سياسات البحث العلمي الزراعي والإرشاد الزراعي :**هدف الإرشاد الزراعي إلى تدريب المزارعين وإقناعهم بتبنّي الطرائق والتقنيات الزراعية الحديثة من أجل تخفيض الكلفة وزيادة الإنتاجية وتحسين النوعية، إضافة إلى التعرف على المشاكل التي تواجه المنتجين الزراعيين و تشخيصها ، ونقلها إلى مراكز البحوث الزراعية لدراستها وتحديد الأساليب الملائمة للتعامل معها، والوصول بالتالي الى التخلّص من العجز الغذائي العربي القائم والمتفاقم ، ولتطوير الزراعة إعتمادا على النفس ، **إلاّ أنّها لم تصل إلى تحقيق أهدافها المرجوّة نتيجة لعوامل عدّة** نذكر منها:

 * ضعف التنسيق بين مؤسّسات الإرشاد الزراعي وهيئات البحث الزراعي.

* ضعف الإستثمار في البحوث الزراعية العربية وتدنّي إنتاجية النشاط البحثي.

* محدودية دراسة مواضيع البحث الزراعي واختيارها على أسس علمية وضعف توظيف نتائجها.

* غياب إستقرار السياسات الزراعية، والإستقرار في الإرشاد الزراعي.

ـ **ضآلة الاستثمارات في القطاع الزراعي :**كانت حصّة القطاع الزراعي العربي من إجمالي الإستثمارات ضئيلة وبقيت مؤسّسات الإقراض الزراعي عاجزة عن القيام بواجباتها، واستمرتمويل القطاع الزراعي يعاني من عدة معوقات منها:

* سوء إدارة مؤسّسات الإقراض الزراعي .

* النقص في اعتمادات المصارف المختصّة بالإقراض الزراعي .

* ارتفاع فوائد المصارف التجارية .

* غياب خُطة شاملة للسياسات الإقراضية أوعدم موضوعية أسس توزيع القروض على المزارعين .

* كذلك عدم وفاء المزارعين بتسدسد أقساط قروضهم .

ـ **تحكم المسؤولين السياسيين والنقابيين بعملية إستصلاح الأراضي :** هدفت سياسات إستصلاح الأراضي إلى تهيئة الأرض بإستخدام الآلات الضرورية لشقّ و تمهيد مستويات الأراضي والطرق الزراعية وبناء السدود وحفر الآبار الارتوازية وتخليص التربة من الملوحة وغير ذلك. لكن عمليات الإستصلاح لم تعط النتائج المرجوّة منها نتيجة العوامل التالية:

* تحكم القادة السياسيين والنقابيين بالأراضي المرغوب إستصلاحها وتملّكها لاحقا.

* غياب تحديد أهداف إستصلاح الأراضي.

* عدم تكامل مراحل الإستصلاح.

* سوء إختيار بعض مناطق الإستصلاح.

* عدم الإلتزام بالشروط الفنّية للزراعة في المشاريع المستصلحة.

ـ **ندرة الموارد المائية المتجددة:**تعد الموارد المائية المتوافرة والمتجددة نادرة في معظم الدول العربية، ممّا يتطلّب سياسات وإستراتيجيات لإدارة هذه الندرة، و تتصف تلك الموارد بما يلي :

* **ندرتها من الناحية المطلقة**(متوسط نصيب وحدة المساحة أو نصيب الفرد من المياه) والنسبية(مقارنة مع باقي مناطق العالم).

* **عدم ملاءمة توزيعها الجغرافي** وصعوبة السيطرة على إستغلالها.

* **إستمرار تفاقم هذه الندرة وتزايد حدّتها** تحت تأثير عوامل عدّة منها :(الزيادة السكانية الكبيرة ، وإرتفاع معدلات التلوّث ، وزيادة متطلبات التنمية).

لذلك ، قامت البلدان العربية برسم سياسات للريّ تعتمد استثمار التقانة الحديثة للمياه واستخدمت تقنيات متطوّرة لتوفير المياه وإستخراج المياه الجوفية. إلا أن هذه الساسيات لم تحقق نجاحات في الواقع .

- **تدني مستويات الإنتاج الحيواني :** إعتمدت البلدان العربية أسلوبين لتطوير الثروة الحيوانية هما:

* زيادة عدد الحيوانات (توسّع أفقي).

* زيادة إنتاجية الحيوانات من اللحوم واللبن والصوف والبيض (توسّع رأسي).

لقد حقّق الأسلوب الأوّل زيادة كمّية ما بين الخمسينات والتسعينات تُقدّر بـ 70 % ، إلاّ أنّ الاسلوب الثاني لم يحقّق أهدافه نظرا للمعوقات التي واجهت سياسات الإنتاج الحيواني نذكر منها :

* ضعف خصوبة المساحات التي تشغلها أراضي المراعي .

* تعرّض أراضي المراعي لموجات الجفاف.

* جزئية سياسات الإنتاج الحيواني إذ تتطلّب خطّة متكاملة لتنمية الثروة الحيوانية.

* ضعف إستخدام الأساليب العلمية في تربية الحيوانات في المجتمعات الرعوية وغياب نظام متجدّد للتحسين الوراثي .

- **عدم ملاءمة السياسات السعرية الزراعية :** هدفت السياسات السعرية الزراعية العربية إلى تخفيض أسعار الأغذية الإستهلاكية وتثبيتها بما يلبي مصلحة سكّان المدن ،وزيادة الصادرات الغذائية التي ينفذها التجار المرتبطين مع أصحاب السلطة ، وتقليل الواردات ، والحصول على إيرادات حكومية.

لكن هذه السياسات السعرية الزراعية شملت بعض المنتجات مما انعكس إفقارا لسكان الريف ودفعهم نحو ترك العمل الزراعي غير المجدي إقتصاديا والهجرة نحو المدن للعمل في وظائف الدولة أو في أعمال متوافرة في المدن . وقد وُجّهت إلى السياسات السعرية الزراعية مجموعة من الإنتقادات:

* وجود سياسات جزئية لا تشمل كلّ الأسعار الزراعية بل بعض المحاصيل دون ربطها بالأسعار الأخرى.

* تحيّز متعمد للسياسات السعرية الزراعية لصالح المستهلك على حساب المزارعين.

* وجود فوارق كبيرة بين الأسعار الفعلية والأسعار المحدّدة من طرف الدولة.

* عدم اعتبار التكلفة أساسا لتحديد أسعار السلع الزراعية.

لقد أدّت هذه الأسباب مجتمعة إلى ضعف مردود القطاع الزراعي وعدم قدرته على تأمين الغذاء.

- **إهمال الصناعات الزراعية الغذائية :** تُعتبر الصناعة الغذائية نتيجة حتمية لتطور القطاع الزراعي بغية حفظ المواد الزراعية سريعة التلف من ناحية وتلبية الإكتفاء الغذائي لحياة السكان من ناحية أخرى، وقد وضعت سوريا كغيرها من الدول العربية سياسات للصناعات الزراعية الغذائية تتضمّن قطاعات الحبوب والزيوت النباتية والألبان والسكر والحلويات والمعلّبات الغذائية واللحوم والمشروبات الغازية والمياه المعدنية وغيرها، إلا أن هذه الصناعات لم تحقّق

النجاح المطلوب وذلك للأسباب التالية:

* نقص أصحاب الكفاءات المتخصّصة في الصناعات الغذائية.

* ضعف الطاقة الإستيعابية لمعامل الصناعات الغذائية الزراعية في بعض المواسم.

* تلف المواد الغذائية في المخازن غير المجهّزة.

* ضعف القدرات التصديرية لتعزيز تلك الصناعات وتطويرها .

ـ **فشل مؤسسات التسويق الزراعي :** يتضمّن مسارالتسويق إنتقال السلعة من المنتج إلى المستهلك لقاء مردود معيّن عبر سلسلة من الحلقات ، و تدخّلت الحكومة السورية في مجال تسويق السلع الزراعية من خلال إنشاء الشركات والهيئات الحكومية لتسويق المحاصيل الزراعية بهدف زيادة ديناميةالقطاع الزراعي وتشجيع المزارعين على تحسين إنتاجهم. إلاّ أنّ قطاع التسويق عرف مجموعة من المشاكل التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

* ضعف البنى التحتية لوسائل النقل والتخزين والتصنيع.

* عدم العناية بمعايير ومواصفات جودة المتجات.

* ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية وفق المواصفات العالمية.

* نقص المختّصين في التسويق الزراعي.

* غياب الاهتمام الكافي بالتسويق الزراعي في الخطط التنموية الزراعية.

لذلك ، فشلت الإصلاحات ومختلف السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي السوري ، وتبيّن أنّ الأسباب الأساسية في فشل الإصلاحات ذات الطابع الإشتراكي تعود في أساسها إلى سوء الإدارة الذي تعاني منه المزارع التي تشرف عليها الدولة وكذلك الجمعيات التعاونية الزراعية ، وإمتد هذا الواقع طيلة فترة حكم حزب البعث ، وفترة حكم آل الاسد .

(محمّد محمّد الأمين: السياسات الزراعية العربية والخروج من المأزق ـ أسباب فشل السياسات الزراعية العربية في تحقيق الأمن الغذائي)

*** البناء الإجتماعي السكاني**

كانت سوريا تموج بالحركة والحيوية والنشاط والأمن والأمان في فترة ما قبل حكم حزب البعث إلى أن جاءت صبيحة الثامن من آذار عام 1963، وألغى الإنقلابُ العسكري كل ما كان، وأُدخِلَت البلاد في نفقٍ مظلمٍ، ما تزال تعاني من وطأته حتى الآن لأن السوريين شأنهم شأن كل شعوب العالم لا يتصورون أن الجيش الذي يُبنى ليحمي الوطن، يمكن أن يكون وسيلةً للقفز إلى السلطة، وأنّ الدّبابة يمكن أن تحلّ محلّ صندوق الاقتراع ، وهذا التصوّر

هو الذي عمل به قادة الجيش من أبناء الطوائف ، فتمكّنوا من السيطرة على مقاليد الجيش والآلة العسكرية التي فرضوا من خلالها أنفسهم على الوطن والشعب، وأزاحوا كل القوى السياسية التي يمكن أن تنافسهم عن الخارطة الوطنية.

وهكذا ، بدأ إنقلاب الثامن من آذار عام 1963 ، وأُدخِلَت سورية في مرحلة تدمير البنية الأساسية للمجتمع، عبر صراعاتٍ أخذت شعارات طبقيةٍ أولا ، ثم اتخذت فيما بعد الصبغة الطائفية الواضحة، من خلال فتح حزب البعث الباب على مصراعيه أمام الأقليات الطائفية لتمسك بزمام الأمور ومفاصل القوّة الحقيقية والسلطة في البلاد، وبدأت تظهر الحالة العدائية لكل بنى المجتمع التي لا تتوافق مع توجهات السلطة المتحكمة بالقرار.

هكذا ، **كانت عملية قفز حزب البعث إلى السلطة نقطة انعطافٍ خطيرةٍ في تاريخ سورية، فقد عمد إلى مصادرة الحريات العامة، وحلّ الأحزاب السياسية، وإغلاق الصحف والمجلات ومنابر الرأي، وفرض الأحكام العرفية، وإحتكار وسائل الإعلام، وإلغاء كل دورٍ للمعارضة السياسية، وبدأ في سورية حكمٌ فرديّ، عطّل الحياة السياسية، ولاحق الأحرار وأصحاب الرأي المخالف وطاردهم، وأعلن قوائم طويلةً للإقصاء المدنيّ،** وكان ضحاياه مئات رجال الفكر والدين والسياسة، وتشبّث بالشعارات والأدبيّات الإستبدادية، وتبنّى عقيدة (العنف الثوري) لتصفية الخصوم المخالفين في الرأي، ولم ينجُ من عواقب هذا السلوك حتى رجال البعث أنفسهم، عبر التصفيات المصلحية التي جرت بينهم، والإنقلابات العسكرية التي وقعت من قِبَل بعضهم على البعض الآخر.

لقد أخلى كثير من القوى السياسية الساحةَ أمام شدّة الهجمة القمعية، وتحت وطأة الإستبداد الدمويّ، التي بدأت بفرض قانون الطوارئ الصادر بالأمر العسكري رقم (2) وتاريخ (1963/3/8)، وتُرك المجتمع السوريّ وحده يواجه البطش والتنكيل وعمليات التضليل الأيديولوجي والفكري.

واتسمت هذه المرحلة على الصعيد المجتمعي بالسمات التالية :

- **بطش السلطة بالقوى المعارضة** لاسيما بالناصريين والإسلاميين والمستقلين .
- **وقوع سلسلةٍ من التصفيات والإنقلابات الإنشقاقية داخل حزب البعث نفسه،** إنتهت إلى إقصاء مؤسّسي الحزب وملاحقتهم مثل : (ميشيل عفلق، وصلاح البيطار، وشبلي العيسمي، ..).
- **اشتداد زحف الأقليات الدينية (لاسيما أبناء الطائفة العلوية) بإتجاه الحزب والجيش، والسيطرة عليهما،** و تُوِّج ذلك بحركة الضابط صلاح جديد في 23 من شباط عام 1966، ثم بحركة وزير الدفاع حافظ الأسد .

وهكذا، فقد تمّ التخطيط للسيطرة الطائفية على أهم مراكز القوة في الحزب والجيش والأمن السوري منذ عام 1959، حين تشكّلت اللجنة العسكرية لحزب البعث(على الرغم من قرار حلّه في عهد الوحدة) من خمسة ضباط، ثلاثة منهم من الطائفة العلوية هم (محمد عمران وصلاح جديد وحافظ الأسد)، وإثنان إسماعيليان، هما (عبد الكريم الجندي وأحمد المير)، وبعد إنقلاب آذار في عام 1963، تمّ توسيع تلك اللجنة العسكرية، ليصير عدد أعضائها خمسة عشر

عضواً للتمويه عن الصبغة الطائفية للأعضاء المؤسسين للجنة كما ذكرنا سابقا .

إن التصفيات التي وقعت في صفوف الحزب ومراكز القوى، آلت أخيراً باللجنة العسكرية إلى ثلاثةٍ من الطائفيين العلويين هم : (محمد عمران، وصلاح جديد، وحافظ الأسد)، وانتهت أخيراً في عام 1970، إلى (حافظ الأسد) وحده .

ومن القضايا المهمة التي وقعت في تلك الفترة (1963-1970)، وكان لها الأثر الكبير في تحديد معالم الصراع المجتمعي بين أبناء الغالبية السنيّة وبين أبناء الطائفة العلوية الحاكمة تحت ستار العلمانية والدين لله والوطن للجميع **ما يلي :**

- خلق شرخ مجتمعي عبر تبني السلطة الإجراءات والسلوكيات التي أخذت الطابع العلماني للدولة في الشكل لكنها كانت تخفي نوايا طائفية كالتالي :

1- إلغاء كلمة (مسلم) من البطاقة الشخصية .

2- تحويل مالية وزارة الأوقاف (ذات الموارد الضخمة) إلى الموازنة العامة، وبيع ممتلكاتها بأسعارٍ زهيدة، إستغلها أعضاء السلطة المتنفذة، وأصبحوا من كبار الأثرياء .

3- إلغاء علامة مادة التربية الإسلامية من مجموع علامات الشهادتين الإعدادية والثانوية .

4- تعديل محتويات مادتي التربية الإسلامية ،والتاريخ بشكلٍ مخالف للحقائق التاريخية .

5- التحرك نحو إلغاء المدارس الشرعية .

6- الإعتداء على القرآن الكريم في بعض المحافظات، لاسيما في حماة ودمشق .

7- الاعتداء على بعض كبار مدرّسي التربية الإسلامية، ونقل عددٍ منهم من مدارسهم نقلاً تعسّفياً .

8- طعن أحد مؤسّسي حزب البعث، هو (زكي الأرسوزي بالإسلام في مقالةٍ كتبها في مجلة (جيش الشعب)، التي تحدث فيها عما سمّاها بـ (أسطورة آدم).

9- السخرية من الإسلام والمسلمين في مجلة (الفجر)، بنشر صورة حمارٍ على رأسه عمامة.

10- نشر مقالةٍ استفزازيةٍ في مجلة (جيش الشعب) الصادرة عن إدارة التوجيه المعنوي للجيش والقوات المسلحة، بقلم (إبراهيم خلاص) بتاريخ (1967/4/25)، ودعا فيها إلى (وضع الله - جل جلاله- والأديان .. في متاحف التاريخ)!..

11- اعتقال مجموعةٍ كبيرةٍ من رموز الحركة الإسلامية وقادتها في عام 1964.

12- اعتقال مجموعةٍ كبيرةٍ أيضاً من رموز الحركة الإسلامية وقادتها في عام 1967، وعدم الإفراج عنهم إلا بعد انتهاء حرب حزيران وهزيمتها.

13- وقوع كارثة هزيمة حرب حزيران في عام 1967، التي ضاعت فيها الجولان والجبهة المنيعة جداً، حين أمر

وزير الدفاع (حافظ الأسد) الجيشَ بالإنسحاب الكيفي، بعد أن أعلن في الإذاعة عبر بلاغٍ عسكريٍ رسميٍ ممهورٍ بإسمه (وزيراً للدفاع) وبتوقيعه .. سقوط عاصمة الجولان (القنيطرة)، بيد الجيش الصهيوني، وذلك قبل سقوطها فعلياً بحوالي عشرين ساعة .

14- تنظيم حزب البعث الحاكم ميليشياتٍ عماليةٍ وجمعياتٍ فلاحيةٍ ومنظماتٍ طلابية، وشحنها بمبادئه وأهدافه المعادية لبنى المجتمع الأخرى وبأحقاده ضد أبناء الوطن المخالفين له بالرأي .

15- تصريح الضابط (حافظ الأسد) من (ثكنة الشرفة) في حماة عام 1964، بأن نية الحزب تتجه بإتجاه تصفية المعارضين جسدياً، حين قال : (سنصفّي خصومنا جسدياً)، وتكرّس هذا النهج خلال الفترة اللاحقة كلها في الممارسة العسكرية والسياسية مع السوريين وغيرهم من أبناء الدول المجاورة .

- وقوع صدامات بين سكان بعض المدن السورية وبين السلطات البعثية والطائفية الحاكمة ، ومنها :

1- **الإضطرابات والإحتجاجات الدامية، التي وقعت في عددٍ من المدن السورية الكبرى، بسبب مقالة (إبراهيم خلاص) المذكورة أعلاه** التي تطاول فيها على الذات الإلهية .

2- **اندلاع ثورة حماة الأولى (ثورة جامع السلطان) في عام 1964**، التي استشهد فيها أكثر من خمسين شخصاً ، وأعتقل عدد كبير من أبناء المدينة، وحُكِمَ على بعضهم بالإعدام، وهُدِمَ جامع السلطان بالسلاح فوق رؤوس المصلين فيه .

3- **تصدي مجموعاتٍ من السكان في عام 1965، بعد إقتحام الحرس القومي البعثي الجامعَ الأمويَ في دمشق بالدبابات والسلاح**، وسقوط العشرات من القتلى والجرحى، واعتقال المئات من الشباب.

لقد أفرزت هذه الفترة من تاريخ سورية (1963-1970) وضعاً مجتمعيا إتسم بالشحن الطائفي والفئوي والطبقي بين مكونات المجتمع ، مما أدى إلى خلخلة عرى الوحدة الوطنية بصورةٍ بشعة، وبدأ الطائفيون يتخندقون حول حكم حزب البعث الذي أصبح طائفياً في قراراته وسلوكه ، إلى أن انتهت مقاليد الأمر إلى (حافظ الأسد)، الذي حوّل الحكم في سورية إلى حُكمٍ طائفي ثم عائلي بشكلٍ مطلق .

(صلاح الدين يوسف : الصراع على السلطة البعثية الحاكمة والإسلام في سوريا – الحلقة الأولى 2003)

*** البناء العسكري الأمني**

حصلت ثلاثة تغيرات في النظام السياسي بعد إنقلاب 1963،عززت قوة الطائفة العلوية وسلطتها في سوريا وهي: إنقلاب 8 آذار ذي الأغلبية البعثية ،و إنقلاب الضباط الأقوياء العلويين في 23 / 2 / 1966 ، وإنقلاب حافظ الأسد في 16 / 11 / 1970 .

بعد إنقلاب 8 آذار 1963 ، حصل الضباط العلويون على مواقع قيادية مفتاحية في الحكومة وفي نظام البعث،وبين عامي 1963 – 1966 حصلت صراعات بين الأقليات (العلوية والدرزية والإسماعيلية من جهة وبين أبناء الغالبية السنيّة من جهة أخرى في صفوف الجيش أولا ثم في صفوف حزب البعث والسلطة الحكومية ثانيا.

في صفوف الجيش ، عمل الضباط العلويون بغية تعزيز مواقعم ولمواجهة أمين الحافظ (الضابط السنّي) **على إدخال عدد كبير من أبناء طائفتهم في صفوف الجيش وتسليمهم مواقع تخدمهم في ممارسة سلطاتهم** ،وبذلك كانت غالبية المنتسبين إلى صفوف الكليات العسكرية من الضباط من أبناء الطائفة العلوية للوصول إلى غالبية عددية في ملاك الجيش ، **وكان ذلك سهلا حين تم تسريح (700) ضابط سنّي بعد نجاح إنقلاب 1963 ، وتمّ تعويض نصف هذا العدد المسرح من أبناء الطائفة العلوية وحدها كما ذكرنا سابقا، وتمّ توزيع الضباط من العلويين والدروز والإسماعيليين في المواقع الحساسة وذات الثقل السياسي في منطقة دمشق بينما تمّ إرسال الضباط السنّة إلى المحافظات البعيدة والهامشية** . وبالرغم من أن الإنتماء الطائفي لم يكن المحرّك الظاهر لكل التحالفات ، **إلا أن التحالفات ذات العلاقات المستدامة كانت في غالبيتها طائفية ، مثلما فعل الضابط محمد عمران الذي شكّل وحدة من قوات النخبة اقتصرت على أبناء الطائفة العلوية فقط ، وكانت تعطى للضباط من الأغلبية السنيّة أدوار الواجهات الشكلية والفارغة عبر منحهم مواقع قيادية عليا لكن السلطة لم تكن بيدهم** ، مما دفع أمين الحافظ إلى محاولة إبعاد الضباط العلويين من مواقع قيادية عديدة إستنادا إلى حقيقة الإنتماء الطائفي ، لكن هذه القرارات من قبله كانت مكشوفة للضباط العلويين مما سهّل عليهم إزاحته بسهولة لكون سلطاته كانت شكلية فقط .

وتظاهر ، في هذه الفترة ،الضباط العلويون بأنهم ضد الممارسات الطائفية في الجيش والحزب عبر اتباع مبدأ التقية ، لكنهم في حقيقة الأمر كانوا يعرفون كيف يستثمرونها ويوظفونها لخدمتهم ، عبر تقليل الخلافات العشائرية فيما بينهم التي فرقتّهم على مر العصور السابقة .

(Article : La consolidation alaouite, 1963-1970)

البناء الطائفي لنظام الحكم في سوريا مع إنقلاب صلاح جديد عام 1966

لقد وصف (ايتامار رابينوفيتش)، الذي كان من أوائل من درس هذه المرحلة ،الحراك الطائفي في سوريا بما يلي: كان صلاح جديد حاكم سوريا الفعلي بين 1966 – 1970 ، وهو الذي إبتعد عن محمد عمران الذي أعلن السلوك الطائفي في الجيش علنا لأسباب سياسية بغية كسب ولاء أبناء طائفته في الجيش ولإبعاد الشبهة الطائفية عنه من قبل الحلفاء من أبناء السنة، لكن جديد كان يدعم بالخفاء وبشكل قوي وفعال عددا من الضباط العلويين من أتباع عمران ، وهؤلاء أصبحوا موالين لصلاح جديد للحفاظ على مواقعهم القيادية والفعالة في صفوف الجيش بإعتباره الشخص الأقوى في الجيش آنذاك .

قاد هذا الأمر أمين الحافظ إلى تجميع الضباط السنّة من حوله ، واتهم صلاح جديد بتسليم الضباط العلويين المواقع القيادية في الجيش وبالسلوك الطائفي مما دفع الضباط العلويين إلى دعم موقفهم حول صلاح جديد ، وبذلك بدأ الصراع يأخذ طابعا طائفيا مما جعل الضباط العلويين يستشعرون الخطر ويخشون على مستقبل سلطتهم في الجيش والدولة ، وهذه العوامل نفسها قادت الضباط الدروز الممثّلين بقوة في المواقع القيادية بالجيش إلى التوحّد مع العلويين عام 1965 تحت تأثير تجمع حركة الأقليات بغية الحصول على حكم سوريا .

وحصل الحراك نفسه في إطار حزب البعث ، إذ مع إشغال الشباب العلويين نصف عدد (700) ضابط مسرح من الضباط السنّة بعد إنقلاب 1963 ، فقد إستخدم قادة الطائفة السبيل نفسه للدخول بأعداد هائلة في صفوف حزب البعث ،ولتسهيل إنتسابهم للحزب تمّ تخفيف شروط القبول لمدة سنتين بعد إنقلاب 1963 ، وحينئذ أحضر كثير من الضباط العلويين أقرباءهم من العائلة نفسها ثم من القرية ثم من العشيرة وأخيرا من الطائفة وتقديمهم للمسؤولين عن تنسيب العناصر الجديدة إلى حزب البعث ، وتوضّح ذلك في وثيقة الحزب عام 1966 بعبارات (الصداقة والعلاقة العائلية والمعرفة الشخصية هي الأساس لقبول الإنتساب إلى الحزب) ، الأمر الذي قاد إلى فلترة العناصر غير المرغوبة لمنطق المرحلة تلك ،سيما من أبناء الغالبية السنيّة الذين أستبعدوا من القبول في صفوف حزب البعث ،و بالمقابل تّم قبول إنتساب أعداد كبيرة من أبناء الطائفة العلوية والطوائف الأخرى ، وهذا الوضع جعل الحزب يتحوّل من حزب أيديولوجي إلى حزب طوائفي ، وغدا حزب البعث مؤسسة مختلفة كليا عن فكره الأصلي بعد سنتين من إنقلاب 1963.

هذه التغيرات في واقع الجيش وحزب البعث ، دفعت وكما ذكرنا أعلاه أمين الحافظ (بحكم وظيفته كرئيس للدولة وقائد الجيش وأمين قطري للحزب) في شباط 1966 إلى استبعاد (30) ضابطا من أبناء الأقليات وخاصة العلوية من الجيش ، لكن قبل أن ينفّذ قراره ويتحدّث عن خطته على الملأ، قامت مجموعة من الضباط العلويين البعثيين بالإنقلاب على الحافظ في 23 شباط 1966 بشكل دموي لم يسبق له مثيل في تاريخ سوريا بإشراف صلاح جديد

وحافظ الأسد (**ربما كان ذلك الإنقلاب تمرينا عمليا للإعتياد على سفك الدماء لاحقا سواء للزملاء او للخصوم السياسيين أو للمواطنين كافة ممن تسوّل لهم أنفسهم التفكير في تحدي سلطة هؤلاء الضباط وحكمهم الطائفي)** .

ثم قام هؤلاء الإنقلابيون الجدد بإزاحة الضباط المنافسين لهم من صفوف القوات المسلحة من أبناء الأقليات الأخرى(كالدروز والإسماعيليين) مما فاقم الصراعات بين أبناء المجتمع السوري .

وحصل الضباط العلويون ، بموجب ذلك الإنقلاب ،على أهم المواقع في الجيش التي لم يحلموا بها سابقا ،وحينئذ تمّ إستبعاد كافة أبناء المدن (دمشق ، حلب ، حماه) من عضوية القيادة القطرية لحزب البعث ، وحلّ محلّهم أبناء الأرياف بنسبة الثلثين من مناطق حوران ودير الزور من ذوي العقلية البداوية (مما يطلق عليه شعبيا العقلية الشاوية) ومن اللاذقية من أبناء الطائفة العلوية بشكل أساسي وكذلك من أبناء الأقليات الأخرى خلال الفترة (1966 – 1970)، وإنطبق الأمر نفسه على أعضاء القيادة القطرية من الضباط إذ مثل أبناء ريف محافظة اللاذقية وحدها نسبة 63 %.

هذه السيطرة و التحكم من أبناء الطائفة العلوية على مقاليد السلطة في الجيش والحزب الحاكمين ، سببّا المرارة بين أبناء الغالبية المجتمعية وأبناء الأقليات الأخرى،الأمر الذي دفع الضابط الدرزي سليم حاطوم إلى التعبير في مؤتمر صحفي بعد محاولة إنقلابه وهروبه من سوريا ، إلى أن العلويين يسيطرون بغالبية كبيرة على الجيش بمعدل 5 من العلويين إلى 1 من أبناء مكونات المجتمع الأخرى في فترة الستينيات من القرن العشرين، ونوه إلى أن الوضع في سوريا ينذر بحرب أهلية بسبب تنامي الروح الطائفية، وسخر حاطوم من قادة الحكم في دمشق بقوله(دولة علوية برسالة خالدة) .

لكن ، لم تستقر السيطرة العلوية المتجانسة على حكم سوريا تحت ستار حزب البعث ، بل بدأت تظهر الصراعات بين الرجلين القويين من أبناء الطائفة نفسها (صلاح جديد وحافظ الأسد) لإمتلاك السيادة على سوريا في نهاية عقد 1960 ، وكان صلاح جديد أكثر أيديولوجية من حافظ الأسد الذي كان براغماتيا ،إضافة إلى خلافاتهما نتيجة القوة العشائرية وسط الطائفة العلوية لكل منهما ، وكانت حرب أيلول الأسود بين الفلسطينيين وملك الأردن الحدث المؤثر والدافع الذي سهّل نجاح حافظ الأسد ضد خصمه صلاح جديد مستثمرا الموقف الدولي الغربي مع الأردن والإستفادة منه لصالحه، كون جديد هو من أرسل قوة برية عسكرية لمساعدة الفلسطينيين بما ينسجم مع تظاهره بالأيديولوجيا اليسارية لكن الأسد رفض إرسال غطاء جوي لتلك القوة ، ودفع تبرير الفشل السوري في معالجة تلك الأحداث حافظ الأسد لقيادة إنقلاب على صلاح جديد ، وأنهى الصراعات بين أبناء الطائفة العلوية بعد ذلك .

الصراع على السلطة : من حزب البعث إلى تكتل الطوائف إلى الطائفة العلوية

تتصف الفترة بين 1963 - 1966 بمرحلة الصراع الداخلي بين أجنحة الحزب(الإتجاهات اليمينية واليسارية)،لكن في حقيقة الأمر ، كان ذلك الصراع الذي يبدو على الشكل الاقتصادي للدولة والقائم على أسس أيديولوجية ينطوي في جوهره على صراع طائفي غير معلن يتخذ الخلافات الأيديولوجية واجهة أمامية له .
فقد تبنّى الجناح اليميني في الحزب مبدأ التدرّج في السياسات الإشتراكية التي تأثر بها التجار السنّة، **مقابل إندفاع الجناح اليساري في الحزب بإتجاه توسيع سياسة التأميم والمصادرة للملكية الخاصة في البلاد، وقد ولّدت محاولات إعادة الوحدة مع مصر والعراق في نيسان /أبريل 1963، خلافا مكتوما إذ تحمّس الجناح اليميني في الحزب للوحدة مع مصر والعراق (وهو هدف سنّي تاريخي) مقابل تردد الجناح اليساري (تكتل الأقليات) خوفا من الذوبان في بحر سنّي ينتج عن وحدة عربية**، ففي مراحل ذلك الصراع إنضوى ممثلو الطائفة السنيّة في الحزب تحت لواء الجناح اليميني في الحزب بينما تجمعت مكونات اللجنة العسكرية الخاصة التي أنشئت خلال عهد الوحدة والمكونة من العلويين، الدروز والإسماعيليين بالإضافة الى سنّة مدن الأطراف ضمن جبهة اليسار داخل الحزب، وشكّل موقف وزير الداخلية حينها أمين الحافظ (السني) خروجا عن هذا الإصطفاف فتحالف أمين الحافظ مع جناح اليسار داخل الحزب الذي يغلب عليه أبناء الأقليات وكما ذكرنا تمّ إختياره على رأس السلطة نظرا إلى المعرفة الدقيقة بمكونات شخصيته البالونية القابلة للنفخ والتنفيس حسب الحاجة ، **وفي بداية الحكم الجديد كانت الغلبة للجناح اليميني في الحزب** حيث تولّى لؤي الأتاسي (السني) رئاسة المجلس الوطني لقيادة الثورة وترأس صلاح الدين البيطار (السني) وهو من قادة الجناح اليميني الحكومة الجديدة، **وبعد الإضطرابات التي عرفتها سوريا عقب إنقلاب 8 مارس 1963، وحالات المواجهة بين المجموعات العسكرية المشاركة في الإنقلاب،تمكّن جناح اليسار (الأقليات) من تحقيق مكاسب جديدة** ، وجرى إزاحة الرئيس لؤي الاتاسي عن منصبه بسهولة .
بعد ذلك ، تمّ تصعيد أمين الحافظ عضو اللجنة العسكرية الخاصة إلى منصب القائد الأعلى للجيش ورئيسا للمجلس الوطني للثورة وعدة مناصب أخرى إستنادا إلى دراية تامة بقدراته وإمكانية حدود سلطاته وسهولة عزله في الوقت المناسب ، **كما جرى تصعيد اللواء محمد عمران إلى منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع، (وهو أعلى منصب يصله شخص علوي في سوريا حتى ذلك التاريخ).**
في آذار /مارس 1964، ونتيجة مواجهات مسلحة في مدينة حماة ، والتي سبقتها تظاهرات ضخمة في العديد من المدن، إضطر الجناح اليساري لخيار عودة أحد وجوه التيار اليميني صلاح الين البيطار لرئاسة الحكومة.
في ذلك الوقت ، وصلت أصداء السعار الطائفي إلى مصر في أكتوبر 1964 ، وجرت مباحثات سورية مصرية في القاهرة وفي جلسة ضمت أمين الحافظ ومحمد عمران مع آخرين من أعضاء الوفد السوري ، ألقى جمال عبد

الناصر كلمة مثلّت قنبلته في وجه عمران متهما إياه ورفاقا له في اللجنة العسكرية من العلويين بتزعم تنظيم علوي سري ملتحف برداء البعث يسعى للإنفراد بالسلطة ويستعمل أدوات طائفية في الهيمنة على الجيش ثم على الدولة, وكانت هذه المصارحة إشارة من عبد الناصر لأمين الحافظ بأن ما حوله – وهو المفترض أنه رئيس البلاد – غير صحّي ومعبأ باحتمالات السوء ، وعليه أن ينتبه لما يحصل ويدرك مخاطره .
في كانون الأول /ديسمبر 1964 ، اقترح رئيس الأركان اللواء صلاح جديد ترفيع حليفه الرائد حافظ الأسد إلى رتبة اللواء ، وتعيينه قائدا لسلاح الجو فإعترض حينها اللواء محمد عمران خشية من إتفاق الإثنين عليه وإزاحته من الزعامة الطائفية ، و عندها قررت القيادة القومية حلّ القيادة القطرية التي تمثل الواجهة الحزبية للجنة العسكرية، لكن القيادة القومية عجزت عن تطبيق القرار نتيجة لرفض قواعد الحزب القرار ومساندتها للقيادة القطرية، وهكذا دفع عمران ثمن رهانه على القيادة القومية وإنتهى به الأمر بالإبعاد سفيرا في أسبانيا.
وفي الأول من كانون الثاني / يناير 1965 ، إتخذت اللجنة العسكرية قرارا بتأميمات واسعة للنطاق شملت القطاعات المالية والصناعية والتجارية وصلت حد المبالغة في إشتراكيتها، الأمر الذي اثأر استياء تجار دمشق الذين ردوا بإضراب واسع على تلك الإجراءات .

صراع صلاح جديد / حافظ الأسد العلويين مع أمين الحافظ السنّي

في مطلع 1965 ، فتح الرئيس أمين الحافظ صراعا مع صلاح جديد رئيس الأركان وقائد اللجنة العسكرية الخاصة وأخذ الحافظ يتطّرق وباستمرار لموضوع الطائفية ويتّهم جديد، ببناء كتلته (العلوية) داخل الجيش متهما إياه بسوق البلاد إلى معمعة طائفية بسبب محاباته لضباط الأقليات، وقد امتد هذا التراشق الكلامي على مستوى القيادة إلى حدوث حالة من الإنقسام بين الضباط البعثيين في المؤتمر العسكري الحزبي في نيسان /ابريل 1965، **وإستثمر أمين الحافظ في تلك الأزمة العسكرية في استقطاب العديد من ضباط البعث السنّة تحت عنوان مجابهة «المؤامرة» العلوية وبالمقابل إصطف ضباط الأقليات في غالبيتهم مع صلاح جديد لخوفهم من المد السنّي في الجيش** ،وحينذاك تمكّن صلاح جديد من إزاحة البيطار وتعيين يوسف زعين الطبيب المغمور الذي لا يعرفه أحد من الجناح اليساري محلّه ، ثم انتزع الجناح اليساري رئاسة الحكومة من أمين الحافظ، وترك صلاح جديد المؤسسة العسكرية ليتنقل إلى مؤسسة الحزب في منصب الأمين القطري المساعد، وفي مناخ الشك والريبة المتبادل بين هؤلاء الفرقاء تحّول قرار نقل قائد لواء مدرع من الموالين لأمين الحافظ إلى أزمة كبرى على صعيد الجيش والحزب، ونتيجة لتلك الحادثة تداعت القيادة القومية لدورة انعقاد مفتوحة في 8 كانون الأول /ديسمبر 1965 ، لبحث الأزمة الحزبية ، وقررت بعد أيام من الإنعقاد حلّ القيادة القطرية وإقالة الوزارة وحل البرلمان المعّين وإعادة تشكيل مجلس الرئاسة.

وبغية تحدّي صلاح جديد وإحراجه بمنافس علوي، جرى استدعاء اللواء محمد عمران من منفاه الإسباني وتعيينه وزيرا للدفاع لوضعه كمنافس علوي لجناح جديد – الأسد ، ولكسب قائد عسكري علوي إلى طرف التيار الموالي لأمين الحافظ، كما جرى تكليف صلاح الدين البيطار من الجناح اليميني للحزب بتشكيل حكومة التي كانت تسابق الزمن لتقويض سيطرة الجناح اليساري وتنظيم القيادة القطرية على المؤسسة العسكرية، فأعادت النظر في طريقة استكمال سلك الضباط، وأعدّت قانونا لتطهير الجيش يقضي بإبعاد عدد كبير من مؤيدي الجناح اليساري في الحزب (وكانت غالبيتهم من العلويين والأقليات) وكان واضحاً أن حكومة البيطار، ومعها القيادة القومية للحزب، قد عقدت العزم على استئصال نفوذ اللجنة العسكرية الخاصة، التي تقود الجناح اليساري، وتدير القيادة القطرية.

بعد ثلاثة أشهر من تشكيل حكومة البيطار ، وفي 23 فبراير 1966تحرك أعضاء اللجنة العسكرية الخاصة بقيادة صلاح جديد، في القيام بإنقلاب عسكري، للإنقضاض على السلطة، وإسقاط القيادة القومية للحزب، الممثّلة للجناح اليميني، ونجح الإنقلاب رغم مقاومة محدودة من الرئيس أمين الحافظ، الذي أبعد بسهولة من البلاد، وجرى حلّ القيادة القومية، واعتقال أعضائها.

الترويج لبناء الحكم الفاطمي وبدء تفكّك ذلك البناء لصالح الطائفة العلوية

شكّل نجاح حركة 23 شباط/فبراير 1966 نهاية للتجاذب الذي سيطر على سوريا، والمستمر منذ إنقلاب 8 مارس 1963 بين القوى التقليدية في المجتمع السوري وبين الفئات الجديدة الطامحة إلى الحصول على نصيب من الثروة والسلطة في سوريا، كما شكّلت تلك الفترة نهاية عهد من نمط العلاقات بين الطوائف في سوريا، أنهى معه عهد السيطرة السنيّة على المجتمع والدولة في سوريا لمصلحة تحالف من الأقليات غير السنية التي تحالفت معها مجموعات من الريف السنّي وسنّة مدن الأطراف، وهي المجموعات السنية التي كانت مهمشة ومقصاة في العهود السابقة التي كانت الهيمنة وقتها لمصلحة سنّة المدن الكبرى .

وهكذا ، ما بين إنقلاب 8 مارس 1963 الذي كانت القوى المشاركة فيه مصنفة على أساس أيديولوجي(ناصريين، قوميين وبعثيين) **وإنقلاب 23 فبراير 1966، الذي كان يمثّل إصطفافاً طائفياً بإمتياز، حيث قاد انقلاب 1966 أبناء الأقليات من العلويين والدروز والإسماعيليين وبدأ الترويج لحكم طائفي تحت عنوان (الحكم الفاطمي).**

كان محمد عمران وفي إطار توظيفه العامل الطائفي في الصراع على السلطة في سوريا هو أول من أطلق مصطلح «الفاطميين» على أبناء الأقليات العلوية والدرزية والإسماعيلية كإسم جامع ومشترك في مواجهة الأغلبية السنيّة.

لكن ، **وبعد نجاح حركة 23 شباط /فبراير 1966، والإطاحة بالقيادة القومية لحزب البعث،فقد أصبح الحجم الأساسي الفاعل بين الضباط ينتمي إلى تلك المذاهب الثلاثة: العلويين والدروز والإسماعيليين.**

لقد تراجع تمثيل سنّة المدن في قيادة الحزب لمصلحة الريف السنّي ومدن الأطراف من الشخصيات الهزيلة الكرتونية والمطواعة الباحثة عن الثروة والسلطة الشكلية الوهمية ، ورغم نجاح تكتل الأقليات في السيطرة على السلطة، إلا أن الائتلاف الجديد حمل بين ثناياه نوبات صراع تناحري، تمثلت في إنفجار صراع بين صلاح جديد الحاكم الفعلي الجديد للبلاد مع أحد صناع إنقلاب 23 فبراير 66، وهو الدرزي سليم حاطوم، الذي تلقى صدمة، بعدم إعادة إنتخابه عضواً في القيادة القطرية المؤقتة الجديدة التي أعلنت بعد شهر واحد من نجاح الإنقلاب، وعندها بدأ حاطوم في تكتيل مؤيدين حوله من الضباط الدروز، إنتظاراً لفرصة الإنقضاض على السلطة، وحاول ذلك في 8 ايلول/سبتمبر عندما قام الرئيس نور الدين الأتاسي ومعه صلاح جديد بزيارة لمحافظة السويداء، ذات الأغلبية الدرزية، فقام حاطوم بإعتقال الوفد الحكومي، لكن وزير الدفاع حينها حافظ الأسد هدّد حاطوم، الذي هرب وفر براً إلى الأردن لاجئاً، وبعد عام واحد عاد حاطوم الى سوريا ، فتم القبض عليه وأعدم.

يفيد التذكيرهنا ، بأنه عندما تأسست النواة الأولى للجنة العسكرية الخاصة، كان إثنان من أعضائها من الطائفة الإسماعيلية، وهما (أحمد المير وعبد الكريم الجندي)، وقد إصطف الضباط الإسماعيليون إلى جانب الكتلة العلوية في جميع الصراعات التي خاضتها منذ إنقلاب آذار/مارس 1963 ، وصولاً إلى مشاركتهم الفعالة في إنقلاب شباط /فبراير 1966، ولكن هذا التوافق تصدّع على خلفية الصراع الذي إندلع بين صلاح جديد القوي وحافظ الأسد الذي يسعى للحكم ، ومحاولة كل منهما الإستحواذ على السلطة بمفرده وتزعم طائفته واستقطاب الضباط الإسماعيليين إلى جانبه .

فقد كان عبد الكريم الجندي (الإسماعيلي) موالياً لجناح صلاح جديد، ضمن شبكة التوازنات الحزبية التي كانت سائدة، وقبل ذلك كان الجندي هو من ألقى القبض على رفيق دربه السابق الضابط الدرزي سليم حاطوم وقام الجندي بنفسه بتكسير أضلاع حاطوم قبل إرساله للسجن ليُطلق عليه النار وهو بين الحياة والموت.

في فبراير 1969 ، أوقف رفعت الأسد سيارة كانت تحوم قرب منزل حافظ الأسد، واعترف سائقها بعد الإستجواب بأن الجندي أرسله لإغتيال الأسد، فقرر رفعت الأسد نزع سلاح عبد الكريم الجندي، وخلال الأيام الأربعة ما بين 25 - 28 شباط 1969، قام الأخوان الأسد، حافظ ورفعت، بحركة مصغرة في صفوف الجيش، فحركا الدبابات إلى النقاط المهمة في العاصمة، وإستبدلا الضباط والمديرين الأمنيين الموالين لصلاح جديد بآخرين موالين لهما، وقاما بالتضييق على رجال الجندي، وتمت مصادرة السيارات التابعة له،وإعتقال سائقه الخاص، وأمام هذا التضييق والمحاصرة إنتحر الجندي في2 / 3 / 1969 في مكتبه في دمشق .

إشتداد الصراع بين صلاح جديد / حافظ الأسد وسيطرة الأسد على الحكم

بعد نجاح إنقلاب فبراير 1966 وسيطرة تكتل الأقليات، الذي يقود تنظيم اللجنة العسكرية الخاصة، ونجاح الجناح اليساري والقيادة القطرية في الحزب في تصفية الجناح اليميني وذراعه الحزبية القيادة القومية، **توحّدت كل هياكل الدولة الحزبية، العسكرية والبيروقراطية في سوريا، تحت قيادة تكتل الأقليات،** وإدارة الجناح اليساري للحزب، وإنتهت بإنقلاب شباط /فبراير 1966 إزدواجية القيادة بين القيادتين القومية والقطرية، وإنقضت مرحلة الصراع بين جناحي اليمين واليسار في حزب البعث.

وأدى قرار صلاح جديد بالتخلي عن موقعه العسكري والإنتقال إلى منصب الأمين العام المساعد للحزب، إلى أن يدفع هو شخصيا ثمناً غالياً ومكلفاً في فترة لاحقة نتيجة ذلك القرار، فبتخليه عن موقعه العسكري المميز كرئيس للأركان، فقد صلاح جديد كل مواطن القوة التي ساعدته خلال السنوات الثلاث السابقة، ومكنته من إنجاح كل مناوراته، والنجاح في كل صراعاته، فمواقعه العسكرية التي تقلّدها بعد إنقلاب 1963 مكّنته من تصفية الكتل المتنافسة في الجيش السوري، والقضاء على جناح اليمين داخل الحزب، بل وهيأت له القدرة لمواجهة القيادة التاريخية لحزب البعث، الممثلة في مؤسس الحزب ميشيل عفلق، وصلاح البيطار، وطردهما خارج سوريا.

وفي المحصلة، **أدى تخلّي جديد عن موقعه العسكري إلى انتقال القوة داخل النظام إلى طامح قديم / جديد، وهو حافظ الأسد، الذي بات بعد إنقلاب 1966 أقوى شخصية عسكرية في سوريا ،وبعد سنوات من التحالف والتآزر بين صلاح جديد وحافظ الأسد في كل الصراعات والمواجهات التي شهدتها سوريا منذ إنقلاب آذار /مارس 1963، إندلع الصراع في مطلع 1969 بين الإثنين، فإنشطرت القيادة إلى جناحين، جناح يقوده صلاح جديد، وآخر يقوده حافظ الأسد ، وإنتهى ذلك الصراع إلى فوز الأسد بالحكم والقبض على صلاح جديد وسجنه حتى وفاته .**

(صالح السعيدي : الأسد أعطى الحزب والإدارة للسنة واحتكر الجيش والأجهزة الأمنية)

ويعرض هذا الجدول المواقع القيادية الفاعلة التي تولاها أبناء الطائفة العلوية في سوريا خلال فترة بناء السلطة الطائفية بين 1963 – 1970 كالتالي :

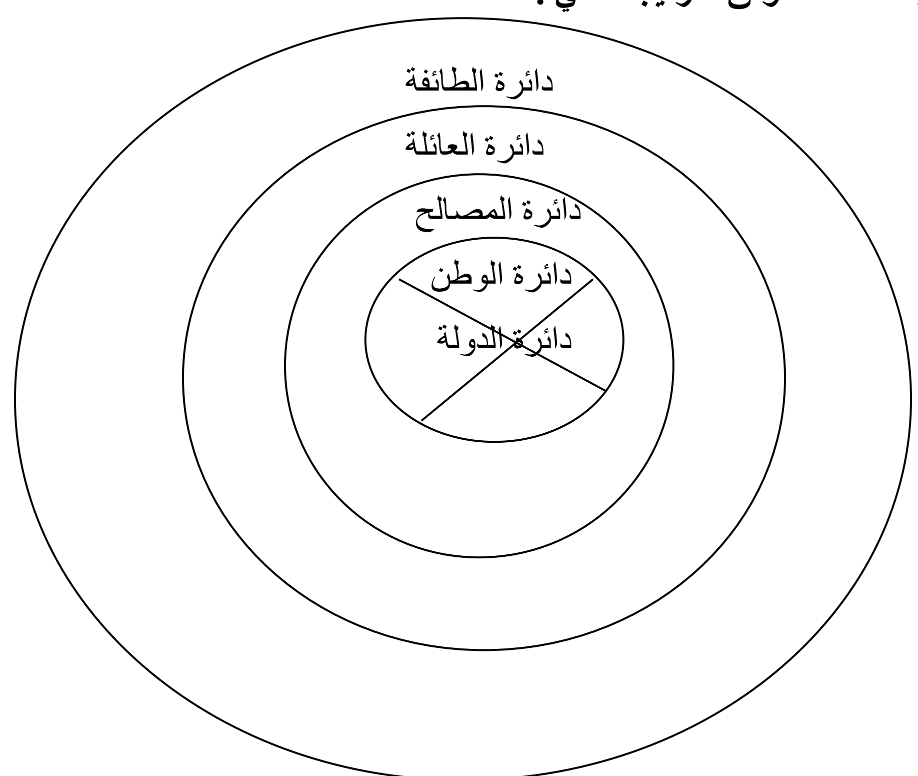
م	الاسم	المنصب
1	صلاح جديد	رئيس الأركان ثم الأمين العام المساعد لحزب البعث.
2	حافظ الاسد	وزير الدفاع وقائد القوى الجوية
3	إبراهيم ماخوس	وزير الخارجية.
4	محمد عمران	آمر الفرقة 70 المدرعة ثم وزير الدفاع.
5	عثمان كنعان	عضو القيادة العليا للجنة العسكرية لحزب البعث.
6	سليمان حداد	عضو القيادة العليا للجنة العسكرية لحزب البعث.
7	علي مصطفى	قائد كتيبة في اللواء 70 المدرع.

8	كاسر محمود	قائد كتيبة في اللواء 70 المدرع.
9	عزت جديد	قائد كتيبة في اللواء 70 المدرع.
10	محمد إبراهيم العلي	قائد الجيش الشعبي.
11	محمد نبهان	أحد الضباط المشاركين في انقلاب 1963.
12	عادل ناعيسة	أمين عام فرع اللاذقية.
13	رفعت الاسد	قائد سرايا النخبة / الدفاع عن الثورة
14	أشخاص لا حصر لهم	يتوزعون على قيادات الفرق والألوية والكتائب

(الحزب القائد والطائفة القائدة - مسار الصعود العلوي للسلطة في سوريا)

يبدو أن هذه الفترة من تاريخ سوريا المعاصرة كانت ترتب أولويات تلك الدوائر بشكل مختلف ، وذلك تبعا للسياسات المعتمدة من قبل أركان السلطة الحاكمة والنافذة والخطط التنفيذية المتبعة من قبل الوزارات أو من قبل السلطات الحقيقية الظاهرة والمخفية التي كانت تحكم في الفترة وطريقة ممارستها السلطة سواء على مستوى كلي بما يغطي وزارات الحكومة في إجماليتها ، أو على مستوى جزئي في بعض الوزارات السيادية أو الخدمية .

وبعد الدراسة التحليلية لتلك الفترة بأولوياتها ومكوناتها، اتضح أن أولويات الإهتمام لدى السلطات النافذة بحكوماتها المتعاقبة قد تمثّلت وفق الترتيب التالي :



أي ، كان اهتمام نظام الحكم وحكومات تلك الفترة مركزا في الدائرة الأولى الكبرى ، أي على بناء حكم الطائفة العلوية بكل مكوناتها وعشائرها أولا ، ثم بعد ذلك تركّز الإهتمام على الدائرة الثانية أي على العائلة التابعة للأقوياء من آل جديد وآل عمران وآل الأسد ، وتركّز اهتمام السلطة الحاكمة كذلك في الدائرة الثالثة أي دائرة المصالح الفئوية والسلطوية والمناطقية والأيديولوجية ،أما الدائرتين(الدولة والوطن) فقد كانتا غائبتين في ممارسات سلطة حكومات حزب البعث في تلك الفترة .

الفصل الرابع

فترة حكم آل الأسد 1970 – 2012

اتسمت هذه الفترة بخصائص ميّزها الحكم الفردي المطلق وغياب كافة أشكال الحياة السياسية وإضمحال الثقافة المؤسسية وتبعية كافة السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية لحكم شخص واحد وإمتداداته ، كما غابت في هذه الفترة التنظيمات السياسية المعارضة ، وإتخدت أشكال التعامل معها النزعات الدموية والقسوة المفرطة لتغييبها كليا عن المشهد السياسي في البلد ، وبالرغم من دخول رؤوس أموال هائلة لسوريا ، خاصة بعد حرب 1973 ، وحرب الخليج الثانية عام 1991 ،كمساعدات من الدول العربية وغيرها، إلا أنها استثمرت بشكل أساسي في تعزير القوى الأمنية المتسلّطة ولم يخصّص منها للتنمية الإقتصادية والإجتماعية التي كانت المبّرر لتقديمها لسوريا إلا القدر اليسير،الأمر الذي إنعكس تخلفا مستداما في كافة القطاعات الإقتصادية الرئيسية كالزراعة والصناعة والتجارة والتعليم والخدمات العامة وغيرها .

كما تراجعت في هذه الفترة البنية التربوية والتعليمية والعلمية في كافة المؤسسات التربوية والتعليمية والبحثية في سوريا ، وأصبحت سوريا في المراتب الأخيرة على هذا الصعيد بين دول العالم .

لقد ساهمت هذه الأوضاع المتردية في دفع السكان ،وخاصة فئة الشباب إلى الهجرة نحو البلدان المتقدمة أولا ثم نحو الدول النفطية ثانيا ونحو الدول المجاورة مثل لبنان والأردن للعمل فيها بقصد توفير قوتها اليومي ، وشمل ذلك كافة مكونات المجتمع (عدا الفئة التي وجدت الفرصة لها بوظائف ذات كسب سريع كقطاع الجيش والأمن والحزب وبعض وظائف الدولة التي تتحكّم برقاب المواطنين وتبتزّهم لقاء الحصول على رشاوى وعمولات منهم وتقاسمها مع من يحميهم في مراكز القوة والنفوذ) .

واتصفت هذه المرحلة بسيطرة شبه مطلقة على مقاليد الجيش والأمن وحزب البعث وكذلك الأحزاب الأخرى الموالية له والنقابات المهنية والوظائف الحكومية (من قبل أبناء الطائفة العلوية) غير آبهة بكل أسس الحياة المجتمعية وتكويناتها المتعددة على إمتداد تاريخ سوريا ، مما جسّد ترجمة غطرسة القوة والطغيان الطائفي والعائلي بكافة أشكاله .

*** البناء السياسي والعلاقات الدولية**

تأسّس البناء السياسي لسوريا بعد نجاح إنقلاب حافظ الأسد ، بشكل يطوي كافة أشكال البناء السياسي التي عاشتها سوريا على مدى تاريخها بعد الإستقلال .

- إنقلاب حافظ الأسد في 16 / 11 / 1970

ولد حافظ الأسد في قرية القرداحة التابعة لمحافظة اللاذقية من أب فلاح فقير ، وهو الذي ترك دراسته لفترة من الزمن في طفولته حتى تمكّن والده من جمع (16) ليرة ليدفعها له كنفقات مدرسية (كما ذكر الأسد نفسه أمام زواره بعد أن إستلم السلطة وفق كتاب باتريك سيل عن سوريا).
وقد كان حافظ الأسد جادا في دراسته حين إنتسب إلى المدرسة الثانوية في اللاذقية عام 1940 ، وقام في عام 1944 بتغيير كنيته من الوحش إلى الأسد للتخلص من سوء دلالة الكنية الأولى والتمتّع بهيبة الكنية الثانية بين زملائه في الدراسة ، وخلال دراسته في اللاذقية أصبح رئيس اللجنة الطلابية في ثانوية اللاذقية نتيجة نشاطه الطلابي ، وقد تأثّر خلال دراسته بالطريقة الفرنسية في مجال النشاطات الطلابية وكيفية عملها، وهو ما ولّد لديه حماسا دفعه بعدها إلى الإنتساب إلى حزب البعث بعد تأسيسه في عام 1947 ، كونه وجد فيه ضّالته للممارسة الطلابية والنشاط السياسي وتحقيق طموحاته الشخصية .
في عام 1948 ، وعندما بلغ 17 عاما ، ذهب إلى دمشق للتطوّع في الجيش السوري، لكن رفض طلبه لأنه لم يبلغ الثامنة عشرة (السن القانونية للإنتساب إلى الجيش).
وفي عام 1950 ، إنتسب إلى الكلية الحربية في حمص ، وتخرج فيها عام 1952 ، ثم دخل مدرسة الطيران في حلب عام 1952 وتخرج فيها كضابط طيار حربي عام 1954 ، ثم درس الطيران في مصر ، وأرسل إلى الإتحاد السوفييتي عام 1958 لتعلّم قيادة طائرات ميغ 15 وميغ 17 .
وأصبح حافظ الأسد شخصا قويا له نفوذ بدءا من عام 1961 ، وعندما حدث الإنفصال عن مصر نقل من وزارة الدفاع إلى وزارة النقل كموظف مدني نظرا إلى موقفه المعارض للحكومة السورية آنذاك ، وبدأ بممارسة النشاط السياسي في صفوف حزب البعث بشكل سري .
كان الأسد نشطا أيضا في اللجنة العسكرية ، وشارك في إنقلاب فاشل في 29 / 3 / 1962 ، وهرب إلى لبنان وألقي القبض عليه وسجن لمدة تسعة أيام هناك ، ، ثم شارك في إنقلاب عام 1963 ، وبعد نجاح الإنقلاب أستدعي للخدمة في الجيش مع ترقيته في الرتب العسكرية من رائد إلى عميد في نهاية 1964 ،ثم إلى لواء بعد ذلك ، وتولّى قيادة القوى الجوية والطيران ، وبإصطفافه إلى جانب صلاح جديد في إنقلابه عام 1966، سمي وزيرا للدفاع بعد عشرين دقيقة من ذلك الإنقلاب ، وساهم في تعزيز دورأبناء الطائفة العلوية في الجيش خلال توليه وزارة الدفاع عبر تنسيبه أعدادا كبيرة من أبناء تلك الطائفة على حساب أبناء المكونات الأخرى للمجتمع السوري لتعزيز سلطته وزعامته على الطائفة أولا ثم لإستخدامها كقوة ضاربة ضد المكونات الأخرى للمجتمع السوري ثانيا ، وإستمر

وزيرا للدفاع حتى قام بإنقلابه على صلاح جديد عام 1970 الذي تبنّاه وتوسّط لترقيته في الرتب العسكرية وسمّاه وزيرا للدفاع بعد انقلابه ليسانده ضد خصومه .

(Article : La consolidation alaouite, 1963-1970)

لقد كان الصراع في أوجه بين (صلاح جديد الذي كان يسيطر على حزب البعث والسلطة الإدارية), وبين (حافظ الأسد وزير الدفاع الذي سيطر على الجيش بعد إبعاد رجال صلاح جديد عن مراكز النفوذ وتعيين رجاله مكانهم) في تشرين الأول 1970.

في 30 تشرين الأول 1970 ، أعطى صلاح جديد توجيهاته كمسؤول أول عن الحزب لعقد المؤتمر الإستثنائي للقيادة القومية لحزب البعث, وحاول من خلاله إعادة السيطرة على الأمور , حيث شجب المؤتمر إزدواجية ممارسة السلطة وقرّر تجريد (حافظ الأسد وزير الدفاع ومصطفى طلاس رئيس الأركان) من منصبيهما .

لكن الأسد كان قد نشر قواته حول قاعة المؤتمر, وبعد إنتهائه في 12 تشرين الثاني 1970، قام بإعتقال خصومه, وأرسل (صلاح جديد ونور الدين الأتاسي) إلى سجن المزة بدمشق .

في 16 تشرين الثاني ، أذيع بيان إستلامه للسلطة نتيجة لما سماها في وسائل الإعلام (الحركة التصحيحية) ، حيث تسلّم الأسد منصب رئيس الوزراء , وعيّن أحمد الخطيب الذي تتصف شخصيته بالضعف والقبول والمطواعية في منصب رئيس الدولة ، كما عيّن قيادة قطرية مؤقتة لحزب البعث أصدرت لاحقاً الدستور المؤقت لعام 1971 ، وهو نفس دستور 1969 بعد إدخال تعديلات عليه بالمرسوم 141 تاريخ 1971/2/19 ، و قام بتعيين 173 عضواً لـ (مجلس شعب) الذي كلّف بوضع الدستور الدائم .

ـ دستور حافظ الأسد لعام 1973

لم يوضع هذا الدستور من قبل جمعية تأسيسية أو برلمان منتخب,كما كان حال دستور 1920 (دستور الملك فيصل) , ودستور1930،والدستور المعّدل 1943, ودستور 1950, والدستور المعدل لعام 1961 في (عهد الإنفصال) .

بل جاء مشابهاً في وضعه إلى حد كبير لدستور الوحدة 1958 , ودساتير البعث لعام 1964 , والدساتير المؤقتة لأعوام 1966 , 1969 ,1971 التي أصدرتها القيادة القطرية لحزب البعث.

في 12 آذار 1971 ، امر حافظ الاسد بإجراء استفتاء شعبي أصبح بنتيجته رئيساً للجمهورية،وبعد سنتين تماماً ,أي في 12 آذار 1973 عرض الدستور على الإستفتاء ، وأعلنت وسائل الإعلام التابعة للسلطة حينذاك بأن الشعب

قد أقره وإعتمدته السلطة الرسمية ، وقد وضع على أساس دستور 1971 وجاء مشابهاً له في الأمور الأساسية مع بعض التعديلات والإضافات الطفيفة .

وحسب **(باتريك سيل) في كتابه (الصراع على الشرق الأوسط) ،فقد سعى حافظ الأسد إلى عقد مؤتمر ديني للطائفة العلوية في مطلع تشرين الأول / أكتوبر 1971 ، ضم لفيفا من رجال الدين العلويين وهم : (عبد اللطيف ابراهيم مرهج ، عبد الكريم الخيّر ، حيدر محمد ، محمود سلمان العيسى ، كامل حاتم ، عبد الكريم صالح عمران ، حسين سعود ، علي حسين) ، ونتج عن ذلك المؤتمر بيان أصدره المشايخ العلويون أكدوا فيه إنتمائهم للإسلام وإقرارهم بالشهادتين ،والتزامهم بأحكام الدين الإسلامي ، و بأصول الدين الخمسة هي : التوحيد الإسلامي والقرآن والسنة والعدل والإمامة والمعاد ، ثم دعم حافظ الأسد هذا البيان بفتوى من الإمام موسى الصدر (من لبنان) التي نصت على أن العلويين طائفة من المسلمين الشيعة ، وبهذا أكد حافظ الأسد إنتمائه للإسلام بفتوى الصدر وبالبيان الذي أصدره شيوخ الطائفة العلوية ،وبارك البيان والفتوى شيوخ سلطة حافظ الأسد أمثال أحمد كفتارو الذي أصبح مفتي الجمهورية حتى وفاته و عبد الستار السيد الذي شغل وظيفة وزير الاوقاف ووّرثها لإبنه من بعده وأمثالهما من مشايخ السلطان المنافقين، ليصبح الأسد رئيسا للجمهورية.**

مما يجدر ذكره بأن مشروع الدستور , أثار عند نشره إحتجاجات واسعة , لعدم تضمنه أي إشارة إلى دين رئيس الدولة , وقد أصبح الدستور قضية شغلت الرأي العام السوري , فأوعز الأسد إلى مجلس الشعب بإضافة المادة التي تنص على أن (دين رئيس الدولة الإســـلام) (المادة 1/3) .

غياب الفصل الفعلي بين السلطات في دستور حافظ الأسد :

تضمّن الباب الثاني من الدستور , سلطات الدولة ، و تمّ تقسيمه إلى ثلاثة فصول هي : السلطة التشريعية , والسلطة التنفيذية , والسلطة القضائية , ويوحي هذا التقسيم ظاهراً بقيام الدستور على مبدأ فصل السلطات , إلا أنه ـ إضافة إلى عدم ذكر الدستور لمبدأ الفصل ـ فإن القراءة المتأنية للدستور تؤكد على أنه ليس هناك فصل بين السلطات في الواقع .

لقد كانت الدساتير السابقة للبعث أكثر وضوحاً وصراحة, حيث قسمّت سلطة الدولة إلى سلطتين سياسية وإدارية، إذ في دستور 1964 كان المجلس الوطني للثورة هو الذي يتولى السلطة التشريعية ويراقب أعمال السلطة التنفيذية.

وفي دستور 1966 ، كانت السلطة السياسية ممثلة بالقيادة القطرية لحزب البعث ، وهي التي تعيّن رئيس الدولة (أمين القيادة القطرية) ورئيس الوزراء والوزراء , وتصدرالمراسيم التشريعية من قبل السلطة الإدارية (بتوقيع رئيس الدولة بعد إقرارها في مجلس الوزراء) .

أما في دستوري 1969 /1971 ، فإن القيادة القطرية هي التي كانت التي ترشّح رئيس الجمهورية ، وتعيّن أعضاء مجلس الشعب ، وتملك تعديل الدستور ، وهكذا **يلاحظ في دستور حافظ الأسد ما يلي :**

ـ هيمنة السلطة التنفيذية ممثلة برئيسها (رئيس الجمهورية) على السلطتين التشريعية والقضائية .

ـ وجود سلطة سياسية عليا هي الحزب القائد للدولة والمجتمع (مادة/8) تمارس قيادتها من خلال تدخّلها وهيمنتها على كافة سلطات الدولة ومؤسسات الدولة والمجتمع .

ـ يلاحظ التدخّل والهيمنة على السلطة التشريعية من خلال المادة (53) من الدستور التي تتضمن أن نصف أعضاء مجلس الشعب يجب أن يكونوا من العمال والفلاحين ، ويتم تنفيذ هذه المادة على أرض الواقع وكما هو معروف عبر إعداد قوائم إنتخابية لمرشحين ناجحين مسبقاً من العمال والفلاحين (وباقي فئات الشعب) من أعضاء حزب البعث وأحزاب الجبهة المنضوية تحت سلطة حزب البعث, كون تلك الأحزاب هي الممثلة الشرعية الوحيدة للعمال والفلاحين وفق الدستور الذي فرضه حافظ الأسد .

دستور حافظ الأسد والإحتفاظ بالتشريعات الأمنية السابقة

تنص المادة /153/ من الدستور على ما يلي : تبقى التشريعات النافذة والصادرة قبل إعلان هذا الدستور سارية المفعول إلى أن تعدّل بما يوافق أحكامه .

لقد فتحت هذه المادة المجال لتطبيق كافة القوانين والتشريعات السابقة للدستور , وأهمها قانون الطوارئ والأحكام العرفية وقوانين إدارة أمن الدولة , والتي لم تعدّل بما يوافق أحكام الدستور بعد صدوره. وهذه التشريعات التي تهدف بشكل أساسي إلى الحفاظ على أمن السلطة , تتيح للسلطات التنفيذية , وخاصة الأمنية منها , الإمساك والتحكم بكافة مقاليد الأمور في البلاد , والهيمنة على السلطة التشريعية والقضائية والتعدّي على الدستور نفسه , وخاصة ما ورد فيه في فصل(الحريات والحقوق والواجبات العامة).

ومن أهم هذه التشريعات :

ـ إعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية : بالأمر العسكري رقم /2/ تاريخ 8 آذار 1963 , وهو يوم الإنقلاب الذي أوصل حزب البعث إلى السلطة .

ـ قانون الطوارئ : الذي صدر بالمرسوم التشريعي رقم / 51 / تاريخ 22 / 12 / 1963 .

ـ قانون حماية الثورة :الذي صدر بالمرسوم التشريعي رقم /6/ تاريخ 1965/1/7 , وتضمن عقوبات تصل إلى الأشغال الشاقة مدى الحياة , على مخالفة أوامر الحاكم العرفي والقيام بالتظاهرات أو التجمعات أو أعمال الشغب والتحريض عليها , أو نشر البلبلة وزعزعة ثقة الجماهير بأهداف الثورة .

ـ قانون إحداث المحاكم العسكرية : بموجب المرسوم التشريعي رقم /109/ تاريخ 1968/8/17, وهذه المحاكم يشكلّها وزير الدفاع , ويقرّر الجرائم الداخلة في إختصاصها (ضمناً الجرائم السياسية) , ويصدق أحكامها وكلها غير قابلة للطعن (عقوبة الإعدام تصدق من رئيس الجمهورية) , ولكلاهما (الرئيس ووزير الدفاع) الحق في تخفيف العقوبة أو إبدالها أو إلغائها أو حفظ الدعوى أو إعادة المحاكمة أو وقف تنفيذ العقوبة .

ـ قانون إحداث محكمة أمن الدولة : بموجب المرسوم التشريعي رقم /47/ تاريخ 1968/3/28, حيث حلّت محلّ (المحكمة العسكرية الإستثنائية) . ومن أهم الجرائم التي تنظر فيها هذه المحكمة :

1ـ الأفعال التي تعتبر مخالفة لتطبيق النظام الإشتراكي سواء أوقعت بالفعل أم بالقول أم بالكتابة أم بأي وسيلة من وسائل التعبير والنشر .

لقد برّر حافظ الأسد إنقلابه(ظاهريا)على الصعيد الداخلي : بأنه **صحّح الممارسات السياسية لحكم البعث** ، وخلّص سوريا من حكم المتشدّدين البعثيين الذين عرقلوا التنمية الوطنية عبر إستبعادهم القطاع الخاص من المشاركة فيها ومعاداتهم لمكونات المجتمع الأخرى من غير البعثيين .

على الصعيد الخارجي : أزاح (كما أعلن)القوى السياسية التي تبعد سوريا عن محيطها العربي وتعزلها عن العالم وبشكل خاص القوى الغربية التي تمثّل ثقلا كبيرا جدا في العالم .

وترجم الأسد ذلك من خلال الشروع في إقرار دستور مؤقت بعد فترة قصيرة من الإنقلاب ، وقليل من ممارسات التحرّر الاقتصادي ، وكسر العزلة العربية والدولية للنظام ، وساعد في ذلك حين شارك حافظ الأسد في حرب 6 / 10 / 1973 مع مصر وحرب الإستنزاف التي تلت تلك الحرب ، بالتعاون مع وحدات عسكرية من دول عربية وصديقة عديدة ، وهذا ما حقّق له إعادة التواصل والتعاون مع العالم العربي ومع القوى الدولية المؤثرة .

هكذا ، **سعى حافظ الأسد بعيد إنقلابه على صلاح جديد إلى تعديل الدستور ليجعل فترة ولاية رئيس الجمهورية لمدة سبع سنوات ، وفرض إنتخابه كرئيس للجمهورية في آذار 1971 لفترة الرئاسة الأولى ، وأعيد فرض إنتخابه خمس مرات لاحقا حتى موته،** لكن الأسد إتجه نحو حالة من الإنفتاح السياسي من وجهة نظره حين شكّل الجبهة الوطنية التقدمية من حزب البعث وأربعة أحزاب ملحقة به (تدعي أنها من قوى اليسار السوري) في آذار 1972 ، مع دوام السيطرة التامة لحزب البعث على الحكم ومنح تلك الأحزاب الملحقة بعض المزايا، بغية إخراج السلطة السورية من العزلة التي تحيط بها ، وإقترب الأسد من مصر ، وعزز سيطرته على بعض المنظمات الفلسطينية المتواجدة في سوريا ، ومنع العمليات ضد إسرائيل من قبل الفلسطينيين إنطلاقا من أراضي سوريا .

وبعد خوض الحرب مع مصر في تشرين الأول/ اكتوبر 1973 وبعدإنتهاء الحرب ، تمّ عقد إتفاق هدنة بين سوريا وإسرائيل على عدم إطلاق النار من أحد الطرفين على الآخر وذلك في 31 ايار 1974 ، وبقيت قوات الجيش

السوري تحرس الحدود مع إسرائيل ولم تطلق طلقة واحدة على إسرائيل طيلة حكم حافظ الأسد وخلال حكم إبنه بشار ، مما يترك إستفسارات عن إتفاقات خفية بين النظام السوري برئاسة آل الاسد وحكومة إسرائيل.

(Article : Le coup d'État du général Asad (13 novembre 1970)

وأوضح رامي مخلوف ابن خال بشار الأسد ومالك 60 % من إقتصاد سوريا ، خفايا الإتفاقات السرية بين نظام عائلة الأسد وإسرائيل بقوله الى صحيفة (وول ستريت جورنال) بعيد انطلاق الثورة السورية بأن : (أمن اسرائيل من أمن نظام الحكم في سوريا) ، وأكد تلك الإتفاقيات الخفية المقابلات العديدة بين سفير النظام السوري في واشنطن عماد مصطفى (وهو من غلاة المتطرفين الطائفيين كونه من أسرة من العلويين الهاربين من لواء اسكندرون إلى سوريا بعيد منح فرنسا تركيا لواء الأسكندرون)وقادة منظمة الإيباك اليهودية ، التي تمثّل جماعة الضغط الرئيسية والذراع الإسرائيلية في أمريكا ، حيث تمّت تلك المقابلات بناء على طلب سفير النظام عماد مصطفى للحصول على دعم إسرائيل والدول الغربية للنظام السوري في مواجهة ثورة الشعب السوري ، وتلا ذلك لقاءات بثينة شعبان (وهي من أبناء ريف محافظة حمص العلوي ومن المتطرفات طائفيا ضمنيا وتعلن العلمانية في حياتها وفق مبدأ التقيّة المستخدم من قبل قادة الطائفة) ومستشارة بشار الأسد السياسية ، مع المسؤولين الإسرائيليين وبمباركة روسية ـ وعبر التحالف الروسي الإسرائيلي في موسكو ـ خلال زياراتها العديدة لروسيا أثناء الثورة السورية ، طالبة بإستجداء الدعم المشترك الروسي الإسرائيلي لنظام عائلة الأسد لقاء الحفاظ على أمن إسرائيل ، وضمان مصالح الدول الغربية حسب الطلب ، لكن على ما يبدو ، لقد فات الأوان ، ولن ينفع العطار الروسي / الإسرائيلي ما أفسده دهر نظام عائلة الأسد والحكم الطائفي تحت ستار حزب البعث الكرتوني والمنتفعين من ذلك النظام .

وكما سيتّضح من خلال فصول الكتاب ، **فإن نظام الحكم القائم على عائلة الأسد والمتسلّطين من قادة الطائفة العلوية تحت ستار حزب البعث المجّوف من كل قيمة ، قد تمّ بناؤه استنادا إلى علاقات خفية مع دول العالم الكبرى في الغرب كالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وغيرها والشرق كالإتحاد السوفييتي ووريثه روسيا والصين وغيرها وإسرائيل والمنظمات الصهيونية أينما وجدت وفي أماكن نفوذها ومراكز قواها وإيران والدول العربية ذات التوجه الجمهوري الملكي وذات التوجه الليبرالي الملكي وغيرها** ، كل ذلك تحت ستار تحقيق مصالح تلك القوى بإمتياز وضمان أمن إسرائيل وتوفير قواعد الإنتشار المذهبي لإيران في كافة أصقاع سوريا والدول المجاورة لها وخاصة لبنان والتودّد للدول العربية لتحويل أنظارها عما يحصل في سوريا .

ولفهم فترة حكم حافظ الأسد من المفيد ذكر أدواره في المحيط الإقليمي ، إذ في حزيران 1976 ، دخلت القوات العسكرية السورية إلى لبنان لتقاتل إلى جانب قوات اليمين من المارونيين اللبنانيين ضد القوات اليسارية والفلسطينيين ليس حبّا بالمسيحيين في لبنان بل لتحقيق الهيمنة على لبنان التي كانت على إمتداد الزمن ممرا

للمعارضين المحتملين ضد نظم الحكم في سوريا ،وبرّر ذلك بأن دخول قواته إلى لبنان تمّت بناء على طلب حكومة لبنان آنذاك ، وإعتبر الأسد دخوله لبنان فرصة لنظامه كونه يعتبر لبنان إمتدادا طبيعيا لسورية والسيطرة عليه تحمي النظام من خاصرة قد تسبّب له مشكلات لاحقا ، كما كان يحصل خلال الفترات السابقة قبل استيلائه على الحكم.

وكان الإنفتاح السياسي على الصعيد الداخلي محدودا جدا، في حين أعطى أهمية كبيرة للسياسة الخارجية، إذ أثار دخول قوات النظام إلى لبنان حفيظة القوى الإسلامية السورية ، لأنها إعتبرت ذلك تخلّيا عن القضية الفلسطينية وإضعافا للقوى الإسلامية السنّية لاحقا في لبنان ، وبدأت تتعالى المعارضة لنظام حكم الأسد منذ أواسط عقد 1970 مع قتل قائد عسكري في حماه عام 1976 ، ثم تتالت الإغتيالات مع قتل رئيس جامعة دمشق محمد الفاضل عام 1977 على يد عملاء النظام ، وقتل حوالي (100) طالب ضابط في مدرسة المدفعية بحلب عام 1979 وبلغت أقصاها مع إنتفاضة حماه عام 1982 .

في عام 1983 ، ظهر مرض حافظ الأسد إلى العلن ، وتعالت التوترات في دمشق بين المرشحين لخلافة الأسد من أبناء طائفته الذين يقودون وحدات عسكرية قوية ، وحدثت بعض المواجهات العسكرية بين هؤلاء العسكريين من أبناء الطائفة العلوية في عام 1984 وكأن سوريا مزرعة للطائفة يسيطر عليها الأقوى من أبناء تلك الطائفة . تجاوز حافظ الأسد مرحلة الخطر وتعافى من مرضه ، وفرض تهدئة الوضع ، وأجرى تعديلا وزاريا في تشرين الأول عام 1987 ، الذي جلب تحسينا طفيف للحالة الإقتصادية المتردية في البلد .

وبدءا من عام 1990 ، أجريت إنتخابات مجلس الشعب الشكلية وسمح للمرة الأولى بدخول بعض المرشحين المستقلين (المحسوبين على النظام) ، مع الحفاظ على سيطرة حزب البعث وإعطاء بعض المقاعد للأحزاب التابعة له ، وتمّ إخراج بعض السجناء السياسيين من السجون بين عامي 1991 – 1992 أمثال صلاح جديد شبه الميت و نور الدين الأتاسي الذي مات بعيد خروجه من السجن ، **وسمح الأسد بدخول الشيخ عبد الفتاح أبو غدة أحد قادة الإخوان المسلمين إلى سوريا لإرضاء المجموعة الدولية في عام 1995 وذلك بعد مرور (15) سنة على نفيه من سوريا إلى الأردن ،وفي تشرين الثاني / نوفمبر 1995 شارك النظام في مؤتمر برشلونة الذي أقام الشراكة المتوسطية .**

(Article : L'engagement libanais, l'opposition interne et la révolte de Hama)

كما عقد الأسد بدءا من عام 1979 ، تحالفا استراتيجيا مع إيران ، وكان مستغربا هذا التحالف بين طرفين متناقضين سياسيا وحزبيا ونظام حكم وايديولوجيا بالشكل قبل المضمون ،من حيث الشكل لأن إيران دولة دينية تعتمد المذهبية في الحكم بينما تدّعي سوريا العلمانية وفصل الدين عن الحكم مع إقرار دستور عام 1973 الذي فرضه الأسد نفسه الذي يعتمد دين رئيس الدولة الإسلام لتلافي الإحتجاجات الشعبية، **لكن من حيث المضمون فقد كان للتحالف بين الأسد وإيران الخميني هدفان مخفيان أولاهما الخلفية المذهبية والطائفية لأصحاب القرار الحقيقي في الدولتين ، ومشاركة كلا الدولتين في عداء نظام صدام حسين العراقي .**

لذلك ، مع إنطلاق الحرب بين العراق وإيران ، شرعت إيران في تقديم عرض لسورية بتقديم البترول لها مجانا مقابل منع مرور البترول العراقي من عبور أراضي سوريا ، وفي عام 1984 ، تم عقد إتفاق يسمح للإيرانيين الشيعة بزيارة سوريا للحج في المواقع الدينية ، وسمح تحالف النظام السوري مع إيران إلى القوى الشيعية في لبنان بتعزيز قواها سيما العسكرية الأمر الذي سهّل لها خوض معارك ضارية ضد إسرائيل وإرغامها على الإنسحاب منه **لبناء قاعة لدولة ايران الشيعية على البحر المتوسط تحت مسمى حزب الله اللبناني .**

(Article : L'alliance stratégique avec l'Iran et la politique libanaise)

بدءا من عام 1985 ، أدرك حافظ الأسد أن حلمه الذي يعلنه كشعار حكم للشعب السوري للوصول إلى التوازن الإستراتيجي مع إسرائيل غير واقعي ، لأن الدعم السوفييتي غير كاف . لذلك، كان عليه بذل الجهود لكسب دعم الدول الغربية كي لا يصبح الأسد الخاسر الأكبر في أطار الحل التفاوضي مع إسرائيل ولتجنب الإستغناء عن خدماته ، وسعى لتحسين علاقاته مع الولايات المتحدة ، وأعلن رسميا إدانة الإرهاب رسميا . كما شرع نظام حافظ الأسد بغية خروجه من العزلة الإقتصادية بعقد علاقات مع العراق في أيار 1987 ومع الفلسطينيين حين فتح المصالحة مع ياسر عرفات الذي زار دمشق في نيسان 1988 وقبل بتحرير 3000 فلسطيني من السجون السورية بين 1989 – 1990 ، وأعاد العلاقات الدبلوماسية مع مصر في كانون الأول / ديسمبر عام 1989 قبل المشاركة في مؤتمر السلام حول الشرق الأوسط في بيروت في تشرين الثاني / نوفمبر عام 1991 ، وأعلن النظام إلتزامه بالسلام الشامل مع إسرائيل ، وشرعت السلطة السورية في المفاوضات السورية الإسرائيلية في آب / اغسطس 1992 .

كان اللقاء بين كلينتون والأسد في جنيف في كانون الثاني / يناير عام 1994،مدخلا للحوار العلني مع الولايات المتحدة، كما جرى لقاء رئيسي أركان جيشي سوريا وإسرائيل في واشنطن في حزيران / يونيو عام 1995 ، لتقريب المواقف حول قضايا الأمن المرتبطة بهضبة الجولان السورية المحتلة من قبل اسرائيل ، ولم يتحقّق أي اتفاق في حينه ، وتمّ عقد لقاء ثاني في شباط 1996 ، وبعد ذلك ، توقّفت المفاوضات في فترة حكم نتانياهو لإسرائيل ، ثم استؤنفت المفاوضات مع وصول اسحق رابين للسلطة في واشنطن في كانون الأول / ديسمبر عام

1999 وتوقّفت في عام 2000 ، وبعد ذلك إنسحبت إسرائيل تحت ضغط المقاومة في لبنان من الأراضي اللبنانية المحتلة في نهاية ايار 2000 ، في حين بقيت القوات السورية لوحدها في لبنان .

(Article : Le problème de la paix avec Israël)

يذكر بأنه في عام 1974 ، ظهر توتر بين سوريا والعراق إثر اتهامات العراق لسوريا حول استراتيجياتها العسكرية غير الملائمة في حرب 1973 ، وتم حشد قوات عسكرية من البلدين على الحدود استعدادا للمواجهة ، وحال دون ذلك وساطات سوفيتية وسعودية في عام 1975 .

في بداية سنوات 1980 ، عقدت حكومة سورية إتفاقية صداقة مع الإتحاد السوفييتي ، كما أيدت إيران في حربها ضد العراق ، وواجهت معارضة الحركات الإسلامية في الداخل .

ونظرا لتموضع حافظ الأسد مع الكتلة السوفيتية والشرقية من حيث الشكل ، وكذلك وضعه الصحي الحرج ، إعتقدت الولايات المتحدة وفرنسا في حينه أن البديل الأنسب لحافظ الأسد وفق مصالحهما هو أخيه رفعت ، الذي عين نائبا لرئيس الجمهورية ، وكان قائدا لسرايا الدفاع ، الذراع العسكرية الأقوى في الجيش السوري ، وكان رفعت مصنّفا ظاهريا قريبا من الغرب ، وإنتهى صراع الأخوين إلى إبعاد رفعت الأسد إلى فرنسا للعيش فيها تمهيدا لتوريث حكم سوريا لإبن حافظ الأسد باسل الأسد .

في عام 1985 ، حصل إنسحاب إسرائيلي من غالبية لبنان بعدما إحتلته لمدة حوالي خمس سنوات ، وسارعت سوريا في شباط 1987 إلى إدخال قوة عسكرية من 7000 عسكري إلى القطاع المسلم الغربي من بيروت لإعادة الأمن إليه بإتفاق ضمني مع الدول الغربية وإسرائيل، وتمّ توحيد شطري العاصمة اللبنانية بالقوة العسكرية السورية .

وفي عام 1989، عقد مؤتمر الطائف الذي أعطى نفوذا للسلطة السورية على لبنان ، وفي أيار عام 1991 عقدت الحكومتان السورية واللبنانية إتفاقية صداقة وتعاون تنص على أن الدولتين ينتميان لأمة واحدة مع إستمرار الوجود العسكري في لبنان .

لكن،على الصعيد الداخلي ، توجّب على سوريا مواجهة تبعات سياستها الداخلية والدولية إذ عاشت البلد مواجهات دامية بين عامي 1980 – 1982 مع القوى الإسلامية ، وإستطاعت قوات حافظ الأسد بفضل وحدات سرايا الدفاع التي يقودها أخيه رفعت وقوات الوحدات الخاصة بقيادة علي حيدر وقوات نخبة من فرقة شفيق فياض وقوات قوى الأمن بسحق الإنتفاضة الشعبية في مدينة حماه بعد تدمير المدينة تدميرا كاملا وقتل ما يزيد عن 40000 مواطن وتشريد مئات الألوف من المدينة والمتعاطفين معها من المدن الأخرى إلى الدول المجاورة ودول أوربا الغربية، واستطاع نظام حافظ الأسد السيطرة على كافة المناطق والمحافظات المنتفضة لا سيما حماه وحلب وادلب بمباركة الدول الكبرى في العالم .

وهكذا ، ضمن حافظ الأسد السلطة وأعاد سيطرته بالقوة على كل الأراضي السورية ، لكن ذلك تمّ على حساب التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، لأنه بحقيقة الأمر كان هدفه سيطرة العائلة والمقربين والأتباع على الجيش وأجهزة الأمن وحزب البعث لتدوم السلطة والحكم على سوريا بكافة الوسائل .

لقد تخلّص حافظ الأسد من أزمات عقد الثمانينيات وعزلة النظام العربية والدولية حين أتيحت له فرصة المشاركة في التحالف الدولي لإخراج قوات صدام حسين من الكويت التي احتلها في عام 1990 ، وأبدى الرغبة في التحالف مع الغرب مقابل إخراجه من عزلته الدولية ، وتمكّن بفضل ذلك التحالف من إطالة وجود قواته في لبنان وطرد الجنرال ميشيل عون من قصر الرئاسة في بعبدا – بيروت ونفيه إلى فرنسا عام 1991 ،وأخذ مباركة الغرب لا سيما بعد إنهيار المنظومة الإشتراكية وتحوّل دولها إلى صفوف الدول الغربية ، لتعزيز نظامه ، وضمان البدء بتهيئة إبنه باسل لوراثته في الحكم ، لكن حكمة الله وإرادته كانت له بالمرصاد فمات هذا الإبن بظروف غامضة عام 1994 (أعلنها النظام حادث سيارة على طريق مطار دمشق الدولي) ،فما كان من الأسد الأب إلا البدء بتهيئة ولده الثاني بشار الذي كان يدرس طب العيون في مرحلة التخصص في بريطانيا ، لوراثته في السلطة بعد موته الذي حصل في 10 حزيران/ يونيو عام 2000 .

في تموز / يوليو 2000 ، حلّ بشار الأسد محل والده حافظ في رئاسة سوريا عن عمر يبلغ 34 سنة مخالفا الدستور الذي وضعه أبوه ، فما كان منه إلا تعديل المادة المتعلقة بعمر الرئيس في الدستور خلال ربع ساعة لتجيز له إستلام رئاسة الجمهورية وفق عمره .

ولاحظ المراقبون الخارجيون ،لاسيما من الدول الغربية ، بأن رياحا من الحرية ستهّب على البلد وسكانها ، لكن تلك الآمال قد خابت مع إنطلاق ربيع دمشق الذي لم يستمر إلا عدة أشهر وتمّ وضع كافة المعارضين في السجون ، وكان من أشد المعارضين للإنفتاح السياسي قادة الأجهزة الأمنية والقوات العسكرية والمنتفعين من السياسيين في حزب البعث أمثال عبد الحليم خدام وفاروق الشرع ومصطفى طلاس وغيرهم .

بعد أحداث أيلول / سبتمبر في الولايات المتحدة وضرب أبراج التجارة في نيويورك ، تغيّرت سياسة الولايات المتحدة تجاه دول الشرق الأوسط ، فبدأت بالحرب في أفغانستان لضرب حركة طالبان التي أيدت منظمة القاعدة حين تبنّت ضرب نيويورك ، ثم تلا ذلك إجتياح العراق مع تحالف دولي عربي ، مما أثار الخوف لدى نظام بشار الأسد وشعر بخطورة الموقف ، وبدأ بتقديم عروض التعاون مع الولايات المتحدة ودول الغرب على الصعيد الأمني بذريعة مكافحة القاعدة وحركة المقاومة العراقية ، ولإبعاد التهمة عنه بمساعدة قوى المقاومة في العراق ، وإحتضانه لاجئين عراقيين هربوا بعد إحتلال أمريكا للعراق بعض منهم محسوب على قوى حزب البعث ، لكن ذلك لم يغيّر موقف البيت الأبيض منه ، وأعادت الولايات المتحدة تشديد ضغوطها على سوريا عبر عقوبات إقتصادية متجدّدة ومتنامية.

في 14 شباط 2005 ، تمّ إغتيال رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان ، وأتهمت سوريا بالوقوف وراء عملية الإغتيال لأن النظام السوري كان يحكم لبنان أمنيا وعسكريا وقتذاك ، وتوجب على نظام بشار الأسد مواجهة الضغوط الدولية للمرة الأولى خلال سلطته على سوريا مثل : توقّف العلاقات مع الولايات المتحدة ، وبرود العلاقة مع فرنسا ، وبطء العلاقات مع السعودية والدول العربية الأخرى .

فرض هذا الوضع ، على بشار الأسد سحب قواته العسكرية من لبنان بعد شهر من إغتيال الحريري بعدما تمنّع عن فعل ذلك خلال خمس سنوات ،وتشكّلت لجنة تحقيق دولية ومحكمة جنائية لمعاقبة القتلة ومن قدّم لهم المساعدة .

وهكذا ،كان عام 2005 السنة الأصعب على نظام بشار الأسد الذي توجّب عليه التعامل مع المجموعة الدولية مدعيا براءته من دم الحريري ، وكانت الضربة القاسية من أحد أركان النظام حين إنشق عبد الحليم خدام نائب الرئيس وإتهم نظام بشار الأسد بالضلوع بقتل الحريري .

(Article : La Syrie baasiste -Des ressources diversifiées)

سوريا والعلاقات التركية الإسرائيلية

رفض نظام الحكم في سوريا إتفاق التعاون العسكري الموقع بين تركيا وإسرائيل في شباط 1996 ، واعتبره موجّها ضده كونه يعزله ويطوّقه جيوسياسيا ، وتفاقمت العلاقات السيئة مع تركيا نظرا لوجود معسكرات لحزب العمال الكردستاني الذي يحارب السلطات التركية انطلاقا من الأراضي السورية واللبنانية تحت إشراف الجيش السوري منذ عام 1984 ،**وكذلك نتيجة للخلاف على توزيع مياه نهر الفرات فيما بينهما .**ثم تصاعد التوتّر بين البلدين عام 1998، وهدّدت تركيا بالهجوم على سوريا وإحتلالها إذا لم تسلّم أوجلان رئيس حزب العمال الكردستاني المعادي لتركيا .

عندئذ ، أذعن النظام في سوريا ووقع إتفاقا مع تركيا تمّ بموجبه إغلاق معسكرات حزب العمال الكردستاني وطرد رئيسه عبد الله اوجلان من سوريا والسماح للقوات التركية بدخول الأراضي السورية بعرض 5 كم على طول الحدود بينهما التي تمتد 850 كم ، مقابل عدم الهجوم على سوريا أوتهديد وجود نظام آل الأسد الذي كان يتهيأ لإستكمال عملية توريث الحكم لبشار الأسد .

(Article : La Syrie face à l'axe israélo-turc/Kurdes) .

لقد بدأ بشار الأسد حكم سوريا بخطوات إنفتاح سياسي مقلدا سيرة والده حين بدء حكم سوريا قبل ثلاثين عاما، وشرعت المعارضة المقموعة منذ عشرات السنين برفع مطالبها بالإصلاحات السياسية وأعلنت ربيع دمشق في أيلول / سبتمبر 2000 ، وقاد ذلك مثقفون وفنانون دعوا إلى احترام الحريات المدنية والسياسية الأساسية ورفع حالة الطوارئ ، مما دفع ذلك بشار الأسد لإصدار مرسوم عفو عن 600 سجين سياسي منهم أعضاء من الإسلاميين

والبعثيين العراقيين، وتم إغلاق سجن المزة في دمشق، وصدرت صحيفة صوت الشعب التابعة للحزب الشيوعي السوري بعد 50 سنة من منعها عن الصدور دون أن تخرج بمحتواها عن تأييد النظام الحاكم .

لكن منذ شباط 2001 ،فقد أعيدت الممارسات القمعية من جديد ، إذ اعتقل معارضون مثل كمال لبواني وغيره،وتمّ إستبعاد مقربين من التكنوقراط الذين قدموا من خارج سوريا عن مواقع السلطة.

بالمقابل ، ظهر للعلن نفوذ ماهر الأسد الذي لا يزيد عمره عن 32 عاما على رأس لواء من قوات النخبة في الحرس الجمهوري وتولّى الإشراف الفعلي على الجيش السوري كله ، وكذلك آصف شوكت زوج أخت الرئيس بشار الذي تولّى جهاز الأمن العسكري في الجيش السوري .

وعلى الصعيد الإقتصادي ، صدرت تشريعات بالسماح بفتح المصارف الخاصة ، والتقّيد بالسرية المصرفية في نيسان 2001 ،وأعلن عن البدء في الإصلاحات الإقتصادية ، والإدارية ، **وتشكّلت حكومة في عام 2003 من ناجي عطري المعروف في أوساط السوريين بالفساد المكشوف والمفضوح ضمت 18 وزيرا من حزب البعث يتولّون المواقع الوزارية الأساسيية وبقية الوزراء من مستقلين وأحزاب محسوبة على النظام .**

في حزيران 2005 ، عقد المؤتمر العاشر لحزب البعث ، وأعلنت مقرراته التي تؤكد على قيادة الحزب للدولة والمجتمع ، والإبقاء على حالة الطوارئ ، وأستبعد عدد من الحرس القديم الذين عملوا مع حافظ الأسد ، واستبعدت المعارضة عن العمل السياسي ،وتم تنفيذ بعض الإصلاحات الشكلية .

وفي نيسان 2007 ، أجريت إنتخابات مجلس الشعب في ظل مقاطعة شبه شاملة من قبل الشعب السوري ،وتمّ إنجاح 172 عضوا من حزب البعث من أصل 250 عضوا هم أعضاء المجلس، وتوزّع البقية على أحزاب أخرى وعلى من يوصف بالمستقلين التابعين لحزب البعث ونظام الحكم .

واستمر قمع المعارضة عبر سلسلة من الإتهامات السياسية والمسيّسة وصدرت أحكام بالسجن على بعض المعارضين

وحين أجرى النظام إستفتاء على تمديد رئاسة بشار الأسد لرئاسة سوريا في 27 ايار 2007 ، وحصل على 97.6 من الأصوات كما أعلنت السلطة السورية ، لكن تمّ ذلك في ظل مقاطعة كبيرة من السكان السوريين .

(Pour en savoir plus, voir l'article Bachar al-Asad).

عزلة نظام بشار الأسد على الصعيد الدولي

مع بدأ حكم بشار الأسد سوريا عام 2000 ،طلبت السلطة السورية إعادة اطلاق مفاوضات السلام مع إسرائيل مرات عديدة من دون جدوى ، لأن اسرائيل بقيادة ارييل شارون في 2001 لم تقبل التفاوض مع سوريا حول إعادة الجولان ، بل اقترح التفاوض من اجل التفاوض وكان ذلك الإقتراح محرجا لنظام عائلة الأسد الذي يدعي المقاومة والممانعة والنضال ضد الصهيونية ، وسار على نهج شارون قادة إسرائيل الآخرين بدعوى أن سوريا تحتضن حركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتين وحزب الله اللبناني المعادين لإسرائيل ، وعزّز مواقف اسرائيل تلك التفجيرات داخل المدن مثل حيفا عام 2003 وحرب إسرائيل على لبنان عام 2006 **.**

وفي آذار 2003 ، إعترضت سوريا على الغزو الأمريكي البريطاني للعراق بإعتباره سيطوّق نظام الحكم في سوريا ويضعف قوتها ، وصدرت عن الولايات المتحدة عقوبات على سوريا عام 2004 ، وتعزّزت عام 2005 ، سيما بعدإغتيال رفيق الحريري في بيروت ، وصدر قرار مجلس الأمن رقم 1559 الذي طالب بإحترام سيادة لبنان وسحب كل القوات العسكرية الأجنبية منه (كان المستهدف القوات السورية الوحيدة الموجودة في لبنان) ونزع سلاح الميليشيات منه . وأتهمت القيادة السورية بتدبير إغتيال الحريري،وقامت الولايات المتحدة بتمديد عقوباتها الإقتصادية على نظام سوريا سنويا، وفي عام 2006 أعادت السلطة السورية علاقاتها الدبلوماسية مع العراق التي قطعت منذ عام 1982 واستؤنفت على مستوى القائمين بالأعمال ، وتزايد إتهام النظام السوري بالتدخل في الشؤون اللبنانية والفلسطينية والعراقية من قبل مصر والسعودية والأردن والدول الغربية لاسيما الولايات المتحدة **وبدأت علاقات النظام السوري مع العراق تتعزّز مع سيطرة القادة السياسيين العراقيين من المتطرفين مذهبيا والموالين لإيران مثل نوري المالكي وأمثاله ، الذين تتحكم بقراراتهم النزعات الطائفية الشيعية الموالية لنظام الحكم في إيران** مع العلم بأن هؤلاء الحكام أنفسهم اتهموا نظام حكم آل الأسد بالإرهاب والتدخل في شؤون العراق قبل ذلك مما يعزز مقولة الحكم الطائفي وتبعيته لإيران في الدولتين العراق وسوريا .

(Article : L'isolement de la Syrie sur la scène internationale)

نظام حكم آل الأسد وفرض ثقافة جديدة على سوريا
(الثكنة/الفرع/المتّة وأغاني علي الديك)

إتسمت فترة إستلام عائلة الأسد والطائفة العلوية السلطة في سوريا بفرض ثقافة سياسة مختلفة عما هو في سائر بلدان العالم عملا بالقاعدة التي طرحها العالم العربي (ابن خلدون) المتضمنة أن الغالب يفرض ثقافته على المغلوب، وبحكم القوة يقبل المغلوب تلك الثقافة ويتمثّلها لأنه لا يستطيع مقاومتها أو الاعتراض عليها أو إلغائها ،

تلك الثقافة المفروضة على الشعب السوري عزّزت الإرتباط بين الجيش والأمن وحزب البعث والأحزاب الملحقة به وبين الأقليات الفئوية والطائفية الأخرى بقيادة الطائفة العلوية الحاكمة .

وبعدما تمكّن الطائفيون من قادة الطائفة العلوية بالسيطرة على القوات المفصلية في الجيش وكافة القوى الأمنية في سوريا ,وأصبح الجيش والأمن وأبناء الطائفة العلوية صنوان متكاملان ، وبعد أن تمكّنوا من الإنتشار في كافة مستويات حزب البعث والأحزاب الملحقة به الذي يقود الدولة والمجتمع شكليا، كما تمكّنوا من السيطرة على مفاصل العمل الحكومي في كافة مستوياته والتحكّم بفرص الترقيات الوظيفية لموظفي الدولة في سائر الوزارات والمؤسسات السورية وحصرها بأبناء الطائفة على حساب كافة مكونات الشعب السوري الأخرى التي أضحت ملحقة بهم تقتات فتات المزايا وتقبل بالصمت عما ترى وتسمع .

عندئذ، سادت حالة (ثقافة وجود وهيمنة أبناء الطائفة العلوية) في كل موقع حياة أو وظيفي في سوريا ، وسادت كذلك حالة إنكار كل المنتفعين من أبناء الطائفة وجود أي شخص من أبناء مكونات المجتمع الأخرى في سوريا في أي موقع وظيفي في الجيش والأمن والحزب والوزارات والنقابات ـ وإعتبار ذلك مواقع حصرية لهم لا يجوز لأحد إشغالهاـ طالما هناك أحد من أبناء الطائفة يريد إشغالها ، وكانت هذه الحالة الثقافية والممارسة الطائفية المفرطة من أهم أسباب إندلاع الثورة السورية على نظام آل الأسد .

ما هي سمات تلك الثقافة الطائفية التي سادت سوريا خلال 40 عاما ؟؟؟

اتسمت الثقافة الجديدة المفروضة على المجتمع السوري بشيوع التحدث في كل مكان وفي كل وقت أمام الآخرين عن الثلاثي (الثكنة : القطعات العسكرية التي يتواجد فيها أبناء الطائفة العلوية ويتحكمون بقراراتها ، والفرع : فروع المخابرات المتواجدة في كل المدن والأحياء السورية التي تشهد هيمنة مطلقة لأبناء الطائفة العلوية عليها ، وكاسة المتّة التي يتم شربها أثناء الأحاديث مترافقة مع أغاني علي الديك والدبكات التي تحصل على إيقاعها) .

لقد إتخذت مكونات الشعب السوري الأخرى مواقف معارضة لهذه الثقافة المفروضة على بنية الشعب السوري ، المكوّنة في غالبيتها من السوريين السنّة (العرب والكرد) الذين يشكلون نسبة 75 - 80 % من الشعب السوري ، ومن السوريين المسيحيين الذين يشكلون حوالي 10 % من السكان ، في مواجهة الفئة الحاكمة من أبناء الطائفة العلوية ومرتزقتها الذين لا تتعدى نسبتهم 10 % من السكان في سوريا .

فرضت الطائفة العلوية هذه الثقافة (الثكنة / الفرع / المتة / علي الديك) في كل مكان (في المؤسسات والإدارات بمواقع العمل ، وفي الساحات العامة ، وفي المطاعم والمقاهي ، وفي الحدائق والمنتزهات وبالطبع في شاطئ البحر ، وفي الحفلات والأعراس ، وفي وسائط النقل العامة والخاصة ، وفي وسائل الإعلام كافة المقروءة والمسموعة والمرئية وكذلك الإلكترونية ،في المعابر الحدودية الجوية والبحرية والبرية ، بل في كل شيء ... ، وكأن سوريا كانت صحراء جرداء مقفرة لا تحوي أي عناصر ثقافية خلال تاريخها الذي يمتد 5000 سنة !!!

و تمّ حذف كل عناصر ثقافة الشعب السوري عبر تاريخه (الدمشقي والحلبي والحمصي والحموي واللاذقاني والبدوي والريفي والحضري وغيرها ، التي تراكمت على امتداد نشوء وتكّون ثقافة الشعب السوري عبر العصور السابقة. **لا يوجد سوى ثقافة الطائفة وأفرادها من ضباط وعناصر الجيش والأمن وطقوس جلساتهم وطرائق أحاديثهم وموسيقاهم وغنائهم ؟؟**

هكذا ، شعر أبناء الشعب السوري من غير الطائفة العلوية كأنهم غرباء في وطنهم ، لا تاريخ لهم ، لا ثقافة متوارثة ، لا منظومات قيم وأخلاقيات حياة ، لا مؤسسات ، لا شخصيات تاريخية ، لا إرث موسيقي وغنائي ، لا لهجات محلية . **فقط ثقافة الثكنة/ الفرع / المتة / علي الديك !**

يبدو أن كثيرا من أبناء الطائفة العلوية الذين كانوا أقلية مضطهدة خلال العصور السابقة كما هو حال سائر مكونات الشعب السوري ، قد تحوّلوا إلى أداء دور المضطهد / الظالم قبل الثورة السورية خلال أربعين عاما بما إمتلكوه من قوة ونفوذ ، عبر القوى العسكرية والأمنية التي يتحكمون بقراراتها وفق تلك الثقافة السائدة التي توحّد بين الطائفة العلوية والسلطة المأخوذة من استلام المواقع الأساسية في الجيش وأجهزة الأمن والحزب والإدارة الحكومية والنقابات وكل شيء.

بذلك، يدافع غالبية أبناء الطائفة خلال هذه المرحلة الثورية عن النظام وظلمه وجرائمه لأنهم يعتبرونها معركة وجودهم أو فنائهم ،بإعتبار السلطة والحياة والعمل وثقافة المجتمع السوري حق مكتسب لهم دون سواهم من بين مكونات المجتمع السوري .

لكن ، وبحكم سنّة الحياة ومسارات حركة التاريخ ستنتهي سلطة ونظام هذه الطائفة وستفقد حكم سوريا ، وسيشبه سقوط السلطة ذات البعد الطائفي في حكم سوريا كما بدأت نفسها به حين الإعداد لحكم سوريا ، سواء بالموت في معارك مقاومة السلطة من قبل الثوار والجيش السوري الحرّ ورجال المقاومة المسلحة الأخرى أو من خلال قتل شخصيات علوية من أصحاب النفوذ في النظام، أو في المرحلة الأخيرة حين حصول الهزيمة العسكرية الطائفية أمام القوى الشعبية الثائرة .

لم يدرس الذين أعدوا خطط استلام حكم سوريا من أبناء الطائفة العلوية أو من ساعدهم على ذلك ، بقية نظرية ومنهج تحليل دورة الحكم الحكم والحياة المعروضة من قبل العالم(ابن خلدون) ، الذي أوضح بجلاء أن العصبية (الطائفية أو غيرها) التي تقود أبناءها إلى سدّة الحكم والسلطة ستكون هي نفسها أداة هدم تلك السلطة بفعل إرادة الغير الذين يتبعون المسار نفسه ويقضون على من سبقهم الى الحكم . هل من يعتبر ؟؟؟

(Article : L'isolement de la Syrie sur la scène internationale)

لقد شارك في حكم سوريا في فترة حكم آل الأسد رؤساء حكومات / ووزراء من السوريين ، كانوا من المدنيين الذين لا يتمتّعون بالحد الأدنى من الكفاءة السياسية والقدرات الإدارية ، وتم إختيارهم من المعلمين في المدارس أو من المهندسين الذين لهم تاريخ حافل بالفساد ، أو من أتباع الأسد العسكريين الذين أدوا له خدمات متميزة على الصعيد العسكري والأمني ، ونعرض المعلومات الخاصة بهم كما يلي :

الاسم والشهرة	الفترة	المنطقة	الشهادة العلمية	الحزب السياسي	ملاحظات
حافظ الأسد	1970/11/21 1971/4/3	**اللاذقية**	**ثانوية**	**البعث**	من أسرة ريفية من جبال العلويين المغمورة سياسيا ، إنتسب للجيش وترقى لمنصب وزير دفاع قبل الإنقلاب على زملائه في الحكومة ، وهيأ توريث السلطة لإبنه بشار ، توفي نتيجة مرض عام **2000**
عبدالرحمن خليفاوي-1 **2**	1971/4/3 1972/12/21 1976/8/7 1978/3/27	**دمشق**	**ثانوية**	**البعث**	من أسرة دمشقية فقيرة ، عاش الحرمان وحياة الإنفصال بين والديه ، وعمل محاسبا في المالية منذ دخوله الوظيفة الأولى ليعين أسرته ، ثم تطوّع في الجيش حتى وصل الى رئيس المخابرات العسكرية ، عمل في النشاط الخيري الصحي بعد التقاعد حتى وفاته عام 2009 .
محمودالأيوبي	**1972/12/21** **1976/8/7**	**دمشق**	**إجازة لغة عربية دمشق**	**البعث مدرس عربي**	من أصول كردية ، عاش في دمشق ، مدرس اللغة العربية، وزيرالتربية، نائب رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء ، نائب رئيس الجبهة الوطنية التقدمية ، أصبح رجل أعمال مع أولاده ، عضو بالقيادة القومية لحزب البعث حتى وفاته.
محمدعلي الحلبي	**1978/3/27** **1980/ 1/9**	**دمشق**	**إجازة لغة عربية دمشق**	**البعث**	من أصول دمشقية ، وعائلة غير معروفة ، مدرس اللغة العربية ، عضو قيادة قطرية بعد إنقلاب الأسد ،محافظ دمشق ، رجل أعمال مع أبنائه بعد الوزارة.

عبدالرؤوف الكسم	**1980/1/9 1987/11/1**	**دمشق**	**دكتوراة هندسة عمارة سويسره**	**البعث حين التعيين**	من عائلة دمشقية محافظة ، كان والده مفتي الديار الشامية ، أستاذ في جامعة دمشق ، عميد كلية العمارة ثم وكيل جامعة دمشق ثم محافظ دمشق ،تولى رئاسة مكتب الأمن القومي بعد الوزارة .
محمودالزعبي	**1987/11/1 2000/3/13**	**درعا**	**إجازة هندسة زراعة القاهرة**	**البعث**	من أصول ريفية في محافظة درعا ، درس الهندسة الزراعية في مصر، عمل مهندسا في وزارة الزراعة ثم مديرا لحوض الغاب ثم مديرا لحوض الفرات ، ثم رئيسا لمجلس الشعب ، تولى رئاسة الوزارة لمدة 13 سنة ، وأقيل من منصبه ، وانتحر عام 2000 حين استدعائه للتحقيق بتهمة قبض رشوة من شركة إيرباص التي قيل أنها دفعت له وبعض الوزراء مبلغ 134 مليون دولار لشراء طائرات تجارية ، يعمل أبنائه رجال أعمال .
فترة رئاسة بشار الاسد					
محمد مصطفى ميرو	**2000/3/13 2003/9/10**	**تل منين ريف دمشق**	**إجازة لغة عربية دمشق**	**البعث**	من أصول ريفية (مدينة التل) في محافظة ريف دمشق ، عمل معلما ثم مدرسا للغة العربية في دمشق ، عضو المكتب التنفيذي لإتحاد المعلمين العرب وأمين عام ذلك الإتحاد ، عيّن محافظا لدرعا ثم الحسكة ، ثم حلب (انتشرت أخبار كثيرة حول سرقاته وفساده في عمله كمحافظ) ، اختاره حافظ الأسد لرئاسة حكومة بعد محمود الزعبي ، واستمرت هذه الحكومة في عهد بشار الأسد ،ثم ترأس حكومة ثانية 2003

					، ويعمل مع أبنائه كرجال أعمال بعد الوزارة .
محمد ناجي عطري	**2003/9/10 2011/4/13**	**حلب**	**إجازة هندسة عمارة حلب**	**البعث**	من مدينة حلب ، درس الهندسة المعمارية في جامعة حلب ،حرم من العمل في وزارات الدولة بموجب بلاغ رئيس الوزراء السوري (محمود الأيوبي)عام 1973 لتهربه من العمل وإهماله واجباته خلال عمله في بلدية حلب)، أصبح عضو مجلس فرع نقابة المهندسين بحلب ، وعضو مجلس بلدية حلب (حكم عليه حينها بسرقة المال العام وسجن لمدة سنة) ، عين بعد ذلك رئيسا لبلدية حلب ، ثم رئيس فرع نقابة المهندسين بحلب، ثم رئيس مجلس مدينة حلب ، ثم محافظ حمص ، ثم نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات ، ثم رئيس مجلس الشعب ثم رئيس مجلس الوزراء حتى قيام الثورة السورية عام 2011 ، يعمل رجل أعمال ومستثمر كبير مع أبنائه) .
عادل سفر	**2011/4/14 2012 / 6/10**	**كناكر ريف دمشق**	**دكتوراه زراعة فرنسا**	**البعث**	من أصول ريفية (بلدة كناكر) في محافظة ريف دمشق ، درس الهندسة الزراعية في جامعة دمشق ، ثم الدكتوراه في الهندسة الزراعية في فرنسا ، عمل أستاذا في جامعة دمشق ثم عميدا لكلية الزراعة ثم

أمين فرع حزب البعث في جامعة دمشق ، ثم مديرا للمركز العربي لدراسة المناطق الجافة (اكساد) ، ثم وزيرا للزراعة ، وعين رئيسا للوزراء بعد إنطلاق الثورة السورية عام 2011 ، وأقيل في شهر حزيران عام 2012 ، يعمل كمستثمر ورجل أعمال.					
رياض حجاب ، وائل الحلقي : لا حاجة لذكرهما وشرح أدوارهما نظرا لعدم أهميتهما .					

(قائمة رؤساء وزراء سوريا ، موقع المعرفة الالكتروني)

يتضح من الجدول السابق أن رؤساء الحكومات السورية بلغ عددهم (9) شخصا خلال الفترة الممتدة بين 1971 – 2011 .

وتوزعت مدد رئاستهم بين (5) أشهر لحافظ الأسد ، إلى مدة (12,5 إثني عشرة سنة وحمسة أشهر لمحمود الزعبي .

وتوزع هؤلاء الرؤساء على المدن السورية وفق التالي : دمشق(4)،حلب (1)،ريف دمشق(2)، درعا (1) ، اللاذقية (1) .

وتوزعوا حسب الشهادة العلمية : ثانوية وعسكري (2) ، إجازة لغة عربية من جامعة دمشق(3) ، دكتوراه عمارة من سويسرة (1) ، هندسة زراعة من مصر (1) ، هندسة عمارة من جامعة حلب (1)، دكتوراه في الزراعة من فرنسا(1).

وتوزعوا حسب الحزب السياسي :البعث(9) .

وتوزع رؤساء الوزراء على الأعمال اللاحقة التي تولوها كالتالي : رئيس سوريا حتى الموت (1) ، رئيس جمعية خيرية (1) ، قتل (1) ، رجال أعمال (6) .

الحياة البرلمانية في عهد حافظ الأسد

أوجد حافظ الأسد بعد أن سيطر على الحكم وإستبعد كل شكل من أشكال المعارضة لسلطته ، جهاز سلطة مكمّلة لنظام الحكم الذي يديره سمّاه (مجلس الشعب)،يقرّ ما يتم إتخاذه مسبقا من تشريعات، ويعمل بتوجيه من السلطة التنفيذية والأمنية،ليكون غطاء لما يسمى السلطة التشريعية لنظام الحكم، وكان **يتضّمن هذا المجلس بدوراته المختلفة غالبية من أعضاء حزب البعث ، ثم بعض الأعضاء من الأحزاب المنضوية بما يسمى (الجبهة الوطنية**

التقدمية) وهي مجموعة أحزاب كرتونية أسرية لا يتعدّى عدد أعضاء كل منها مئة شخص على مستوى سوريا كلها ، وتلك الأحزاب إرتضت لنفسها أن تكون ملحقة بحزب البعث الذي يقود الدولة والمجتمع وفق دستور حافظ الأسد كما يفرض نظام الحكم مقابل عدة مزايا لإعضائها (وزارات هامشية ، عضوية مجلس شعب ومجالس محافظات تكميلية ، رواتب وسيارات وسفرات خارجية ، ...).

وتتلخص مجالس الشعب التي أوجدها نظام حكم آل الأسد بالتالي :

1-**مجلس اليقين 1971/2/22 – 1973/2/21**

***الأحزاب المشاركة** : (البعث ،وأحزاب الجبهة مثل : الشيوعي ، الإتحاد ، الإتحاد الإشتراكي العربي ، الوحدوي الإشتراكي ، الوحدوي الإشتراكي الديموقراطي ، حركة الإشتراكيين العرب وتلك الأحزاب لا يعرفها خمسمائة شخص) ، مستقلون ، وعدد الأعضاء (173 عضوا) ، وعدد النساء (4) وبنسبة 2% - 3% .

2- الدور التشريعي الأول : 1973/6/9 – 1977/6/9

*الأحزاب المشاركة : (نفسها السابقة) ، عدد الأعضاء (186) عضوا ،وعدد النساء (5) 2.7%

3- الدور الثاني 1977/8/18 – 8/17/ 1981

*الأحزاب المشاركة : (نفسها) ، عدد الأعضاء (195) ، وعدد النساء (6)وبنسبة 3.2%

4- الدور الثالث 1981/11/16-1985/11/15

*الأحزاب المشاركة (نفسها) ، عدد الأعضاء (195) ، وعدد النساء (13) وبنسبة 6,7 %

5- الدور الرابع:1986/6/27- 2/26 /1990

*الأحزاب المشاركة (نفسها) ، عدد الأعضاء (195) ، وعدد النساء (17)وبنسبة 8,7 %

6- الدور الخامس : 1990/6/11-1994/6/10

*الأحزاب المشاركة (نفسها) ، وعدد الأعضاء(195) ، و*النساء (21)بنسبة 8,5 %

7-الدور السادس:1994/9/10-1998/9/9

*الأحزاب المشاركة (نفسها) ، وعدد الأعضاء(250)عضوا ، وعدد النساء (24)بنسبة 9,7 %

8-الدور السابع 1998/12/17- 2002/12/16

*الأحزاب المشاركة (نفسها) ، وعدد الأعضاء (250) عضوا، وعددالنساء (26)بنسبة 10,4 %

9- الدور الثامن 2002/3/9- 2007/3/9

*الأحزاب المشاركة (نفسها) ، وعدد الأعضاء (250)عضوا ، وعدد النساء(26)بنسبة 10,4 %

10- الدور التاسع 2007/5/7- 2012/5/6

*الأحزاب المشاركة (نفسها) أحزاب مرخصة حديثا تحت مظلة حزب البعث ، وعدد الأعضاء (250) عضوا ، وعدد النساء (32)بنسبة 12,8 %

(جريدة الثورة السورية عدد 14824 ، 23 نيسان 2012)

القضية الكردية بعد إنقلاب حافظ الأسد

استمر نشاط الحركة الكردية في سوريا في ظل نظام آل الأسد رغم ضعفها جراء القمع الشديد ، وبدأت بتظاهرة 1986/3/21 أمام القصر الجمهوري التي قمعت بوحشية واستشهد فيها الشاب (سليمان آدي الذي مثّل بالنسبة للأكراد ما يمثّله محمد بو عزيزي التونسي بعد مرور 25 سنة) المحروم من الجنسية وجرح العشرات برصاص الحرس الجمهوري وأجهزة المخابرات ، **وجرت تظاهرة سلمية أخرى أمام البرلمان بتاريخ10 / 12 / 2003 بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان ، وكذلك تظاهرة الأطفال الأكراد السلمية بتاريخ 2003/6/25 و تظاهرة أخرى أمام البرلمان المطالبة بحقوق الإنسان وبناء دولة القانون وإعادة الحقوق المغتصبة لأصحابها الشرعيين من أبناء الشعب عرباً وأكراداً** المستبعد عن ممارسة حقوقه .

ومع استمرار هذه النشاطات في الوسط الكردي ، فما زال النظام القمعي المتغطرس حاكم دمشق يصمّ آذانه ويمعن في إعدام الرأي الآخر وفي حملات الإعتقال الكيفي والتعذيب ونهب المال العام والخاص زاحفاً خلف أمريكا وإسرائيل علـّهما يحموه من ثورة التغيير المستمرة لامحالة ،ومستجدياً الصلح مع إسرائيل في سبيل بقائه على الكرسي رافضاً المصالحة مع الشعب المضطهد ، و**(تأتي إنتفاضة الشعب الكردي الأخيرة في عدة مناطق على التوازي مع ثورة المكونات الأخرى من الشعب السوري ،نتيجة طبيعية لهذا الظلم المستشري خلال عقود طويلة ، على الرغم من شراء النظام بعض الأكراد رخيصي القيمة والكرامة وغائبي الوجدان والضمير مقابل بعض المزايا التافهة) .**

لذلك ، تعمل القوى الكردية في ظل الثورة السورية إلى دعوة الإخوة الأكراد لعدم مقابلة إضطهاد النظام للشعب كله بإنحراف عن الوحدة الوطنية الديمقراطية السورية التي بناها العرب والأكراد معاً وتجنّب التحوّل إلى شعارات مستوردة مثل (كردستان سوريا) أو غير ذلك .

(https://www.youtube.com/user/shouhadasyria)

توزيع السلطة العائلية بين ثنائي آل الأسد (حافظ ورفعت / بشار وماهر)

كتب باتريك سيل في مجلة "المجلة" عام 1984 تقريرا بعنوان "لعبة الأسدين" عن سوريا في عهد حافظ الأسد ودور شقيقه رفعت في تلك الفترة .

وعبر عن ذلك بالتعديلات السياسية في المناصب القيادية السورية (نواب حافظ الأسد) إذ تنبع أهمية التعديلات من الأسماء التي شملتها هذه التعديلات، فهي تتناول أسماء رفعت الأسد شقيق الرئيس، وأحد الرجال المؤثرين في سياسات الأمن الداخلي والقومي لسورية، وتشمل كذلك عبد الحليم خدام، الذي يعتبر مهندس السياسة الخارجية السورية بالإشتراك مع حافظ الأسد، كما تشمل التعديلات زهير مشارقة الرجل الحزبي العامل في الشئون الداخلية السورية. وهكذا أصبح للرئيس الأسد ثلاثة نواب وأصبحت الخلافة مقسمة نظريا فقط بين الثلاثة.

يوضّح تقرير (المجلة والحوار مع باتريك سيل) قصة العلاقة بين حافظ الأسد وشقيقه رفعت ، وعن أثر هذه العلاقة في رسم السياسات السورية المقبلة.

وقد قال هنري كيسنجر عن الرئيس حافظ الأسد أنه من أخبث الشخصيات العربية التي قابلها، وهو الشخص الوحيد القادر في سورية على جذب كل الحبال، والموازنة بين الفئات والأجنحة الحاكمة المختلفة، وإتجاهاتها ومطامحها الخاصة، التي تتضارب عادة حتى حافة الصدام المسلح.

وقال (سيل)هناك تحت هرم نظام الأسد في السلطة، يقبع نحو 20 إلى 30 شخصا يشكّل كل منهم مصدرا للنفوذ والسلطة، كل على طريقته الخاصة، ويقوم الرئيس الأسد باستشارة هؤلاء على أساس منتظم، حيث يصغي إلى ما يقولونه، ولكنه يقوم في الوقت ذاته بتوزيع السلطة عليهم بشكل متساو حتى يحفظ التوازن بينهم، وعلى مثل هذا التوازن بين القوى المتنافسة، يركز الأسد سلطته الخاصة. وهو كسيّد لحبائك وتعقيدات السياسة السورية، يسعى الأسد بانتظام إلى التوفيق بين الجماعات المختلفة التابعة له ذات المطامح الواضحة، أو التي لها اهتمامات وتطلعات خاصة، وهي استراتيجية حافظت على وضعه في رأس السلطة فترة أطول من أي من الذين سبقوه على الزعامة السورية.

وتضم مجموعة المساعدين المقربين منه، قادة عسكريين ومدنيين من ذوي النفوذ من أبناء الطائفة العلوية والشخصيات الحزبية الشكلية ، ووزراء ورجال شرطة وأمن، ولعل أبرز هؤلاء:(محمد الخولي رئيس المخابرات الجوية،و شقيقه رفعت الأسد الذي تشكل سراياه الأربع الجيدة التسليح والتدريب نخبة القوات المسلحة والعمود الفقري لها في عملية المحافظة على النظام والدفاع عنه، ومن أبناء السنة المرتزقة عبد الحليم خدام ، والعماد مصطفى طلاس واللواء حكمت الشهابي وهناك الكثيرون أيضا الذين يتدرجون بعد ذلك نزولا في سلم السلطة حسب الأهمية) .

لكن مسألة الحفاظ على هذه الشخصيات القوية منسجمة مع بعضها وحشد وتعبئة مطامحها وطاقاتها من أجل المنفعة المشتركة، ومن ثم رسم الحدود بين الإمبراطوريات الخاصة التابعة لها، هي مسألة شائكة عويصة تتطلب مهارات خاصة ، إذ يتوجب على الأسد بين الحين والآخر التدخّل شخصيا من أجل المحافظة على النظام الذي يفرض حدوده .
وعندما مرض الأسد في تشرين الثاني (نوفمبر) 1984، وتوجب عليه قضاء فترة نقاهة إمتدت شهرين، توجب على فريقه أيضا مواصلة المباراة من دون رئيس وإن كان غير منسجم تماما مع أدوار الآخرين، وحينذاك ،طفت على السطح لأول مرة خلال 13 عاما، مشكلة الخلافة، وبالتالي شرعت الشخصيات البارزة في البلاد تتسابق للوصول إلى كرسي الحكم.

وعندما عاد الرئيس السوري إلى استئناف عمله الرسمي في كانون الثاني (يناير) توجّب عليه تكريس كل إهتماماته لإخفاء الصراع الداخلي على النفوذ عن الأعين، وبعد ذلك برز إلى العلن عندما استبّد القلق بسكان دمشق وهم يرون وحدات عسكرية تنتمي إلى مختلف الفئات والجماعات المتنافسة تواجه أحداها الأخرى في شوارع العاصمة، وقد إرتدى أفرادها بزات الميدان الكاملة، حين قامت سرايا الدفاع التابعة لرفعت الأسد بمواجهة وحدات من الفرقة الثالثة التابعة لشفيق فياض التي تمّ إرسالها من خارج دمشق لتحديّها، ومن حسن الحظ جرى نزع فتيل الأزمة من دون إراقة أية دماء،وتمكن الأسد من إستعادة مهارته بالسيطرة على الجميع وإنقضى بالضرب على ما بدا أنه ميزان جديد للقوى بين أتباعه ومساعديه.

خلف تلك الأحداث ، تكمن مسألة العلاقة بين سرايا الدفاع وبين سائر وحدات القوات المسلحة الأخرى، فقد أريد من تشكيل هذه السرايا أن تكون ثقلا موازنا ومقابلا للجيش الذي طالما تدخّل لتغيير الحكومات في دمشق في العهود التي سبقت الأسد، ومثل هذا الدور أدى إلى إثارة التوتر بين سائر القادة العسكريين.

ورغم أن هذه السرايا هي نظريا جزء من القوات المسلحة، إلا أن قائدها رفعت الأسد جعلها جيشا خاصا داخل الجيش، حيث تمكّن من أن يحصل لها على معدات وأسلحة وتدريبا خاصا، فضلا عن الإمتيازات الأخرى، وهذا زاد من حدة التوتر لدى القادة الآخرين، وعندما حاول رفعت الأسد خلال مرض شقيقه، الإعتراف به كخليفة لشقيقه، قامت القيادة العليا بالإعتراض على ذلك فورا.

وأدى هذا بدوره إلى مواجهة لعرض العضلات بين مختلف الفئات المتنازعة في دمشق، وتدخّل عندئد الرئيس الأسد بأسلوبه الذي هو مزيج بين القوة والدهاء، وبعد عرض القوة والحزم جاءت المصالحة إثر جلسة طارئة للقيادة القطرية لحزب البعث قام الرئيس الأسد بإرساء صيغة معادلة جديدة بين الفرقاء المتحاربين.

لقد عزّز الرئيس الأسد موقعه في أنه الشخصية المركزية التي لا يمكن الإستغناء عنها، والتي من دونها يتعرض النظام السياسي السوري إلى الإنهيار، وقد ظهرت قدرته في كونه تمكّن من إيجاد صيغة شعر بموجبها المتنازعون أنهم قد كسبوا شيئا وذلك وفق التالي :

- **تعيين عبدالحليم خدام النائب الأول للرئيس،** وتعني ترقيته سياسيا أيضا، متجاوزا بذلك كل المستشارين الآخرين للرئيس.

- **تمت ترقية رفعت الأسد إلى منصب النائب الثاني لرئيس الجمهورية** وكلّف بمسئوليات خاصة جديدة تتعلق بالأمن والشؤون العسكرية، وهذا ما يعطيه أيضا موقعا رسميا قريبا من القمة مع كل ما يرافق ذلك من صوت قوي مسموع في تقرير عملية الخلافة عندما يحين القوت المناسب.

- **عين زهير مشارقة، وهو مسئول حزبي نائبا ثالثا للرئيس،** مع إطلاق يده بشكل محدود في الشئون والقضايا الحزبية، وهو يعتقد أنه مقرب من رفعت الأسد، لذلك اعتبر تعيينه كسبا إضافيا بالنسبة إلى شقيق الرئيس الأسد.

لكن مثل هذه المكاسب التي حققّها رفعت الأسد قابلتها من الجهة الأخرى ثلاثة تطورات أخرى:

- **إعادة تثبيت عبد الرؤوف الكسم في منصبه كرئيس للوزراء،** رغم معارضة رفعت الأسد المزعومة في هذا الشأن ورغم تطعيم وزارته بستة وزراء جدد، إلا أنها لم تظهر أي تحوّل ملموس في ميزان القوى للأجنحة المتصارعة.

- **أن مجموعة القادة العسكريين الكبار الذين قيل عنهم أنهم يعارضون خلافة رفعت الأسد استمروا في أمكانهم** وهم وزير الدفاع مصطفى طلاس، ورئيس الأركان حكمت الشهابي، وقائد الفرقة الثالثة شفيق فياض، ورئيس المخابرات العسكرية على دوبا، وقائد القوات الخاصة على حيدر، وقائد الحرس الجمهوري عدنان مخلوف.

تكمن خفايا علاقة الرئيس الأسد بشقيقه في قلب نظام السلطة في سورية، وهذا ليس موضوعا يجرؤ عليه الذين هم من خارج النظام أو على التطرّق إليه بحرية ، ولكن بالرغم من كل ذلك، يبدو أن هذه الشراكة الطويلة المثمرة بين الشقيقين تستمر قائمة على أساس متين من الولاء والثقة.

والجدير بالذكر ، أنه في اوائل السبعينيات، عندما كان الرئيس الأسد يفاوض واشنطن، كان شقيقه رفعت هو الذي حافظ على قناة الاتصال الخلفية مع موسكو (حصل رفعت الأسد على شهادة الدكتوراة الفخرية من جامعة روسية)، ولكن عندما قامت سورية بتوقيع معاهدة الصداقة مع موسكو في العام 1980واستثمار هذه المعاهدة لصالحها، أنيط برفعت الأسد فتح قناة اتصال خلفية مع واشنطن هذه المرة .وفي كلا الحالتين، أي في التعامل أولا مع موسكو، وبالتالي مع واشنطن، كان رفعت الأسد الأداة الطيّعة الموالية لشقيقه الرئيس حافظ الأسد.

وهكذا بقي حافظ الأسد قابضا بيديه على العدد والأدوات التي بواسطتها يسيطر على سورية، وهذه الأدوات هي عبارة عن القوات المسلحة، وعدد من فروع الأمن السري، وهيكلية حزب البعث ، و القطاعات الجديدة من المجتمع السوري (قطاعات الفلاحين والعمال والموظفين وبعض أقسام الطبقة المثقفة والمفكرة المأجورة والمستفيدة من عطاءاته)التي تردّ نجاحها وتحسن مستوى معيشتها إليه.فما كشفه التقرير قبل 28 عاما يوضح ما آلت إليه الأمور في وقتنا الحاضر بخاصة بعد أن إنقلب العمّ على إبن أخيه وأصبح إبن الأخ يؤدي دور العمّ في الأعوام 2000 - 2012.

(باتريك سيل : لعبة الأسدين.. المجلة (مارس/ آذار 1984)، شارك فيه من واشنطنراسل هاوي)

آليات تشكيل الحكومات في سوريا

عبّر أحد الوزراء السابقين في عهد حافظ الأسد عن آليات تشكيل الوزارات في سوريا ، وأورد أن تلك الآليات التي تتضمن عدة مراحل وهي :

1- **المرحلة الأولى : طريقة إختيار وترشيح الوزراء**

هناك عدة عوامل تحدّد إختيار الوزراء،حيث ترفع ظاهريا شعارات تحمل معايير الكفاءة والنزاهة والإختصاص، لكن الدورالفعلي في الإختيار تحدده العوامل الفاعلة التالية:

- **الولاء والإخلاص للنظام :هو الشرط اللازم لجميع المرشحين لمنصب وزاري** ، حيث يجب أن يكون الشخص الذي يرشّح الوزير المقترح ثقة من النظام ويقبل دون تردّد ما ينقل له أي طلب أو مراجعة أو معاتبة من قيادة النظام، ويكون كذلك مسؤولاً شخصياً عن ولائه وعدم إنحرافه في الولاء , وتتوزع الشخصيات التي ترشّح الوزراء وفق تسلسل قوتها في عهد حافظ و بشار الأسد كالتالي : (رئيس الجمهورية – محمد مخلوف ،ماهر الأسد ، بشرى الأسد ، زوجة حافظ الأسد ، رؤساء أجهزة الأمن المقربة من الرئيس مثل محمد ناصيف وآصف شوكت ومحمد سلمان قبل إغتياله ومن حلّ محله– أصدقاء الرئيس من الموجودين في سوريا أو خارجها – رئيس الوزراء المكلف ،رؤساء الأجهزة الأمنية – الأمين القطري المساعد لحزب البعث- نواب الرئيس -أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية).

- **الدين والطائفة والعشيرة والقومية: تضم تشكيلة كل حكومة كوتا سياسية طائفية غير معلنة وأشبه بالعرف**, فللمذهب العلوي ثلاثة وزارات أساسية هي (وزارة الإعلام– وزارة النقل - وزارةالتربية) مع إمكانية حصول إستثناءات، وتكتسب هذه الوزارات أهميتها من كونها الأكبر من ناحية تقديم فرص التوظيف مثل وزارةالتربية المسؤولة عن جيش من معلمي المدارس من جماعة النظام والمحسوبين عليه وأبناء الطائفة العلوية ووزارة النقل المسؤولة عن شركة الطيران والمطارات والمرافئ التي تهم النظام سواء منناحية توظيف قاعدته الشعبية أو من خلال إرتكاب المخالفات لصالحه, ووزارة الإعلام التي تضم جيش من الموظفين في التلفزيون والصحف بصفات مختلفة أو بعقود مؤقتة تذهب معظمها للمحسوبين عليه وأجهزته إضافة إلى أهمية السيطرة الطائفية على الإعلام لتأثيره الكبير على المجتمع.

وللمذهب الدرزي وزارة واحدة (كانت الإدارة المحلية) وقد تم تعديلها لتصبح وزارة شؤون رئاسة الجمهورية في الوزارتين الأخيرتين , وللدين المسيحي ثلاثة وزراء تتناوب بين وزارات (النفط – السياحة – الدولة –الصناعة – الإقتصاد) ودائماً يتم الحرص في الإختيار على تمثيل كلا الفصيلين الأساسيين للمسيحيين في سوريا (الشرقي والغربي) ، وللأكراد وزير دولة في كل حكومة يتم اختياره غالباً من الحزب الشيوعي السوري من الفصيل التابع لعائلة خالد بكداش ، وللشركس مسؤول مهم دائماً يتراوح بين مدير مؤسسة كبرى أو رئيس إدارة أمنية- المكتب

الخاص لرئيس الجمهورية –وزير الداخلية .

- **المناطقية** : **يكون في كل حكومة وزير على الأقل من كل محافظة من المحافظات،** ويتم أحيانا حرمان بعض المحافظات من حقيبة وزير عقابا لها على بعض المواقف وإرضاءا لغيرها من المحافظات التي تأخذ حصتها .

- **رسائل سياسية مبطنة للداخل** : **يحرص النظام على عدم وضع وزير من المذهب العلوي في وزارة إشكالية تكون هدفا لإنتقادات المواطنين وذات سمعة سيئة مثل وزارة الداخليةالتي تكون مصدرا للإنتقاد بسبب الإعتقالات والتصرفات في السجون لذلك لا يتم وضع وزير علوي على رأسها بل دوما وزير سني سيء السمعة والصيت كي توجّه الإنتقادات كلها للسنّة من خلاله** عدا إستثناء غازي كنعان لظرف خاص بغية التخلّص منه من الأمن السياسي ، لكن يتم التحكّم في وزراة الداخلية عبر رؤساء فروع الأمن السياسي وقادة الشرطة الذين جلّهم من الطائفة العلوية.

وفيما يخص وزارة النفط حيث تذهب أموال النفط لحساب خاص بعائلة الرئيس فيكلّف بها وزير مضمون الولاء والصمت والتنفيذ المأمون مقابل عطاءات شخصية له لأن عقود النفط يسيطر عليها محمدمخلوف وعلي دوبا ، لذلك لا يوضع وزير علوي على رأس تلك الوزارة كي يظل النظام بعيداعن ذلك ، ويعين بها أشخاص بالواجهة وينفّذون ما يراد من صفقات وبوجودهم وبقراراتهم الشخصية .

وعندما كان مطلوباً إتخاذ قرارات غير شعبية ، خاصة على الصعيد الإقتصادي مثل رفع الدعم عن المواد الغذائية أوتخفيف مكتسبات العمال والفقراء فيتم ذلك من خلال تعيين نائب رئيس وزراء للشؤون الإقتصادية من ابناء الأغلبية السنية ، أمثال (عبد الله الدردري) ليتخذ كل تلك القرارات وهو غير عضو في حزب البعث كي تتجه الإساءات والشتائم له بصفته من دمشق وسنيّ.

- **رسائل سياسية مبطنة للخارج: توجّه السلطة رسائل للدول الأخرى** ، فحين وجود علاقة سيئة مع الموارنة في لبنان كما حصل في فترة العماد عون في منتصف الثمانينيات تمّ تعيين ماروني هو مطانيوس حبيب وزيرا للنفط في تموز 1987 , وعندما كانت العلاقة متوترة جداً مع البطريرك صفير في عام 2000 تم تعيين وليد البوز عضوا في القيادة القطرية في حزب البعث، وعندما بدأت العلاقات تتحسن مع إيران تمّ تخصيص وزير شيعي في كل حكومة.

وعندما كان هناك رغبة لإستقطاب المذهب الإسماعيلي والآغا خان زعيم الطائفة على الصعيد العالمي تمّ تعيين وزير إسماعيلي هو اللواء محمد سيفو كوزير دولة لشؤون مجلس الوزراء، .وعندماكان هناك رغبة بالسوريين المغتربين وأن النظام يريد الإستفادة من طاقاتهم وأموالهم, تمّ تكليف (عصام الزعيم) بوزارة التخطيط كأول وزير يأتي من خارج سوريا ، وعندما كان هناك رغبة بتوجيه رسالة أن سوريا تنفتح اقتصادياً تمّ تكليف خبير في البنك الدولي (غسان الرفاعي) بوزارة الإقتصاد.

2- المرحلة الثانية : إنتقاء الأسماء وتحديدها

بعد أن يحدّد رئيس الجمهورية إسم رئيس مجلس الوزراء ،ويكلّفه رسمياً بتشكيل الحكومة **يبدأ مشاوراته مع الأحزاب**

والفعاليات الإقتصادية ولقاءاته مع المرشحين حيث يلتقي المرشّحين للتعارف والحوارالقصير والإيحاء بوجوب ما يطلب منهم تنفيذه لاحقا .

وفي اليوم الذي يختاره الرئيس يدعو لإجتماع في القصر للقيادةالقطرية بكامل أعضائها مع رئيس الحكومة المكلف برئاسته حيث توضع قوائم الأسماء جميعها للتباحث , وتبدأ العملية بتحديد هيكلية الحكومة لإقرار نواب لرئيس الوزراءبين خيارات(نائب واحد – نائبان -ثلاثة – أربعة - لا نائب) ، ثم مناقشة دمج أو إلغاء وزارات ، وتحديد عدد النساء في الوزارة وغير ذلك .

بعد ذلك ، يتمّ تحديد الوزراء الذين سيبقون في مناصبهم من الحكومة السابقة والوزراء المحسوم أمر تعيينهم نظراً لترشيحهم من أركان النظام ،ومن ثم تبدأ دراسة الأسماء المتوفرة تباعاً مع الإنتباه للقواعد السابقة أعلاه ، وتبدأ المشكلة عند إقتراب القائمة من الإنتهاء ووجود مذاهب أو محافظات غير ممثّلة ، فيبدأ البحث عن شخص تتوفر فيه كل هذه العوامل .

و هناك حالات إستثنائية لتعيين وزراء بدون استشارتهم حيث يتمّ ترشيحهم من قبل جهة موثوقة من النظام تكون ضامنة لهم بسبب مناصبهم في المؤسسات الدولية أو عملهم خارج القطر حيث لايتم إستشارتهم بالشكل التقليدي بل التلميح لهم ليفاجئوا لاحقاً بإعلان أسمائهم عبروسائل الإعلام الرسمية.

3- المرحلة الثالثة : صعوبات ممارسة عمل الوزير

يتّسم العمل الحكومي في سوريا بالتعقيد ، فالوزير لا يعرف صلاحياته التي يجب أن يمارسها على أرض الواقع إلا بالتجربة والخطأ رغم وجود نصوص قانونية حول الوزارة ودورها ، لكن لا توجد نصوص قانونية توصّف صلاحيات الوزير،إضافة لوجود نصوص قانونية تعتبر المؤسسات والشركات التابعة للوزارة مستقلة وسيدة نفسها. ومع ذلك فالوزير يستطيع أن يتدخل فيها كما يريد إذا كان مجلس إدارتها ضعيف ولا يستطيع أن يفعل معها أي شيء إذا كان مجلس إدارتها قوي ومدعوم من السلطات الأمنية أو أحد الضباط في الحرس الجمهوري .

وتعتمد الصلاحيات الحقيقية للوزير مبدأين : الأول ، مدى قربه ومعرفته بشخص رئيس الجمهورية ، وهنا يصبح خارج الحكومة وتلبّى كل قراراته ومطالبه، و**الثاني مدى رغبته بالتصادم مع القوى النافذة وزملائه أو اختياره المهادنة** وهنا تصبح قراراته تخضع للكثير من الروتين والشدّ والجذب والتغيير والتعديل والإلغاء حسب تدخل عشرات الجهات الوصائية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

بشكل دائم ، يكون لرئيس الوزراء مجموعة من الوزراء المقربين منه وهم يحظون بصلاحيات أكبر وموافقات أسرع لمطالبهم وتمرير سهل في مجلس الوزراء لمشاريع القوانين التي يقترحونها.

وتبدأ المشاكل في كل وزارة منذ اليوم الأول لدوام الوزير ، فهو يرث معاونين للوزير ليس من السهولة تغييرهم ، ويجب عليه أن يتعاون معهم مهما كانت صفاتهم ومستوياتهم فتغييرهم يحتاج لمرسوم من رئيس الجمهورية

وإقتراح البدائل يحتاج للجنة من القيادة القطرية لحزب البعث قد لا تختار مرشح الوزير بل شخص أسوأ من الذي اعترض عليه وطلب تغييره، لينتقل الوزير بعدها للتعاون مع مدير مكتب الوزير وهو غالباً ما يكون لديه شبكةعلاقات قوية مع الأجهزة الأمنية من أجل وضعها بصورة كل تحركات وإتصالات وقرارات الوزير.
لذلك، **يفضّل الكثير من الوزراء عدم بداية عهدهم بالوقوع في صدام مع من هم خلف مدير مكتب الوزير السابق ويتريّثون قليلا لإختيار شخص لديه علاقات وترضى عنه الأجهزةالأمنية أيضا ، وتستمر إشكاليات إدارة الوزارة من خلال تحوّل الوزير لشخص مهمته العمل على التنسيق بين مطالب ورغبات ومصالح الجهات المختلفة التي تتدخل بعمل الوزارة** من (جهات أمنية متعددة – قيادة قطرية لحزب البعث – فرع حزب البعث في كل محافظة كونه يتدخّل في مديريات وشركات الوزارة في تلك المحافظة – المحافظين – الإتحادات من عمال وفلاحين –النقابات المهنية – غرف التجارة والصناعة والسياحة والزراعة – كبار رجال الأعمال من واجهات النظام – تقارير الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش وجهاز الرقابة المالية – التقارير السرية من فرع الأمن السياسي في رئاسةمجلس الوزراء - وسائل الإعلام الحكومية التي يحرّكها رئيس الوزراء والأجهزة الأمنية (وجميع تلك الجهات يمكن أن تؤثر من خلال تشويشها عليه وعلى بقاؤه في منصبه).
ويغرق الوزير في عمل لا فائدة منه من رد على إتصالات ومراسلات جهات متعددة ليس لها دخل في عمله وجهات رقابية وتقارير فاعلي الخير بدلاً من العمل الحقيقي الذي يتقنه, ورغم أن الوزير قد يكون بعيداً عن ممارسة الشعائر الدينية لكنه يجبر على ارتياد المساجد والكنائس في الأعياد الدينية ويتم تصويره وإبراز ذلك بالتلفزيون كي تكون رسالة لمذهبه وطائفته بأن النظام يستوعبهم وأنهم ممثلون فيه.
وما تتميّز به سوريا عن غيرها من بلاد العالم هو أن الوزير يعمل بالضباب فلا يوجد سياسة واضحة معلنة، وتكمن المشكلة بأنه لا يوجد اتصال بين رئيسالجمهورية والوزراء فهم نادراً ما يرونه إلا في الفترة القصيرة التي تلي تشكيل الحكومة الجديدة ، كما أن الوزير إذا لم يكن مقرباً لا يحق له طلب موعد خاص من الرئيس، وإذا علم بذلك رئيس الوزراء فإنه يوبّخه ويوقف له أعماله لأنه يعتبره تجاوزه ولا بدمن أنه اشتكاه , **والمشكلة العويصة أثناءالعمل هي العلاقة مع الأجهزة الأمنية وهي علاقة لا بد منها للوزير ممن لم يرشحهم الأمن أساساً وذلك للأسباب التالية:**
- تتم مراقبة الوزير واتصالاته وهواتفه وإستقبالاته من قبل العديد من العاملين في الوزارة إبتداءاً من مكتبه وسائقه والمستخدم لديه ومرافقه، لذلك يمكن للأمن في حالة عدم رغبته التواصل معهم أو تمرير مطالبهم إختراع وترويج قصص عن الوزير إستناداً للمعلومات المتوفرة لديهم مع تحويرها لتصبح مسيئة أو محرجة للوزير ويسأل عنها لاحقا من رئيس الوزراء أو زملائه أو حتى يسمع عنها بوسائل الإعلام المختلفة مما يجعله بوضع دفاعي أمام حتى موظفيه ومرؤوسيه.
- تتم مراقبة جميع القرارات والأوراق الصادرة والواردة للوزير و إذا ما أراد وزير ما تمريرقرار صعب أو يتناول

شخص له صلات أمنية فإنه يطبع القرار بيده أو يجلب موظف يطبع القرار من خارج الموظفين التقليديين ويأخذه باليد لرئيس الوزراء وذلك خشية تسربه وبدء اتصالات توقيف القرار من قبل الأجهزة الأمنية.

- تستطيع الأجهزة الأمنية الإساءة لأي وزير عن طريق المرتبطين بها مثل إتحاد نقابات العمال وفروع الحزب ومجلس الشعب بحيث يقدّمون مداخلات مكتوبة من قبل الفروع الأمنية ضد هذا الوزير تسيء لشخصه وتضعه في صورة بشعة وحتى فاسدة.

3- **المرحلة الرابعة : تقييم أداء الوزير**

لا يوجد معايير لتقييم أداء الوزير أو النتائج المحقّقة خلال فترة وجوده على رأس الوزارة , لأن الوزير ليس هوالمسؤول الوحيد عن إدارة الوزارة ، وهناك الكثير من الجهات التي تتدخل وتصدر أوامر له دون أن يكون لها توقيع أو تتحمل مسؤولية عن النتائج . إضافة لذلك ، فالبيانات والإحصاءات دائماً تكون متأخرة لمدة عام على الأقل مما يعني عدم إمكانية تقيم الأداء للعام الفائت ، هذا إذا ما أهملنا تغيير الأرقام أوفبركة الجداول لتتناسب مع المطلوب منها. لذلك ، يخضع تقييم الوزير الذي سيحكم على استمراره في منصبه لعوامل وأهواء شخصية للقوى التالية : رئيس الوزراء في تلك المرحلة – الأجهزة الامنية المتعددة – رجال الأعمال من واجهات أقارب عائلة الرئيس، حيث أن لكل واحد من هؤلاء أدواته وأساليبه الكثيرة للتشويش والإساءة للوزيرالذي لا يتجاوب معهم وصولاً لتشويه صورته أمام رئيس الجمهورية بحيث لا يمانع في تغييره حتى لو كان يعرفه شخصيا.

ويلاحظ في سوريا تكرر إشاعة التغيير أو التعديل الحكومي ضمن فترات متواترة وتهدف لجعل الوزراء يهرولون لأصحاب النفوذ والمقربين من الرئيس والأجهزة الأمنية طلباً للودّ ولتقديم الخدمات التي كانوا يتمنعون عنها بغية المساعدة في المحافظة على مناصبهم .وقد لوحظ مؤخراً ومن أجل تخفيف وامتصاص حنق مثل هؤلاء بإطلاق إشاعات أنه سيتم تعيينهم سفراء أو مدراء عامين لمؤسسات أو مستشارين في مجلس الوزراء ، ويتم تأجيل هذه التعيينات الوهمية بسبب إنشغال المسؤولين ليصار إلى تكرار هذه الإشاعة لفترات متكررة حتى يملّ الوزير المقال النزيه وينصرف لأعمال أخرى ويفهم الرسالة بالسكوت.

5- المرحلة الخامسة : محصّلة منصب الوزير في سوريا

هناك إغراءات لمنصب الوزير في سوريا، يتهافت عليها من يسعى لنيلها مثل :

- راتب الوزير حالياً (2011) حوالي 75 ألف ليرة سورية ، أي ما يعادل ألف دولار أمريكي،يضاف له تعويضات السفر الخارجية ومهمات السفر الداخلية وهي تتغير شهرياً بحسب ما ينفذه الوزير فعلياً.

-**الهدايا التي تتراوح بين إحتياجات المنزل الغذائية وكل المستهلكات مما يوفر عليه كل تلك المصاريف** , وصولاً إلى الهدايا مقابل الخدمات المشروعة و الخدمات غير المشروعة مثل تسريع المعاملات وغير ذلك .

- **مبلغ شهري سري يوضع تحت تصرف الوزير** ويختلف حسب السنوات يصرف منه الوزير ما يراه مناسباً دون الحاجة لإبراز فواتير نظامية أوإجراء عقود تخضع للنظام المالي والمحاسبي الرسمي.

-**الإمتيازات التي يقرّرها مجلس الوزراء لأعضائه** من مثل شراء سيارات برسوم جمركية مخفضة أو بدونها , وتخصيص فيلات أو بيوت سكنية في منطقة جديدة وغيرها وهذا يعني ملايين الليرات **(وقد تطال تلك الإمتيازات سكرتير أو مدير مكتب رئيس الوزراء إذ حصل سكرتير ناجي عطري على 12 منزلا في المحافظات السورية من مؤسسة إسكان الدولة إستثناءا من العطري نفسه).**

- **طلب إستثناء منزل من رئيس الجمهورية سواء للعائلة أو للأولاد عند الزواج** حيث يعطيهم منازل بسعر منخفض جداً وتقسيطها على 25 سنة.

-**علاقات عربية ودولية تسمح له بتوفير منح لدراسة أبنائه في الجامعات** أو لإيجاد أماكن عمل لهم بدخل مرتفع سواء داخلياً أو خارجياً.

-**عند الخروج من الحكومة يبقى الوزير يحمل هذا اللقب على الأقل دولياً حيث يمكن له وحسب علاقاته وإختصاصه أن يعمل مع الأمم المتحدة أوالمنظمات الإقليمية أو الجامعات**أو حتى مؤخراً الشركات التجارية التي تريد دخول السوق السورية وتحتاج لمفتاح لهايعرف السوق ولديه علاقات كما حصل مع كثيرين أمثال محمد حربا وزير الداخلية واسعد مصطفى وزير الزراعة وأمثالهم من المنتفعين .

(وزيرسابق : طرق تشكيل الحكومات في سوريا وهمومالوزراء ، نشرة كلناشركاء الالكترونية ، (مقالات وتحليلات 2012/01/16))

حالة عملية : تشكيل وزارة سورية خلال رئاسة بشار الأسد

(الطبيعة، الأهداف وأسباب الاستمراريه)

قدّم (سعد الله جبري) أحد المهتمين بالشأن العام السوري دراسة حالة عن تشكيل حكومة ناجي عطري خلال رئاسة بشار الأسد لسوريا من عام 2003 – 2011 ، وعرض فيها ما يلي :

1.**رئيس الحكومة (ناجي عطري):كلف برئاسة حكومة في ظل رآسة بشار الأسد، لتنفيذ مهمة مشبوهة تخريبية ضد الوطن والشعب السوري ، إذ كان لا بد له من أداة تنفيذية رئيسة تقوم على خدمة سلطات الرئيس وعائلته ، وهي بطبيعة الأمور حكومة تنحصر إهتماماتها في تلبية أغراض الرئيس** ، بغض النظر عن خدمتها للوطن

والشعب، أو تماشيها مع الدستور والقوانين، **ولقد وُفّق بشار الأسد بالمهندس ناجي العطري الذي صدر بحقه بلاغ خطي عام 1973 من محمد الأيوبي رئيس الوزراء آنذاك (كما أوردنا سابقا) ، ومضمونه :**

(نرغب إلى الوزارات والإدارات والمؤسساتالعامة وشركات القطاع العام والمشترك عدم إستخدام المهندس ناجي العطري لتهرّبه منالعمل وإهماله واجباته خلال عمله في بلدية حلب).

لذلك ، يتم طرح التساؤل :هل كان إختيار بشار الأسد لناجي العطري رئيسا للحكومة، وإصراره على استمراره رغم الشهادة المذكورة، ورغم سوء إدارته ، ورغم مطالبة الشعب الإجماعية بإستبداله، مجرد صدفة أو عناد ؟ بالطبع لا ، لقد كان عطري ولا يزال يحقق أغراضا ومصالح فسادٍ وتخريبٍ، من الصعب إيجاد من يرتكبها؟

ومن المعروف أنه لا يوجد في عالم السياسة صدفة، وإنما هناك أهداف ومصالح مقصود تحقيقها، فماذا كانت أغراض بشار الأسد في تعيين واستمرار عطري؟

ناجي عطري شخصية ضعيفة إنتهازية مطواعة إجرامية ارنب أمام السلطة الأعلى مجرم قاتل ببرودة اعصاب لمرؤوسيه ، وهو ممن يُطلق عليهم صنف " حاضر يافندم". وإن معرفة هذه الحقيقة لوحدها، تدل على النوايا الشريرة لإختياره رئيسا لوزراء سوريا من أجل تخريبها كسلطة تنفيذية ، ولإثبات صحة ذلك ، **من المفيد معرفة ماذا قدّم عطري لبشار الأسد في أحد العقود لإنجاز مشروع ؟**

(طاعة عمياء كاملة في توقيع عشرات - وربمات مئات - عقود غير قانونية بالتراضي، مع أقرباء وشركاء بشار الأسد، ويظهر فرحه مهللا برضا سيده، ومصرحا بأنه أنجز إنجازا في تطوير الوطن. مثال على ذلك ،مطبعة الجريدة الرسمية بدمشق، إذ أن قيمة العقد لبناء عادي مع تجهيزات المطبعة بلغت (1880 مليون) ليرة فقط لا غير، بينما يؤكد أي مهندس يتقن مهنته أن مبلغ 10% فقط من المبلغ المدفوع فعلا، هو أكثر من كثير لمثل هذا المشروع، فأين الفرق بين المبلغين؟

2. **نائب رئيس الوزراء للشؤون الإقتصادية (عبد الله الدردري):توضّح خلفية هذا الشخص وموقع دراساته وخدماته وعلاقاته مع بعض أجهزة الأمم المتحدة المشبوهة** التي تُسيّرها مباشرة الإدارة الأمريكية الإسرائيلية بالذات، كيف تمّ إختياره لتخريب إقتصاد سوريا .

- دورة تدريبية سميت ماجستير في العلاقات الدولية من البرنامج البريطاني لجامعة جنوب كاليفورنيا
- 1986-1988 باحث اقتصادي في مكتب جامعة الدول العربية في لندن
- 1988-1993 مدير مكتب صحيفة الحياة الإنكليزية / السعودية في دمشق
- 1996-1997 مستشار لدى مركز الأعمال السوري الأوروبي
- معاون الممثل المقيم : مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية

في البداية ، تمّ تعيين الدردري رئيسا لهيئة تخطيط الدولة منذ 2003/12/22 دون أن يكون قد عمل سابقا موظفا في أية جهة حكومية في سوريا في حياته،ثم نائبا لرئيس الوزراء للشؤون الإقتصادية ، وقام الدردري بأفعال تخريبية للإقتصاد ومعيشة الشعب السوري منها :

- **الإمتناع عن إعداد إصدار نظام السوق الإجتماعي** الواضح تماما في الدول الأخرى .
- **الإنحراف بإتجاه شركات الإستثمار الأجنبي** الذي لا يحقق أية فائدة لسورية وإنّما يتسبب باستنزاف الثروة السورية سنويا إلى الخارج.
- **تخريب شركات ومصانع القطاع العام عمدا** عبر قطع فرص إعادة هيكلتها وتطويرها .
- **إهمال إصدار تشريعات تنشيط القطاع الخاص،** وخاصة الشركات المساهمة لقوى إنتاج وطنية فاعلة وقوية.
- **الإمتناع عن بناء مصانع ومشاريع إنتاجية للقطاعين العام والخاص** واستبدالها بوسطاء ووكلاء استيراد .
- **التلاعب والفساد في سعر العملة السورية،** وما نتج مع مضاعفة الغلاء.
- **إلغاء الدعم الحكومي،** وما نتج عنها من: (مضاعفة الغلاء ثانية وزيادة أعباء المعيشة على الشعب وزيادة فارق الدخل وتكاليف الحياة الأساسية وهذا تسبب في انكماش قدرة استهلاك المواطن ، ورفع تكاليف الإنتاج الصناعي مما تسبب في إنخفاض التسويق وعدم تصريفه ووصول الأمور إلى حد إغلاق عشرات المصانع حتى الآن وتسريح عمّالها ، وإنخفاض التصدير لإرتفاع السعر وتفضيل الإستيراد من بلاد أُخرى، ورفع تكاليف الإنتاج الزراعي وهذا ما تسبب في إمتناع أكثر المزارعين عن حصاد محصول القمح لعام 2008 وذلك بسبب أن تكاليف الحصاد المتأثر بأسعار المازوت التي فرضها الدردري، أصبحت أعلى من سعر بيع القمح للحكومة.
- **تحرير التجارة الخارجية دون توفير أسس القدرة التنافسية** من قبل المنشآت الوطنية أو تحييد أعمال الاحتكار.
- **تباطؤ الدورة الإقتصادية الوطنية التي تحكم مختلف علاقات الإنتاج والإستهلاك،** والثروة المالية الوطنية، ومعيشة الشعب، والبطالة، وهي أخطر ما يُمكن أن تُصاب به أية دولة، ويقود إلى أزمة كساد وإفلاسات وتسريح عمال .
- **تراجع تطوير الإنتاج الزراعي والحيواني،** بشكل أكثر من خطير.
- **عدم مكافحة واستمرار التهريب الخطير**على الرغم من على سهولة معالجته.
- **التمادي في فرض الضرائب،** وزيادة نسبها رغم حالة الفقر الشامل للوصول غلى افقار المواطنين.
- **تورط الحكومة في الفساد** والعجز المتزايد لموازنة الدولة السورية.
- **التوقف عن بناء مشاريع الري ونقل المياه** والسقاية لتنمية الزراعة.
- **تخلف بناء وصيانة الطرق** والسير والمطارات والموانىء.
- **التمنّع عن معالجة أزمتي البطالة والسكن** ومفاقمتهما بشكل رهيب لتحقيق إفقار وإذلال الشعب ودفعه إلى الهجرة ومغادرة وطنه . **(سعد الله جبري : 7 / 3 / 2009)**

وقد عبر **أحد الصحفيين في جريدة الأخبار اللبنانية عام 2011 ، بعد مقابلة مع الدردري بقوله : إن العطري والدردري هما اللذان ـ عبر سلطتهما في الإدارة التنفيذية وإصدار التشريعات ـ قد صنعا الكيس وأعطياه لرامي مخلوف إبن خال بشار الأسد الذي قام بملء الكيس من أموال الشعب السوري** ، وبالطبع الكيس هو كناية عن الفعل المشؤوم لأن ما جمعه مخلوف من أموال الشعب السوري تملأ خزائن قارون .

*** البناء الإقتصادي والإداري :**

لقد أهمل حافظ الأسد البناء الإقتصادي للدولة ، وأغفل السياسات التنموية الإقتصادية عمدا لإيصال الشعب السوري إلى حالة الفقر المدقع كي يتهافت وراء الأسد وزبانيته على وظيفة لا تسد رمق العيش مقابل فئة محدودة تعيش حالة الترف والبذخ المفرط والتمسك بأدوات السلطة القمعية والسياسية والمالية وغيرها، وهذه الفئة القليلة يحق لها إستخدام ما تريد للحفاظ على وضعها وإبقاء الشعب على حاله من الفقر، وانحصر إهتمام الأسد بشكل أساسي على السياسة الخارجية التي تحفظ نظامه والحفاظ على الأمن في الداخل السوري ، وهذا ما انعكس على التنمية الإقتصادية التي كانت بطيئة جدا في عهده بالرغم من الإستثمارات الضخمة التي تمّ ضخها نحو سوريا وبشكل خاص من دول الخليج العربي بعد حرب عام 1973 حتى نهاية عقد السبعينيات كوسيلة دعم لسوريا في مواجهة إسرائيل ، لكن سرعان ما ظهرت الأزمة الإقتصادية بين الأعوام 1979 – 1988 ، بسبب السياسات التي إتبعها حافظ الأسد تجاه لبنان والدول العربية الأخرى وقمع الإنتفاضة الشعبية التي بدأت في المحافظات الشمالية في سوريا (حلب ، حماه ، ادلب) .
وبدءا من عام 1986 ، ظهر للعيان الفشل الذريع للسياسات الإقتصادية التي قادها حافظ الأسد ، والخسائر الفادحة في مؤسسات وشركات القطاع العام ،وبدأت إجراءات التحرر الإقتصادي في عام 1991 مع إصدار قانون تشجيع الإستثمار الخاص الذي فتح الأبواب أمام إدخال التجار شركاء السلطة الذين أثروا خلال فترة حكمه السابقة بالتعاون مع أركان السلطة ما يريدون من السلع إلى السوق السورية والبدء في إفتتاح شركات صناعية وتجارية استهلالكية زبائنية لتبييض أموالهم التي سرقوها **وجمعوها من إستغلال نفوذهم ومراكزهم الوظيفية، لكن دون أن ينعكس ذلك على البنية الإقتصادية للقطاع العام .**

(Article : Une libéralisation économique)

فقد بقي القطاع الصناعي في إطار الصناعات التحويلية والإستهلاكية وتجميع الأدوات المنزلية والبتروكيميائية .
أما القطاع الزراعي الذي يشغّل ما يقارب ربع السكان ويحقّق شبه حالة من الإكتفاء الغذائي من المنتجات الغذائية الأساسية ، فهو يستمر في التراجع بفعل السياسات التي تحمي تجار الجملة والتوزيع على حساب المنتجين من المزارعين والفلاحين .
وللخروج من ذلك المازق ، تمّ الإعتماد جزئيا على الثروات الباطنية في تشغيل ماكينة الإقتصاد السوري مثل البترول والغاز الطبيعي والفوسفات ، حيث مثّلت الثروة النفطية نسبة 70 % من الصادرات ، وبدأت السياحة تنمو بشكل متصاعد سواء الساحة الترفيهية من قبل أبناء دول الخليج العربي أو السياحة الدينية(المزارات الشيعية) من قبل الإيرانيين والعراقيين الذين يحجّون إلى مباني دينية في سوريا بدلا من الذهاب إلى بيت الله الحرام وذلك بإتفاق ضمني بين قادة النظامين الطائفيين السوري والإيراني لتعزيز نفوذ المذهب الشيعي في سوريا ودعم إنتشاره أفقيا في كافة أرجاء المحافظات السورية التي لم تكن تعرف المذهب الشيعي ولا تؤمن به سابقا ، أو السياحة التاريخية الحضارية من قبل الأوربيين بشكل أساسي .ويفيد التنويه هنا إلى أن الوضع العسكري والأمني قد أثقل التنمية الإقتصادية وأضعف القدرات المالية للدولة .
وبغية توضيح الوضع الإقتصادي خلال تلك الفترة يفيد بيان أنه بعد إستلام حزب البعث حكم سوريا ، وإثر استكمال أعمال التأميم للقطاع الصناعي والتجاري ، فقد تمّ تجميع الشركات الصناعية في أربع مؤسسات عامة تشمل :
(الصناعات النسيجية ، والغذائية ، والكيميائية ، والميكانيكية) وتعزّزت تلك التنظيمات الصناعية للمؤسسات بعد حكم الأسد ، واستكملها في منتصف عقد السبعينيات بالمؤسسات العامة (لإنتاج الطاقة الكهربائية ، ونقل الطاقة الكهربائية، وتوزيع الطاقة الكهربائية،وإنتاج النفط،وتوزيع النفط ،والسكر،والفوسفات،والثروة المعدنية والإسمنت والورق الخ)، **وكانت آليات العمل تتم على الصعيد المركزي فيما يخص(التخطيط والتنفيذ والتقييم والتطوير ، وكذلك الإستيراد والتصدير)، في غالب الأحيان لا تجري إستنادا إلى معرفة الواقع بل تتمّ من خلال المكاتب الفاخرة للمدراء العامين في العاصمة دمشق حسب رغبات المدراء ومصالحهم دون أي إرتباط بالواقع والميدان الفعلي وتبعا لمصالحهم والمكاسب التي سيحققونها هم ومن اختارهم لشغل تلك المواقع الوظيفية** ، ويتضح ذلك في إحداث شركات تابعة لتلك المؤسسات في مواقع جغرافية بعيدة عن مواقع الإنتاج أوفي مدن تحتاج إلى شركات أخرى مما سبّب تخريبا للبيئة من طرف وإبعاد القوى العاملة عن ميدان نشاطها الحقيقي ، وكان ذلك يتم إرضاءا لبعض القوى المتنفذة في مواقع إنشاء الشركات الجديدة بغية الحصول على عمولات لقاء بيع الأراضي وتشغيل بعض أبناء المدن والقرى الذين يوالون أصحاب القرار وقادة الأجهزة الأمنية والحزبية وغير ذلك .
لم تغير تصريحات حافظ الأسد بعد إنقلابه عام 1970 الأمور ، رغم إعلانه من الأيام الأولى رغبته بتطبيق التحرّر الإقتصادي ، وبقيت تلك المؤسسات العامة تعمل وفق الطرائق وآليات العمل نفسها ، وكان يتردّد في الخفاء بأن تلك

المؤسسات العامة قد أصبحت (بقرات حلوب) لحكام سوريا بعد 1970 ، للحصول على رشى وعمولات من أعمال الإستيراد والتصدير والصيانة والشراء لمدراء تلك المؤسسات ومن خلفهم الذين وضعوهم في تلك المواقع الوظيفية الكبيرة لقاء الحصول على المكاسب.

(Article : Syria :Industrial Development Policy- *Data as of April 1987).*

تحديات النمو الاقتصادي والتطوير الإداري في سوريا

لقد كان معدّل النمو الإقتصادي الحقيقي في فترة حكم آل الاسد أقل من معدّل النمو السكاني المقدّر في الفترة ذاتها ب5 .3 % في عقدي (1970 / 1980) والذي إنخفض إلى 2،3 % في عقدي (1990 / 2000)، وهذا يعتبر من المعدلات العالية للنمو السكاني في المنطقة العربية وفي العالم أيضاً، إذ يحتل معدّل النمو السكاني في سورية المرتبة الثالثة والعشرين بين معدلاته في دول العالم، وبينها 18 دولةً تقع في البلدان الأقل نمواً في جنوبي منطقة الصحراء الأفريقية .

وعلى الرغم من غياب معيار ثابت للعلاقة بين معدّلي النمو السكاني والإقتصادي ، فإنه يفترض ألاّ يقلّ معدّل النموّ الإقتصادي الحقيقي في الشروط الإقتصادية- الإجتماعية - السياسية السورية في تلك الفترة عن ثلاثة أمثال معدّل النمو السكاني، أي ألاّ يقلّ عن 7% إلى 8% ، وهو معدّل نمو استطاع الإقتصاد السوري أن يبلغ إليه في بداية مرحلة السبعينيات (1971-1980)، حين وصل وسطياً، بفضل المساعدات الخليجية المقدّرة بنحو مليار ونصف المليار دولار سنوياً، إلى 10،5%، محقّقاً معدّل نمو مرتفع جداً مقارنة بمعدلات نمو دول الخليج العربي التي شكّلت مساعداتها أحد أهم مصادر النمو الإقتصادي السوري الريعي. ففي تلك المرحلة ، حقّق الإقتصاد السوري تشغيلاً كاملاً لقوة العمل، بل كان معدّل نموه المرتفع يتطلب مزيداً من قوة العمل للتعويض عن الهجرة السورية إلى الخارج ولا سيما إلى دول الخليج التي إرتفع معدّلها بشكل غير مسبوق، ووصل إلى نحو 10،8 بالألف . وهكذا، خسرت عملية التنمية بهذا الحجم الكبير كفاءات بشرية وسطى وعليا كانت عملية التنمية في حاجةٍ ماسةٍ إليها، لكنها ربحت، من جانبٍ آخر، إرتفاع حجم التحويلات التي تصب في سياق تحسين النمو الإقتصادي وتطوير مستويات التنمية البشرية للعائلات المستفيدة منها.

اللاعبون الجدد في البيئة الإقتصادية والسياسية والإدارية

لقد **غيّر نظام حكم آل الأسد اللاعبين والفاعلين في المجالين الإقتصادي والإداري في سوريا** كالتالي :

1- تشكّل طبقة بيروقراطية رأسمالية :تشكّلت تلك الطبقة في عقد السبعينيات بعد إستلام حافظ الأسد الحكم على خلفية مرحلة النمو السريع الذي بلغ معدلاً سنوياً وسطياً قدره 10,5%، وقطاع عام كبير اتسم بالإقتصاد الريعي والتوزيعي ، وتمّ توظيف ذلك النمو من قبل النخبة السياسية في توسيع شبكة الزبائنية الإقتصادية- الإجتماعية- السياسية، وتطوير آليات الإستيعاب والسيطرة.

وهكذا ، نمت في تلك البيئة الجديدة طبقة بيروقراطية توضّعت في الشرائح البيروقراطية الحكومية والسياسيةوالعسكريةوالأمنية العليا التي تنحدر في الأساس من الفئات تحت الوسطى والفقيرة

(وتوصف هذه الطبقة في الأدبيات اليسارية بـ البورجوازية البيروقراطية المتحالفة مع البورجوزاية الطفيلية – الأولى تقدم السلطة والثانية تمتلك تقنيات العمل الإستثماري وتستغله لصالحها بدعم وتغطية وحماية الأولى) .

وبذلك ،عملت البورجوازية الطفيلية من شرائح رجال الأعمال كمقاولين ومتعهدين لصالح القطاع العام، أو في مجال الوساطة في عقود التجارة الخارجية التي كانت العمولة تشكل نسبةً كبيرةً من قيمتها الإجمالية،وتكوّنت رساميلها من خلال إستخدام مبدأ السلطة أو "الإمارة" مدخلا لـ" التجارة" وفق مصطلح ابن خلدون. وقد نالت هذه الطبقة، بفعل عملية نهب المال العام الجشع، حصة كبيرة من ثمار النمو الاقتصادي المرتفع جداً .

وقد امتلكت هذه الطبقة مصدراً إقتصادياً جديداً لقوتها بما يعزّز قدرتها على تطوير الشبكات الزبائنية، وامتلاك سلطة الأمر والنهي والثواب والعقاب في مجال هذه الشبكات، وأصبحت الآمرة الناهية التي إمتلكت أبرز محددات القوة الإجتماعية.

لقد إصطدمت مصالح أقطاب هذه الطبقة البيروقراطية (البورجوزاية البيروقراطية العليا) بسياسات حكومة (عبد الرؤوف الكسم 1980-1987) لأسباب مختلفة منها المصالح المباشرة و الزبائنية التي مسّتها سياسات الكسم ،ونتج عن ذلك قيام هذه النخب بعملية ضغط كبيرةٍ على حافظ الأسد للتخلص من الكسم ، الأمر الذي دفعه إلى إقالتها في العام 1987 بدلا من دعمها ومساندتها لأنه أدرك أنها تمسّ مصالح أتباعه ونهجه في الحكم ، وقام بتعيين الكسم في وظيفة أمنية ترقية له بمفاهيم نظام الحكم في سوريا في عهد الأسد (رئاسة مكتب الأمن القومي في القيادة القطرية لحزب البعث) ، **وتم تكليف محمود الزعبي**

بتشكيل حكومةٍ جديدةٍ ،التي يعتبر بقاؤها حتى العام 2000 تعزيزا ودعما للطبقة البيروقراطية السياسية المسيطرة والفاسدة؛ وتمثلت إحدى أهم وظائف هذه الحكومة في تطبيق سياسات التحرير الإقتصادي الإنتقائي وإجراءاته لجذب القطاع الخاص إلى الإستثمار بغية الخروج من الأزمة الإقتصادية الخانقة في الثمانينيات، وتوفير المستوردات السلعية لتجاوز الإختناق في العرض السلعي، وتشغيل مؤسسات التجارة الخارجية الحكومية، وللوفاء بمتطلبات برنامج مقايضة الديون العسكرية والإقتصادية السوفياتية بإنتاج سلعي سوري (السلع مقابل الديون).

2- تنظيم الإستقطاب بين اللاعبين الجدد عبر (لعبة توزيع الأدوار)

كما ذكرنا سابقا ، **كان أسلوب حافظ الأسد في حكم سوريا يقوم على توزيع الأدوار بين القوى الفاعلة التي إختارها بنفسه لتؤدي ما يطلب منها بإتقان وفق تعليماته الحرفية، فكان عبد الحليم خدام (وزير الخارجية ونائب الرئيس) يمثّل الدور السوفياتي في القيادة السورية ، بينما كان العماد حكمت الشهابي (رئيس أركان الجيش) يمثّل الدور السعودي- الأميركي إضافة إلى أخرين يؤدون أدوارا مماثلة مع الدول الأخرى.** وبذلك كان الأسد ينظّم الإستقطاب بين مؤيدي الإنفتاح على القطاع الخاص وجذبه وتحفيز الإستثمار وتوسيع دوره في إطار الخصخصة الإنتقائية المسخرة لأتباع السلطة ، وبين بيروقراطية الدولة والحزب والأمن التي تكرّس لديها شعار الإشتراكية كشعارات موجّهة للشعب (الذي كان نظام حكم الأسد يعتبره رعاع لا يفهم شيء وهذا الرعاع يرضى بما يعطيه الأسد من فتات ويسميها مكرمات) مع الحفاظ على حيازتها القطاع العام وإستخدامه لمصالحها الخاصة والزبائنية . وهكذا ، كان الأسد يحقّق نوعاً من وظيفة تقاسم السلطة وإدارة المواقف المختلفة فيها.

ولعبت النقابات والإتحادات المهنية والطبقة البيروقراطية الأمنية والسياسية مع أحزاب الجبهة الوطنية التابعة لحزب البعث دور اللاعبين المجدّدين للنظام السياسي بما يخدم بدقة نظام الحكم ووفق توجيهاته المحددة دون تجاوز الخطوط الحمر، إذ بينما كان الفريق الإقتصادي في الحكومات المتتابعة وقوى القطاع الخاص ممثلةً بـ غرف التجارة والصناعة بدمشق وحلب التي تمّ تعيين ممثليها في عضوية مجلس الشعب وبعض من يطلق عليهم مثقفين يلعبون دور مروجي تحرير الإقتصاد ، ويعملون على تطوير التحريرية لتشمل القوانين والمؤسسات المصرفية والإئتمانية وتمهّد لإيجاد سوق صغيرة للأوراق المالية تخدم مصالحهم وتوفر ملاذات آمنة لإستثمار أموالهم التي حصلوا عليها من إستغلال وظائفهم وأدوارهم . فقد نجم عن هذا الإستقطاب التحوّل من نظرية الدور القيادي المركزي للقطاع العام إلى نظرية التعددية

الاقتصادية بين القطاعات العامة والخاصة والمشتركة وبالتالي مفهوم إقتصاد السوق الإجتماعي دون ممارسة فعلية له لأنه يتناقض مع بنيان نظام الحكم القائم على إفقار الشعب .

3- تطوير ممارسة السلطة (إصلاحات سياسية محدودة ومضبوطة)

قاد حافظ الأسد إنقلابه في 1970 معلنا التخلّص من الممارسة العقائدية المتشددة للحزب والدولة في سوريا ، ومجسدا رؤيةٍ مرنةٍ وبراغماتية عبر إنفتاح على المحيطين المحلي والعربي وكذلك على العالم الخارجي سياسيا وإقتصاديا ، وتمثّل ذلك في برنامج ما سماه الحركة التصحيحية التي كانت رؤيتها تدعو إلى المشاركة السياسية والشعبية بما يتوافق يومئذ مع الوعي السياسي للحركات السياسية المنضوية في الولاء له أو المعارضة.

لم يكن إدماج القطاع الخاص في إطار آليات التحكم والضبط الاجتماعي- الإقتصادي- السياسي في عملية التنمية غريباً عن هذا التكوين، إذ في هذا السياق كان الأسد الأب مرناً في تصوّر توسيع المشاركة السياسية وفق قواعد الإستيعاب/الإقصاء وإدماج الإقتصاد الوطني في تلك اللعبة ،وكان الترابط بين التوجّه إلى السوق وبين التوجه إلى الديمقْراطية محدوداً جداً خلال حياة حافظ الأسد، ومختلفاً جذرياً عن نمط التحوّل الذي يدمج بينهما كما جرى في دول أوروبا الشرقية،بل كان الترابط الذي حدث بالفعل هو الذي نشأ ما بين اللبرالية الإنتقائية التي تناسب القوى الحاكمة في النظام،ومحاولة تحديث بعض الآليات في إطار تحريرية تسلطية معروفة الحدود والنهاية مسبقا .

وهكذا ،إقتصرت حدود الإنفتاح، على إستبدال التعددية السياسية بتعدديةٍ إقتصاديةٍ مرتبطة بمصالح أركان النظام ، وإدماج ممثلي القطاع الخاص، بوصفهم مستقلين، في آليات الاستيعاب السلطوي التشريعية، و توسيع عدد أعضاء مجلس الشعب بشكلٍ يتيح لهم أن يصلوا إليه عبر إنتخاباتٍ تحت اسم المستقلين، بينما يحتفظ حزب البعث وأحزاب الجبهة التقدمية واجهة الحكم الشكلية بـــحصة الأغلبية، وكان **لا بدّ من الإعتراف بدور القطاع الخاص في ضوء تعريف جديد لأدوار اللاعبين الإقتصاديين- الإجتماعيين، إذ بلغت صادرات القطاع الخاص في العام 1990 نحو 43 ضعفاً عما كانت عليه في العام 1985، محققةً طفرةً غير مسبوقةٍ**، وفائضاً في الميزان التجاري بعد سنوات من العجز ، لكن ذلك الفائض كان يصب في جيوب أركان النظام وزبانيته .

4- الإستقلال الذاتي للدولة عن المجتمع

ظهر إرتباط الإقتصاد السوري بالخصائص الريعية (البعيدة عن الإنتاجية)المباشرة ، و كانت إحدى مصادره الريعية الخارجية تعبر عن ربط سوريا بدول الخليج، و اعتماد المالية العامة للدولة على الدخل

الريعي أكثر من اعتمادها على الضرائب المحصلة من المواطنين المكلفين كما هو الحال في كافة الدول المتقدمة والمستقرة ، وهذا يعكس أثر مقولة "لا ضرائب من دون تمثيل نيابي للمواطنين"، كما تم في تلك الفترة اعتبار تدفق ريوع النفط السوري الخفيف، و عائدات المالية العامة من إزدهار المواسم الزراعية التي يجري تصدير منتجاتها الخام، ، على طريقة تصدير النفط، من نوع الصادرات الريعية المباشرة. ولهنا ، كانت تترافق الريعية مع التسلطية، وكان ذلك يشكّل أساس فصل الدولة عن المجتمع الذي يكوّنها لان أركان الدولة يتحكّمون بكل شيء وهم مطمئنون إلى قوتهم وسيطرتهم على قوى المجتمع كافة سواء قبلوا بذلك أم لا ، اي أنهم لم يكونوا يبالون بالمجتمع .

وتفسّر هذه المعطيات عزوف القيادة السورية عن متابعة الإصلاحات وتطويرها في مرحلة الثمانينيات والتسعينيات والعقد الأول من القرن الحالي ، ولا سيما تجميد الإصلاحات السياسية والمؤسسية لأن السلطة كانت على يقين أنه لا يوجد مجتمع في سوريا بل هناك قطيع من البشر يتحرك وفق مشيئتهم.

5- إبعاد قوى البيروقراطية المجدّدة (تغيير قواعد اللعبة)

عمل حافظ الأسد على تشكيل حكومة مصطفى ميرو (2000) قبيل وفاته إستنادا إلى أسس تغيير قواعد اللعبة بغية تسهيل توريث السلطة في سوريا إلى إبنه بشار ، وتمّ تشكيلها بقرار وإشراف فردي من حافظ الأسد نفسه خارج الأطر الأمنية والبيروقراطية السياسية العليا المعهودة لإيصال رسالة إلى جميع من جلبهم هو شخصيا إلى السلطة وأنعم عليهم بعطاءاته بأن عليهم واجب تسهيل توريث السلطة ، وبأنهم مجموعة أدوات في نظامه يتوجب عليهم فعل ما يوحي به إليهم دون تردّد من أكبر شخصية حتى أدناها في هيكل السلطة،وهكذا ،شكّل تلك الحكومة وفق منهج التوازن بين أهل الخبرة (أقطاب البيروقراطية العليا المسنين) والكفاءة (الإصلاحيون والتحديثيون الشبان القادمون من بيئاتٍ سياسيةٍ ومهنيةٍ وتقنيةٍ جديدةٍ). وبذلك ، تحرّر النظام السياسي من أبرز القوى البيروقراطية المعيقة لتوجه النظام نحو التوريث.

وبعد وفاة حافظ الأسد ، ساد الجدل في شأن الإصلاح الإقتصادي طيلة فترة (2000-2005) ، وتألفت لجانٌ عدة متنوعة التركيب والأفكار لإصلاح القطاع العام الإقتصادي، وتراوحت أفكارها بين الإصلاح والحذر، والإكتفاء بحدود فصل الإدارة عن الملكية، وإعادة هيكلة القطاع العام ، وارتفعت وتيرة قبول الإصلاحات الإقتصادية في فترة (2006-2010) إستنادا إلى الشعارات وعبارات الترويج الموجهة نحو ذلك. وهذا ما يظهر من مجموع القوانين والمراسيم والأوامر الإدارية التي تجاوزت 7000 مرسوم وقرار لتطوير بيئة الأعمال، وتحسين مناخ الاستثمار، ووضع مشروعات القوانين والتشريعات في شأن قانون

التجارة وقانون الشركات وقانون المنافسة بما يخدم الطبقة البيروقراطية الرأسمالية التي تشكلت خلال عهد آل الأسد وآتباعهم وشركائهم من التجار والصناعيين لا سيما في فترة رئاسة الحكومة من قبل ناجي عطري ، لكن الغالبية المطلقة من تلك التشريعات لم يطبق لأنها صدرت شكليا مع نية عدم تطبيقها مضمونا .

شعارات الإصلاح المؤسسي و التحريرية التنموية: الخطة الخمسية العاشرة

بغية مواكبة شعارات التحديث والتطوير في السنوات الخمس الأولى من حكم بشار الأسد ، كان لا بد من عرض خطة تنموية تلائم تلك الشعارات ، ولذلك وضعت الخطة الخمسية العاشرة (2006-2010) كخطة تأشيرية لإنجاز عملية تحول إقتصادي- إجتماعي عميقة، ستنقل سورية من مرحلة الإقتصاد المركزي إلى إقتصاد السوق الإجتماعي الذي تم استيراد مفهومه من ألمانيا والدول الإسكندنافية دون أية معرفة علمية أو منهجية في تطبيقه ، وكانت تلك الخطة قد تبنّت على المستوى النظري سياسات إدعت إيصال الدعم المالي لمستحقيه من الفقراء،وتطوير المناطق الفقيرة والمهمّشة، وإدماجها في عملية التنمية، وصيغت هذه الخطة بعبارات غامضة فضفاضة في ضوء نموذج تحريري و بمقاربات الإصلاح المؤسسي الشامل.

وكان مشروع(سورية 2025)شبيها بنموذج التنمية الآسيوي المرتكز على أولوية التنمية البشرية،وعبر عناصر مؤسسية دمجت عملية التحرير وعملية التمكين والبناء المؤسسي ، لكن إعلان ذلك المشروع وتلك الخطة الخمسية للتنمية كانا شعارات فقط لذرّ الرماد في العيون بغية إخفاء حقائق التدمير المنهجي للإقتصاد من قبل الممسكين بالسلطة وأتباعهم من المستفيدين .

وكان مشروع تلك الخطة ، بشقيه الإلزامي والتأشيري، قدُوجه بمعارضةٍ شديدةٍ من جهاتٍ متعددةٍ لدوافع مختلفةٍ وبفعل توجيهات متعددة من قبل قادة الأجهزة الأمنية والعسكرية والحزبية ،وكانت المواجهة الأخطر مع الحكومة التي شاركت في تصميمه ، **وتخلّى عنه الوزراء المعنيين بتطبيقه لكونهم عينوا بالوزارة لخفايا لا ترتبط بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية بل لغايات أخرى تهدف لتخريب بنى الإقتصاد والمجتمع**، وبررّوا ذلك بأن مشروع الخطة لا يلبي الحاجات المجتمعية ، أو ادّعوا بأن الخطة صعبة التنفيذ، أو أن الضرورة ماسة لوضع برنامج إصلاح إقتصادي أو غير ذلك ،في حين كانت الحقيقة خلاف ذلك .

وعند هذه النقطة ، بدأت نقطة تحول سياسية -إقتصادية- إجتماعية جديدة تفسّر ما جرى وما يمكن أن يجري من أحداث،التي يكمن في صلبها مصالح رجال الأعمال الجدد (من أبناء القادة العسكريين والأمنيين والسياسيين والإداريين الكبار وقادة الحزب القدامى في عهد حافظ الأسد)الذين سيكيّفون السياسة الإقتصادية- الإجتماعية تبعاً لمصالحهم الخاصة، وفي سياق هذه القوة تقلّص مشروع الإصلاح المؤسسي إلى مشروع إدارة تحرير التجارة ليخدم أركان النظام ، **وأنتج ذلك الوضع في سوريا أخطر الظواهر التي تمثلت بوصول الشعب السوري إلى حالة من الفقر المدقع مما سبّب بإشعال الثورةالتي إنطلقت في سورية كلها.**

(محمد جمال باروت :العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح (4/1،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات تاريخ النشر 2011/05/05).

ظاهرة التصحر وإشكالية خطط التنمية في سوريا

انتشرت آثار ظاهرة التصحّر في سوريا بشكل متفاقم في العقدين الأخيرين (بعد 1990)، وذلك للتأثير السلبي التي خلفتّه السياسة التنموية المعتمدة من قبل الحكومات على كافة الأصعدة الإجتماعية والإقتصادية والبيئية، ويعود السبب في ذلك بشكل أساسي إلى الزيادة الكبيرة في عدد السكان، وزيادة الطلب على الغذاء، والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية ،والتوسع والتكثيف غير العقلاني في إستثمار الأراضي، إلى غير ذلك من جوانب الضغط على موارد الأراضي ، ونضوب المياه التي تم استغلالها بشكل جائر .

و يمكن أن تعزى ظاهرة التصحّر تلك إلى مجموعتين من الأسباب منها **أسباب ناتجة عن الظروف الطبيعية** كالتغيرات المناخية التي حصلت خلال فترات زمنية مختلفة، وفترة الجفاف في المنطقة العربية ومنها سوريا، ومنها **أسباب ناتجة عن النشاط الإنساني كالزيادة الكبيرة في عدد السكان** التي رافقها زيادة في الإستهلاك وكذلك إرتفاع إحتياجات التطور الإقتصادي والإجتماعي الذي أصاب بعض الفئات الثرية جدا التي ترغب بتحقيق إحتياجاتها الإستهلاكية بغض النظر عن الآثار البيئية والفقيرة التي يسعى أفرادها لضمان بقائها على قيد الحياة بأي شكل ولو على حساب البيئة والمجتمع والشعب السوري حاليا ومستقبلا ، مما أدّى إلى زيادة الطلب على المنتجات الزراعية. **وهذه العوامل ،دفعت البعض من المتنفذين من قوى السلطة الذين يضعون مصالحهم فوق أي إعتبار إلى زيادة إستغلال الموارد الطبيعية** والتي جاء في غالب الأحيان بشكل غير عقلاني .

غياب الدولة عن مكافحة التصحّر في سوريا : لم تدرك الجهات المعنية خطورة الموقف ولم تقم بإتخاذ الإجراءات والوسائل الكفيلة للحدّ من هذه الظاهرة والوصول في مرحلة متقدمة إلى إيقافها، ولم تول المناطق التي تدهورت فيها البيئة الأهمية الكافية لإعادة تأهيلها لأن ذلك لم يكن فعليا من أولويات من هم في السلطة الحاكمة .

دور الأفراد والمجتمعات المحلية في مكافحة التصحّر: على الصعيد الدولي ، أكدت الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر UNCCD على أهمية النهج التشاركي في عملية مكافحة التصحر، واعتبرت بأن هذا النهج يجب أن يبدأ من القاعدة إلى القمة، وينبغي أن تبدأ المشاركة المحلية منذ البداية الأولى لمبادرة التنمية، ويجب أن تعتبر مشاركة المجتمعات المحلية جزءا لا يتجزأ من مشروع مكافحة التصحّر، من حيث مشاركتهم في وضع الخطط والأهداف، والتنفيذ الفعلي للمشروع ، ومتابعة تطور عملية المكافحة وتقييمها.

لذلك ، يجب أن تتعزّز عملية المشاركة من خلال حملات التوعية للتعريف بالمشكلة وأهميتها وإنعكاساتها على حياة الأفراد، أي أعطاء دور هام للجمعيات الأهلية لتقوم بنشاطات تساهم بشكل أو آخر في مكافحة التصحر، وبشكل خاص التركيز على دور المرأة في تعميق الوعي لدى أفراد أسرتها في مجالات عدة، منها: منع التحطيب وقطع الأشجار، والتعامل بصوابية مع الملوثات البيئية، وفي مجال الحرائق، وفي مجال استهلاك المياه وعدم تلوثها، وترشيد الاستهلاك، وغير ذلك الكثير من الأمور التي يمكن أن تساهم بها الأم والأسرة من خلالها.

لكن ما حصل في سوريا لمواجهة مشكلة التصحر كان لا يتعدى الطروحات النظرية ، والشعارات الجوفاء في حين كان يتم في الواقع ممارسة كافة الأعمال التي تزيد التصحّر وتفاقم مشكلته .

(حسن حبيب:التصحر والدور المنشود للأفرادوالمنظمات الأهلية،(ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الثامنة لجمعيات المكتبات في بلاد الشام)،19 حزيران 2001 ،بمناسبة العام الدولي للمتطوعين 2001)

إشكالية التنمية المستدامة في ظل نظام آل الأسد :

نتج عن مشروعات التنمية التي أدارها ونفذها نظام حكم الأسد لتحسين حياة سكان سوريا وتطويرها نحو الأفضل، عبراستخدامه كل الموارد والوسائل والأدوات والمعرفة المتاحة، أنه نفّذ خططاً للتنمية في الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية أحدثت كثيراً من الاخفاقات التي خرّبت أعمدة التنمية المستدامة في سوريا ، ونذكر منها :

أ) **إقتصادياً : ضعف توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان** سيما الأكثر فقراً وتحول غالبية سكان سوريا إلى فقراء .

ب) **إنسانيا وإجتماعيا : لم يتحقّق الإستقرار في النمو السكاني**، ووقف تدفق الريفيين إلى المدن ، بل حدث العكس تماما .

ج) **بيئيا : تمّ الإستخدام الأسوأ للأرض الزراعية، والموارد المائية** ، بما أدى إلى تقليص المساحة الخضراء وزيادة التصحّر.

د) **تقنيا وإداريا : لم ينتقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة** التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد، مما نتج عنه الحد الأقصى من الغازات والملوثات.

وفيما يخص التنمية البشرية المستدامة فهي تقوم على أربعة عناصر ، الهدف منها عملية توسيع اختيارات

البشر. وهنا يطرح السؤال ما هو وضع التنمية البشرية المستدامة في سوريا ؟

أ) **الإنتاجية : لم يتم توفير الظروف للبشر حتى يتمكنوا من رفع وتحسين إنتاجيتهم،** وذلك بإشراكهم بشكل فعّال في عملية توليد الدخل.

ب) **الإنصاف والعدالة الاجتماعية: لم يتحقّق تساوي البشر في الحصول على نفس الفرص،** ولم يتمّ رفع الحواجز التي تحول دون إعتبار إشتراك جميع مكونات المجتمع وفي مختلف الفرص المؤدية إلى التنمية الإقتصادية منها والإجتماعية والسياسية والثقافية بحيث تكون متاحة للجميع.

ج) **الإستدامة : لم يتحقّق ضمان حصول البشر على فرص التنمية دون نسيان الأجيال المقبلة،** ولم يتم الأخذ بمبدأ التضامن بين الأجيال عند رسم السياسات التنموية.

د) **التمكين : غابت أسس تحقيق التنمية بأن تكون من صنع البشر لا من أجلهم فحسب،** لأنه لم تتمّ مشاركتهم مشاركة حقيقية في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بحياتهم وفي تنفيذها إلى حيّز الواقع، وحتى يتم ضمان تلك المشاركة الفعالية والنجاح فلابد من تعزيز قدرات البشر على مختلف المستويات والمجالات بهدف سيطرة كل فرد في المجتمع على مصيره.

لم يستطع نظام حكم آل الأسد تحقيق شيء من متطلبات التنمية المستدامة ، لذلك وجد أفق مسدود على هذا الصعيد .

(منظمة الايسيسكو : العالم الإسلامي وتحديات التنمية المستدامة ، مفهوم البيئة ومكوناتها من وجهة نظر إسلامية)

في الواقع الميداني في سوريا ، **أعلنت خطة العمل البيئية في سورية أن مشكلة التصحّر تعد ثاني أكبر مشكلة تواجه التنمية المستدامة فيها بعد مشكلة استنزاف وتلوث الموارد المائية، حيث قدرّت المساحات المتصحّرة بنحو 109 آلاف كم مربع بما يعادل نحو 59 بالمائة من مساحة سورية.**

وقد أشارت دراسات بيئية في سورية إلى أن ظاهرة التصحّر تفاقمت آثارها السلبية على الصعيد الإجتماعي والإقتصادي والبيئي بسبب الزيادة الكبيرة في عدد السكان و زيادة الطلب على الغذاء والتوسع العمراني، حيث إزداد عدد السكان في سورية ما بين 3.5 ملايين نسمة عام 1950 إلى20.5 مليون نسمة عام 2010 وبزيادة قدرها 6 أضعاف ، في حين تناقصت المساحات الصالحة للزراعة وتوسعت المساحات المتصحّرة.

وتشير إحصائيات وزارة الزراعة السورية إلى أن أكثر من ألف هكتار من الغابات قد تم تدميره نتيجة

الحرائق التي كانت في غالبيتها متعمدة ينفذها أشخاص نافذون لزيادة مساحة أراضيهم الزراعية أو ملكياتهم لبناء مشروعات عليها ، كما أن أكثر من 3 آلاف هكتار من أراضي الغابات تحوّل إلى أراض زراعية ،إضافة إلى الرعي الجائر للغابات وخاصة من الماعز الذي يؤدي إلى تدهور الغطاء النباتي ويؤدي إلى تعرض التربة للإنجراف بفعل الأمطار.

وذكرت الدراسة أن من أسباب التصحر في سورية أيضا ،الإنجراف الريحي وهو أخطرها بسبب الظروف المساعدة، وقدّرت مساحة المناطق المتأثرة بهذه الظاهرة بحوالي 25 بالمائة من مجموع أراضي البادية السورية ، كما أن للكثبان الرملية الزاحفة أثرا فعالا في التصحّر وحركة التربة ونقلها ، مما يشكّل خطرا على الأراضي الزراعية والمنشآت المدنية والصناعية والطرق والسكك الحديدة.

(لور ديب:التصحر في سورية- ثاني أكبر مشكلة تواجه التنميةويعادل 59% من مساحتها،2009/6/)

نود توضيح أن قرارات الإصلاح الزراعي في فترة حكم الوحدة مع مصر وفترة حكم حزب البعث بعد إنقلاب 1963 ، قد قدّمت طبقا من ذهب إلى نظام حكم حافظ الأسد ، على صعيد تجيير النتائج لصالح نظام حكمه فيما يتعلق بالأراضي والملكيات ، كما يتضح من التالي : تبلغ مساحة سوريا 18568065 هكتارا ، منها 8824475 هكتارا أراضي قابلة للزراعة ، ومنها 1270322 هكتار أراضي خاضعة للإستيلاء بموجب قرارات المالكين ، ومنها 1250884 هكتارا أراضي مستولى عليها بموجب محاضر الإستيلاء ، **وهناك 5642646 هكتارا بقيت أراضي تحت ملكية الدولة .**

وتبلغ نسبة مساحة أراضي الدولة إلى المساحة القابلة للزراعة حوالي 64 % ، ونسبة الموزعة إلى المساحة المستولى عليها حوالي 38 % حتى عام 1966 ،ونسبة مساحة الأراضي المباعة من إجمالي أراضي الدولة حوالي 4 %حتى 1966 وهذا سهّل على نظام حكم آل الاسد التحكّم بهذه المساحات الشاسعة من أراضي الدولة كعطاءات وإقطاعات للأتباع والمحسوبين كي يبنوا عليها مساكنهم وشركاتهم ومنتجعاتهم ومزارعهم لكسب ولائهم المطلق .

(حزب البعث العربي الاشتراكي : التحويل الاشتراكي في الريف ، ج 2 ، دمشق ، 1967).

مقارنة تنموية بين سوريا و(كوريا الجنوبية / ماليزيا) بين 1960 – 2010

تجربة كوريا الجنوبية في التنمية

لقد إعتمدت كوريا الجنوبية علي مبادراتها الذاتية الإصلاحية حين اتخذت قرارات استراتيجية كبرى تقوم علي رفض الأمر الواقع الذي جعلها من أشد البلدان فقراً في بدايات عام 1960 ، حيث لم يزد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عن 87$ دولار أمريكي في عام 1962، لكنها استطاعت تحقيق التنمية الإقتصادية بنجاح كبير إعتمادا على إقتصاد السوق كطريق للتنمية الإقتصادية.

ولم تكن المشكلة في اختيار نظام إقتصاد السوق، وإنما بكيفية تطبيقه في أسرع وقت ممكن، إذ **حققت كوريا نجاحات باهرة رغم تعرضها لعدة نكسات خلال مسيرتها التنموية، وظلّت تنمو بمعدلات تزيد عن 8% سنويا،** وكان تحقيق هذا القدر من النمو غير ممكن دون عمل شاق ودؤوب وعلاقات قوية ومتينة مع الدول الأخرى والإنفتاح على الأسواق العالمية، و لعب التصدير (ولا يزال) دورا محوريا في عملية التنمية الإقتصادية التي أحدثتها كوريا .لقد مزجت السياسات التنموية الكورية بين تخطيط الدولة المركزي ونظام السوق، أي الجمع بين اليد المرئية لـ (دافيد ركاردو) واليد الخفية لـ (آدم سميث).**وبهذا الصدد ، يقول المؤرخ الإقتصادي(الكسندر جيرتشينكرون) :**

(الميزة النسبية للتخلف،هي أن الدول التي تبدأ في التنمية الإقتصادية حديثا تبدأ من حيث إنتهى الآخرون، وهي بذلك توفّر الوقت والمال والجهد، من خلال الإستفادة من خبرات الدول المتقدمةوإنجازاتها العلمية والتقنية، وإتباعها نفس الخطوات التي إتخذتها هذه الدول في المسار الصحيح، كما إن الدول النامية، وبسبب قفزها عدة خطوات في مسارالتنمية الإقتصادية، فإنها تحقق نمواً اقتصادياً مكثفاً، وتنمو بشكل أسرع من الدول الرائدة) .

دور الرئيس الكوري الجنوبي (بارك تشونغ هيه) 1917-1979

رفع الرئيس الكوري الجنوبي الجنرال (بارك تشونغ هيه) شعار "المصلحة العامة فوق المصلحة الخاصة، ومصلحة الأمة تسبق مصلحةالفرد" عندما بدأت مسيرة التنمية الإقتصادية الكورية عام1962 ، والذي كان لقيادته الواعية والمخلصة والطموحة الفضل الأكبر في تحويل كوريا الجنوبية من ثالث أفقر دولة في آسيا، إلى ثالث دولة صناعية فيها (بعد اليابان والصين)، وعاشر دولة صناعية على مستوى العالم ،

واستطاعت كوريا تحقيق "المعجزة الإقتصادية الكورية"، نظرا للفترةالقصيرة التي إستغرقتها عملية تحوّل كوريا من دولة فقيرة متخلفة إلى دولة صناعية متطورة، وهي 26 عام بين (1962-1988) .

ما هي المعجزة الإقتصادية الكورية ؟

أدى تقسيم كوريا إلى وجود حالة من العداء بين الدولتين ونشوب حربٌ ضروس بينهما لمدة ثلاث سنوات (1950-1953) أسفرت عن مقتل نحو 3 مليون كوري بين عسكري ومدني، وتدمير البنية التحتية ومعظم المنشآت الصناعية في كوريا الجنوبية، وتمخّضت الحرب عن حرمان كوريا الجنوبية من الثروات الطبيعية ومن معظم الصناعات الخفيفة والثقيلة التي أقيمت إبان الإحتلال الياباني، التي تركّز معظمها في الشمال.

كان إقتصاد كوريا الجنوبية تقليديا يعتمد على الزراعة، لكن في أوائل الستينيات حقّق بداية سريعة في التصنيع بعد الحرب الكورية، بعد أن تلقّت كوريا معونات إقتصادية كانت ضرورية لإنعاش إقتصاد البلاد الذي دمّرته الحرب، وبالتالي أعطت حكومة كوريا الجنوبية الأولوية لتطوير الصناعات التحويلية التي حفزت نمو معّدل الصادرات. وعلى مدى جيل واحد، نمت كوريا الجنوبية من إحدى أفقر دول العالم إلى إحدى أكثر قواها الصناعية الواعدة.

لقد أسهمت إستراتيجية التنمية الإقتصادية الكورية بزيادة إجمالي الدخل القومي الكوري من 2.3 مليار دولار في سنة 1962 إلى 1007 مليار دولار أمريكي عام 2010، وبما يعادل 1459 مليار دولار بمقياس "تعادل القوة الشرائية" PPP، وقد حقّقت معّدل نمو سنوي بلغ في المتوسط 8% من عام 1965 إلى عام 2004، كما أنها حققت في نفس الفترة إستثمارات بلغت نسبتها في المتوسط نحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد استطاعت كوريا بفضل إتباع سياسة التوجّه للخارج وتشجيع الصناعات الموجهة للتصدير، زيادة حجم الصادرات من 60 مليون دولار عام 1962 إلى 305 مليار عام 2011، وتبوأت كوريا المركز العاشر على مستوى العالم من حيث حجم الصادرات، والمركز الحادي عشر من حيث حجم الواردات، وحقق الاقتصاد الكوري فائضاً في الميزان التجاري بلغ 48.4 مليار دولار عام 2010 .

وعلى الرغم من إفتقار كوريا إلى المصادر الطبيعية، فإنها عوضًا عن ذلك تمتلك إرادة بلا حدود جعلتها تصنع مصيرها بيدها رغم الحروب وإستطاعت أن تحقّق معجزة إقتصادية خلال جيل واحد وفي زمن قياسي هو 26 عاما فقط .

الاقتصـــاد الكــوري(إنجازات وأرقام)

- تحتل كوريا طبقا لمكتب الإحصاءات القومية الكوري الترتيب الحادي عشر (11) على مستوى دول العالم من حيث حجم الناتج القومي الإجمالي الذي بلغ 680.1 مليار دولار أمريكي عام 2004 ، بزيادة قدرها 11.9% عما كان عليه عام 2003.

- يأتي ترتيب كوريا الدولة الخامسة والثلاثين (35) من حيث نصيب الفرد من الدخل القومي والبالغ 30.200 دولار امريكي عام 2010) مقابل 87$ عام 1962 .

- وصل الفائض التجاري الذي حققته كوريا الجنوبية إلى أعلى معدلاته حيث قدّرته تقارير وزارة المالية والإقتصاد بنحو 48.4 مليار دولار عام 2010.

- حسب تقرير وزارة المالية والإقتصاد الخاص بحجم الاستثمار الكوري في الخارج ، فقد وصل حجم الاستثمارات الكورية المباشرة في الخارج إلى 8 مليارات دولار بنهاية عام 2004، بزيادة مقدارها 36.8% عن العام السابق .

- في نهاية عقد االتسعينات (1990) شكل الوزن النسبي للصناعات الثقيلة والكيميائية في هيكل الصناعة التحويلية نحو 77%.

- تحتل كوريا المرتبة الأولى (1) على مستوى دول العالم في بناء السفن (8.319 مليون طن) 2004.

- تحتل كوريا المرتبة الرابعة (4) من حيث حجم الإحتياطات الأجنبية 305 مليار دولار أمريكي.

- تحتل كوريا المرتبة الخامسة (5) في إنتاج الفولاذ - 47.52 مليون طن، 2004.

- تحتل كوريا المرتبة السادسة (6) في إنتاج السيارات - 3.47 مليون سيارة، 2004.

- تحتل كوريا المرتبة العاشرة (10) من حيث قيمة الصادرات.

- تحتل كوريا المرتبة الحادية عشر (11) من حيث قيمة الواردات (224 مليار دولار أمريكي).

- تحتل كوريا المرتبة الرابعة (4) على مستوى العالم في المنتجات الإلكترونية (90 مليار دولار)

- أصبحت كوريا عام 2005 ثالث منتج لأشباه الموصلات، وثامن منتج للأجهزة الرقمية وتمثل صناعات أجهزة الكمبيوتر، الهواتف النقالة، الصناعات البتروكيميائية وأشباه الموصلات ثلثي الصادرات الكورية للأسواق العالمية.

ومن المتوقع أن تزداد نسبة النمو في مجال الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأسواق المحلية عام 2005 بنسبة 4.5% مقارنة بالعام الماضي، ويتوقع تحقيق 85 مليار دولار في عام 2005 من خلال الصادرات الكورية من سلع تكنولوجيا المعلومات، محققة بذلك زيادة قدرها 13% عن السنة الماضية.

- حققت كوريا معدل نمو سنوي بلغ في المتوسط 8% من عام 1965 الى عام 2004، كما أنها حققت في نفس الفترة إستثمارات بلغت نسبتها في المتوسط نحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي.

(سمير زهيرالصوص : التنميةالاقتصادية واقتصاد السوق لدول الشرق الاوسط وافريقيا ، تجربة كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية بالتعاون مع معهد استراتيجية التنمية والوكالة الكورية للتعاون الدولي ، قلقيلية – فلسطين 2011)

تجربة ماليزيا في التنمية

تمثل ماليزيا واحدة من التجارب الناجحة في مجال تصميم و إنجاز و تنسيق السياسات الإقتصادية والإجتماعية بين الدول النامية، والتي حققّت تقدما ملحوظا في ميدان التنمية الشاملة .

تقع ماليزيا في جنوب شرق آسيا قرب خط الإستواء، و تبلغ مساحتها(329.757)كيلو مترا مربعا، وبلغ عدد سكانها حوالي (22) مليون نسمة ينقسمون إلى مجموعات عرقية رئيسة لكل منها دينها، و لغتها، وحضارتها، وأهمها شعب الملايو، وهو أكبرها بنسبة(60 % و يتمتع بمكانة متميزة لدى الأعراق الأخرى حيث ينص دستور البلاد على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي، و اللغة الملايوية هي اللغة الرسمية للبلاد، يليهم الصينيون ونسبتهم 25 % ، وهم يسيطرون على معظم الإقتصاد خاصة التجارة و السياحة، ثم الهنود و نسبتهم 10 % و يعملون في الزراعة، و الصناعة، و مزارع المطاط ، وهناك فئات أخرى . و بلغ معدل نمو السكان 3.2 % سنويا، و تتألف ماليزيا من 13 ولاية، بالإضافة إلى العاصمة الاتحادية كوالالمبور .

تتضح أهمية دراسة التجربة الماليزية في التنمية كونها تعتبر بمثابة نموذج أكثر صلاحية للإستفادة من تجربتها من قبل البلدان العربية و الإسلامية، و التعرّف على ما تنطوي عليه من آليات و محركات للنهضة، وهي تجربة أثبتت تميّزها بين مجموعة البلدان المصنعة حديثا أو النمور الآسيوية في جنوب شرق آسيا، الأمر الذي تمّ الإعتراف به على المستويين الإقليمي و العالمي؛ بفضل الدور الذي قامت به دولة ماليزيا في مجال تخطيط و تنفيذ عملية التنمية؛ والتصدي لمشكلاتها العرقية والإجتماعية دون تفريط في قيمها الثقافية و الإجتماعية الخاصة، **وقدّمت نموذجا تنمويا فريدا يجمع بين أصالة التراث الماليزي، و حداثة التكنولوجيا المعاصرة.**

ما هي التجربة الماليزية (الأهمية و الأهداف) ؟

تمتد التجربة الماليزية إلى أكثر من نصف قرن حيث بدأت منذ إستقلالها عام 1957 واستمرت في النمو وما زالت تحقّق طفرات واسعة حتى الآن .
في عام 2007 ، نشرت دورية النهضة بحثا تحت عنوان (التحولات الإقتصادية و الإجتماعية في البلدان الأقل تقدما: التجربة الماليزية)، وتم تحديد الهدف في تسليط الضوء على الظروف التنموية الأساسية، و السياسات التي ساعدت على تحول المجتمع الماليزي المتخلف إلى أمة متقدمة، وتوضيح كيفية استفادة البلدان المصنعة حديثا من هذه التجربة في تحقيق التحول الإقتصادي و الإجتماعي . و ركّز البحث على ست نقاط أساسية هي :
(فحص الظروف الإقتصادية و الإجتماعية في ماليزيا، و دراسة السياسات التنموية الأساسية و الإستراتيجيات التي تمّ تبنيها منذ عام 1970، و تحليل قاعدة الموارد البشرية ، و تسليط الضوء على الإنجازات التنموية الرئيسة ، و مناقشة العوامل الأساسية و الظروف التي أسهمت في التحوّل الإقتصادي والإجتماعي ، و عرض للظروف الأساسية و السياسات الضرورية لمساعدة البلدان النامية الأخرى على أن تكسر الدائرة المفرغة للتخلف و تحقيق تحوّل إقتصادي إجتماعي إيجابي.
(علي عبد الرزاق جلبي : التجربة الماليزية في التنمية الإنسانية ، أضواء ودروس أبريل 2008)
قيادة التجربة الماليزية

قاد تجربة ماليزيا (مهاتير محمد) الذي يعتبر من أعظم القادة السياسيين والإقتصاديين في آسيا، والذي يمثّل فكره التنموي مثالاً للكثير من القادة في جميع أنحاء العالم، وهو الذي درس الطب ومارسه في بداية حياته، ثم إنتقل الى العمل السياسي حيث تولّى وزارة التعليم ليصبح بعدها **رئيسا للوزراء في الفترة (1981-2003)، حين ترك هذا المنصب بمحض اختياره، ومهاتير محمد صاحب مشروع ماليزيا 2020، والذي يدعو فيه أن تصل ماليزيا لأعلى درجات التقدم عام 2020 ،** وهذا ما ستصير عليه ماليزيا بخطى واثقة.

ماليزيا (حقائق وأرقام)

أوصلت التجربة الماليزية دولة ماليزيا إلى الدولة رقم 18 من حيث حجم الإقتصاد عالمياً ومن أكبر ثلاثين دولة مصدرة للتقنية .لقد كان المطاط والتن يمثّلان 75% من حجم الصادرات عند استقلال البلد في 1957 وكانت الصادرات الصناعية اللانفطية تمثل 9% من الناتج المحلي آنذاك.لكن ، أصبح المطاط والتن لا يمثلان أكثر من 2% من مداخيل الصادرات في عام 1996 بينما يأتي 98% من مداخيل الصادرات من المواد المصنعة، والمنتجات البترولية، وزيت النخيل.

كما **بلغ معدل النمو في ماليزيا خلال الثلاثين عاماً الماضيه 7,5% مما جعلها من الدول القلائل في العالم التي تمتّعت بنسب نمو عالية ولفترات طويلة من الزمن.**

لقد **تطوّرت الصناعة في الستينات إلى أوائل السبعينات من القرن الماضي وتركّزت على دعم الصناعات الإحلاليه بدلاً من الإستيراد.**

وتركّزت في السبعينات إلى أوائل الثمانينات من القرن الماضي على دعم الصناعات ذات التوجه التصديري كصناعة الالكترونيات والمنسوجات وغيرها.

ووفرت السياسات الحكومية جواً مناسباً وملائماً للإستثمار الأجنبي بعد أن وفّرت بنية تحتية جيدة وعمالة محلية مدربة وبأسعار منافسة ومناطق صناعية حرة وحوافز ضريبية وتفضيلية وتملك أجنبي مباشر لأكثر من 80% .

كما تركزت السياسات الحكومية في عقد الثمانينات و أوائل التسعينات من القرن الماضي على دعم الصناعات الثقيلة المرتكزة على المعرفة والموارد المحلية كصناعة زيت النخيل والسيارات الوطنية والأسمنت والحديد.

وتركزت السياسات الحكومية التي بدأت في منتصف التسعينات من القرن الماضي إلى عام 2010 على دعم الصناعات ذات التقنية العالية كصناعة الأدوية والكيميائية والبتروكيميائية والصناعات التي تقدم خدمات مساندة لعملية التصنيع كالمعامل والمختبرات والتسويق والتوزيع والإمداد.

بلغت الاستثمارات في القطاع الصناعي خلال الفترة ما بين 1998 حتى فبراير من عام 2011 أكثر من5000 مشروع إستثماري بمبلغ قدره 100 بليون دولار أمريكي منها 62% إستثمارات أجنبية و38% محلية وطنية من القطاع الخاص وقد وفّرت هذه الإستثمارات

أكثر من 800000 وظيفة.

وقامت الحكومة بإتباع سياسات مالية مناسبة هدفها إيجاد حزمة من الحوافز الضريبية والإعفاءات والحسومات وذلك لتنمية الصادرات ، وتتركّز هذه الحوافز على إعفاءات ضريبية تصل إلى 25% من قيمة الصادرات المباعة للمصانع ذات التوجه التصديري، وعلاوة تصدير تصل إلى 3% من قيمة الصادرات وذلك لصالح المصانع المحلية والأجنبية بماليزيا، وإسقاط المصاريف ذات الصلة بترويج الصادرات من حساب الضرائب

كما تمّ تطوير قطاع التعليم من خلال إعداد خطة شاملة للنهوض في التعليم حتى عام 2020 لتصبح ماليزيا احدى البلدان المتقدمة في قطاع التعليم، من خلال إبتعاث نصف مليون طالب ماليزي إلى الجامعات الغربية بهدف نقل حضارة العالم المتقدم إلى المجتمع الماليزي، وإقرار إلزامية التعليم ومعاقبة الآباء الذين لا يرسلون أبنائهم للمدرسة مما أدى الى انخفاض نسبة الأمية من 47% إلى1% حالياً، والعناية بالمتفوقين من المعلمين بتقديم حوافز وجوائز، وتهيئة مدارس خاصة للطلبة المتفوقين،وتوجيه التعليم الى الحاجات الحقيقة للدولة بحيث تنسجم التخصصات الجامعية مع متطلبات سوق العمل.

وتطوّر قطاع السياحة في ماليزيا بشكل كبير حتى أصبح يسهم بمقدار 20% من الدخل القومي ، و قد بلغ عدد السياح الذين زاروا ماليزيا 7 مليون سائح عام 2011.

يتضح من عرض التجربتين (الكورية الجنوبية والماليزية) بأن هاتين الدولتين كانتا على الصعيد السكاني والحجم الجغرافي بالمستوى الذي كانت عليه سوريا تقريبا في عقد الستينيات من القرن العشرين ،وكانتا أقل مستوى من سوريا على الصعد (الإقتصادية والإجتماعية والسياسية) في سنوات 1960 – 1970 (الفترة التي بدأ فيها حكم آل الأسد).

وإتضح بالأرقام والحقائق بأن الذي قاد التجربة الكورية هو جنرال عسكري ، والذي قاد التجربة في ماليزيا هو طبيب (كما هو حالة آل الاسد – حافظ الجنرال ، وبشار الطبيب)، ولا يحتاج القارئ لمزيد من التعليق على ما إنتهت إليه قيادة الدولة ومسار التنمية في كوريا الجنوبية وكذلك في ماليزيا (تلك الدولتين اللتين وصلتا إلى مصافي الدول العشرين الأولى على مستوى العالم) في حين بقيت سوريا في ظل حكم آل الأسد في أدنى مستويات التطور والتنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية على المستوى العالمي .

واقع صناعة النسيج في الإقتصاد السوري

في عام 1970, طرحت فكرة التعددية الإقتصادية لبناء الإقتصاد السوري على ركائز ثلاث هي : العام و الخاص و المشترك , وأخذت تلك التوجهات فترة من الزمن لإعادة الثقة لدى القطاع الخاص في العودة للمشاركة في البناء الإقتصادي عبر صناعات نسيجية جديدة .

وبدأت الصناعة النسيجية بالتطور من جديد في محورين العام و الخاص ، و شهدت شركات القطاع العام إدخال بعض التقنيات و تحديثها , و كان لا بد للقطاع الخاص من أن يبدأ عملية البناء و التطوير أيضاً.

إذ بلغ عدد مصانع الغزل و النسيج و الملابس في سوريا عام 1990 / 16683 / مصنعاً ،و ارتفع هذا العدد ليصل في عام 1996 إلى / 26383 / مصنعاً ، وفق دراسة صادرة عن منظمة الإسكوا التابعة للأمم المتحدة ، وطبعاً هذه الزيادة في عدد المصانع هي من القطاع الخاص لأن عدد شركات الغزل والنسيج العامة هو/ 26 /شركة فقط، و **على الرغم من هذا النمو المتزايد إلا أن الحاجة لمزيد من الإستثمارات في هذا المجال كانت أكبر بكثير , و المبررات على ذلك كثيرة أهمها :**

1- **توفر الذهب الأبيض (القطن) محلياً ، الذي يعتبر الثروة الوطنية المتجددة** بعد النفط و غير المهددة بالنضوب .

2- **توفر الخبرات المتوارثة لهذه الصناعة** عبر عهود متتابعة .

3- **يحقق إستثمار تلك الثروة تشغيل نسبة 25 % من القوى العاملة في القطر عبر زراعة و حلج وغزل ونسيج وحياكة وصباغة وتفصيل وخياطة المنسوجات** ، بالإضافة إلى مصانع الزيوت لبذور القطن و ما يلحق بها من خدمات في كافة المراحل .

لكن ، كان هناك ثغرات أثّرت على هيكلية الصناعة النسيجية السورية و الفكر الإستراتيجي في بناء قاعدة صناعية سليمة منها أن استثمار تلك الثروة يحقّق القيمة المضافة التي تصل إلى ما بين ستة إلى عشرة أضعاف قيمة القطن المحلوج و كامل هذا الفرق يعتبر دخلاً إضافياً , فمثلاً بلغت كميات الغزول والأقطان المصدّرة ما يقارب 225 ألف طن وبقيمة تقريبية تبلغ 250 مليون دولار ،ولو حوّلت هذه الكمية إلى منتجات أكثر تطورا كالألبسة أو الأقمشة ، كالمنتجات النهائية لوصلت القيمة المضافة إلى ستة أضعاف كحد أدنى وهي تعادل مليار و نصف دولار أي ربع الموازنة العامة ، ناهيك

عن تشغيل 25% من العمالة ، وهذا سيخفف من حجم وأعداد العاطلين عن العمل .

(محمد صباغ شرباتي : الصناعات النسيجية .. الواقع والآفاق ، جمعية العلوم الاقتصادية ، سوريا - ملفات اقتصادية)

منظومة الإفساد والفساد وأسباب فشل التنمية في سورية بين (1963-2010)

يشير (بشير زين العابدين) في كتابه **الفساد في سورية** (1963-2000) **حقائق وأرقام** ، إلى أنه **بالرغم من وجود الفساد في الفترة السابقة لحكم البعث, أي قبل سنة 1963, إلا أن سياسة النظام في الفترة اللاحقة قد أدّت إلى ترسيخ هذه الأمراض التي كان لها نتائج وخيمة على التطور الإقتصادي والإجتماعي لسورية.**

وقد لا تبدو سورية في ظل البعث وأسرة الأسد خروجاً عن القاعدة في دول العالم الثالث التي ينخرها الفساد وإستغلال ثروات البلاد, إلا أن "الفساد في سورية" له خصوصية لا يماثلها أحد في دول العالم , كون الفساد يأخذ بعداً عائليا وطائفياً وعقائدياً, حيث يحكم سوريا عائلة الأسد وقادة من الطائفة العلوية سوريا بشكل مطلق منذ إنقلاب حافظ الأسد سنة 1970, وإن كان وجود وتأثير القيادات العلوية قبل ذلك الإنقلاب لا يستهان به ، إضافة إلى اعتبار ممارسات الفساد سلوكا حلالا لدى الحكام من أبناء تلك الطائفة يحق لهم القيام به طالما هم يمسكون بالسلطة.

جذور الإفساد والفساد في سوريا :

لعب البناء الطائفي لنظام الحكم والسيطرة النافذين من أبناء الطائفة العلوية على تعزيز عمليات الإفساد والفساد وتكريسه كنهج في نظام الحكم ،ويعود ذلك إلى نشأة كثير من أبناء الطائفة العلوية في قرى معزولة وفي مناطق جبلية وعرة مما أدى إلى شعور الغالبية من أبناء هذه الطائفة بعقده النقص والحرمان والإحتقار من الغير جراء تلك المعاناة، وقد كان أبناء الطائفة العلوية يعيشون بالفعل أوضاعاً إقتصادية سيئة دفعتهم للعمل في مهن قليلة الأهمية , إضافة إلى مهنة الزراعة كغيرهم من غالبية الشعب في سوريا ، **وهذا ما يفسر لجوء الكثيرين من أبناء الطائفة العلوية إلى الجيش في الوقت الذي كان فيه أهل السنّة من أبناء المدن يتجنبون هذه المهنة للدخول سريعا إلى الثروة من خلال السلطة** تعويضا عن عقدة نقص مستدامة .

مؤسسات الإفساد والفساد في ظل حكم عائلة الأسد وحزب البعث والطائفة العلوية:

بالرغم من وجود سلطة تشريعية وتنفيذية شكلية في سوريا يمثلها مجلس الوزراء ومجلس الشعب, إلا أن الدلائل تشير إلى وجود سلطة حقيقية هي الحاكم الفعلي للبلاد يمثلها الجيش وأجهزة الأمن وحزب البعث الملحق بهما . ومن الواضح أن النظام يضع في الواجهة دائماً شخصيات سنّية تمثل الأغلبية في البلاد, بينما يستأثر بعض أبناء الطائفة العلوية من خلف الستار بمقاليد الحكم في سوريا, بل إن بعض المهتمين بالشأن السوري يجعل حزب البعث الذي يمسك بمقاليد السلطة في سوريا منذ سنة 1963 غير مؤثر وغير فاعل, حيث **السلطة بيد قوى الأمن والجيش الذين يسيطرون على جميع المؤسسات الفاعلة ومن ضمنها حزب البعث, وبهذا الصدد ينقل المؤلف عن (ديفيد هيرست)** قوله:
"إن البعثيين لا يحكمون البلاد بأي حال, بل بعض العلويين هم الحاكمون الفعليون, فهم يديرون البلاد نظرياً من خلال الحزب, لكنهم يديرونها عملياً من خلال تضامنهم السري داخل الحزب والمؤسسات الهامة الأخرى, فخلف الواجهة نجد أن صلة القرابة بالرئيس العلوي هي أعظم الصفات لتقلّد السلطة وذلك عن طريق الأواصر العائلية أو الطائفية أو العشائرية".

ما هي مؤسسات الإفساد والفساد في نظام الحكم السوري ؟

1- حزب البعث : كان الحزب مع تسلّمه السلطة سنة 1963 وعاءً يضم الإنتهازيين والمنتفعين والمتسلقين الطامحين للسلطة, ومن أجل بسط هيمنة الحزب على المجتمع بدأت مرحلة من التنسيب غير المنظم, وأدّت هذه السياسة (التجميع السريع والمكثّف) إلى تفجّر الخلاف بين أعضاء الحزب وإنقسامهم إلى قوميين وقطريين, وإشتراكيين ثوريين ومعتدلين, كما أن سياسة التجميع تلك أدّت إلى ضم أعداد كبيرة من أبناء الطوائف العلوية والطوائف الأخرى (الدرزية والإسماعيلية والشيعية والمسيحية)الذين ركبوا موجة البعث، **وكان من نتائج سيطرة قادة العلويين على حزب البعث أن فرّ عدد من مؤسسي البعث من أبناء الطوائف الأخرى مثل (ميشيل عفلق وصلاح البيطار) إلى خارج سوريا , وتبين أن الحزب قد تحوّل إلى جهاز تستخدمه السلطة الخفيّة من أبناء الطائفة العلوية لتحقيق المكاسب** والإثراء والتسلّط.

2-الجيش:تعود مشكلة الطائفية في الجيش السوري إلى الفترة 1920-1945 ،عندما قام الفرنسيون بتشكيل "جيش الشرق" الذي يتكوّن من وحدات عسكرية ينتمي أفرادها إلى الأقليات الدينية ليقوم أفراده بقمع المظاهرات وضرب المقاومة الشعبية وتكريس سياسة فرق تسج بين مكونات المجتمع .

ونظراً لهيمنة العائلات السنّيّة على العمل السياسي بعد الإستقلال ، فقد وجد أبناء الطوائف داخل المؤسسة العسكرية مجالاً واسعاً لتحقيق طموحاتهم وبسط نفوذهم, مما أدى إلى إنقسام الجيش على أسس طائفية وتعدد الولاءات, وإنتشار الفوضى التي أسهمت في هزائم 1948 و 1967 و 1973، ويبرر هذه الهزائم المتتالية كون المؤسسة العسكرية تستهلك حوالي 60% من الميزانية السنوية, **ويزيد تعداد الجيش عن 400 ألف عنصرا, ولا تخضع حساباته لأية رقابة أو تفتيش حكومي, بل إنه يخضع ويرتبط مباشرة برئيس الجمهورية.**

وفي ظل نظام الحكم القائم على قادة الطائفة العلوية ،يلاحظ على واقع الجيش أمران هما :

الأول: **تولّي القادة العلويون معظم المناصب القيادية ، بحيث تزيد نسبتهم بين ضباط الجيش عن 90%,** وتحقق ذلك لهم بالتدريج عن طريق تصفية العناصر السنيّة ثم الدرزية والإسماعيلية.

الآخر: تضخم هذه المؤسسة التي صارت تمارس السيطرة على الشؤون السياسية والإقتصادية ، وتفرض سياساتها على الحكومات بدلاً من أن تخضع لها.

ولا يخفى على أحد في سوريا حياة البذخ والثراء التي يعيشها كثير من ضباط الجيش السوري سيما من أبناء الطائفة العلوية , وإستغلال مناصبهم, وإبتزاز الجنود والمواطنين الأمر الذي حوّل هذه المؤسسة إلى جهاز ضخم يمتص خيرات البلاد .

3-أجهزة الأمن: إن الوسيلة الوحيدة التي تستطيع بها أقلية نسبتها 10 % من المجتمع أن تحكم سيطرتها على أنظمة الحكم ومؤسسات الدولة هي تطوير أجهزة القمع وإمتلاكها , فقد تم تأسيس 15 جهازاً أمنياً مرتبطاً برئيس الجمهورية منذ بداية سلطة حافظ الأسد , وتكون المناصب العليا فيها حكرا على أبناء الطائفة العلوية , وتتراوح التقديرات عن عدد الموظفين في هذه المؤسسة القمعية الرهيبة بين 200 و 300 ألف عنصر (أي بمعدل عنصر أمن واحد لكل 75 مواطناً) ويستخدمون 17 ألف سيارة, وقد استطاعت إحدى منظمات حقوق الإنسان أن تحصي أكثر من ثلاثين سجناً رئيساً تابعاً لأجهزة الاستخبارات في مدينتي دمشق وحلب فقط , بينما تتسع أروقة المخابرات في دمشق وحدها للتحقيق مع أكثر من ألف شخص في وقت واحد.

4- الكسب والإرتزاق الدولي: تمّ تحويل المواقف الرسمية والفرق العسكرية والأجهزة الأمنية إلى مادة أوليّة وسلع يبيعها النظام لمن يدفع له، وتشكل هذه السياسة 60% من الميزانية السنوية لنظام الحكم في سوريا, ومن الأمثلة على ذلك:

أولا- بيع الجولان: حيث **أدّى سقوطها في ظروف مشبوهة إلى حصول نظام حافظ الأسد على مليارات الدولارات سنوياً تحت ستار تحقيق التنمية** ، ودعم وتعزيز صمود سوريا المفترض.

ثانيا-العلاقة مع الولايات المتحدة والغرب : **سعت الولايات المتحدة دوما لإبعاد سوريا عن الإتحاد السوفييتي,** وشجعتها على تبنّي سياسة عدائية ضد الفلسطينيين والعراق, والتوجّه نحو حلف سعودي مصري, **وكانت المساعدات الأمريكية تتدفق على نظام الحكم في سوريا بمعدل 60-100 مليون دولار سنوياً** بموجب اتفاقيات تم إبرامها في 1975/2/27 ناهيك عن المساعدات الغربية الأخرى.

ثالثاً: الحرب العراقية-الإيرانية سنة 1980-1988: وقف النظام السوري في صف إيران ضد العراق على عكس بقية الدول العربية التي ساندت العراق, واستطاع بذلك الموقف الحصول على هبة نفطية سنوية مقدارها 200 مليون دولارمن ايران, إضافة إلى كميات أخرى بأسعار مخفضة, وقروض بمبلغ خمسة مليارات.

رابعاً: حروب الخليج (الثانية سنة 1990 والثالثة 2003): سارع حافظ الأسد إلى الوقوف إلى جانب الولايات المتحدة وتحالفها ضد العراق مستفيداً بذلك من مبلغ 500 مليون دولار سنوياً منذ سنة 1991,كما تعهدت الدول الخليجية بدفع ملياري دولار لسوريا جراء موقفها من هذه الحرب ، وسعى بشار الأسد بعد وراثة السلطة إلى تقديم كافة المعلومات الإستخباراتية للولايات المتحدة بعد إحتلالها العراق مع إعلانه أنه ضد غزو العراق ظاهريا .

5- **دور الجيش السوري وأجهزة الأمن في تجارة المخدرات: تورّط عدد من الضباط السوريين في الجيش السوري والأجهزة الأمنية المختلفة في تجارة المخدرات ،حيث يتم زراعة الأفيون في سهل البقاع اللبناني,** ويتولّى المسؤولون السوريون تسويقه لدى شبكات التجارة العالمية, إذ نقلت مجلة الإكسبرس الفرنسية عن إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية DEA**أن تجارة الأفيون وحدها قد وفّرت للمسؤولين السوريين مكاسب تقدر بمليار دولار في عام 1986, ونتج عن ذلك تضاعف إنتاج هذه المادة إلى خمسة أضعاف في المناطق التي تخضع للقوات السورية في لبنان,** وصارت الأرباح التي تقدر بمئات ملايين الدولارات تقتسم بين المزارعين والمنتجين والمسوّقين والقوات العسكرية السورية.

التحليل الاقتصادي الإداري لظاهرة الفساد في سوريا

هناك علاقة وطيدة بين تدهور الإقتصاد في العديد من الدول النامية وإنتشار الفساد المالي والإداري, لذلك يفيد تتبع مسيرة إنحراف المؤسسات الاقتصادية التي أعيد توجيهها لتشكل عصب حياة السلطة الحاكمة.

ولعلّ بعض الأرقام عن الإقتصاد السوري تبيّن الوضع المخيف الذي وصلت إليه الأوضاع في سوريا, فمديونية الدولة جراء شراء الأسلحة وأدوات القمع للشعب تبلغ 15 مليار دولار, وإختفاء بعض المواد التموينية التي يحتكرها تجار النظام ويفروضن سعرها على المواطنين بات يشكّل ظاهرة إضافة إلى تردي الخدمات, كما تبلغ نسبة البطالة 30%, ونسبة التضخم تزيد عن 100% بينما تنشط عصابات تهريب البضائع من لبنان وتركيا وغيرهما، **ويمكن إرجاع الخلل في السياسة الإقتصادية إلى عاملين رئيسين:**

الأول: الطرح الإشتراكي العقيم والشعاراتي الذي تبناه حزب البعث لكنه عمل عكسه في الواقع العملي, وقلب التركيبة الإقتصادية للقطر السوري بأساليب ثورية دون تقديم بدائل واقعية.

الآخر: سياسة حافظ الأسد في بناء سلطة شمولية تتحكم بمقدرات الأمة, و بمعزل عن المجتمع لتتمكن من تغييره دون الخضوع لأي تأثير خارجي.

هكذا ، مرّت المسيرة الإقتصادية المتعثرة خلال حكم البعث وآل الاسد بثلاث مراحل رئيسة هي :

الأولى (1963-1970): تمّ فيها تبني سياسات التأميم وضرب القطاع الخاص، كما تمّ فيها تقليص ملكية الأراضي الخاصة من 800 إلى 150 دونماً من الأراضي المروية, وبحلول سنة 1966 وضعت السلطة يدها على أغلب المنشآت الصناعية, وعملت على استبعاد رأس المال الخاص عن الصناعة, وكان من شأن هذه السياسة أن أدّت إلى ضرب القطاع الزراعي حيث هبطت المساحة المروية من 533 ألف هكتار سنة 1965 إلى 450 ألف هكتار سنة 1970.

الثانية (1971-1986): تمّ فيها بناء سلطة شمولية ذات طابع رأسمالي على أنقاض السياسة الإشتراكية السابقة, وبدأت هذه المرحلة بإنقلاب حافظ الأسد في 1970 التي قامت فلسفتها على إنشاء سلطة قوية بعيدة عن الشعب حتى تتمكن من تغييره تدريجياً نحو السلطة العائلية, وقام النظام بفتح صفوف الدولة على مصراعيها أمام الفائض البشري المتدفق من الأرياف وذلك بتوسع أجهزة

القمع إلى أوسع مدى ممكن ممّا نتج عنه تحول جذري في التركيبة الإجتماعية للشعب السوري،**وتمكنت الدولة من إمتصاص أكثر من 1.200.000 شخص بحلول سنة 1979 في كوادر الحزب ومؤسسات الأمن القمعية وفرق الجيش, لتشق المجتمع بطبقة طفيلية جديدة تتحكّم في سياسات وإقتصاديات القطر**, وأدت هذه السياسة إلى ضرب القطاع الزراعي ،وانخفضت أجور المزارعين وعائداتهم , ممّا دفع بالغالبية من أبناء الطائفة العلوية إلى الإلتحاق بصفوف الجيش والأمن بحثاً عن المكانة والكسب السريع ،وهجر المزارعون أراضيهم في المحافظات الأخرى بحثا عن عمل وعيش كريم في بلدان الخليج ولبنان والأردن .

في المقابل ، إنحطّت مكانة المثقفين من الأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات والمدرسين , وأصبحت رواتبهم في أسفل سلّم الدخول،وظهرت في هذه المرحلة رأسمالية السلطة وإشتراكية المجتمع المزعومة , **وكانت الباحثة الفرنسية (اليزابيث لونغونيس**) أول من لاحظ الإزدواجية في التطبيق الإشتراكي والرأسمالي بين المجتمع والسلطة بقولها : (**يتم تجيير القطاع العام لصالح القائمين عليه, ويتم تحويل الإنتاج عن مساره الصحيح إلى العملاء في القطاع العام الخاص ليسوقوه بأسعار السوق الحرة, ونتج عن ذلك تدهور القطاع العام الحكومي, ونشوء اقتصاد "شبه خاص" مرتبط بضباط الجيش والأمن وكبار المسؤولين**) .

الثالثة (1987-2011): لقد **شهدث هذه الفترة نتائج التخبّط الإقتصادي الذي انعكس بصورة جلية في إنهيار قيمة الليرة السورية, وتوقّف مشاريع التنمية وغير ذلك ، وقد انخفضت قيمة الليرة من 6 ل.س. إلى 50 ل.س. للدولار ، ثم إلى 100 ل س في عام 2011** , وارتفعت أسعار المواد الغذائية والأساسية بنسب فلكية, واختفى الكثير من المواد الضرورية والأدوية, وصارت السلطة عاجزة عن توفير العملات الصعبة للإستيراد, وفي المقابل كانت عصابات التهريب تنشط, ويزداد فرض الضرائب والأتاوات على المواطنين ،وتجلّى في هذه الفترة تحكّم أفراد عائلة الأسد في مفاصل الإقتصاد السوري مثل (أبناء حافظ الاسد وزوجته ، محمد مخلوف وابنائه رامي وأخوته الذين يسيطرون على كافة أنشطة الإقتصاد والمجتمع والتعليم ، وكذلك أبناء عدنان مخلوف ،أبناء جميل الأسد ،رفعت الأسد وأبنائه ، آصف شوكت صهر الأسد وعائلته، وآل شاليش وغيرهم من دائرة العائلة) .

رموز الإفساد والفساد في نظام الحكم العائلي والطائفي والبعثي

لعب طرفان أدوار رموز الإفساد والفساد في سوريا هما : آل الأسد ، و قادة الجيش والأمن والحزب والمؤسسات الحكومية.

أولاً- آل الأسد :

يجرّم القانون السوري نقد رئيس الجمهورية مهما فعل, كما عملت وسائل الإعلام على تأليه الرئيس وجعله فوق مستوى النقد والشبهات,وتصاعدت عبارات الألوهية لحافظ الأسد بعد أحداث 1980 ولبشار الأسد بعد ثورة 2011 من قبل أبناء الطائفة العلوية المنضوين في قوى الجيش والأمن والحزب والشبيحة ، وقد ساعد هذا الوضع **الرئيس في أن يحكم حكماً مطلقاً دون رقيب أو محاسبة, فهو يهيمن على الإنفاق العسكري الذي يستهلك 60% من الميزانية السنوية دون أن تخضع هذه النفقات لرقابة الحكومة, كما أن مبيعات حقول النفط التي تدر أرباحاً سنوية بقيمة 3 مليارات تتبع رئيس الجمهورية ولا تدخل ضمن الميزانية السنوية** ، كما ذكر أمين الحافظ في مقابلة مع محطة الجزيرة الفضائية في برنامج شاهد على العصر :(بأن عائدات النفط السوري تحوّل إلى حساب خاص يتحكم به الأمين العام والقطري لحزب البعث), إضافة لذلك فأن إيرادات النظام السوري في عمليات بيع المخدرات اللبنانية كانت تزيد عن مليار دولار سنوياً حسب تقدير وكالة مكافحة المخدرات الأمريكية طوال فترة الثمانينات.

وصورة البذخ التي تمثلها قصور حافظ أسد وتماثيله وممتلكاته (على مستوى الأسرة) وكذلك ممتلكات وثروات أقربائه توضح صورة الفساد الذي يمثله رأس السلطة وعائلته, إذ إن تكلفة القصر الذي سماه (قصر الشعب) وتم إنجازه أواخر سنة 1990 تزيد عن 30 مليار ليرة ، في الوقت الذي كانت يمنع فيه إنشاء المعامل والمنشآت التي تقدّم فرص العمل لأبناء الشعب الفقراء الذين لا عمل لهم .

ويتبادر إلى الأذهان فوراً مع ذكر الفساد إسم "رفعت الأسد" الذي ارتبط اسمه بتجارة المخدرات والتهريب وفرض الأتاوات, والمشاريع الكبيرة خارج سوريا إضافة إلى سجله السيء وارتباطه بعدد من الجرائم المروعة في سوريا, وممارسة الاغتيالات للمعارضين خارجها خاصة في فرنسا وإسبانيا وألمانيا ، وأبناء عائلة الأسد ودورهم بتأسيس الشبيحة لتهريب السلع واحتكارها وبيعها بأسعار مفروضة للشعب السوري .

ويبرز من قائمة الفساد (جميل الأسد) الشقيق الآخر وإبنه فواز, ومن الجيل الجديد يبرز إسم باسل

حافظ الأسد وفراس رفعت الأسد ومحمد توفيق الأسد, ومالك الأسد, ومحمد إبراهيم الأسد وهلال الأسد , وماهر حافظ الأسد, وبشرى الأسد ولكل من هؤلاء ألف قصة وقصة في استغلال ثروات البلاد وتسخيرها لمصالحهم, وممارسة الإرهاب والتهديد ، كما لا ينسى أبناء محمد مخلوف (رامي وحافظ وأيهاب وأخوتهما) ، وعدنان مخلوف (وأبنائه) ودورهم الكبير في إدارة منظومة الفساد في سوريا .

لقد كان حافظ الأسد ومن بعده بشار هما رأس عمليات الإفساد و الفساد في سوريا وكل منهما حامي الفساد الكبير ومحارب الفساد الصغير لذلك هو المسؤول الأول عما يجري للشعب السوري من تدهور في مستويات المعيشة وانعدام فرص العمل والغلاء .

- تقدر ثروة عائلة حافظ الأسد (الزوجة والأبناء) بأكثر من (40) مليار دولار مودعة في مصارف عالمية في روسيا وإيران وفنزويلا وكوريا ولبنان ودول أخرى .

- باسل الاسد : قدرت ثروته (20) مليار دولار كانت موضوعة في المصارف الأجنبية وخاصة السويسرية عند وفاته عام 1994 ، ولم يعرف مصير تلك الأموال من قبل سكان سوريا .

- ماهر الأسد : واجهته محمد حمشو ورغم ما قيل عن توجيه ضربة لحمشو وإبعاده من العمل مع ماهر الأسد نتيجة أخطاء ارتكبها ، لكن هذا لا يمنع أنه مازال يدير شركاته السابقة لصالح ماهر الأسد وتقدر ثروته بحدود (2) مليار دولار .

- جميل الأسد : تقدر ثروته(5) مليارات دولار من عقارات يصل عددها 163 عقار داخل سوريا وخارجها وخصوصاً في فرنسا إضافة إلى الأموال المودعة في البنوك الأوروبية التي تحفّظت عليها تلك البنوك بسبب الخلاف على التركة بين الورثة ، وقد كان جميل الاسد رئيساً للجنة الأمن القومي في مجلس الشعب ورئيس جمعية المرتضى الشيعية الإيرانية ،وكان معظم وقته مقيماً في فرنسا ولم يحضر أي اجتماع لمجلس الشعب أو للجنة ومع ذلك فقد كان يتم تسجيله في محاضر جميع الجلسات بأنه موجود وحاضر الجلسة.

- رفعت الأسد : تقدر ثروته (4) مليارات دولار على شكل عقارات في فرنسا واستثمارات في البورصة في مشاريع نفق المانش ومصانع وشركات كبرى , وأتت ثروته من الرشاوى والتهريب وفرض الاتاوات على رجال الأعمال وكذلك من تهريبه للآثار من سوريا وخصوصا من منطقة السويداء ومن دير الشيروبيم لدى المسيحيين بالقرب من صيدنايا .

- شبيحة عائلة الأسد (فواز - جميل –منذر-كمال –شيخ الجبل –نمير- هلال ... إلخ): الذين عاثوا فسادا وترهيبا بالمواطنين في اللاذقية وطرطوس ولكل منهم ثروته الخاصة ورجاله المخفيّة.

- رامي مخلوف : هو الواجهة المالية لعائلة الأسد ، ورغم أن سنه لا يتجاوز (40) عاما لكنه يمتلك ثروة تقدر (16) مليار دولار بسبب المشاريع الإحتكارية التي حصل عليها من ابن عمته (بشار الأسد) (الخلوي – الأسواق الحرة ، إلخ ...) ، وسعى قبل الثورة السورية وخلالها للسيطرة على كامل الإقتصاد السوري وشراء الأبنية والأراضي من خلال شركته القابضة –شركة الشام - التي جعلها واجهة له عن طريق إدخال عدد من رجال الأعمال المرتبطين بالنظام والذين لا يستطيعون العمل خارج هذه المنظومة الفاسدة ، والأهم هو السيطرة على المنافذ الحدودية السورية من خلال تعاقده لإدارة مرفأ طرطوس ومرفأ اللاذقية ، وكذلك على الحركة في مطار دمشق من خلال تأسيسه لشركة طيران خاصة ستنافس شرطة الطيران السورية المملوكة من الحكومة تمهيداً لإفلاسها وبيعها ،. وأوكل إدارة الشركة بعد الثورة السورية إلى (ديالا حاج عارف) التي كانت تسكن في غرفتين بسكن جامعة دمشق كونها لا تملك بيت لحسابها في عام 2003 ، وسبحان من يعطي بدون حساب ؟ وهي حاليا من كبار رجال ونساء الأعمال في سوريا بعد أن فرضها رامي مخلوف بوظيفة وزير شؤون إجتماعية وعمل في حكومة ناجي عطري ، وبعد إخراجها من الوزارة هي التي تدير أموال شركة شام القابضة ولها حصة فيها مع استثمارات كبيرة لها في مجالات أخرى .

ومؤخرا ونظرا لقرار الرئيس الاميركي جورج بوش بملاحقة المسؤولين الفاسدين في أي مكان في العالم فقد تم إعادة توزيع ثروة آل الاسد وتوزيعها على عدة أسماء كي لا تبقى باسم واحد ، لذلك تم إحداث عدد كبير من الشركات الفرعية بأسماء مختلفة من عائلة الأسد ومخلوف وشاليش والأخرس وأقربائهم من الذكور والإناث وأصدقائهم الذين أنعموا عليهم خلال حكم العائلة ، وضعت بإسمهم مبالغ مختلفة وذلك في بنوك تركيا ورومانيا وبلغاريا وروسيا وفرنسا وسويسرة وبريطانيا والدول الإسكندنافية ولوكسمبورغ وهولندا وكندا وبلجيكا واستراليا والصين وماليزيا والفلبين وغيرها من الدول , وكذلك حاول محمد مخلوف والد رامي أن يعقد صفقة مع جون كيري عضو مجلس الشيوخ الأميركي عندما زار سوريا في شهر ديسمبر 2006 يتم بموجبها استثمار جزء من أموال آل الأسد في أميركا مقابل تخفيف الضغوط على النظام وعدم مصادرة الأموال لاحقا .

- عائلة شاليش : (واجهة مالية لعائلة الأسد) ، وتتألف من رئيس مرافقة الرئيس ذو الهمة شاليش وفراس وآصف شاليش الذين يعملون في تهريب الأسلحة للعراق و رياض شاليش مدير عام مؤسسة الانشاءات العسكرية والمعروف عنه فساده في التنفيذ وسرقته للمواد التي يجب أن تستخدم في البناء ، وهو المسؤول عن تنفيذ سد زيزون الذي انهار وكذلك عشرات المشاريع للسدود والطرق

والأبنية التي جميعها بطريقة مخالفة للمواصفات والمهددة بالتشقق والإنهيار لاحقاً , وتقدر ثروة هذه العائلة ب(3) مليارات دولار .

ـ آصف شوكت : (صهر عائلة الأسد) وواجهته أخيه في طرطوس مفيد شوكت ووهيب غانم رئيس غرفة تجارة وصناعة طرطوس ، وتسيطر هذه العائلة على التجارة والصناعة ومرفأ طرطوس وتقدر ثروتها ب(1.5) مليار دولار .

ـ عائلة الأخرس : (أهل زوجة بشار الأسد) وتشمل ثروات كبيرة تم وضعها بإسمهم من أجل استغلال جنسيتهم الإنكليزية ، حيث تم شراء عقارات كبيرة في العاصمة لندن بأسماء الدكتور فواز الأخرس وإبنه إياد ، وتم وضع عقارات وشركات في لبنان بإسم شفيق الأخرس ، وتم تشكيل شركة قابضة وإنشاء عدة مشاريع في سوريا بإسم طريف الأخرس وتقدر الثروة الإجمالية ب(1) مليار دولاروهناك أغنياء مرتبطين بالنظام الأسدي على سبيل المثال صائب النحاس ، وعثمان العائدي ، نبيل طعمة ، عماد غريواتي وتقدر ثروة الواحد منهم بنصف مليار دولار ، وغيرهم كثير ....

(عزو محمد عبد القادر ناجي : بروز ظاهرة الفقر في سوريا في العهد الأسدي – الدوافع والاسباب ، الحوار المتمدن ، العدد 3663 ، 10 / 3 / 2012)

ثانياً ـ الجيش وأجهزة الأمن والحزب وإدارات المؤسسات الحكومية :

شكّلت هذه الفئة سلطة مستقلة تمتّع أعضاؤها ومعظمهم من أبناء الطائفة العلوية بالإمتيازات الكبيرة, وكان لهم الدور الكبير في رسم مسار الأحداث حتى صاروا "سلطة خفية", وكان الضباط الكبار المتنفذون يصطدمون بالحكومة حين التعارض مع مصالحهم المشبعة بالفساد ،وظهر ذلك خاصة خلال حكومة عبد الرؤوف الكسم (السنّي) 1980-1987, الأمر الذي جعل حافظ الأسد ينحاز إلى أعضاء المؤسسة العسكرية الأمنية التي يديرها أبناء طائفته وبعض المنتفعين من أبناء الأغلبية السنية وأبناء الطوائف الأخرى،وانقلب على رئيس وزرائه الكسم واتهمه بسوء الإدارة وأقاله من منصبه .

ويبرز من هذه القائمة(علي حيدر،علي دوبا،محمد ناصيف ،محمد الخولي،شفيق فياض،إبراهيم الصافي ،علي حبيب ،علي أصلان ،أحمد عبود ، آصف شوكت،عدنان بدر حسن ،حسن خليل ، بهجت سليمان ،علي حوري ،إبراهيم حويجة ،ذوالهمة شاليش ،وآل وقاف وآل عيسى ، وغيرهم الذين يصعب إحصاءهم...) وبعض من أبناء السنة مثل (حكمت الشهابي ، مصطفى طلاس ، عبد الحليم

خدام ، ...) .وبإستثناء الشهابي وطلاس, فإن جميع الأسماء المذكورة من قادة الأجهزة العسكرية والأمنية, هم من العلويين الذين أصبحوا طبقة أرستقراطية بسبب ما يحصلون عليه من إمتيازات وما يسخرونه من الإمكانات لخدمتهم.

وفي تفسير لنشوء البرجوازية الطائفية الجديدة برعاية حافظ الأسد, **قال باتريك سيل عن حافظ الأسد : "في سبيل حكم سوريا وتحديثها ، يعتقد أنه بحاجة إلى طبقة قوية ومتموّلة من بين رجاله أنفسهم لتحلّ محلّ البرجوازية السورية القديمة"**، وثمة تفسيراً آخر يقول (بأن السلطة الطائفية ستتعرّض بكاملها للإنهيار في حالة إقصاء رموز الفساد الذين يشكلون العصب الرئيس للنظام) .

شعارات الحركة التصحيحية لحافظ الأسد ومكافحة الفساد

رفع حافظ الأسد بعيد إنقلابه 1970 شعارات جميلة في الحرية وكرامة الإنسان والتعبير عن الرأي ومساهمة المواطن في الرقابة والنقد والبناء وفي حرية الصحافة وهي أول حملة جميلة من الشعارات في ظل حكم حافظ الأسد, إلا أن هذه الشعارات لم تترجم طيلة حكم البعث وآل الأسد إلى واقع عملي, بل أطلق الأسد العنان لعصابات أجهزته الأمنية والطائفية لتعتدي على أعراض المواطنين وأرواحهم وأموالهم وحرياتهم .

وقد إنطلقت في سنة 1977, و سنة 1979-1980 و سنة 1987 و سنة 1999-2000 حملات شكلية لمحاربة الفساد (المزعومة) تحت وطأة الأوضاع المتردية سياسياً وإقتصادياً ، للتخفيف من الإحتقان الشعبي الذي يدرك تماما من هم رموز الفساد ، وهناك خمسة أسباب لهذه الحملات المزعومة وهي :

1- **محاولة إمتصاص السخط الشعبي من تردي الأحوال** عن طريق تخدير المواطنين بإجراءات سطحية.

2- **وضع رئيس الجمهورية وضباط الطائفة فوق مستوى الشبهات**, عن طريق إلقاء المسؤولية على رئيس الحكومة والوزراء ومديري شركات القطاع العام من أبناء الأغلبية السنيّة.

3-التمهيد لمواقف دولية جديدة تحتاج إلى دعم خارجي كلما اضطر النظام لطلب مساعدات خارجية كما في قمة بغداد سنة 1978 وعمّان سنة 1987 وحرب الخليج 1991 .

4-استخدام هذه الحملات لتصفية المعارضين للترتيبات التي يقوم بها رئيس الجمهورية في تكريس هيمنة الجيش والأمن على الشؤون المحلية ، كما هو الحال في إقصاء حكومات الأيوبي والحلبي والكسم والزعبي رغم فساد معظمهم .

5- **ترسيخ سياسة الفساد نفسها عن طريق تأصيل وراثة العائلة والطائفة للحكم** بشتى الوسائل التي تلمّع أبناء الرئيس وأقاربه كرموز للنزاهة ولإبرازهم كمرشحين للسلطة لا يستغني عنهم المجتمع.

قسم بشار الأسد لرئاسة سوريا والبدايات الخاطئة

أعلن بشار الأسد في قسم الرئاسة بعد وراثة الحكم من والده عام 2000 شعارات مكافحة الفساد والشفافية ، لكن تساءل كثير من المراقبين والساسة وقادة العالم كيف لهذا الشاب محدود الإمكانيات وعديم التجربة أن يصبح بين عشية وضحاها رائداً للتحديث ومصلحاً يقود الجمهورية في مرحلة عصيبة من تاريخها الحديث.
إن اختيار بشار حافظ الأسد رئيساً "للجمهورية الملكية" بعد وفاة والده بعد التلاعب بالدستور وتعديل المادة 83 لتناسب عمر الرئيس المرتقب, دليل على تكريس نهج إبقاء الحكم في العائلة الأسدية والأقلية العلوية التي بناها والده , وبما يضمن استمرار مراكز القوى في مراكزهم ، **ومع كل الشعارات التي طرحها بشار الأسد خلال سلطته فلم تتم محاسبة فاسد واحد من كبار الفاسدسن الذي تولّى حمايتهم ودعمهم وتسهيل كافة نشاطاتهم وبالمقابل دفع الأجهزة الفاسدة في مؤسسات الرقابة والقضاء لإتهام أشخاص مشهود لهم بالنزاهة والصلاح ظلما وعدوانا ليظهر بأنه يحارب الفساد وبذلك فهو يعيد طريقة حكم أبيه حافظ الذي استحضر الفساد إلى سوريا ورعاه وضخّمه إلى أقصى درجة ممكنة ليعزّز سلطات حكمه من خلال الفساد والمفسدسن والفاسدين** ، وكان ذلك القسم وتغيير الدستور بداية النهاية لبشار الأسد بإنتظار الفرصة المناسبة التي جاءت مع إنطلاق شرارة الثورة السورية في عام 2011 .
(بشير زين العابدين:الفساد وأسباب فشل التنميةفي سورية بين (1963-2000) حقائق وأرقام)

مدى تطوّر الإقتصاد السوري خلال حكم البعث وآل الأسد

أُطلق تعبير الإقتصاد الإنتقالي على الإقتصادات التي كانت تعتمد نظام الإقتصاد الذي تتحكم فيه الدولة والتخطيط المركزي, و التي دخلت في مرحلة الإنتقال إلى إقتصاد السوق, عبر الإصلاحات البنيوية التي تعتمدتها الدولة، وكانت الدول المعنية بهذا التعبير هي دول أوروبا الشرقية بشكل أساسي. وهكذا ، **يصنّف الإقتصاد السوري كإقتصاد إنتقالي لكنه على الدوام لم يصل إلى صيغة إقتصادية محدّدة ، إذ مال زال ينطبق على الإقتصاد السوري صفة الإقتصاد المرتكز إلى الدولة ، وهو بالوقت نفسه إقتصاد غير مخطّط لأنه بعيد جدا عن إتباع خطط سليمة** أوّلاً, لأن الخطط التي

اعتمدتها سوريا منذ الستينيات من القرن الماضي لم تكن تملك صفة الإلزام, وثانياً, لأنها توقفت عن إعتماد خطط رسمية منذ العام 1985, بحيث بقيت الخطة الخمسية السادسة (1986-1990) مجّرد مشروع خطة وما تلاها من خطط خمسية لم يخرج عن ذلك بشكل فعلي .

حالة الإقتصاد السوري في فترة حكم آل الأسد

جرى في عام 1971 الأخذ بمجموعة إجراءات لمواجهة حالة الركود الإقتصادي ، واعتبرت هذه الإجراءات أول تجربة إنفتاح للإقتصاد السوري، وكان الهدف منها فتح مجال أكبر أمام القطاع الخاص للمشاركة في حركتي الإستيراد والإستثمار والتصدير، وصدر عفو عن الرساميل التي هربت سابقا, وأجيز استيراد سلع من قبل القطاع الخاص كانت ممنوعة, وجرى تخفيض سعر صرف العملة السورية لتشجيع التصدير.

إلا أن التغيير الأهم الذي تأثّر به الإقتصاد السوري خلال السبعينيات , فهو زيادة أسعار النفط عام 1973، إذ أتاح ذلك رفع حجم التدفقات المالية الخارجية من مساعدات حكومية من الدول العربية إلى سوريا لكونها بلد المواجهة مع إسرائيل والذي وصل (550 مليون دولار سنوياً أقرّها مؤتمر الرباط عام 1974)**وتحويلات من العاملين السوريين في الخارج بمقدار(750 مليون دولار سنوياً في اواخر السبعينيات) وعائدات ترانزيت (للنفط العراقي), وأضيفت إليها عائدات تصدير النفط السوري التي بلغت (58% من الصادرات عام 1977).**

وقد عبّر تطور حجم الإنفاق العام خلال تلك الحقبة عن هذا التغيير ،إذ ارتفعت أرقام الموازنة بالأسعار الثابتة تسع مرات بين عامي 1970 و1978 ، وارتفعت الإستثمارات الإنمائية المبرمجة من 3,9 مليار ل.س. في خطة (1966- 1970) إلى 50,5 مليار ل. س. في خطة (1976- 1980)، **وكانت حقبة السبعينيات في الوقت عينه حقبة نمو كبير للإستهلاك والإستيراد فقد زادت الواردات خلالها من 1,3 مليار ل. س. عام 1970 إلى 16,2 مليار ل. س. عام 1980.**

ومع نهاية عقد سنوات 1970 , كانت قد تحققت تغييرات كبيرة في مجالات عدة، فقد حصلت الصناعة على حصة كبيرة من الإستثمار الشكلي في النصف الثاني من السبعينيات، أما حصتها في التكوين الرأسمالي الثابت فقد بلغت 45% منه خلال فترة 1972 - 1978، وبلغ إسهام الدولة في الإستثمار الصناعي نسبة 80% منه، و نما القطاع الصناعي بمعدل 10% سنويا بين عامي 1970 و

1981 تبعاً لأرقام البنك الدولي.

وألحق بالخطة الخمسية الثالثة (1970 -1975) برنامج كبير لإنتاج المدخلات الصناعية،وتمّ شراء مصانع عديدة على طريقة (مفتاح باليد) منها 10 مصانع إسمنت و3 مصانع أسمدة ومصفاة بترول و4 مصانع سكّر ومصنع ورق ومعمل لإنتاج الطاقة ومصانع الومنيوم وكابلات ومواد بناء وزجاج , والعديد من معامل النسيج والصناعات الغذائية، لكن تمّ تنفيذ هذه المشاريع خلال الخطتين الرابعة والخامسة (أي خلال 15 سنة)،وقد هدفت تلك الإستثمارات نظريا إلى ما يلي :

1) دمج وإستخدام الموارد المحلية, بخلق صناعة أسمدة تستخدم الفوسفات والبترول, وتطوير صناعة النسيج والصناعات الغذائية التي تستخدم موارد الزراعة.

2) خلق صناعة تعدين وصناعات هندسية .

3) تأمين حاجات الطلب المحلي وبدائل عن الإستيراد (مواد بناء, سلع استهلاكية معمرة, أدوية).

لكن النتائج المحققة لم تبلغ الأهداف المحددة وفق تلك المشروعات .

في عام 1983, أتت الصناعة الكيماوية (أسمدة وإسمنت وبناء) في المرتبة الأولى من حيث حصتها في الإنتاج الصناعي (37%) وتبعتها صناعة النسيج (25%) ثم الصناعات الغذائية (21%)، و أسهم القطاع الخاص في خلق مصانع صغيرة لتجميع الأدوات الكهربائية والميكانيكية.

وفي بداية الثمانينيات ، تمّ الإستغناء عن الإستيراد في مجال مواد البناء ومجال السلع الميكانيكية والكهربائية البسيطة من حيث التكوين التكنولوجي ، وقد اعتبر البعض في معرض تقويمهم للسياسة الصناعية التي طبقت حينذاك, أنها لم تكن سياسة صناعة ثقيلة, كما لم تكن سياسة تصنيع بديلا للإستيراد, بل أنها إستندت إلى (فرص) أو خيارات الصدفة أكثر مما عبرت عن استراتيجية فعلية .

أما الزراعة, فلم تتجاوز حصتها نسبة 10% من الإنفاق المبرمج في الخطتين الثالثة والرابعة ،مع العلم أن سوريا تمتلك مؤهلات زراعية كبيرة ، ومثّلت هذه الحصة مبلغاً يساوي 1/7 من الذي حصلت عليه الصناعة خلال فترة 1974- 1980، وقد عزا المراقبون بطء نمو القطاع الزراعي أوّلاً إلى تأخر إنجاز مشاريع الإستصلاح, وثانياً إلى إفراط الدولة في التدخّل في نشاط هذا القطاع عبر تحديد أنواع المحاصيل وقلة توفير المستلزمات, والتدخل في شراء المحاصيل, الخ .وقد زاد إسهام القطاع الخاص في النشاط الإنتاجي في ظل الوضع الجديد، وزاد الإستثمار الخاص بمعدّل 400% بالأسعار الثابتة بين عامي 1970 و1980، و شكّلت الواردات التي موّلها القطاع الخاص مباشرة

خلال السبعينيات ربع مجموع الواردات، كما أسهمت الإستثمارات العامة التي تحقّقت في القطاع الصناعي بتوسيع السوق الداخلية, الأمر الذي أمن أسواقاً للتصريف استفاد منها القطاع الخاص السوري ، واستفاد كذلك القطاع الخاص من المجال الذي أفسح له للإستثمار في القطاع السياحي عبر المشاركة مع الدولة في مؤسسات مشتركة تمتلك فيها هذه الأخيرة حصة محدودة, وذلك بموجب القانون رقم (56) لعام 1977, والقانون رقم (41) لعام 1978.

كما استمرّ قطاع البنى التحتية بإستقطاب جزء مهم من الإستثمار العام، إذ بين عامي 1970-1976 كانت شبكات الطرقات قد زادت بنسبة 25% والسكك الحديدية بنسبة الثلث وطاقة المرافيء بنسبة 20%.

ومع الشروع بإستخدام سدّ الفرات إبتداء من عام 1973, فقد تضاعف إنتاج الطاقة الكهربائية حتى عام 1977، لكن هذا الإنتاج بقي مقصّرا عن الإستجابة للحاجات المتزايدة, ولم يعد قادراً في نهاية عقد 1970 على تأمين أكثر من 60% من هذه حاجات الطاقة الكهربائية نظرا لسوء التكنولوجيا المستخدمة في عنفات توليد الكهرباء على سد الفرات المستوردة من الإتحاد السوفياتي وتكرار الأعطال فيها وضعف تدريب الفنيين لإستثمارهاوذلك نظرا إلى أعمال الفساد التي تتحكّم في شراء التجهيزات وتركيبها وتشغيلها وصيانتها من قبل السلطات السورية آنذاك أو من قبل سلطات الإتحاد السوفييتي التي ساهمت بشكل متعمّد في إفساد وتخريب كافة بنى الدول التي تعاونت معها خلال عشرات السنين.

إلاّ انه وبمقدار ما كانت حقبة السبعينيات حقبة نمو كبير للإستثمار النظري في القطاعات الإنتاجية, فإنها كانت أيضا حقبة نمو للتوظيفات في قطاع البناء وتوسع لقطاعات الخدمات، إذ نمت بعد عام 1973 حصة البناء والتجارة والإدارة الحكومية بسرعة كبيرة، **و يعتبر البعض أن نموّ عقد السبعينيات كان عائدا في جزء كبير منه لأداء قطاعي البناء والخدمات, الذي فاق مثيله في القطاعات المنتجة للسلع، وقد فاق الإستثمار في قطاع البناء مثيله في قطاع الزراعة بثلاثة أضعاف،** وكان قطاع بناء المساكن هو الأكثر ديناميكية خلال الحقبة, وأتى مباشرة بعد الصناعة من حيث حجم الإستثمار العام والخاص فيه، كذلك نما استهلاك القطاع العام بين عامي 1970 و1976 بنسبة 15% في السنة, مقابل نمو للإستهلاك الخاص بمعدل 10% ونمو للإستهلاك الإجمالي بمعدل 11,5% خلال الحقبة ذاتها، أي أن هذه الأخيرة شهدت توسّعا أكبر من المتوقع للنشاطات التجارية والمالية والحكومية، وقد بلغ معدل التضخّم السنوي لحقبة 1970- 1976, 18,8% وفقاً للبنك الدولي,

وارتفع إلى مستوى 30% خلال فترة 1979- 1982,علماً انه لم يتجاوز الـ 1,8% خلال الستينيات.
أما في عقد الثمانينيات, فيعتبره المراقبون عقداً ضائعاً بالنسبة للتنمية في سوريا، ويشهد الناتج الداخلي للفرد تراجعا بين عامي 1980 -1990 بمعدّل 20%، ولعب تراجع المداخيل المحوّلة من الخارج دوره في خلق أزمة عملات صعبة خلال ذلك العقد, و ترتّب على ذلك تراجع مستوى الإنفاق العام والتشدّد من قبل الدولة في تعاطيها مع نشاط القطاع الخاص خلال السنوات الأولى من ذلك العقد ، وذلك لأسباب كانت تضمرها أجهزة الحكم الذي اتصف بتكريس الفساد في كافة أشكاله والبدء في التهيئة لنظام الحكم العائلي الذي يستوجب شراء الضمائر والذمم .
وإبتداء من عام 1981, عمدت الدولة للحدّ من الإستيراد واعتماد موازنة تقشفية، كما أن المصرف التجاري السوري خفّف إبتداء منذ عام 1982 التسهيلات الممنوحة للمستوردين بالعملات الصعبة، وإبتداء من عام 1984 تعمّقت أزمة العملات الصعبة في البلاد، **الأمر الذي جعل المصرف التجاري السوري يتوقّف عن فتح إعتمادات للمستوردين، أما أزمة العملات الصعبة, فإنها تعود إلى ما يلي :**

1) **توقف تصدير البترول السوري** ، وتوقف عائداته بسبب حالات المقاطعة الدولية لسوريا .
2) **إنقطاع المساعدات الحكومية العربية** بسبب حرب إيران والعراق ووقوف سوريا مع إيران ضد العراق .
3) **عدم قدرة القطاع الصناعي العام على توفير إيرادات كافية من العملات الصعبة** تتيح تعويض تراجع حجم التدفقات المالية الخارجية وتتيح قطف ثمار الإستثمارات الهائلة التي توفرت لهذا القطاع منذ عام 1973.

لقد تبيّن أن المشاريع التي جرى التخطيط لها على طريقة (مفتاح باليد) بقيت عاجزة تماما عن تحقيق النتائج المتوخاة منها نظرا إلى كونها تعتمد على الرساميل العالية في غالبيتها, وإفتقارها لليد العاملة المحلية المؤهّلة لتشغيلها, وهكذا كان مستوى نشاطها مرتبطا كليا بما يتاح إستيراده لها من المواد الأولية والمدخلات الصناعية وقطع الغيار، ذلك أن نشاط الغالبية منها كان يقتصر على تحقيق المرحلة الأخيرة من الإنتاج, الأمر الذي يعني تبعية مفرطة من قبلها تجاه الخارج لإستيراد ما تحتاجه من مدخلات وفي حال صعف توفر الرساميل كانت تلك المنشآت عاجزة عن العمل . **وبرز عنصران رئيسيان في أداء تلك المؤسسات كونها تمت دون دراسات جدوى حقيقية بل كانت مصمّمة مؤئلا للنهب المستقبلي من قبل الجهات الوصائية** عليها وإداراتها المتعاقبة كما يلي :

1) **ضعف إستخدام إمكاناتها** وقدراتها الإنتاجية الفعلية .

2) **ضعف إنتاجيتها الحقيقية** وفق الكفاءة التشغيلية المحددة .

لقد أدى نقص العملات الصعبة لاحقا لعدم التمكّن من توفير العناصر التشغيلية لها, وتوقّف البعض منها عن الإنتاج بشكل كامل مما أدى إلى تراجع مؤشر الإنتاج في الصناعة التحويلية من 109 عام 1984 إلى 93 عام1988**.**

واقع الزراعة في عهد آل الأسد

قدم الدكتور عبد العزيز ديوب (الخبير في الزراعة والأستاذ في كليات الزراعة بالجامعات السورية) تحليلا علميا ومنهجيا لحالة الزراعة في عهد آل الاسد.

بداية ، لابد من العودة سريعا لتاريخ الزراعة في سوريا وتحديدا في الحقبة الرومانية حيث تبوأت مركزا هاما في تمويل الجيوش وكثيرا من المدن مما أهلها لحيازة لقب " سلة غداء الامراطورية الرومانية , هذا وقد بلغ ما تمكنت من تمويله وخاصة الاقماح مايكفي لخمسين مليونا من السكان وكان لسهول حوران مشاركة واسعة في هذا المجال .

بالإنتقال إلى عهود زمنية لاحقة فقد استمرت سوريا في المحافظة على خصوبتها وذلك خلال كافة تلك المراحل حتى الخمسينات من القرن الماضي وقد سبقتها تلك المرحلة التي أعقبت الإستقلال الوطني في العام 1946 حيث تصدرت إنتاجية الجزيرة السورية من الأقماح أرقاما قياسية وذلك بسبب اتباع عمليات الخدمة الزراعية الحديثة آنذاك ومنها رش مبيدات المكافحة بواسطة الطيران وذلك من خلال اتساع وحدة الرقعة الزراعية الواحدة حتى أكثر من 1000 هكتار مما أتاح المجال لاستخدام آليات زراعية متطورة كالمرشات بعيدة المدى في الري الرذاذي وغيرها .

في نهاية الخمسينات وتحديدا بدايات الوحدة مع مصر واصدار قوانين الإصلاح الزراعي والاستيلاء على أراضي الملاكين بشكل عشوائي ، حيث جرى تفتيت الملكية الزراعية إلى مساحات صغيرة تم توزيعها على الفلاحين دون الإهتمام بتوفير مستلزمات الأنتاج لهم مما تسبب بتراجع الإنتاج وخاصة في مجالي القطن والأقماح, ورافق ذلك موجة من الجفاف وخاصة في منطقة سهول حوران أدت إلى نزوح سكاني كثيف بين المدن .

مالبثت أن استعادت الزراعة في بداية الستينات بعضا من نشاطها الإنتاجي , حتى لاحت في الأفق قوانين الإصلاح الزراعي والإستيلاء على الاراضي والتي أصدرتها الحكومة المنبثقة عن انقلاب آذار لعام 1963 لتتراجع ثانية ليس في مجالي القطن والأقماح كما كان عليه بل في كافة مجالات الإنتاج الزراعي نظرا لأن تلك القوانين طالت أراضي الحقول الزراعية كالبساتين المنتجة لثمار العنب والفاكهة والخضار , وهنا لابد من دراسة الواقع الزراعي بأقسامه المختلفة كل على حدة :

1-المحاصيل الزراعية :

تتبوأ الاقماح المكانة الأولى ضمن هذا المجال كمحصول استراتيجي بلغت إنتاجيته القصوى 4,5 مليون طن كقمح من النوعين القاسي والطري , وتجدر الإشارة إلى أن احتياجات سكان سوريا من القمح تقدر بحوالي 2 مليون طن للخبز اليومي , ورغم ذلك مازالت أزمة الرغيف تقلق المواطن السوري وما زال الإنتظار أمام كوات المخابز تقليدا يوميا ، كما أن سوريا تنتج كميات كبيرة من الشعير الذي يستخدم في أغلبيته علفا للحيوانات حيث تقدر ب2 مليون طن قابلة للزيادة المضاعفة ، كذلك فإن إنتاج سوريا من الشوندر السكري والذرة مازال دون الحد الأدنى نسبة إلى المساحة المزروعة، أما بالنسبة لزراعة القطن فإن الحالة الراهنة تقدم لنا نموذجا غريبا من سوء السياسة الزراعية المبنية على الفساد المستشري في السلطة , إذ تشير إحصائيات إنتاج القطن السنوي الى 240000 طن يصار إلى شرائه من المزارعين ومن ثم يحلج ويصدر مما يحقق خسارة بحدود 100 مليار ل س سنويا نتيجة لمضاربات بورصة القطن في الأسواق العالمية , علما أنني تقدمت بدراسة علمية اقتصادية وفنية حددت فيها الجدوى الإقتصادية للقطن الذي يستنزف كميات هائلة من مياه الري ومواد مكافحة وجهد مبذول وأخطارالحرائق والتخزين وغيرها وبالنتيجة خسائر محققة وما ذلك إلا تخريبا واضحا تقوم به عصابات ماتسمى الحكومة , في الوقت الذي تتوفر فيه كافة الإمكانات لحلج القطن وتحويله إلى خيوط صناعية ومن ثم تصنيعه نسيجيا إلى ألبسة مما يحقق ربحا أكيدا كقيمة مضافة بقيمة حوالي 400 مليار ل س تقريبا .

2-الخضار والفاكهة :

من المؤكد بأن الإنتاج الزراعي لأنواع عديدة من ثمار الخضار والفاكهة يتميز بتعدد أنواعها من خلال الميزة النسبية التي تتصف بها البيئة السورية من حيث إمكانية زراعة تعدد أنواع مختلفة ضمن إطار التنوع الحيوي فالخضار على مختلف أنواعها تزرع في أكثر من موسم واحد , كما تستزرع أشجار الفاكهة المختلفة تبعا لظاهرة الميزة النسبية حيث تجود زراعة أشجار الحمضيات بإنتاج يقدر بمليون طن والتفاح بحدود نصف مليون طن والكرز والدراق والفستق الحلبي والتين والجوز والمشمش والفريز والكاكي وثمار النخيل إضافة الى حوالي 150 مليون شجرة زيتون بإنتاج سنوي يقدر بأكثر من مليون طن , وكذلك كروم الكرمة المتميزة بأصناف نادرة مستزرعة أغلبها في منطقة داريا التي دمرها همج الأسد .

3- الإنتاج الحيواني :

من المؤكد بأن الإنتاج الحيواني في سورريا يعاني إهمالا منقطع النظير , علما أنها تتمتع بميزات تجعلها متطورة جدا في هذا المجال , **وعلى سبيل المثال فإنها تمتلك حوالي 20 مليون من سلالة غنم العواس والتي تعتبر من أفضل السلالات في العالم** , ورغم مايدعى من محاولات جارية من أبحاث وغيرها ليست سوى تظاهرات غير جادة وغير مسؤولة ,بينما يقوم العدو الاسرائيلي من خلال مؤسساته البحثية بدراسات وأبحاث جادة بهدف تحسين بعض صفات أغنام هذه السلالة , كما أن الثروة السمكية تعاني أيضا من الإهمال حيث أن الصيد مازال متبعا باستخدام الطرق البدائية مما يجعل أسعارها مرتفعة جدا وبالتالي ليست في متناول المواطنين بسهولة كلحوم بديلة , كما أن المداجن انتشرت بأعداد كبيرة وفي مناطق شاسعة من كافة المناطق لكنها لاقت أمام تطورها عقبات عديدة من قبل الحكومة وذلك من خلال رفع أسعار الأعلاف خاصة المستوردة مما ساهم في تراجع إنتاجها وبالتلي غلاء أسعارها .

مما ذكر ، يتبين لنا بأن الإنتاج الزراعي يعاني الكثير المشكلات منها مفتعل ومنها اعتيادي ، والتي تساهم في تدهوره نتيجة للاسباب التالية :

- **هيمنة الحكومة على القطاع الزراعي** من خلال مؤسساتها بداية من وزارة الزراعة التي تقوم بوضع الخطط الزراعية بيروقراطيا بشكل يتنافى ويتناقض مع مصالح المزارعين والواقع على الأرض والزامهم بتنفيذها , وكذلك مؤسسات تابعة للوزارة كإكثار البذار التي تتحكم ببذار القمح والشعير والقطن وغيره في الوقت الذي تعاني هذه المؤسسة من خسائر تجاوزت ال10 مليارات ل س ,وكذلك الفساد والبيروقراطية مما يجعل منها عبأ ثقيلا على عاتق القطاع الزراعي وعقبة أمام تطويره , كما أن وجود التنظيمات الفلاحية كاتحاد الفلاحين وانتشاره في كافة المناطق والقرى يساهم في إفساد البيئة الاجتماعية في الريف لممارسته مهام تلتقي مع التوجيهات الأمنية إضافة لتكريس الفساد الذي تمارسه هذه القيادات من خلال تنفذها وتحكمها في بعض الأحيان في توزيع الأعلاف أو البذار وغيرها من المستلزمات , كما أن القيادات الحزبية تساهم في افساد البيئة الريفية أيضا من خلال ارتباطها بالأحهزة الأمنية التي تعمل على تكريس الخلافات بين المزارعين وبث الفرقة والفتنة بينهم مما يساهم في الإبقاء على حالة التخلف إقتصاديا واجتماعيا , خاصة وأن الريف هو المنطقة الوحيدة التي كانت خارج السيطرة الأمنية والحزبية خلافا لقطاعات أخرى في المجتمع كالصناعة على سبيل المثال حيث تم ربط العمال من خلال اعتبارهم أجراء لدى الدولة تبتزهم في كل وقت

بالراتب الضئيل ومايقدمه اتحاد نقابات العمال من مهام ذات طابع سلطوي وبالتالي التحكم بحياتهم اليومية , وكذلك الطلبة والمهنيين بواسطة النقابات ذات القيادة الفاسدة المرتبطة بالأجهزة الأمنية , لذلك اقتضت الخطة الأمنية السيطرة على الفلاحين بأي ثمن , وذلك بتهميش الفلاحين وإفقارهم بشتى الأساليب منعا لقيامهم بأي حراك ثوري ,وقد تبين بشكل واضح بأن الثورة كانت ومازالت مؤججة في الريف أكثر منها في المدينة وعلى سبيل المثال في أرياف دمشق وحلب وديرالزور وادلب وغيرها .

- **ارتفاع أسعار مستلزمات الزراعة** ، من أسمدة ومحروقات وبذار ومبيدات وغيرها

- **انخفاض أسعار المنتجات الزراعية** , تلك التي التزمت الحكومة بشرائها كالقمح والشعير والشوندر السكري والبطاطا وغيرها , وتلك المحررة كالسلع الأخرى من الخضار والفاكهة حيث يقوم المزارعون ببيعها في أسواق الهال كما تسمى وفيها يعمل التجارعلى ابتزازهم حيث يتوافقوا على تبخيس أسعار الشراء وبذلك يحققون أرباحا فاحشة كوسطاء بين المزارع والمستهلك الذي بدوره يدفع أسعارا باهظة .

- **عدم الاهتمام بالبنية التحتية في الريف السوري** , وكذلك عدم توفر شبكة مواصلات حديثة واتصالات وأماكن الترفيه من مكتبات و سينما ومسرح وغيرها مما يدفع أبنائه للهجرة الى المدن .

- **سوء توزيع الثروة المائية في الريف** بين المواقع الزراعية نتيجة السماسرة والقوى النافذة في الجمعيات الفلاحية وحزب البعث وأزلام السلطة .

- **تفتت المساحات الزراعية الى رقع صغيرة** لاتسمح باستخدام المكننة الزراعية .

- **عدم توفر التأمين على المحاصيل الزراعية** في حال حدوث جائحة أو حريق وغيرها من الحالات الموجبة لضرورة التأمين .

- وهناك أسبابا أخرى يطول ذكرها .

هنا ، **لابد من الاشارة الى أهم الآفاق المستقبلية لزراعة حديثة مساهمة في الناتج القومي للإقتصاد الوطني وفي تحقيق رفاهية فلاحي ومزارعي سوريا** الذين عانوا الأمرين من همجية وقمع هذا النظام الذي عاداهم طيلة فترة حكمه .

- إمكانية إنتاج أكثر من 10 مليون طن من القمح مما يتيح تصدير 8 مليون .

- إمكانية إنتاج حوالي 5مليون طن من الشعير مما ينفي الحاجة لاستيراد الأعلاف اللازمة للاغنام .

- العمل على زراعة الذرة بهدف تصنيع الزيوت للاستهلاك المحلي والتصدير علما أن سوريا

تستورد زيوت الذرة بكميات كبيرة هي في غنى عنها نظرا لتوفر كافة الإمكانيات لنجاح زراعة هذا النبات .

- العمل على تحويل القطن المحلوج الى خيوط صناعية بهدف الحصول على القيمة المضافة .
- العمل على تصنيع الفائض من ثمار الخضار والفاكهة وتصديرها حيث يتلف منها الكثير بسبب سوء الادارة .
- سوريا تحتل المكانة الرابعة في العالم من حيث عدد أشجار الزيتون , بينما متخلفة جدا في مجال تسويق زيوتها , مما يدعو إلى اتباع سياسة عصر وتعليب يساهمان في المنافسة العالمية لتصدير الزيوت وبالتالي تحقيق جدوى اقتصادية مرتفعة .
- وضع برنامج وطني لاستثمار النباتات الطبية والعطرية في سوريا لما لها من أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني من خلال تصنيعها وتصديرها .
- العمل على اعتماد الزراعة البديلة ومن نباتاتها الكثير في سوريا منها الشمرة واليانسون , إضافة لزراعة النباتات المقاومة للجفاف ترشيدا للثروة المائية .
- العمل على انتشار أساليب الري الجديث ترشيدا لهدر المياه كما هو الحال حيث تستخدم طرق الري التقليدي .
- الإهتمام بالثروة الحيوانية من خلال تنظيمها وزراعة البادية السورية بنباتات الاتريبليكس المقاومة للجفاف والمستديمة الخضرة ذات القيم الغذائية المرتفعة كمادة علفية للأغنام , وكذلك العمل على اعتماد أسليب حديثة في صيد الأسماك وتربية حيوانات اللحوم البديلة كالدواجن والطيور بما فيها النعام وغيرها .

مراحل الإنفتاح الثاني في ظل حكم آل الأسد

عندما توقّف المصرف التجاري السوري عن فتح إعتمادات للمستوردين عام 1984, فقد سمح ذلك للقطاع الخاص بالإحتفاظ بجزء من إيراداته بالعملات الصعبة واستخدامها لشراء مستورداته،**وكان ذلك أول الغيث من سلسلة إجراءات تحرير الإقتصاد التي تتالت حتى عام 1991, ضمن أربع مراحل, مشكّلة ما يسمى بتجربة الإنفتاح الثاني في الإقتصاد السوري خلال حكم حافظ الأسد ، وتضمّنت تلك الإجراءات** التالي :

1) توسيع نشاط القطاع الخاص.

2) تحرير التجارة الخارجية.

3) تصحيح سعر الصرف.

4) تشجيع التصدير.

5) تحرير الأسعار.

6) تخفيض الدعم المخصص للمواد الإستهلاكية.

وبمقدار ما تخلّت الدولة خلال الفترة المذكورة عن نشاطات كانت تقوم بها لصالح القطاع الخاص, بمقدار ما استمرت بالعمل على تطوير مصادر خارجية للعملات الصعبة, عبر تطوير إنتاج البترول بالإشتراك مع شركات أجنبية أوروبية وأميركية.

وامتدت المرحلة الأولى من الإنفتاح حتى عامي 1987- 1988, وتضمنت التالي :

1) السماح للقطاع الخاص بإستيراد السلع التي يحتاجها لنشاطه .

2) إصدار القانون رقم (10) الذي يبيح إنشاء مؤسسات مشتركة بين القطاع الخاص والقطاع العام في القطاع الزراعي, أي فتح المجال امام القطاع الخاص للإستثمار في الزراعة على شاكلة ما تحقّق في مجال السياحة خلال السبعينيات.

3) إصدار القانون رقم (24) حول التداول بالعملات الأجنبية, كإجراء زجري أمام تفاقم المضاربة ضد العملة السورية وما نتج عنها من ضغوط جعلت سعر صرفها يتراجع من 10 ل. س. إلى 18 ل. س. مقابل كلّ دولار, خلال عام 1985.

أما المرحلة الثانية من ذلك الإنفتاح ، فقد شهد تخفيض سعر الصرف الرسمي للعملة السورية من 3,95 ل. س. إلى 11,2 ل. س مقابل كلّ دولار بنهاية عام 1987 ،وتخفيض عدد أسعار الصرف المعمول بها من 8 إلى 4 تراوحت بين حد أدنى هو 11,25 ل.س. كسعر صرف رسمي و42 ل. س. وهو سعر صرف الدول المجاورة, وهو الذي اعتمدته وزارة التموين في معاملاتها، وبموازاة تخفيض سعر الصرف للعملة السورية الذي حصل تدريجيا أخذا بالإعتبار لآثاره التضخمية, فقد جرى تحرير التجارة الخارجية, أي إزالة إحتكار القطاع العام لإستيراد العديد من السلع والسماح للقطاع الخاص بالإستيراد لصالح بعض المؤسسات العامة، كما ألغي احتكار الدولة لشراء المحاصيل, في حين أبقت هذه الأخيرة على إحتكارها لتجارة السلع المسماة استراتيجية مثل (القطن والقمح خصوصاً).

أما **المرحلة الثالثة من ذلك الإنفتاح ، فقد تضمنت إجراءات تحرير الإستثمار وتشجيعه**، وبعد أن

كانت الحكومة قد وسّعت لائحة الصناعات التي يحق للقطاع الخاص الإستثمار فيها عام 1986, عادت عام 1988 وحدّدت 30 صناعة ينبغي أن تبقى إحتكارا للقطاع العام, معتبرة إياها استراتيجية, وينبغي حمايتها من المنافسة، **كما فتحت المجال أمام القطاع الخاص للإستثمار في كلّ الصناعات الباقية، وقد ترافق ذلك مع التالي** :

1) **الأخذ بمبدأ التعددية الإقتصادية** الذي حلّ محل مبدأ الدور المسيطر للقطاع العام, للتعريف بالاستراتيجية الحكومية الجديدة.

2) **إعتماد مبدأ تشجيع الصادرات**، واعتمدت أيضاً خطوات في مجال تحرير الأسعار, بحيث تعكس على نحو أفضل أكلاف الإنتاج, وتتغيّر تبعاً لتغير هذه الأخيرة، وقد بات واضحاً منذ أواسط الثمانينيات أن الأسعار الإدارية التي تعتمدها الدولة للسلع الزراعية على وجه الخصوص, لم تعد تغطي أكلاف الإنتاج، وتناول التغيير أسعار الكهرباء والماء والهاتف وأسعار السلع الصناعية والزراعية، كما تم تخفيض كميات السلع التي تشملها إجراءات دعم الإستهلاك المطبقة.

أما **المرحلة الرابعة من ذلك الإنفتاح , فبدأت بعد ثلاثة أعوام, مع إصدار قانون الإستثمار رقم (10) لعام 1991، وأدخل هذا الأخير تغييرا نوعيا على أوضاع الإستثمار في سوريا, من خلال فتحه المجال أمام الإستثمارات الخاصة للمشاركة في المشاريع الخاصة والمشتركة في كلّ ميادين الإقتصاد السوري**، وسبق إصدار هذا القانون, إقرار قانون يخفّض ضريبة الدخل على الشريحة العليا منه, من 92% إلى 60%، كما ترافق إصداره مع إقرار قانون آخر يخفض الضريبة على أرباح الشركات .

مع نهاية عقد الثمانينيات, وبالتحديد بين 1988- 1991, حصل تحسنا كبيرا في الوضع الإقتصادي عبّر عنه الفائض الذي سجله ميزان المدفوعات خلالها، و ويمكن إرجاع هذا التحسن إلى التالي :

1) **الشروع بتصدير الإنتاج الجديد من البترول إبتداء من عام 1988 الذي وّفر للدولة بعض مداخيل مهمة ,** علما أن سوريا كانت قد تحوّلت إلى بلد مستورد للنفط إبتداء من عام 1983.

2) **تزايد صادرات القطاع الخاص الذي استفاد من فتح أسواق الإتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية بشكل عام أمام منتجاته,** والذي عززته إتفاقية المدفوعات التي وقعت بين سوريا والإتحاد السوفياتي، إذ إرتفعت حصة القطاع الخاص من الصادرات السورية غير البترولية من الربع إلى الثلثين بين عام 1978 وعام 1992, ، كما تجاوز حجم الرساميل الخاصة المستثمرة عام 1990 حجم الرساميل العامة, وذلك للمرة الأولى منذ عام 1963، وبنهاية عام 1990 كانت حصة القطاع الخاص في

مختلف النشاطات تبعا لغرفة تجارة دمشق على النحو التالي: 98% في الزراعة, 72% في النقل,62% في التجارة, 59% في القطاع المالي, 50% في البناء, 37% في الصناعات التحويلية، أما حصته في القوى العاملة فقد بلغت 75% من المجموع عام 1991.

هكذا ، يمكن إعتبار أن تجربة الإنفتاح الثاني بمراحلها الأربع قد أدت إلى تخفيض وجود الدولة في الإقتصاد, إن في الإنتاج أو في التجارة الخارجية لصالح القطاع الخاص الذي بدأ يقوده رجال الأعمال من آل الأسد والعائلة الحاكمة وأزلامهم وشركائهم من الذين انتفعوا من الحكم والسلطة خلال فترة حكم عائلة الأسد , كما أدت إلى تخفيض درجة تدخلها فيه.

أما في عقد التسعينيات، فقد شهد بدايته تطورا سلبيا لجهة تراجع دور أحد مصادر التدفقات المالية الخارجية، إذ أقفلت أسواق أوروبا الشرقية أمام الصادرات السورية إبتداء من عام 1992 نظرا لتعاظم حالات الغش وسوء الجودة للسلع السورية التي كانت تدار من قبل مافيات صناعية تجارية سلطوية لتحقيق أكبر قدر من الأرباح وفق مبدا الضربة الواحدة ،و بلغت حصتها خلال السنة المذكورة 6% من مجموع الصادرات السورية، في حين أنها كانت تستوعب 42% منها عام 1990, وبقيمة 2,2 مليار دولار .

لكن إصدار الحكومة لقانون الإستثمار رقم 10 لعام 1991, الذي فتح القطاعات الإقتصاديّة كافّة أمام الإستثمار الخاص كخطوة مكمّلة لعمليّة توسيع نطاق نشاط القطاع الخاص التي شرعت بها الحكومة منذ منتصف الثمانينيات، فقد جاء إصدار هذا القانون قبل حرب الخليج, وفي ظلّ عدم القدرة على التنبّؤ بنتائجها . **لكن ، إنعكست حرب الخليج الثانية بنتائج إيجابيّة على الإقتصاد السوري, لجهة عودة المساعدات الرسميّة العربيّة كمصدر تمويل للإقتصاد، ونتج عن هذه التطورات الثلاث, أي ارتفاع حجم صادرات البترول وعائداته, وزيادة الإستثمار من قبل القطاع الخاص, وزيادة المساعدات الرسميّة العربيّة, نموّا قويا للإقتصاد السوري خلال النصف الأول من التسعينيات.**

وقد بيّنت السنوات الأولى من التسعينيات الدور المحوري للبترول وصادراته كمصدر رئيسي للعملات الصعبة, وكعنصر تحقيق لتوازن ميزان المدفوعات السورين إذ أمّن هذا القطاع 60% من الصادرات عام 1996, ووفّر 1,5 مليار دولار في العام ذاته، علما أن هذا الوضع لم يستمر أكثر من فترة عشر سنوات, حين نضبت الآبار ولم يتم العثور على آبار نفط جديدة.

وجاءت المساعدات العربية إبتداء من عام 1992 لتكمل دور المداخيل النفطية، و حصلت سوريا بين عامي 1992 و1997 على 4 مليارات دولار كمساعدات تنمية أمنتها صناديق التنمية العربية

المختلفة، لكن لم يتضّح كيف وأين أنفقت هذه المساعدات إذ لم تنعكس على مشاريع جديدة لتطوير البنى التحتيّة ،أو بناء منشآت جديدة لتشغيل القوى العاملة التي دخلت لسوق العمل .

وأضيف إلى هذين المصدرين من التدفّقات الماليّة الخارجيّة ،مداخيل قطاع السياحة التي بلغت وفقًا لصندوق النقد الدولي 1 مليار دولار عام 1995 أما المصدر الرابع للتدفقات المالية الخارجية فمثّلته تحويلات العاملين في الخارج, أي العاملين في الخليج تقليديا, وفي لبنان لاحقًا، و قدّرها البنك الدولي ب 600 مليون دولار لعام 1993 وقدرتها الإحصاءات الرسميّة بـ 629 مليون دولار لعام 1994 ، أمّا الصادرات من السلع والخدمات فأمّنت أقل من 600 مليون دولار عام 1996.

لم يكن نمو القطاع الصناعي خلال النصف الأول من التسعينيات بالمستوى الذي يتيح زيادة حصّته في الناتج وفي صادرات السوريين. فمن جهة, تراجعت حصّة قطاع الصناعة والتعدين (صناعات استخراجيّة + تحويليّة + كهرباء وماء) من 30% من الناتج عام 1990 إلى 28% منه عام 1995, وتراجع إسهام القيمة المضافة لهذه الصناعات في الناتج خلال الحقبة ذاتها.

ومن جهة أخرى, زاد معدل إنكشاف الإقتصاد السوري في الفترة ذاتها, بسبب الزيادة الكبيرة للواردات خلال الحقبة, وبسبب ضعف نمو صادرات الصناعات التحويليّة, التي انخفضت نسبتها إلى مجموع الصادرات من 63% عام 1989 إلى 29% عام 1995.

إلا أن العائق الأكبر أمام نمو القطاع الصناعي فقد تمثّل بعدم قدرة المنتجات السورية على المنافسة في الأسواق الخارجية, وبعدم قدرة هذا القطاع على التصدير، وتأتي الكلفة المرتفعة للمنتجات السورية في رأس لائحة الأسباب التي تفسر ضعف مقدرة القطاع الصناعي على التصدير، ويعود إرتفاع الكلفة هذا إلى التالي :

1) **انخفاض نسبة الإنتفاع من الطاقات الإنتاجية القائمة لأسباب عدّة** من بينها, التبعيّة للخارج لتوفير مستلزمات الإنتاج، ومعظم المؤسّسات في القطاع العام وفي القطاع الخاصّ تعمل دون طاقتها.

2) **إرتفاع كلفة مستلزمات الإنتاج في المؤسسات السورية العامة والخاصة .**

3) **إرتفاع الكلفة الذي يرتبه التضخم الإداري والعمالة الزائدة وضعف إنتاجية العمل** في القطاع الصناعي العام, الخ.

جعلت هذه العوامل مجتمعة الإنتاج الصناعي السوري غير قادر على المنافسة من خلال السعر في الأسواق الخارجية، كما أن مستوى تأهيل القوى العاملة في الصناعة والمستوى التكنولوجي للصناعات السورية جعلاها غير قادرة على المنافسة بالنوعيّة.

لكن النصف الثاني من التسعينيات ، فقد شهد تراجعًا لمعدل النمو الإقتصادي في سوريا، وهناك توافق على إعتبار هذه الحقبة, حقبة ركود وإنكماش ، وقد أشارت بعض التقديرات إلى تراجع معدل النمو في سوريا من 6,5% عام 1995 إلى 2,2% عام 1996 و 0,5% عام 1997 و1,5% عام 1998. وعزي هذا التراجع إلى:

1) إنخفاض مستوى الإستثمارات.

2) إنخفاض إنتاج القطاعين العام والخاص.

3) إنخفاض الصادرات.

كما تراجعت الصادرات بدرجة كبيرة خلال الحقبة المذكورة، إذ أنّ الصادرات تراجعت في مطلع عام 2000 بنسبة 20% عمّا كانت عليه في الفترة نفسها من العام السابق, بعدما كانت تراجعت بنسبة 29% عن العام الذي سبقه، وشهدت كذلك الحقبة ذاتها أزمة تصريف للإنتاج السوري، وقد أثار ممثّلو القطاع الخاص السوري مسألة ضعف قدرة السلع السوريّة على منافسة السلع العربية المنشأ في أسواق التصدير, أو في السوق المحليّة، وأنحوا باللأئمة على الأعباء والتكاليف التي يتحمّلها الإنتاج السوري، **أما تباطؤ النمو بوجه عام خلال النصف الثاني من التسعينيات فقد عزاه المراقبون إلى سببين رئيسيين** هما :

1) **عدم كفاية المناخ الإستثماري القائم,** الأمر الّذي جعل القطاع الخاص يحجم نسبيا عن الإستثمار.

2) **عدم إصلاح القطاع العام** وضعف كفاءته الإقتصادية .

(ألبير داغر : التحديات الاقتصادية والتنموية التي تواجه سوريا ولبنان في ظل المتغيرات الاقليمية الدولية ، الجامعة اللبنانية)

لقد عرض رزق الله هيلان واقع مستويات الدخل والأجور في سوريا ،حين بيّن أن الرواتب والأجور بقيت ثابتة خلال الستينيات حتى عام 1973 ، وأن القيمة الشرائية للأجور والرواتب قد إنخفضت إلى أقل من النصف ، ثم إنخفضت إلى الثلث عام 1977 . وفي عام 1979 ، كان عدد العاملين في القطاع الحكومي نحو 300 ألف عامل تتراوح رواتب 80 % منهم بين (304 – 564) ليرة سورية ، **وأن دخل الفرد من أسر هؤلاء العاملين الذي يعيل كل عامل منهم وسطيا أربعة اشخاص كان لا يتجاوز 100 - 150ليرة سورية، أي ما يعادل 35-50 دولارا (في حين كان دخل الفرد / العامل أو الموظف في سنوات 1950 حوالي 200 دولارا ، وما يعادل هذا الرقم نفسه في فترة حكم الإنتداب الفرنسي على سوريا في سنوات 1930** ، أي

انخفضت دخول العمال والموظفين إلى الربع خلال حكم آل الاسد عما كان عليه في فترة حكم الإستعمار الفرنسي وفي فترة ما بعد الإستقلال ، وهذا الذي جعل الشعب السوري يعيش حالة إفقار شديد بموجب سياسة حرمان ممنهجة في ظل حكم حافظ وبشار الأسد الذين اتبعا سياسة (جوع شعبك بيتبعك كيفما تشاء مستكينا خنوعا) ، وتبقى هذه الأجور منخفضة إذا ما قورنت بالإرتفاع السريع للأسعار ، وتنطبق هذه الأرقام بشكل عام على العاملين بأجر في القطاع الخاص .

(رزق الله هيلان : الثقافة والتنمية الاقتصادية ، ص 315)

كما ذكر هيلان في كتابه نقلا عن جريدة (الثورة الثورية - العدد 3497 – 16 / 7 / 1974) حول ظاهرة تراكم الثروات في بداية حكم حافظ الأسد : (عدد من يملك مليون ليرة سورية في دمشق لم يكن أكثر من أصابع اليد عام 1963 ، و قد أصبح عددهم في عام 1973 أكثر من 500 شخص ، ومن يملك نصف مليون عام 1963 كان 50 شخصا وأصبح العدد عام 1973 أكثر من 5000 شخص).

(رزق الله هيلان : الثقافة والتنمية الاقتصادية ، ص 311)

واستعرض هيلان عجز الميزان التجاري في العقد الأول من حكم حافظ الأسد ، إذ بقيت قيمة الصادرات شبه ثابتة خلال عقد الستينيات وبحدود 660 مليون ليرة سورية سنويا ، وارتفعت بعد اكتشاف النفط وتصديره إلى 900 مليون ليرة سورية بين 1970 – 1973 ، ثم إلى نحو 3200 مليون ليرة سورية وسطيا بين 1974- 1975 ، ووصلت إلى 4170 مليون ل س وسطيا للعامين 1976 – 1977 ، وبالمقارنة مع سنوات 1960 – 1965 فقد إزدادت قيمة الصادرات بنحو 50 % بين 1970 – 1973 وبنسبة 600 % بين 1976 – 1977 .

لكن قيمة المستوردات قد إرتفعت بنسبة 225 % بين 1970 – 1973 وبنسبة 1200 % بين 1976 – 1977 . وبنتيجة ذلك ، فقد أخذ العجز التجاري بالتفاقم من نحو 160 مليون ل س وسطيا للأعوام بين 1961 – 1965 ، و900 مليون ل س وسطيا بين 1970 – 1973 ، إلى 5680 مليون ل س وسطيا بين 1976 – 1977 .أي بعد أن كانت الصادرات تغطي 70 % من قيمة المستوردات للأعوام 1961 – 1965 أصبحت لا تغطي سوى 50 % خلال الأعوام 1970 – 1973 وإنخفضت إلى نسبة 42 % خلال الأعوام 1976 – 1977 ، وأقل من ذلك بكثير إذا تمّ إحتساب قيمة المستوردات المهربة خلال حكم الأسد في تلك الفترة التي كانت تقدر بنسبة 50 % من قيم المستوردات الكلي .

(رزق الله هيلان : الثقافة والتنمية الاقتصادية ، ص 333 - 334)

ولتوضيح واقع الإقتصاد السوري خلال فترة حكم آل الأسد ، يفيد الإشارة إلى تقرير الدراسة التحليلية

الشاملة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة تخطيط الدولة والمكتب المركزي للأحصاء عن الإقتصاد والفقر في سورية، التي غطّت الفترة بين 1996 – 2004، ويوضّح أن معدل النمو الاقتصادي قد تراجع في سوريا من 8.2% سنويا في النصف الأول من التسعينات بعد تدفق أموال دول الخليج العربي والدول الغربية إثر وقوف نظام عائلة الأسد مع قوى التحالف التي أخرجت صدام حسين من الكويت إلى 3.6% سنويا في النصف الثاني منه ثم تراجع إلى 3.5% عام 1999 ووصل في عام 2002 إلى 3.1% وبقي ذاته في عام 2004 واستمر فعليا في تلك النسبة طيلة السنوات حتى 2011 على الرغم من الأرقام الكاذبة التي كان يعلنها نظام الحكم ، الأمر الذي يعني أن هناك انخفاضا حقيقيا في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه السنوات، فبعد أن كانت هذه الحصة تقدر بـ60 ألف ليرة سنويا عام 1990 هاهي اليوم تنحدر لتصل إلى حوالي 52000 ليرة بالسنة، وأمام هذا التراجع في معدل النمو الاقتصادي وأمام معدل النمو السكاني المرتفع الذي يصل إلى 2.45% سنويا وأمام نسب البطالة التي تتجاوز الـ12% من قوة العمل وأمام موجات ارتفاع الأسعار تستمر معدلات الفقر بالإرتفاع حتى وصلت إلى نسبة 48.8% من السكان حسب التقرير في مطلع سنوات 2010، وهذا يدل أن النظام الأسدي عمل على التلاعب بالأرقام ودفع الرشاوى لأعضاءفي المنظمات الدولية أو المكاتب الإحصائية التابعة لها لتغيير الأرقام الحقيقية ليثبت للأخرين أنه نظام يسير في اتجاه النمو الإيجابي على المستوى الإقتصادي على أقل تقدير ، ليحجب الواقع عن التمايز في قصور وفيلات الأغنياء وخاصة من الضباط في الجيش أو الأمن أو من أقارب الرئيس وشبيحته وطائفته ، فهؤلاء يملكون قصور بملايين الدولارات ، ويتقاضون الملايين من الرشاوى والبزنس والشراكة مع التجار على أساس حمايتهم من أعضاء الحكومة الآخرين أو تخليص بضاعتهم في الجمرك من دون أي رسوم أو برسوم بسيطة .

وتعزى مشكلة ضعف النمو الإقتصادي لمجموعة الأسباب التالية :

الأول ، تمثلها عزوف السكان عن العمل الزراعي والحرفي في بعض المناطق السورية وخاصة في مناطق الجزيرة ، و السياسات الحكومية التي جرى تطبيقهاممثلةبمضامين ونتائج خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي وضعتها ونفذتها سلطات الحكومات السورية المتعاقبة، وقد برهنت عجز السلطات عن القيام بخطط تنمية حقيقية وجدية، وكشفت عما يمكن تسميته بـ"خطط التنمية الشكلية" بحسب نتائجها. ففي مناطق يفترض، ان تكون موضع اهتمام حكومي مركّز مثل الجزيرة السورية، ومناطق الوسط والشمال وسهل حوران والتي تمثل خزان ثروات سورية من النفط والقمح والقطن والبشر، عجزت خطط

التنمية المطبقة عن تطوير هذه المناطق وحمايتها من السياسات الإرتجالية والتبدلات الطبيعية الطارئة، وقد دفعت الأخيرة في الأعوام القليلة الماضية مئات من سكان تلك المناطق إلى هجرات داخلية-خارجية هرباً من الفقر والعوز .

والثاني، تمثله السياسات المالية والضرائبية، التي تتابع الحكومة تنفيذها، التي أدّت إلى ارتفاع معدلات التضخم، والجور على الفئات الاجتماعية الأدنى ومحاباة الفئات الأعلى ولاسيما الأغنياء من خلال سياسة الضرائب، حيث تم تكثيف الضرائب ومتابعتها للفئات الدنيا كما هو حال الموظفين وغالبيتهم من الفقراء، مقابل إعفاءات وسياسات ضريبية ميسرة وتسهيلات لأصحاب الأموال والمشاريع .

والثالث ، إفساح الأبواب لعمليات نهب إمكانيات الدولة والمجتمع بالتزامن مع شيوع السرقات والتعدي على المال العام وأراضي الدولة، وقبض العمولات والرشاوى، الى جانب هدر القدرات والطاقات وتدمير الإمكانات والفرص، التي يمكن أن تساعد في النمو والتقدم .

والرابع، يمثله تراجع دور الدولة وخاصة في المجالات الخدمية مثل الصحة والتعليم الذين تراجعت موازنتهما النسبية في العهد الأسدي، وهو أمر ترافق مع تدهور نظام الحماية الإجتماعية الذي يعني الفقراء والمعدمين أكثر من غيرهم، رغم الضعف الشديد الذي يسم نظام الحماية الإجتماعية في سورية **.**

والخامس ، يظهر في التقاعس الحكومي في مواجهة ظواهر تعزّز حضور الفقر، وتدفع المزيد من الفئات إلى أتونه مثل البطالة والفساد وتدهور التعليم وانخفاض مستويات التدريب، وكلها تترك اثأرا شديدة التأثير على قوة العمل وقدرتها في المساهمة بدورها في التطور الاقتصادي الاجتماعي للبلاد**.**

يحق للشعب السوري أن يسأل عن مصدر الثروات الهائلة التي يملكها أقطاب النظام الأسدي وعمّن يرعى عملية السرقة والنهب المنظم والرشاوى وهل هي مجرد نعمة نزلت عليهم من السماء وتتم بدون أن يشعر بها أحد ، أم هي مشروع استراتيجي لنهب البلد وإفقاره ووضعه بحكم الأمر الواقع تحت حكم حفنة صغيرة من الأشخاص ،والسؤال الذي يطرح نفسه هل هذه القضايا تتم بدون معرفة رئيس النظام ؟ وهل الأجهزة الأمنية الكثيرة والمتناقضة لا ترفع تقارير له عما يجري ؟هل الرئيس لا يقرأ الصحف العربية والأجنبية التي تتحدث عن هذه التجاوزات بكثرة بسبب انتشارها الفاقع ! بالطبع هو يعرف كل شيء بالتفصيل لأنه هو من يصمّم ومن يوزّع الأدوار وهو من يقسم الثروة .

ورغم تشدّق النظام السوري دوماً بأن سوريا هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي ليس لديها ديون خارجية ، فإننا نقول لماذا الديون الخارجية في وقت يقوم الأسد وأعوانه بنهب البلد ثم يسدون العجز من

ثروات سوريا التي لا تحصى ومن جيوب الشعب المديون الفقير.

مثال بسيط على سرقات نظام الأسد لثروات سوريا لنراجع الخط الزمني للنفط في سوريا :

- عام 1968 بدء إنتاج النفط في سوريا .

- من عام 1970- 2001 ، لم يدخل حافظ الأسد قيمة النفط المباع في الخزينة ،ولم يدخل في الموازنة العامة، وذهبت مليارات الدولارات إلى المجهول (بالطبع إلى جيوب عائلة الأسد)

- عام 1980 ، أسست (شركة الفرات للنفط)، و تقوم هذه الشركة بأعمال التنقيب عن النفط واستثمار حقول النفط في سوريا ، وكانت الحكومة السورية لها 65% مقابل 35 % لمجموعة شركات أجنبية ترأسها شركة (شل) الهولندية التي كان وكيلها في سوريا محمد مخلوف، وحتى اليوم ينهب النفط السوري شركة نفط أسمها (ليدز)أسست في نفس العام 1980 ومقرها في أبو رمانة بدمشق، ويملك هذه الشركة مناصفةً محمد مخلوف (والد رامي مخلوف) ونزار أسعد (قريب محمد مخلوف)، وقد سجّل محمد مخلوف حصته بأسم شقيق زوجته غسان مهنا، وهو موظف سابق في شركة النفط والغاز السورية، وتم لاحقاً سحب عقود معظم الشركات النفطية مثل (توتال) الفرنسية وتوقيع العقود مع شركة (بترو كندا) لأن رامي مخلوف هو وكيلها الحصري في سوريا .

- من عام 1995 - 2004 ، بلغ إنتاج النفط ذروته بـ(600) ألف برميل يوميا ،أي ما يعادل ثلث إنتاج الكويت، كما ورد في نشرة (الإكونوميست إنتاليجانس يونت)، وهذه الكميات غير مسجلة بمنظمة الأوبك كي لا يتم ملاحقات الكميات والأسعار، لأن النفط السوري يباع وبعلم الجميع في السوق السوداء، فإذا كان السعر البرميل في منظمة أوبك 110$ تقوم مافيا نظام الأسد ببيعه بـ 85$ بشرط الدفع فوري وكاش وبالدولار وهذا لا يدخل ميزانية الدولة إطلاقا .

- من نهاية التسعينات - 2003 ، كان النفط العراقي يهرّب من العراق إلى سوريا ، ويباع لمافيا السوق السوداء عن طريق شركة (لرامي مخلوف وماهر الأسد وعدي صدام حسين بالإضافةإلى مضر الأسد ومحمد حمشو وهاشم العقاد وصائب نحاس) ، وقد اشتركوافي نهب الشعب العراقي بأرقام فلكية، حيث ورد في أحد الوثائق أن(آل مخلوف) كانوا يقبضون ما يعادل 20.000 برميل نفط يومياً من عدي صدام حسين أي ما يعادل 2.2 مليون دولار يومياً. وفي النهاية عندما سقطت بغداد في يد الأمريكان في 2003/4 هرب عدي صدام حسين من العراق إلى سوريا ولجأ إلى رامي مخلوف ، ومعه مئات ملايين الدولارات ، فأخذت عائلة الأسد / مخلوف أموال عدي صدام حسين وطردته إلى العراق حتى قتله الجيش الأمريكي، ووثق ذلك عبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري في برنامج الذاكرة السياسية على العربية مؤخراً .

- عام 2001 ، قرر بشار الأسد إدخال قسم من قيمة النفط المباع في الموازنة العامة (ما هذا الكرم الحاتمي وكأنه ملك العائلة الشرعي) وخلال الفترة من عام 2001 وحتى 2010 . لكن ذلك كان دعائيا ويثبت ما نذكره أرقام الموازنة التي توضح أن النفط والغاز لا زالا ينهبان لصالح بشار الأسد ورامي مخلوف .

- عام 2004 ، وبعد 20 عام من ضخ 600 ألف برميل يومياً من النفط السوري وبيعه للخارج ، فجأة (وبعد توقف النفط العراقي) صرّحت الحكومة السورية بتدهور كميات النفط السوري ولم تعد الأرقام تعكس الواقع، رغم أن كل التقارير النفطية كانت تبشر بمستقبل نفطي واعد لسوريا لأن هناك اكتشافات كبرى من النفط وفق الشركات العالمية ، ويعود سبب ذلك لأن شركة رامي مخلوف (غالف ساندس بتروليوم – البريطانية) التي يملك (رامي مخلوف 5.7% منها) دخلت على الخط لنهب النفط السوري كخلف لوالده محمد مخلوف ، وتم إبعاد نزار أسعد شريك النظام السابق في مجال النفط ، وبدء مخلوف يتلاعب في أرقام الإنتاج مما انعكس على انخفاضها الحاد على الورق، وذلك في غياب أي رقابة على قطاع النفط في سوريا لأنها غير مسجلة في منظمة أوبك التي تحصر الإنتاج والمبيعات.

مبيعات النفط الأسدي وفق أسعار النفط بالدولار الأمريكي وغيابه عن الإقتصاد السوري :

- في عام 2004 ، كانت الموازنة العامة تساوي 460 مليار ل. س (9.2 مليار دولار)، وإنتاج النفط يساوي 219 مليون برميل سنوياً (600 ألف برميل يومياً) ، وكان وسعر النفط العالمي لذاك العام حوالي 50$ للبرميل رغم أن الحكومة السورية تدّعي أنها تبيع بسعر منخفض وأنها بعد دفع حصة الشركات الأجنبية 35% (ومنها شركات آل مخلوف) يبقى صافي عائدات الحكومة السورية من إيرادات برميل النفط حوالي 32.5$.

وبعملية حسابية بسيطة 219 مليون برميل × 32.5 يساوي 7.1 مليار دولار ، أي هناك مبلغ 7.1 مليار دولار دخل صندوق آل الأسد كونه لا يدخل للحكومة . كما تنتج سوريا 8,76 مليار متر مكعب من الغاز الحر سنوياً (24 مليون متر مكعب يوميا) قيمتها 8,76 مليار × 0,3 $ تساوي 2,6 مليار دولار سنوياً. أي أن مجموع إيرادات سوريا من النفط والغاز فقط كانت تساوي 9.3 مليار دولار ، أي أعلى من إجمالي الموازنة 9.2 مليار دولار. أين ذهبت تلك الإيرادات ، بالطبع الجواب لدى آل الأسد ؟

- في عام 2006 ، كانت الموازنة العامة تساوي 495 مليار ل. س (9.9 مليار دولار)، وإنتاج النفط

يساوي 155 مليون برميل سنوياً (425 ألف برميل يومياً) ، وسعر النفط العالمي لهذا العام 75$ للبرميل أي حصة الحكومة 65% تعادل 48.75$ وبحساب 146 مليون × 48.75$ فإيرادات النفط كانت تساوي 7.1 مليار دولار. وتنتج سوريا 8,76 مليار متر مكعب من الغاز الحر سنوياً (24 مليون متر مكعب يوميا) قيمتها 8,76 مليار × 0,3$ يساوي 2,6 مليار دولار سنوياً. وهكذا كان مجموع إيرادات سوريا من النفط والغاز يساوي 9.7 مليار دولار في وقت أن الموازنة العامة 9.9 مليار دولار

- في عام 2008 ،قرّر رامي مخلوف التخلّص من شركائه في(غالف ساندس)وأسس شركة(دجلة للنفط) لنهب النفط السوري لوحده،ومقرها حالياً في مكتب رامي مخلوف في بناء الشام القابضة بجانب محل شمسين على طريق عام دمشق الأردن في ريف دمشق،واللوحة موضوعة على جدار البناء الخارجي .

- في عام 2010 ، صدرت أوامر بشار الاسد بإخراج النفط مجدداً من الموازنة العامة لترك الساحة خالية إلى رامي مخلوف عن طريق شركته (دجلة للنفط)، وصرح حينها المهندس ناجي عطري رئيس مجلس الوزراء في 2010/7 بأن النفط خرج من حسابات الموازنة في سوريا ، وقال، خلال اجتماع الهيئة العامة لغرفة صناعة حلب: (أن مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة ثلاثة، أولها النفط الذي لم يعد يضخ إلى الموازنة العامة كما السابق، وثانيها فوائد الشركات العامة والتي تقتصر على المؤسسة العامة للاتصالات التي تعد المؤسسة الوحيدة الرابحة بين الشركات العامة ولا تزال تضخ إلى الميزانية بشكل جيد فيما لا تكاد بقية الشركات تحقق التوازن، أما المورد الثالث المتبقي لنا هو تلك الضرائب والرسوم الذي يشكل 70% من موارد الموازنة).

- وفي عام 2010 ، كانت الموازنة العامة تساوي 754 مليار ل. س (15.08 مليار دولار)، وإنتاج النفط يساوي 128 مليون برميل سنوياً (350 ألف برميل يومياً)، وسعر برميل النفط 110$ حصة الدولة منها 71.5$ وبحساب 128 مليون × 71.5$ تساوي 9.1 مليار دولار. وتنتج سوريا 8,76 مليار متر مكعب من الغاز الحر سنوياً (24 مليون متر مكعب يوميا) قيمتها 8,76 مليار × 0,3 $ يساوي 2,6 مليار دولار سنوياً. هكذا ، فإن مجموع إيرادات النفط والغاز فقط يساوي 11.7 مليار دولار في وقت أن الموازنة 15.08 مليار دولار. وهذا هو العام الذي أعلن ناجي عطري أن النفط لن يدخل في الموازنة كما ذكرنا سابقاً، أي أن 11.7 مليار دولار تذهب للمجهول، وهذا ما يفسر اختيار وبقاء ناجي عطري كرئيس وزراء سوريا لمدة 8 أعوام وحرص بشار الأسد عليه كونه مصدر ثروة عائلية له .

- في عام 2011 ، قبيل انطلاق الثورة السورية ، كانت الموازنة العامة تساوي 835 مليار ل. س (16.7 مليار دولار)، وإنتاج النفط يساوي 141 مليون برميل سنوياً (387 ألف برميل يومياً) 141 مليون ×

71.5$ تساوي 10 مليار دولار، وتنتج سوريا 11,3 مليار متر مكعب من الغاز الحر سنوياً (31 مليون متر مكعب يوميا) قيمتها 11.3 مليار × 0,3 $ يساوي 3,4 مليار دولار سنويا.أي كان مجموع الإيرادات من النفط والغاز فقط يساوي 14.7 مليار دولار في وقت أن الموازنة 16.7 مليار دولار .

يدل ما ذكرناه أن أموال النفط كانت تسرق من قبل آل الأسد / مخلوف وشركائهم من الأتباع ، ويتم تحويل مبالغها إلى حساباتهم في البنوك العالمية ، أو استثمارها في شركات ومنشآت دولية تعود عليهم بعائدات طائلة في حين يرزح أبناء الشعب السوري في ظل فقر مدقع يدفعهم إلى الهجرة للدول الأخرى لكسب عيشهم وأسرهم .

عزو محمد عبد القادر ناجي : بروز ظاهرة الفقر في سوريا في العهد الأسدي – الدوافع والاسباب ، الحوار المتمدن ، العدد 3663 ، 10 / 3 / 2012)

*** البناء الإجتماعي السكاني**

اتسمت فترة حكم آل الأسد بالتدمير المنهجي والمتعمّد للبناء الإجتماعي والسكاني في سوريا ، إذ عمل نظام الحكم على إثارة الفئوية والنزعات الطائفية المفرطة بين مكونات المجتمع ، وسعى إلى تحطيم منظومة القيم الإجتماعية التي غرستها الثقافة العربية الإسلامية على إمتداد آلاف السنين التي ترتكز إلى الكرامة والشرف والتعاضد والتضامن والمودة والصدق والنزاهة والإعتداد بالنفس ، وجهد في إحلال منظومة قيم تتنافى مع أسس المجتمع العربي والإسلامي كالإنتهازية والمصلحية وكراهية الغير والأذى والإفساد وقبول المذلة والهوان وغيرها .

وعمل نظام آل الأسد عن عمد إلى قلع السكان من مواطنهم عبر إفقارهم إلى حد العوز بقصد دفعهم نحو الهجرة الداخلية ليعملوا في أجهزة الأمن والجيش تحت سيطرته أو الإدارت الحكومية كموظفين يتقاضون الحد الأدنى من الأجر ويعيشون عيشة المحرومين أو يتبعون سلوكيات الفساد عبر تشجيعهم على قبض الرشاوى والعمولات ودفع حصص منها لأتباع النظام من ذوي النفوذ ، أو دفع الشباب خاصة والسكان عامة نحو الهجرة الخارجية بقصد البحث عن العيش الكريم في دول الخليج العربي وأوربا والأمريكيتين وأسترالية تاركين وراءهم تاريخ من الذكريات الأليمة من الفقر وآملين تحقيق حياة الكرام في دول المهجر والغربة .

ساهمت السياسات المتبعة من قبل نظام حكم آل الأسد بتدنّي المستوى التربوي والتعليمي عن عمد إذ أصبحت الجامعات السورية التي كانت رائدة في مستويات جودتها في سنوات الخمسينيات في أدنى المستويات على المستوى العربي تسبقها في الترتيب جامعة مقديشو في الصومال وجامعات اليمن وموريتانيا وغيرها ، وتم إفشال المنظومة التربوية عامة والتعليم الفني والتقني خاصة الذي فرض استيعاب ثلثي طلاب سوريا في المرحلة الثانوية دون توفير الحد الأدنى من المستلزمات لهذا النوع من التعليم الهام الذي تخصّص له الدول الأخرى المتطلبات اللازمة لتأهيل الشباب لسوق العمل بما يسهّل عليهم الدخول إلى عالم التكنولوجيا المعاصرة ، وفضلا عن كل ذلك الإمعان في الإفساد المنهجي للتعليم الفني والتقني فقد كانت تخصص له ميزانية كبيرة جدا لا يصرف منها فعليا إلا النذر اليسير ويذهب المتبقي لجيوب القائمين على المنظومة التربوية ومن أوصلهم إلى مواقعهم الوظيفية لقاء تثبيتهم في تلك المواقع ، وساهم عامل آخر في ذلك وهو تعددية الجهات المشرفة على التعليم الفني والتقني للوصول إلى ضياع المسؤوليات عن الفشل أو التهرب من تحمّل المسؤوليات ، ويوضح الجدول اللاحق وضع التعليم الفني والتقني في سوريا والدول العربية التي نجحت فيها المنظومات التربوية نتيجة حس الإشراف عليها من جهة مرجعية مسؤولة ومؤهلة ، كما أوضح التقرير الموجز لحالة التعليم التقني والمهني والتدريب المهني لمنظمة العمل العربية :

نوع التعليم	إدارة هيئة وطنية مستقلة	إدارة وزارة واحدة	إدارة عدة وزارات
التعليم التقني	الأردن ، السعودية ، الكويت	الجزائر، تونس ، المغرب ، مصر ، قطر ، فلسطين ، اليمن.	سوريا ، لبنان
التعليم المهني	___________	معظم الدول العربية	سوريا
التدريب المهني	الأردن، السعودية	الجزائر، عمان، المغرب، اليمن ، ليبيا.	مصر ، سوريا ، لبنان ، تونس ، فلسطين ، السودان.

(منظمة العمل العربية : موجز التقرير العربي الأول مول التشغيل و البطالة في الدول العربية – نحو سياسات و آليات فاعلة ، القاهرة ، تموز ، 2008)

ويكتنف الشباب في سوريا حالة من التناقض الغريب إذ تعيش فئة قليلة من السكان من أبناء المستفيدين من نظام الحكم درجات الغنى الفاحش في حين تعاني فئة كبيرة من العوز و الحرمان الشديدين، مع غياب للطبقة الوسطى في البلد.

و أظهر **تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2009- مؤشرات 2008 – ص109 111) تبلغ نسبة البطالة 14,6% على الصعيد العربي في حين تبلغ في العالم 6,3%** و تتركز بشكل أساسي في فئة الشباب الذين تبلغ نسبتهم حوالي 60% من السكان العرب **إذ تبلغ نسبة البطالة لدى الشباب حوالي 30%** .

و إذا أضفنا إلى ذلك **نسبة العاملين في القطاع غير النظامي (في سوريا 22% لعام 2003 وفق الإحصاءات الرسمية التي تكون مغلوطة على الدوام 1995)** لأصبحت معدلات البطالة مضاعفة لأن هؤلاء العاملون في هكذا قطاع لا تشملهم قوانين العمل و حمايته، و **بتوزيع معدلات البطالة على الجنس يتضح أن بطالة الإناث تزيد بمعدل (3) أضعاف عما هو لدى الذكور في سوريا،كما تكون البطالة بين المتعلمين أكثر مما هي لدى الأميين (5)أضعاف .**

و عرض **مدير المركز العربي للتنمية البشرية في منظمة العمل العربية في مقابلة في ورشة العمل الأولى حول المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ـ الأزمة المالية العالمية ومعدلات البطالة في الوطن العربي عام 2008)** أن المعدل العام للبطالة في المنطقة العربية هو الأعلى بين مناطق العالم و الأعلى كذلك بين الشباب و الإناث و المتعلمين ، **و ذكر أن نسبة الباحثين عن العمل و لا يجدونه من حاملي الشهادات الجامعية و المتوسطة خلال العقد الماضي من الشباب بلغت 68% في مصر و 58% في سوريا و 53% في تونس.**

إن الوضع المأساوي للبطالة العربية و لاسيما لدى فئة الشباب سيؤدي كما ذكرت **ورقة (بتول السكري في المؤتمر العربي للسكان و التنمية الدوحة عام 2009) : في حالات غياب الإنصاف الاجتماعي و الفقر و التمييز و عدم المساواة و ضعف المشاركة فيقود ذلك إلى عدم الاستقرار الاجتماعي و ظهور القلاقل و الأزمات السياسية و الأمنية** و إلى ارتفاع حدة الطلب على الهجرة المحلية (ريف / حضر) و الخارجية و إن هذه الفئة إن توافرت لها الشروط المناسبة لبناء قدراتها الذاتية و فرص التشغيل و المشاركة السياسية و الجماهيرية عندها تتحول لتكون نواة التغيير الاقتصادي و الاجتماعي .

لقد **وضّح عبده الديري في كتابه (رحل حافظ الأسد ولم يحقق انتصارا واحدا إلا انتصاره على السوريين) ، ما رغب بتحقيقه حافظ الأسد على الصعيد الإجتماعي بقوله أنه عاش ومات وبقي أسير قراره السيئ بترك الأسلحة والإنسحاب الكيفي من الجولان وتسليمه لإسرائيل في عام 1967** ، بعد أن ورّط جمال عبدالناصر في حرب رفض دخولها قبل عشر سنوات كونه كان يحتاج للإستعداد الجيد لها ، مع بيان أن الأسد كان قد قطع علاقاته مع الأردن قبل نكسة حزيران بيوم واحد كي يتمّ تحييد 600 كيلو متر من الجبهة مع العدو **,وإنتهت مرحلة نكسة حزيران بتصفية كل أعضاء اللجنة العسكرية من زملائه القدامى عدا صلاح جديد الذي كان يعد له الضربة القاضية في الوقت المناسب ،كما أزال من الوجود جميع شهود تسليم الجولان بمن فيهم رئيس أركانه أحمد سويداني الذي كان رئيسا للأركان،والإستفراد بالسلطة في تشرين الثاني/نوفمبر 1970 .**

بعد ذلك، إنتشرت السجون والمعتقلات في كل أرجاء سورية ،وفاق عددها وطاقتها الإستيعابية المدارس والجامعات والمستشفيات ، وبدأ النظام بحملة الإغتيالات المكثفة ،بإغتيال 1250 معتقلاً ليلاً في سجن تدمر تلبية لنزوة نفذها (معين ناصيف) صهر رفعت الأسد وبإشراف شخصي من حافظ ورفعت الأسد .

ويقول الديري أن مرجعية الحكم في سورية منذ أربعين سنة كانت ولا تزال المرجعية العسكرية والأمنية،وهذه نتيجة لعبة مرجعية قيادات عسكرية شابة مراهقة سياسيا وفكريا لم يكتمل تكوينها السياسي والفكري، وقد تشكّلت من صغار الضباط في عهد الوحدة السورية المصرية (1958 - 1961) من (رتب ملازم أول حتى رائد) بحثا عن السلطة ومن المدفوعين من تزاوج طموحاتهم بالسلطة بالموروث الطائفي الحاقد المشبع بالضغائن وروح الإنتقام من التاريخ السوري .

وبعد أن نجح هؤلاء المغامرين العسكريين في مرحلة ما بإستخدام بعض الوصوليين والإنتهازيين من أبناء الطائفتين الدرزية والإسماعيلية وبعض ضعاف النفوس الطامحين للثروة والسلطة الصورية من أبناء السّنة والمسيحيين كمطية لإضعاف دور الأغلبية السنّية ومن ثم تصفيتهم جميعا والإنفراد بالسلطة ومرجعية قيادات بعثية هرمة ،أغلبها من أبناء الأقليات الذين تبلّدوا في تفكيرهم ،وعاشوا حالات الضعف الشامل في قدرتهم على المواجهة

وسلبية الموقف ، والفشل في الحفاظ على وحدة الحزب وتماسكه وعجزهم عن تقديم دراسات جدية عن واقع مشكلات الأقليات و كيفية معالجتها لتحقيق الوحدة الوطنية وتكريسها كشرط لقيام الوحدة القومية واستسلامهم في النهاية لزمرة من المغامرين والإنقلابيين العسكريين على الرغم من تعارض ذلك مع فكر الحزب وطريقة تغيير السلطة وإستلامها .

هكذا **رحل حافظ الأسد ولم يحقق إنتصارا إيجابيا واحدا يذكر له إلا إنتصاره على الشعب السوري بقهره له وسلبه إرادته وحريته وثرواته الخاصة والعامة وتكريسه نظام حكم عائلي وطائفي يعتمد على القوى الخفيّة المكونة من القوات المسلحة وقوى الأمن ،** وقد كرّس بقاء الجولان محتلاً وزرع الفساد السياسي والإقتصادي والإجتماعي، وأغرق القوات السورية وشعب سورية في المستنقع اللبناني وكذلك سعى لسحق المقاومة الفلسطينية في لبنان وخلق الكثير من الإنشقاقات داخل منظمة التحرير الفلسطينية بعد أن إخترق منظمة فتح الفلسطينية نفسها، وهيأ أجواء نظام دولة الإستبداد التي كان يحكمها وهي حبلى بكل المحرمات لأن تلد دولة الوراثة بعملية دستور قيصرية نفذتها فئات هانت عليها كل القيم وكرامة الشعب السوري الذي ضاق ذرعاً بها وبسياساتها .

لقد فرض حافظ الأسد على شعب سوريا نقل سلطته إلى إبنه بشار الذي يعد بلا مؤهلات سياسية وفكرية وبلا مؤهلات قيادية عسكرية ، ومع ذلك تمّ ترفيعه من رتبة ملازم أول إلى رتبة عقيد ثم إلى رتبة فريق خلال مدة (6) سنوات ،وهذه أول حالة ترفيع شخص لأعلى رتبة عسكرية وبأقصر مدة في التاريخ ،بإستثناء حالة حفيد مؤسس دولة كوريا الشمالية (كيم جون أون)،وبعد هذا الترفيع عيّن بشار القائد العام للجيش والقوات المسلحة ، والأمين العام القومي والقطري لحزب البعث ،وأصبح الرئيس السوري الوارث لنظام الأب للمرة الأولى في تاريخ سوريا المعاصر، وفي التاريخ العربي الحديث .

وقال الديري عضو القيادة السابق:(**أما صلاح جديد وحافظ الأسد (أبرز قادة اللجنة العسكرية) فقد ركبا أيضا زورق العمالة والتعاون مع الأجنبي ، فصلاح جديد كان رجل أميركا في سورية كما أورد النائب (نوفل الياس وعلي صالح السعدي) في تعليقهما على حركة 23 شباط / فبراير1966 ، على الرغم من كل الميول والتوجهات اليسارية التي أعلنها صلاح جديد خلال حكمه سوريا إنطلاقا من مبدأ التقية (الذي يظهر عكس ما يضمر) ، وكان الأسد رجل بريطانيا وله علاقات متميزة وخاصة بها منذ زيارته لها لمدة ثلاثة أشهر في عام 1964 لإتباع دورة تدريبية وغيابه عن مهامه للقاء رجال المخابرات البريطانية وفق ما أعلنه (أمين الحافظ) الذي كان رئيس سوريا آنذاك ، في مقابلة مع برنامج (شاهد على العصر) لمحطة الجزيرة الفضائية ،** ولكن **مع خلاف جديد /الأسد المعلن ، فقد إتفقا على الخطوة الأولى في خدمة استراتيجية كل من الولايات المتحدة وبريطانيا المتمثلة بالإطاحة بالقيادة المؤسسة للحزب والسلطة وتمزيق الوحدة الوطنية وفرض نظام طائفي شمولي لقيادتيهما ومع أن لقاءهما لم يدم طويلا فقد إنقلب الأسد على معلمه صلاح جديد وإنفرد بالسلطة ،** ولا يعني فوز الأسد بالسلطة أن الغلبة في إحتواء

سورية أصبحت للاستراتيجية البريطانية على حساب الولايات المتحدة، بل تلخّص الصراع بين الإثنين في صالح الولايات المتحدة، لأن الأسد بعد أن خرجت بريطانيا عسكريا من منطقة الخليج العربي وحدوث الفراغ شرق قناة السويس فقد كان الأسد أحد عملاء بريطانيا الذين ورثتهم الولايات المتحدة في المنطقة بصفتها الوارث الشرعي للإستعمار البريطاني، وشأنه شأن العديد من حكام المنطقة تجاوب الأسد مع الولايات المتحدة لخدمة مصالحها مع الحفاظ على شعرة معاوية مع المعلم الأول بريطانيا ، **وواصل الديري سرد علاقات الأسد بأميركا وكأنها تطوير لعلاقات تاريخية راسخة بين البلدين منذ سنوات وتأكيدا للعلاقات الخاصة وتعاونه مع واشنطن، وهو يذكر شهادة السفير الفرنسي أ. ج الذي كان قد خدم في سورية مرتين الذي قال:(إن حافظ الأسد أقوى دعامات الوجود الأميركي في المنطقة منذ سنوات ، وصلاته بموسكو كانت خطة متعمّدة لتغطية الأدوار التي كانت تطلب منه).**

(عبده الديري:رحل حافظ الأسد ولم يحقق انتصاراً واحداً إلا انتصاره على السوريين،صحيفة السياسة الكويتية-عباس منصور)

لفهم البناء الإجتماعي السكاني بشكل موسع من المفيد توضيح أن إنقلاب حافظ الأسد عام 1970 قد عزّز الحكم الطائفي البغيض الذي قلب البناء الإجتماعي والسكاني وغيّر منظومات القيم الأخلاقية والإجتماعية رأسا على عقب فأثرى الفئات الإنتهازية وعديمة الأخلاق وأفقر الفئات الكريمة التي توارثت القيم النبيلة على امتداد أجيالها الإجتماعية ، ونما جيل من التجار السياسيين الذين بنوا أمبراطورياتهم المالية من أموال الدولة وسرقة ونهب قوت الشعب ورأس مالهم كان في الأساس راتب لا يتعدى عشرة آلاف ليرة،**كما انتشرت ظواهر هجرة الأدمغة السورية، وهجرة العمالة المحترفة إلى الخارج ، و أطفال الشوارع ، و عمل الأطفال في سن مبكرة ، و التسرب من المدارس في سن مبكرة ، و الانتحار بسبب الفقر ، و العنوسة لكلا الجنسين بسبب الفقر ، و المخدارت والفساد الأخلاقي ، وانتشار الجرائم والسرقة والقتل والنصب والإحتيال والأفعال المخلة بالحياء ، والرشوة والمحسوبية ، وهروب رؤوس الأموال إلى خارج سوريا .**

وتم كل ذلك بسبب الفقر والإنهيار الإقتصادي ، **فانقسم المجتمع السوري إلى ثلاث طبقات : طبقة لا تملك إلا قوت يومها وهي الأغلبية المطلقة من الشعب السوري، وطبقة متوسطة تأتمر بأمر النظام وتابعة له في كثير من الأشياء وهي من صغار التجار والمتعلمين والحرفيين ، وطبقة عليا لاتشكل 3 بالمائة من السكان تابعة تبعية مطلقة للنظام وأكثرها من عائلة النظام وطائفته وزبانيته وأتباعه من أبناء مكونات الشعب الأخرى .**

وقد أظهرت دراسة تحليلية شاملة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة تخطيط الدولة والمكتب المركزي للأحصاء عن الإقتصاد والفقر في سورية، غطّت الفترة بين 1996 – 2004، وبيّنت الدراسة أن نسبة الفقر في سورية تصل الى 11.4 في المئة استناداً إلى خط الفقر الأدنى، وتزداد هذه النسبة لتصل إلى 30.1 في المئة من

عدد السكان عندما يتم استخدام خط الفقر الأعلى حيث يمثّلون 5.3 ملايين شخص في 2004 ، ويزداد العدد ليصبح حوالي 7 مليون مواطن سوري في عام 2010 .

وتؤكد الدراسة على أهمية مراعاة الأثر السلبي لتفاوت الدخل والإنفاق حيث تبين نتائج الدراسة ازدياد حالات اللامساواة، فبين الأعوام 1997 - 2004 استهلك 20% من السكان الأكثر ثراءً 95% من الإنفاق في سورية مقابل استهلاك 20% من الفئات قليلة الدخل نسبة 7% فقط.

ونوّه تقرير الدراسة إلى أن كافة المناطق السورية شهدت في الفترة من 1996 إلى 2004 زيادة طفيفة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل نمو سنوي قدره 1.9% ، إلا أن هناك اختلافات جوهرية في نصيب الفرد من الإنفاق على المستوى شبه القومي، إذ ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المناطق الجنوبية في سوريا ليصل إلى أربعة آلاف و110 ليرة سورية (حوالي 82 دولارا)، بمعدل نمو سنوي يصل إلى 2.1 %، بينما ظل نصيب الفرد من الإنفاق في محافظات الشمال الشرقي ثابتا عند ثلاثة آلاف و487 ليرة سورية شهريا (حوالي 70 دولارا)،

وسجلت محافظات الوسط أعلى معدلات للنمو بين الأقاليم الأربعة بنسبة 3.9 % ، وسجلت المحافظات الساحلية المرتبة الثانية من حيث نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي في سوريا ، الذي بلغ أربعة آلاف و23 ليرة سورية شهريا (حوالي 80 دولارا)، إلا أن معدل نموه السنوي بلغ 0.56% كحد أدنى.

وباستخدام خط الفقر الأدنى وجد أن 38.8% فقط من الفقراء يعيشون في المناطق الحضرية التي تضم 50 بالمائة من السكان ، علما أن عدد سكان سوريا يبلغ نحو 23 مليون نسمة، وبالمقارنة يعيش 8.1% من الفقراء في سوريا في محافظات الإقليم الشمالي الشرقي فقط، والذي يضم 44.8% من السكان .

وانعكس الفقر نتائج وظواهر سلبية على المجتمع السوري كما ذكرنا سابقا ، مثل انتشار ظاهرة سلوكيات الطبقة الغنية مما أثار السكان الفقراء ، حيث أصبحت ظاهرة التمايز الإجتماعي كبيرة جدا في سوريا ، حيث انعزلت الفئات الغنية عن الفئات الفقيرة ، وانتشرت هذه التمايزات في التعليم والصحة وأبعدت سوريا عن منجزات العلم والمعرفة والحضارة ، وانتشار ظاهرة السكن العشوائي والتجمعات الفقيرة ، وانتشار الأمية والجهل في صفوف الفقراء ، وتهميش الفئات الفقيرة عن الخارطة السياسية والنشاط السياسي ، وعدم وجود أحزاب شعبية تعنى بشؤون غالبية الشعب السوري ، وغياب وجود الجمعيات الأهلية الفعالة وأكثرها عميلة للنظام الأسدي أو أكثر أعضائها على الأقل ، وهذا ما ساعد في بطش النظام الأسدي على مجموع أفراد الشعب السوري ، وقد باءت جميع جهود الحكومات السورية في العهد الأسدي في مجال الإدعاء بمكافحة الفقر بالفشل ، نتيجة انتشار الفساد الإداري والمجتمعي في كافة أرجاء الدولة السورية ، كما أن النظام نفسه يسعى لاستمرار حالة الفقر لدى غالبية أبناء الشعب

السوري حتى لا يهتموا بأمور السياسة والحكم ، ويظل جل اهتماماتهم الحصول على لقمة العيش أو السكن أو الزواج أوشراء سيارة بسيطة، ورغم ذلك ازدادت وتفاقمت مشكلة الفقر بشكل لا يوصف في العهد الأسدي .

وقد أدى الفقرفي سوريا إلى تغييرات جوهرية في حياة الفرد السوري إذ دفعه ذلك نحو مهن وأعمال تتعارض مع مؤهلاته العلمية وخبراته وقدراته ومهاراته المهنية التي اكتسبها، بل أنها قد تتعارض مع التوجهات القيمية والأخلاقية التي يؤمن بها أو تربى في ظلالها. ويشير التقرير إلى عشرات من المهن الجديدة، التي انخرط الشباب فيها في السنوات الأخيرة وأغلبها مهن هامشية مثل مندوبي الإعلانات وموزعي الصحف والنشرات، والقيام بخدمات التنظيف والتوصيل، وتنظيم مواقف السيارات، وجمع وفرز النفايات، وبيع الأقراص المدمجة على بسطات وعربات نقالة، وثمة أعمال تصنف باعتبارها خطرة وفيها مخالفة للقانون مثل التهريب والإتجار بالأعضاء وغير ذلك .

كما أن الفقرحوّل قسما من الشباب الذين يصيبهم إلى عالة على عائلاتهم بدل أن يكونوا طاقة عمل وإنتاج من شأنها مساعدة عائلاتهم والنهوض بها بعد أن تحملت مسؤولية تربية وتعليم وإعداد هؤلاء الشباب للمستقبل ، كما يعتبر الفقر في أساسه عجز عن تأمين الاحتياجات الأساسية للإنسان، ولاسيما الغذاء والماء واللباس والسكن، وهي إحتياجات لايمكن أن تستمر الحياة بصورة طبيعية بدونها،كما يتضمن الفقر محتويات أخرى، لا تقل أهمية عن المحتويات السابقة، إذ بين محتوياته هدر الكرامة الإنسانية، والعجز عن المشاركة الفاعلة والناشطة في الحياة العامة بجوانبها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وهو إلى ما سبق، يجعل من الفقراء قنابل موقوتة، يمكن أن تنفجر في سياق ظواهر سياسية واجتماعية واقتصادية ، **وهذا ما أكدته الثورة السورية المباركة منذ 15 آذار 2011 ، حيث كان للفقر دورا في تفجر الثورة مثله مثل إهدار الكرامة ، والسعو لنيل الحرية وتحقيق الديمقراطية ، والمستقبل الزاهي للأجيال القادمة .**

كما أثر انتشار الفقر في سوريا في العهد الأسدي بشكل سلبي على أطفال سوريا حيث يمثل الأطفال شريحة واسعة من المجتمع السوري إذ يبلع عددها نحو عشر ملايين طفل حسب آخر الإحصائيات، يمثلون نسبة تصل إلى 40% من عدد السكان ، وهذه نسبة ضخمة، قد تعادل العبء الكبير الذي يقع على عاتق جزء من هؤلاء الاطفال الذين يصيب الفقر عائلاتهم بمعدل واحد من كل ثلاثة سوريين، يضاف إلى ذلك ما يلقى على عاتق أطفال آخرين من أعباء طارئة تؤدي إلى قيام بعضهم بعبء إعالة أسر، تتألف من أم وأخوات، وقد يكون بينهم الأب في بعض الأحيان نتيجة وفاة المعيل أو تعطله عن العمل أو بسبب انفصال الوالدين .

وبطبيعة الحال، فان قيام الأطفال بتحمل عبء إعالة الأسرة كلياً أو جزئياً، يدفعهم إلى مغادرة مقاعد الدراسة قبل انتهاء التعليم الإلزامي، مما يجعلهم في الغالب أميين أو شبه أميين، ويدفعهم إلى سوق عمالةالأطفال التي تقدرها

دراسة رسمية بحوالي 650 ألف طفل، يتوزعون على أعمال متنوعة، تشمل في طيفها أعمالاً هامشية من طراز أعمال تنظيف السيارات ومسح الأحذية، وبيع سلع ومنتجات، وتأدية خدمات التوصيل، وأعمال مهينة منها التسوّل والتورّط في أعمال الدعارة وتوزيع المخدرات، وأعمال خطرة منها العمل في الورش المهنية مثل ورش الحدادة وتصليح السيارات، وورش البطاريات، ونبش القمامة الخطرة مما يعرض الأطفال لأمراض وإصابات خطرة، رغم أن القانون السوري يمنع تشغيل الأطفال دون الخامسة عشرة في جميع أنواع الأعمال، ويحظر تشغيل الأحداث في الصناعات الخطرة دون سن محددة .

ولا يمثل عمل الأطفال التردي الوحيد في نتائج الفقر على الأطفال الذين يتعرضون إلى أمرين آخرين، غالباً ما يترافقا مع تعرضهم للفقر، أولهما التغييرات النفسية والفيزيولوجية التي تصيبهم نتيجة إنتقالهم العاصف من سن الطفولة إلى مرحلة المسؤولية الخاصة بالكبار حيث يفتقدون أحاسيس ومشاعر الأطفال وعلاقاتهم ويرتفع إحساسهم بالمسؤولية في البيت والعمل وتتزايد معاناتهم من التعب والإرهاق مما يؤدي إلى تبدلات في نظرتهم للحياة، فيصير كثير منهم أقرب إلى التشاؤم والإحساس بالشقاء ورفض الحياة ، والأمر الثاني الذي يعكس تردي أوضاع الأطفال الذين يحيطهم الفقر بانخراطهم في بعض الظواهر السلبية منها التسيّب المدرسي وصولاً إلى التسرب، والعنف الأسري والمدرسي، والعنف الجنسي، وتردي الأوضاع الصحية، وتعاطي المشروبات المسكرة والمواد المخدرة، والحرمان القسري من الأهل أو أحد الأبوين، والذهاب إلى تشكيل عصابات الأطفال، وحجز حرية المرتكبين والمتهمين منهم في سجون أو إصلاحيات هي أقرب للسجون لاتتوفر فيها شروط إقامة إنسانية ومما يجعل هذه الظواهر خطرة الضعف الواضح في التشريع السوري الذي يحمي وينصف الأطفال .

ويؤثر الفقر على نساء سوريا حيث جعل الفقر حياتهن أكثر صعوبة في مجتمع تعاني فيه المرأة من آثار سلبية لقيم وعادات وتقاليد تضيق عليها الحياة وتهمش دورها، وتجعلها في مرتبة أدنى من الرجل رغم المساواة القانونية المعلنة، والتي لا تستطيع الثبات أمام وقائع الحياة العملية في سورية، بالرغم من كل التحولات والتطورات التي شهدتها البلاد في فترة مابعد الاستقلال، وأدت إلى تحسّن نسبي في أوضاع النساء من الناحية القانونية والإجتماعية، ومن ناحية مشاركتها ومكانتها المتنامية في الحياة العامة . ومما لاشك فيه، أن وضعية النساء تجعل من آثار الفقر عليهن مضاعفة أو شديدة التأثير، خاصة في ظل قيام النساء بدورهن في إعالة الأسرة ورعايتها في بعض الأحيان نتيجة غياب رب الأسرة أو تعطله، بالإضافة إلى ما تقوم به بصورة تقليدية لجهة رعاية الأسرة وإنجاب وتربية وتعليم وتأهيل الأطفال والمشاركة في تأمين متطلبات الأسرة، وكلها تمثل أعباء تلقي بظلالها على النساء . وإذا كان توجه النساء إلى العمل أمر طبيعي، وخاصة إذا كانت المرأة أو أسرتها تعاني من الفقر، فان بعضاً من التفاصيل المحيطة بعمل النساء، تجعل من ذلك العمل خارج الحدود المقبولة، والأهم في تلك التفاصيل انخراط

النساء الريفيات في العمل الزراعي فيما يمتنع الرجال القريبين عن المشاركة في العمل بحكم عادات اجتماعية، كما أن بين التفاصيل، إعطاء النساء أجوراً أقل من أجور الرجال عن أعمال متماثلة، وتشغيلهن لمدة تزيد عما اعتاد عليه الرجال من ساعات العمل، وتكليفهن بأعمال خطرة، وبأعمال ليلية، يحرمها القانون، لكن يتم تجاوز حدود االقانون في هذا الجانب، وتتعرض كثيرات من النساء في أعمالهن للتحرش الجنسي ولأشكال من العنف بسبب انتشار الجهل والأمية وعدم الإحساس بالأخرين .

ويسبّب الفقر زيادة العنف الموجه للنساء، وهو ما تؤكّده مصادر حقوقية سورية، وقد بيّنت إحدى دراستها الأخيرة، أن واحدة من كل ثلاث سوريات، تتعرض للعنف المنزلي، الذي يمارس تحت أطر مقبولة اجتماعياً لدرجة أن كثيرين يعتبرونه شرعياً، وهو في المدينة أقل منه في الريف، وفي البيئات الأقل تعليماً أكثر من البيئات المتعلمة، وفي أوساط الأغنياء أقل مما هو عليه في أوساط الفقراء، وقد يصل العنف ضد النساء حد القتل، كما في جرائم الشرف، التي تحتل فيها سورية المرتبة الأولى عربياًوثمة جانب آخر في تأثيرات الفقر على النساء، يمكن ملاحظته فيما طرأ على الزواج من تطورات مما أعاق وأخر قدرة النساء على الزواج وتأسيس أسر.

وقد أكدت دراسة حكومية، أن نسبة العزوبية في المجتمع السوري ارتفعت ووصلت خلال الفترة الواقعة ما بين 2004-2007 إلى نحو أربعين بالمائة، وأعادت الدراسة سبب ارتفاع النسبة إلى زيادة متوسط السن عند الزواج الأول بفعل أسباب إقتصادية وإجتماعية أهمها الفقر بما يعنيه من عجز عن مواجهة ارتفاع تكاليف الزواج، وأجور وأسعار المساكن . وبوجه الإجمال، فان ما يتركه الفقر من آثار على حياة السوريات، يجعل حياتهن في حدود الكارثة، بل إن تلك الكارثة تمد ظلالها إلى حياة السوريين كلهم نظراً لدور النساء في حياتهم، حيث تشكل النساء نصف المجتمع، وهي تقوم بدور رئيس في مختلف مناحي الحياة في العمل والأسرة وفي تربية وإعداد الأطفال، ويشكل تردي أحوالها نتيجة الفقر خللاً في وضعها العام وفي وظائفها ودورها، والأهم من ذلك كله، أنه يدمر إنسانيتها، التي هي إنسانية المجتمع كله

نؤكد أن الفقر في سوريه ليس مفروضاً عليها ، ولا هو مؤامرة خارجية محاكة بتدبير ، بل هو مؤامرة من داخل النظام الأسدي نفسه فبعد أربعين عاماً من النهج الأشتراكي التقدمي القومي حسبما يدعي النظام ، و العدل الأجتماعي المزعوم نفاجأ بظهور حالات من الفقر تصل إلى نسبة كبيرة ، ذكرها عبد الله الدردري بقوله إن نسبة (10%) من الشعب السوري يمتلك (45%) من الدخل القومي ، وهذا يدل أن النظام الأسدي متورط في سرقة الدخل القومي وافقار الشعب السوري.

فالفقر في سوريه أصبح بقرار، و الثراء الفاحش جاء أيضاً بقرار ، بل أن الفساد و الإفساد و الرشوة والكسب الحرام جميعها جاءت بقرار ، الفقر في سوريا عيب ، لأن سوريه سوريه تملك كل مقومات النهوض و التقدم مثلها مثل الدول

التي بلغت شأناً كبيراً في التطور و الأجتماعي ، ولكن القوى الإجرامية الطفيلية المنتفعة والمتسلطة من أزلام النظام الأسدي وشبيحته ومرتزقته تزداد ثراءاً في ظل الحكم الأسدي ، بينما الفقراء يزدادون فقراً لتتسع الدائرة و تصيب سوريا بأخطر وباء تعرضت له .

وفي دراسة أخرى حول أسباب الفقر في سوريا أكدت الدراسة أن أهم الأسباب هي :
أولاً ـ إن معدلات النمو السكاني الذي هو الأعلى بين الدول العربية، حيث بلغ ٢،٥ بالمائة، وهو مرشح للاستمرار في المدى المنظور .
ثانياً ـ إن بين أسباب الفقر في سورية شيوع ظاهرة اقتصاد الظل، وهو اقتصاد يقوم على أُسس غير قانونية وأخرى غير مشروعة، ومنها التهرب الضريبي والتهريب والرشاوي والفساد وغيرها من أنشطة تتجاوز أموالها مئات مليارات الليرات السورية وهؤلاء في معظمهم من عائلة النظام أو من طائفته أو شبيحتهم أو ممن ارتبطت مصالحهم بكبار الضباط أو المسؤولين الأسديين .
ثالثاً ـ تعاني سورية أكثر من بقية الدول العربية الأخرى من الأزمات الناتجة عن الجفاف وانحباس الأمطار، مما ينعكس سلباً على مواسمها الزراعية وثروتها الحيوانية، وكلاهما بين مواردها الأساسية، كما تنعكس سلباً على سكانها، فتدفع أعداد كبيرة منهم إلى هجرة داخلية وخارجية **.**
رابعاً ـ تعاني سورية من مستوى فساد هو الأعلى في مستويات الفساد بين البلدان العربية، وإن هذا الفساد يشمل المستويات المختلفة في الأجهزة الإدارية التنفيذية إضافة إلى الجهاز القضائي والتشريعي والرقابي وكذلك أجهزة الجيش والأمن وحزب البعث ، وهذا نتيجة الحكم الأسدي الفاسد والذي ازداد في عهد الأسد الأبن بشكل لا يوصف .
خامساً ـ تعد سورية أقل البلدان العربية في مستويات الشفافية الإعلامية، حيث مازالت السلطة حاضرة بقوة ولاسيما في ميدان الإعلام المحكوم بالسيطرة الحكومية ومن خلفها من أجهزة الجيش والأمن وحزب البعث ، وهذا ما يمنع من كشف المشكلة ومعالجتها في إطارها الصحيح .

هكذا ، يتمثل الحل باتباع سياسات تشترك فيها الدولة السورية الجديدة بعد انتصار الثورة المباركة و إشراك المجتمع المدني معها ، بحيث تقوم على مواجهة شاملة في مجال التزايد السكاني في معدلاته الراهنة، ورسم سياسات من شأنها مواجهة آثار موجات الجفاف وتردي المواسم الزراعية، وأن يترافق ذلك مع معالجة جدية لواقع الفساد، الذي يدمّر أية محاولات ومبادرات من أجل التنمية، والتقدم نحو تحقيق المساواة في المجتمع، ولاسيما لجهة توزيع الدخل بصورة عادلة، وهي إجراءات لايمكن أن تتحقق إلا في ظل المشاركة والشفافية

وانتشار الحريات الإعلامية خصوصاً، وعدم سيطرة الدولة على المؤسسات الإعلامية والإتصالات .

(عزو محمد عبد القادر ناجي : بروز ظاهرة الفقر في سوريا في العهد الأسدي – الدوافع والأسباب ، الحوار المتمدن ، العدد 3663 ، 10 / 3 / 2012)

*** البناء العسكري والأمني**

حافظ الأسد وحيدا في السلطة المطلقة

كان اللواء صلاح جديد في تشرين الأول / اكتوبر 1970 ، الأمين العام المساعد للحزب وهو يسيطر على قواعد وتشكيلات الحزب في سوريا ، وكان نور الدين الأتاسي رئيس الدولة المعيّن من قبل صلاح جديد، ، بينما كان حافظ الأسد على رأس الجيش والقوات المسلحة بإعتباره وزيراً للدفاع وقائداً لسلاح الطيران.

ونتيجة الصراع الدامي بين (صلاح جديد وحافظ الأسد)على الإمساك بمفاصل الحكم خاصة (الجيش وقيادة الطائفة العلوية) فقد سعى صلاح جديد إلى التحالف مع الأتاسي رئيس الدولة الشكلي (لكسب القوى السنّية في سوريا) فضلاً عن التحالف مع جهاز الحكم السياسي، وقائد الأمن القومي، وعناصر المخابرات وأجهزة الأمن في مواجهة الأسد .

وجرى في إطار ذلك الصراع بين (الأسد - جديد)، القضاء على آخر مجموعة سنيّة فاعلة في الجيش، وهي عناصر الضباط الحوارنة، التي تحالفت مع صلاح جديد في صراعه مع الأسد - دون تبصّر بالمستقبل أو إدراك الخفايا المحيطة بدورهم - أملا منهم بالبقاء كضباط في الجيش بعد أن أصبحوا أفرادا ضعفاء لا حول لهم ولا قوة فعلية في مواجهة القوى العلوية في الجيش ، لكنهم دفعوا الثمن غاليا نتيجة تحالفهم المغفّل مع جديد إذ تمّ أعفاء أحمد سويداني رئيس الأركان المعيّن من قبل صلاح جديد لإعتبارات التمثيل الطائفي وليس لمواصفات القيادة وعُين مكانه مصطفى طلاس من ريف حمص و حليف الأسد، وبعد ذلك جرى تسريح ضباط حوارنة آخرين مثل موسى الزعبي ومصطفى الحاج علي ، والثلاثة (سويداني والزعبي والحاج علي) كانوا أعضاء في اللجنة العسكرية الموسّعة من (غير أبناء الطائفة العلوية الذين تمّ إختيارهم من قبل صلاح جديد ومحمد عمران إستنادا إلى المعرفة المعمّقة بمكونات شخصياتهم الضعيفة وسهلة الإنقياد) ، والتي قادت سوريا خلال الستينيات شكلا، لكن القيادة الحقيقية كانت للجنة المصغّرة(من أبناء الأقليات الأخرى) .

وفي تشرين الثاني / نوفمبر 1970 ، قاد حافظ الأسد تحرّكه العسكري و إعتقل خصميه (صلاح جديد ونور الدين الأتاسي)، وألقاهما في السجن طوال ربع قرن، حتى توفي (جديد)في السجن وتوفي (الأتاسي) بعد أشهر من

خروجه من السجن .وبذلك ، تمكّن حافظ الأسد من إنهاء حالة الإزدواجية بين مؤسسات الدولة العسكرية والحزبية /الأمنية، وجرى في ظل حكمه توحيد سلطة القرار في الدولة تحت سلطته الفردية المطلقة، ليكون الشخصية الوحيدة التي بقيت من أعضاء اللجنة العسكرية التي قتل بعض أعضائها وأبعد آخرين .

الوجه المزدوج لنظام حكم حافظ الأسد

لقد صمّم حافظ الأسد شكلا مزدوجا من السلطة، فأعطى الغالبية السنّية حصة كبرى في الحكومة والإدارة المدنية و في تشكيلات الحزب لكن دون صلاحيات وسلطات حقيقية ، في حين أبقى قمة المؤسسة العسكرية الفعالة وقيادات أجهزة الأمن والمخابرات العديدة تحت السيطرة المطلقة والكاملة للعلويين.

وتمكّن طيلة حكمه المستمر نحو 30 عاما من ممارسة ذلك التصميم المزدوج للسلطة ، وإحتواء وإستيعاب كل التحديات التي واجهت سلطته، واستمر الوضع نفسه بعد توريث الحكم لإبنه بشار الذي أبقى الهيكل المزدوج للنظام، فإستمرت المؤسسات المدنية والحزبية للدولة بيد واجهات من السنّة مقابل سيطرة العلويين على المفاصل الأمنية والعسكرية لأركان السلطة بحيث يتولّى العلويون المناصب القيادية في قيادات الفرق والألوية والكتائب العسكرية كنواب للقادة في حال كان هؤلاء القادة من أبناء الأغلبية السنّية أو من أبناء الطوائف الأخرى ، كما يحتكر العلويون فعليا كل مناصب قيادات الأمن في المحافظات السورية .

وفي حزيران / يونية 2005 ، عقد بشار الأسد المؤتمر القطري العاشر للحزب ، وجرى تشكيل قيادة قطرية جديدة للحزب من 14 عضوا تشكلت وفق التالي : (شكل السنّة غالبية الأعضاء بعدد 8 أعضاء وبنسبة 57%، في حين جاء تمثيل بقية الأقليات على النحو التالي: إثنان من العلويين،واحد إسماعيلي ،واحد درزي،عضو مسيحي، إضافة الى اللواء هشام بختيار المنحدر من عائلة كردية من دمشق).

أما على صعيد وظائف نائب رئيس الجمهورية ورئاسة وعضوية الحكومات ، فقد أعطى حافظ الأسد منصب نائب الرئيس للسنّة (عبدالحليم خدام وزهير مشارقة) وعيّن الأسد الإبن كلا من (فاروق الشرع ونجاح العطار)، وكلاهما من الطائفة السنية ، وانطبق الأمر ذاته على رئاسة الحكومة التي تولاها سنّي، وتعاقب عليها كل من (عبدالرحمن خليفاوي، ومحمود الأيوبي ، ومحمد على الحلبي ، وعبدالرؤوف الكسم، ومحمود الزعبي، ومحمد ميرو، ومحمد ناجي العطري، وعادل سفر ، ورياض حجاب ، وائل الحلقي)، وجاء جميع وزراء الخارجية في عهد عائلة الأسد من الطائفة السنية بدءا من عبدالحليم خدام، فاروق الشرع، ثم وليد المعلم، وشكل الوزراء السنّة الغالبية في كل التشكيلات، وفي مقابل ذلك الدور السني في الحكومة ـ الذي لا يشارك فعلياً في القرار ـ يتواري الحضور العلوي في التشكيلات الوزارية إلى مستويات متدنية، وينسحب تقلص الحضور العلوي إلى سلك المحافظين، فسوريا تنقسم الى

14 محافظة ، ولا تزيد عادة حصة العلويين من المحافظين عن (3) محافظين مما يعزز إزدواجية السلطة المكرسة خلال نظام حكم آل الأسد طيلة ما يزيد عن أربعين عاما .

(صالح السعيدي : الأسد أعطى الحزب والإدارة للسنة واحتكر الجيش والأجهزة الأمنية)

ويعرض هذا الجدول بعض المواقع القيادية الفاعلة التي تولاها أبناء الطائفة العلوية في سوريا خلال فترة بناء السلطة الطائفية ثم العائلية بين 1970 – 2000 .

الاسم	المنصب
حافظ الأسد	رئيس الجمهورية/ القائد الأعلى للقوات المسلحة/ الأمين العام لحزب البعث .
رفعت الأسد	قائد سرايا الدفاع حتى عام 1984/نائب الرئيس لشؤون الأمن الوطني حتى عام 1998.
جميل الأسد	عضو مجلس الشعب عام 1973 / عضو المؤتمر القومي الثاني لمنظمة الحزب الحاكم 1975/ رئيس جمعية المرتضى (حلت عام 1984).
عدنان الأسد	قائد سرايا الصراع
باسل الأسد	رئيس أمن الرئاسة/ قائد لواء مدرع في الحرس الجمهوري.
توفيق الجهني	قائد الفرقة الأولى عام 1975.
ابراهيم صافي	قائد الفرقة الأولى/ قائد القوات المسلحة السورية في لبنان منذ 1994.
شفيق فياض	قائد الفرقة الثالثة/ عضو اللجنة المركزية لحزب البعث.
عصام ناصيف	مدير مكتب وزير الدفاع
محمد الخولي	نائب قائد القوى الجوية ورئيس مخابرات القوى الجوية (أحيل للتقاعد).
علي الصالح	قائد قوات الدفاع الجوي.
محمد عيد	القائد العسكري للمنطقة الشمالية.
اسكندر سلامة	قائد سلاح الهندسة.
علي حيدر	قائد القوات الخاصة (أحيل للتقاعد).
علي دوبا	رئيس شعبة المخابرات العسكرية (أحيل للتقاعد).
حكمت ابراهيم	مدير إدارة شؤون الضباط.
علي حماد	رئيس شؤون الضباط.
علي ملاحفجي	قائد القوى الجوية
عبد الكريم رزوق	قائد فيلق الصواريخ (قتل عام 1977).
فؤاد اسماعيل	قائد اللواء (21) الميكانيكي.
نديم عباس	قائد اللواء (47) المدرع.

<table>
<tr><td>علي حيدر</td><td>قائد حامية حماة (قتل عام 1976).</td></tr>
<tr><td>فؤاد عبسي</td><td>رئيس المخابرات المدنية (توفي فيما بعد).</td></tr>
<tr><td>محمد ناصيف</td><td>رئيس الأمن الداخلي (تقاعد عام 1999).</td></tr>
<tr><td>يحيي زيدان</td><td>رئيس المخابرات العسكرية.</td></tr>
<tr><td>احمد خليل</td><td>مدير الشرطة بوزارة الداخلية (قتل عام 1978).</td></tr>
<tr><td>معين ناصيف</td><td>نائب مدير المخابرات العامة.</td></tr>
<tr><td>غازي كنعان</td><td>رئيس الاستخبارات العسكرية السورية بلبنان.</td></tr>
<tr><td>احمد اسكندر احمد</td><td>وزير الإعلام في حكومة الكسم (توفي فيما بعد).</td></tr>
<tr><td>محمد حيدر</td><td>نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية في حكومة الكسم.</td></tr>
<tr><td>محمد سلمان</td><td>وزير الإعلام في حكومة الزعبي.</td></tr>
<tr><td colspan="2">لم نذكر كافة الأشخاص ، بل نوضّح بأن أبناء الطائفة العلوية يتولون كافة المناصب العسكرية في الفيالق والفرق والألوية والكتائب والسرايا ، إما على مستوى القادة أو نواب القادة أو المسؤولين الأمنيين أو المسؤولين الحزبيين ، أو التوجيه السياسي .</td></tr>
</table>

كما يعرض الجدول اللاحق بعض المواقع القيادية الفاعلة التي تولاها أبناء الطائفة العلوية في سوريا خلال فترة بناء السلطة الطائفية بين 2000 – 2010 .

الاسم	المنصب
بشار الأسد	رئيس الجمهورية/ القائد الأعلى للقوات المسلحة/ الأمين العام لحزب البعث.
علي أصلان	رئيس هيئة الأركان/ وزير الدفاع.
علي حبيب	قائد القوات الخاصة منذ عام 1994/ عضو اللجنة المركزية للحزب، وزير الدفاع
آصف شوكت	رئيس أجهزة الاستخبارات العسكرية، نائب رئيس الأركان
عدنان مخلوف	قائد الحرس الجمهوري.
بهجت سليمان	رئيس فرع الأمن الداخلي في إدارة المخابرات العامة.
عدنان الأسد	قائد سرايا الصراع.
حسن خليل	رئيس الاستخبارات العسكرية/ عضو اللجنة المركزية للحزب.
عدنان بدر الحسن	رئيس شعبة الأمن السياسي/عضو اللجنة المركزية للحزب.
ابراهيم حويجة	رئيس المخابرات الجوية/ عضو اللجنة المركزية للحزب.
ماهر الاسد	قائد فرقة في الحرس الجمهوري/عضو اللجنة المركزية لحزب البعث.
علي مملوك	مدير ادارة المخابرات العامة
حسن خلوف	نائب مدير إدارة المخابرات العامة

حافظ مخلوف	نائب رئيس فرع الأمن الداخلي
بدر العاقل	قائد لواء بالوحدات الخاصة
محمد علي درغام	قائد لواء بالفرقة الرابعة
نعيم سليمان	قائد لواء بالفرقة الثالثة
سهيل سليمان حسن	قائد لواء بالفرقة الرابعة
جهاد محمد سلطان	قائد اللواء 65
جودت ابراهيم صافي	قائد الفوج 154
جمال يونس	قائد الفوج 555
محسن مخلوف	قائد اللواء 12
احمد يوسف جراد	قائد اللواء 132
يوسف اسماعيل	قائد اللواء 134
فؤاد خضور	قائد باللواء 134
علي محمد حمدان	قائد اللواء 157
غسان عفيف	قائد الفوج 45
محمد معروف	قائد بالفوج 45
رمضان رمضان	قائد الفوج 25
محمد خضور	قائد اللواء 106
طلال مخلوف	قائد اللواء 105
شعيب سليمان	قائد الحرس الجمهوري
محمد قاسم	نائب قائد الحرس الجمهوري
فائز اسمندر	قائد الكتيبة 17
محمد خضير	قائد باللواء 65
حسن خير بك	قائد الكتيبة 157
مراد عيسى	قائد الكتيبة 292
عماد عباس	قائد الكتيبة 3 بالفرقة 15
سهيل رمضان	رئيس فرع السويداء ودرعا بالأمن العسكري
وفيق ناصر	رئيس فرع المنطقة الجنوبية بالامن العسكري
قصي ميهوب	مشرف العمليات بالمخابرات الجوية
سهيل حسن	رئيس فرع العمليات بالمخابرات الجوية
غسان اسماعيل	رئيس فرع العمليات الخاصة بالمخابرات الجوية
عبد السلام محمود	رئيس فرع التحقيق بالمخابرات الجوية
احمد ديبة	رئيس فرع منطقة درعا بأمن الدولة
غسان خليل	رئيس فرع أمن المعلومات بأمن الدولة
محمود الخطيب	رئيس فرع التحقيق بالأمن السياسي
محمد حكمت ابراهيم	رئيس فرع العمليات بالأمن العسكري
ناصر العلي	رئيس فرع درعا للأمن السياسي

بثينة شعبان	مستشارة سياسية وإعلامية بالقصر الجمهوري
عدنان عمران	وزير الإعلام في حكومة ميرو/عضو اللجنة المركزية
ماجد شدود	عضو القيادة القطرية لحزب البعث.
هيثم سطايحي	عضو قيادة قطرية بالحزب
عز الدين ناصر	رئيس إتحاد عمال سوريا .

ويجدر بالذكر بأن هؤلاء العسكريين جميعا متهمون بقتل المدنيين بعد الثورة السورية من قبل الأمم المتحدة ، ونوضح بأننا لم نذكر كافة الأشخاص ، بل نؤكد بأن أبناء الطائفة العلوية يتولون كافة المناصب العسكرية في الفيالق والفرق والألوية والكتائب والسرايا العسكرية والأمنية في سوريا إما على مستوى القادة أو نواب القادة أو المسؤولين الأمنيين أو المسؤولين الحزبيين أو التوجيه السياسي ..

الجيش العربي السوري في عهد آل الأسد شبيه بجيش دولة المماليك في مصر وسوريا

قد يسهُل على القارئ فهم بنية الجيش الذي بناه حافظ الأسد حين يتم الإطلاع على دولة المماليك قبل حوالي (500) عام ، سواء على صعيد عدد أفراد المماليك مقارنة بعدد أبناء الطائفة العلوية في سوريا الذين حكموا بلادا ولم يتعدوا نسبة (10 %) من سكانها بقوة السلاح والإرهاب والقتل وممارسة الجريمة ، أو عدد عناصر المماليك في الجيش مقارنة بعدد المصريين من أبناء الشعب آنذاك الذين كانوا يشغلون مراكز القيادة العسكرية ، أو بنية الجيش وتوزعاته على الفرق والأجنحة العسكرية أو على صعيد عدد الأمراء من المماليك مقارنة مع عدد المنتفعين وأصحاب الثروات في عهد آل الأسد.

وما يلفت الإنتباه حين مقارنة عهد المماليك مع عهد السلطة الطائفية العلوية من قبل آل الأسد في سوريا هو العطاءات والإقطاعيات التي كان يمنحها سلطان المماليك لأتباعه مع ما منح حافظ وبشار الأسد للمرتزقة من أزلامهم وأتباعهم من عسكريين وأمنيين وبعثيين وما يحيط بهم من الأحزاب الوهمية ومن انتفع من سلطتهم ليصبح من رجال الأعمال والصناعيين على امتداد الأرض السورية .

لقد قابل ذلك البطر والبذخ لدى سلطان المماليك ومرتزقته ولدى آل الأسد وأزلامهم وأتباعهم انتشار الفقر المدقع لدى السواد الأعظم من السكان سواء في عهد دولة المماليك أو في عهد الدولة الأسدية .

ويتضح الواقع الأجوف للدولتين المملوكية والأسدية مع أول هبّة شعبية ضدهما ، إذ خارت دولة المماليك بضربة بسيطة من قبل السلطان العثماني وانهزمت دولة آل الأسد مع ضربات ثوار هواة في الحياة العسكرية بمساعدة من العسكريين الذين انشقوا عن نظام دولة الأسد وتم الإنتصار على جيش الدولة الأسدية بأسلحة بسيطة وقليلة لأن مرتزقة الأسد كانوا يفرّون كالخراف خوفا على غنائمهم التي سرقوها من الشعب والدولة .

واقع دولة المماليك

استمرت دولة المماليك فى مصر (267) سنة من عام 1250 حتى عام 1517 ، وسقطت حين حين غزا الأتراك العثمانيين مصر و احتلوها وأنهوا حكم المماليك إلى غير رجعة ، بينما استمر حكم آل الأسد 42 عاما مع الأخذ بالحسبان الفارق الحضاري ودورة حياة السلطة بين العصور الوسطى في عهد المماليك وعصر المعلومات في عهد آل الأسد .

لقد كان عدد سكان مصر فى العصر المملوكى حوالى 3 مليون نسمة، و عدد سكان القاهرة حوالى 600.000 نسمة، في حين كان عدد المماليك فى مصر بين (6000 - 10.000) نسمة ، أي بنسبة 1 % - 1.6 % من سكان القاهرة ، وبنسبة 2.,.% - 33.,.% من سكان مصر آنذاك ، وكان معظم هؤلاء المماليك يسكنون القاهرة في تلك الفترة ، بينما يشغل أبناء الطائفة العلوية حوالي 10 % من سكان سوريا ، ويدل ذلك على الحكم الأقلوي في عهدي دولة المماليك ودولة آل الأسد .

السلطة والقوة في دولة المماليك

كان السلطان أهم سلطة فى دوله المماليك، فهو الذي يصدر الأوامر و ويوقّع الوثائق و المستندات بعلامته السلطانية، وكان يتبع السلطان نائبين هما " **نائب السلطان** وهو النائب المباشر المقيم مع السلطان فى القاهره وكان أهم شخصيه بعد السلطان وفى مقدوره تحريك الجيوش فى حالة صغر سن السلطان أو ضعف شخصيته ،وكان من المماليك المقربين .

والنائب الثاني هو " **أتابك العسكر** "الذي كان القائد الأعلى للجيوش و كان من أحد الأمراء الكبار من المماليك ، لكن صلاحيات الأتابك كانت أقل من صلاحيات نائب السلطان إذ لم يكن يحرّك الجيوش من غير أوامر من السلطان أو نائب السلطان.

وكان السلطان يعيّن نائبا له حين خروجه لخوض معركة عسكرية خارج مصر، يسمى نائبا مؤقتا أو **"نائب الغيبة"**، ليحافظ على البلد وقت غياب السلطان ونائبه وكان من أمراء المماليك .

يتشابه ذلك مع بنية السلطة في عهد دولة آل الأسد حيث كان النائب الحقيقي لحافظ الأسد أخوه رفعت ومن ثم إبنه باسل ومن بعده بشار ، والنائب الحقيقي لبشار الأسد أخوه ماهر الأسد ، ومن يشغلون نيابة الرئاسة أمام الرأي العام هم موظفون صوريون لا صلاحيات لهم .

أمراء السلطة في دولة المماليك

كان أهم الأمراء المماليك الكبار هم (**أمراء المئين مقدمي الألوف**) ، و كان هؤلاء أقوى الأمراء وأعلى طبقه فيهم

و كان منهم النواب و رؤساء الوظائف ، و كانوا يعيشون كالسلاطين المصغّرين، وكان تحت أمرة كل واحد منهم حوالى 100 فارسا و كان من صلاحيات كل واحد منهم على الأقل نظرياً قيادة ألف عسكري ، وبطبيعة الحال كان هؤلاء الأمراء يملكون أكبر الإقطاعات.

وكان بعدهم فى الأهميه **أمراء الطبلخاناه** ،و كان تحت أيدي كل واحد منهم حوالى 40 فارسا.

و يأتي بعدهم **أمراء العشرات** الذين كان تحت أيدي كل واحد منهم بين 10 -20 من الفرسان .

و في المرتبة الأخيرة **أمراء الخمسات** و تحت أيدي كل واحد منهم حوالى 5 فرسان ، وكانت مرتبة أمراء الخمسات مساويه تقريباً لكبار العسكر .

ويقابل ذلك في عهد دولة آل الأسد قادة الحرس الجمهوري ، وقادة الفرق العسكرية ، ورؤساء الإدارات الأمنية ، ومسؤولي حزب البعث في القيادة القطرية والفروع في المحافظات ، هؤلاء الذين أغدق عليهم حافظ الأسد ومن بعده وريثه بشار الأموال والثروات والأراضي والإقطاعات والمزايا العديدة في سبيل كسب الولاء المطلق لهما ، وكان العسكريون منهم من أبناء الطائفة العلوية ، وأتباع حزب البعث من المرتزقة الذين ينتمون للمكونات الأخرى من الشعب السوري .

هكذا ، كان عدد المماليك (6000 - 10.000) مملوكا خلال فترة الحكم التي امتدت 267 عاما ، متمركزين فى القاهره و نواحيها بوجه خاص.وبعد سيطرة المماليك على الحكم في مصر وسوريا كان يتم استقدام المماليك من الأطفال أو الشبان الصغار عكس ما جرى فى عصور قبل قيام الدولة المملوكية حيث كان يتم استقدام الأشخاص الكبار المدربين الجاهزين على حمل السلاح و خوض الحروب ، إذ كانوا أشبه بالمرتزقه.

وفعل نظام آل الأسد الشيء نفسه مع حملة السلاح في الحرس الجمهوري والفرقة الرابعة وسرايا الصراع وسرايا الدفاع والوحدات الخاصة والإدارات والفروع الأمنية حيث كان يجلب أبناء الطائفة العلوية الفقراء من غير المتعلمين ومن المناطق الفقيرة لتنسيبهم إلى مؤسسات الجيش والأمن لقاء الدفاع عنه وحمايته من الشعب السوري.

وكان المماليك في عصر الدولة المملوكية يعيشون في قلعة الجبل في أجنحة مخصصة لهم إسمها " **الطباق** " ،

و كانوا يتبعون دروسا فى اللغه و الدين ، و بعد أن يكبروا يبدؤون بالتدريب العسكري و بالذات على الفروسيه ، والذي يتفوق من بينهم في استخدام أدوات الحرب كان يحصل على ترقية و يصبح أميرا ثم يترقى لغاية ما يصل إلى منصب كبير.

وفعل الشئ نفسه نظام آل الأسد حين خصّص لجنوده ومرتزقته من أبناء الطائفة العلوية إقطاعات من الأراضي ليبنوا عليها مساكنهم البائسة في العاصمة ، على وجه الخصوص كحي 86 في جبل منطقة المزة وحي عش الورور في منطقة برزة وحي الورود في منطقة دمر وحي تشرين في منطقة القابون وأمثالها ، ليجعلهم يعيشون في (غيتوات) خاصة بهم ، لينعزلوا عن سكان العاصمة كي لا يعيشوا الحضارة ، وليتمكن من السيطرة عليهم في مواقعم الفقيرة المحرومة .

توزيع الثروات والإقطاعيات على قادة المماليك

كان سلطان المماليك يوزع الثروات والاقطاعيات على قادة جيوشه وفق التالي :

- " **الطبلخاناه الخاصكية ":** يعطي السلطان كلّ منهم أربعون ألف دينار .
- **الطبلخاناه الخرجية** : يعطي السلطان كلّ منهم ثلاثون ألف دينار .
- **العشراوات الخرجية** : يعطي السلطان كلّ منهم سبعة آلاف دينار .
- **الكشّاف** : يعطي السلطان لكلّ منهم عشرون ألف دينار .

- **الولاة الاصطبلخاناه** : يعطي السلطان كلّ منهم خمسة عشر ألف دينار.
- **الولاة العشراوات** : يعطي السلطان لكلّ منهم خمسة آلاف دينار .
- **مقدّمو مماليك السلطان** : يعطي السلطان كلّ منهم ألف ومائتا دينار.
- **مقدّموا الحلقة** : يعطي السلطان كلّ منهم ألف دينار .
- **نقباء الألوف** : يعطي السلطان لكل منهم أربعمائة دينار.

- **مماليك السلطان**: يعطي السلطان أربعمائة مملوك لكلّ منهم ألف وخمسمائة دينار ، وخمسمائة مملوك لكل واحد ألف وثلثمائة دينار ، وستمائة مملوك لكل واحد ألف دينار .
- **أجناد الحلقة** : يعطي لثمانية آلاف وتسعمائة وإثنان وثلاثون فارسًا ، وألف وخمسمائة فارس لكلّ منهم تسعمائة دينار ،و ألف وثلاثمائة وخمسين جنديًا لكلّ منهم ثمانمائة دينار ، وألف وثلاثمائة وخمسين جنديًا كل منهم سبعمائة

دينار .

- **بابة ألف وثلاثمائة جندي** : يعطي السلطان لكل منهم ستمائة دينار .

- **بابة ألف ومائة جندي** : يعطي السلطان لكلّ منهم أربعمائة دينار .

- **بابة ألف واثنين وثلاثين جنديًا**: يعطي السلطان لكل منهم ثلاثمائة دينار .

- أرباب الوظائف من الأمراء بعد النيابة والوزارة أمير السلاح والدوادار والحجبة وأمير جاندار والاستادار والمهندار ونقيب الجيوش والولاة.

يكفي ، في عهد نظام آل الأسد ، إلقاء نظرة بسيطة للثروات التي جمعها قادة الفرق العسكرية ورؤساء الإدارات الأمنية ومسؤولي حزب البعث والوزراء ومدراء المؤسسات والشركات ، للحكم على ما اتبعه آل الأسد مع هؤلاء الأزلام والأتباع الذين كانوا مماليك آل الأسد واصبحوا أثرياء ورجال أعمال ومن كبار الملاكين ، للحكم على الأسلوب الذي اتبعه حافظ ومن بعده بشار الأسد لشراء الذمم والضمائر وإثراء اتباعهم الفاحش من وظائفهم .

لما مات **الملك الناصر محمد بن قلاون** حدث بين أجناد الحلقة نزول الواحد منهم عن إقطاعه لآخر بمال أو مقايضة الإقطاعات بغيرها فكثر الدخيل في الأجناد ، واشترت السوقة والأراذل الإقطاعات حتى صار أكثر أجناد الحلقة من أصحاب الحرف والصناعات وخربت منهم أراضي إقطاعاتهم.

ولما ولي **الأمير منجك اليوسفيّ** الوزارة وسيره في المال فتح باب النزول والمقايضات فكان الجندي يبيع إقطاعه لكلّ من بذل له فيه مالًا فأخذ كثير من العامة الإقطاعات فكان يبذل في الإقطاع مبلغ عشرين ألف درهم وأقل منه على قدر متحصله وللوزير رسم معلوم ثم منع من ذلك فلما كانت **نيابة الأمير سيف الدين قيلاي** مشى أحوال الأجناد في المقايضات والنزولات فاشترى الإقطاعات الباعة وأصحاب الصنائع .

(المقريزى : المواعظ والاعتبار في ذكر الخطب والآثار - الجزء الثالث ، ص ص. 531 من 761)

تركيبة الجيش المملوكي في وقت السلم والحرب مقارنة بتركيبة جيش آل الأسد

بلغ عدد **عساكر الجيش النظامي** الثابت فى مصر فى عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون حوالى 24,000 عنصرا، و كان عدد جنود الحلقة حوالى 11.000 عنصرا ، قادتهم فقط من المماليك ولا يزيدون عن 1000 شخصا ، ولم يكن أمراء المماليك يشاركون بالحروب كي لا يقتلوا، بل كان يشارك في الحروب أبناء عامة مصر من السكان الأصليين .وكان العسكر النظامي يتشكلون من طبقتين هما : طبقة **المماليك السلطانية** و طبقة **أجناد الحلقة**.

لقد كان مماليك السلطانية من المميّزين لدى السلطان الذين كان ولاءهم مطلقا للسلطان ومن فئة المقربين له

و **خاصيته**. وكان عددهم حوالى 1000 فارسا ، و كانوا خلاصة العسكر و حراس السلطان أي كانوا بمفاهيم الوقت الحالي الحرس الجمهوري أو القوات الخاصه أو بما يشبه سرايا الدفاع وسرايا الصراع والفرقة الرابعة في سوريا في عهد آل الأسد ، وكانوا يعيشون جانب السلطان فى القلعه أو بجانبها و لم يكونوا يخرجون مع الجيش إلا فى المهمات الصعبه، وكان الأمير المشرف على المماليك السلطانية أسمه " **رأس نوبة** "في حين كان يعيش المماليك العاديين فى معسكرات فى القاهرة ، وكان من المماليك من يعمل كموظفين فى الدواوين الحكوميه والمشافي أو أماكن أخرى .
وكان أولاد المماليك الذين يولدون فى مصر بصفه عامه يعملون فى الدواوين و كانوا يكونون طبقة ارستقراطيه متمصرة وتسمون " أولاد الناس " ، وما يميزهم أنهم طيلة(267) سنة لم يظهر منهم أي عالم أو مفكر أو رجل دين كبير بل كانوا محاربين ومنتفعين من الحكم .

وكان الجيش المصري يضم فئة ثانية من العسكر هي **" أجناد الحلقه "**. الذين كان عددهم ضخما و كانوا بوجه عام من المصريين وكانوا يعتبرون قلب الجيش المصري و عموده الفقري وليسوا من المماليك .

و كان هناك فئة ثالثة تسمى **" عساكر الإستدعاء "** (الإحتياط حاليا) و كان هؤلاء من عامة المصريين الذين يعيشون فى قرى مصر يتم استدعائهم للإنضمام للجيش في وقت الحرب.

وكان هناك فئة رابعة تنضم للجيش وقت الغزو الخارجى أو قبل نشوب المعارك الكبيرة وهي فئة المتطوعين

" **المتطوعه** " و كان يوجه لهؤلاء دعاية " الجهاد فى سبيل الله " وقت الشدة ، فكانوا يخرجون بالآلاف من ريف و قرى و مدن مصر للتطوع فى الجيش للدفاع عن مصر.

وكان في الجيش المملوكي فئة خامسة هى عسكر **الأسطول البحرى** أو القوات البحرية، ولم يكن المماليك يرغبون ركوب البحر بل كانوا فرسانا و محاربين على الأرض، وكان بحارة الأسطول البحرى المصري فى العصر المملوكي من عامة مصريين.

وتشبه تركيبة الجيش الذي بناه حافظ ومن بعده بشار الأسد ما كان في جيش المماليك ، إذ كان أبناء الطائفة العلوية في الجيش يشغلون القيادة والسيطرة مع عددهم المحدود في تعداد الجيش الكلي ، وكانوا يتركزون في القطعات العسكرية الفعّالة والهامة ، ولا يتواجدون في الأسطول البحري وغيره الذي قد يعرضهم للمخاطر لأنهم يهدفون إلى التواجد في المواقع العسكرية التي تمنحهم السلطة والمال والنفوذ لا غير ذلك .

لقد كانت الحروب التي خاضتها الدوله المملوكيه حروبا كبيرة ضد مصر ، وخاضها عشرات الآلاف من غير المماليك الذين كان لهم القيادة فقط على هؤلاء العناصر من المصريين .**(ويكيبيديا، الموسوعه الحره)**

دورالأجهزة الأمنية في تكريس الحكم العائلي والطائفي

أولا - أجهزة الأمن ذات الطابع المدني

تعرف إدارة المخابرات العامة أيضاً بـ "أمن الدولة" ،يقع مقرها عند دوار (كفر سوسة) في جنوب شرقي دمشق، وتعد ثاني أكبر أجهزة المخابرات أهمية بعد المخابرات العسكرية، وعلى الرغم من تسميتها بالمؤسسة المدنية لكنها من الناحية العملية كيانا مستقلا تماماً و تحت قيادة عسكرية ولا يسائلها إلا الرئيس. وهناك (13) فرعا لإدارة المخابرات العامة في المحافظات ، وفروع أخرى في دمشق تتبع تلك الإدارة مثل (الفرع الخارجي) و (فرع المعلومات) و (الفرع الإداري) و (فرع التحقيق) و (فرع السجن) و (فرع مكافحة التجسس) و (فرع المداهمات) ،وهناك أقسام للفروع في كل مدينة وبلدة سورية ، لكن أكثر الفروع أهمية هو الفرع ذو الرقم (251) ويطلق عليه (الفرع الداخلي) ومقره في منطقة السادات/ الخطيب بدمشق ،وكان يرأسه محمد ناصيف ثم بهجت سليمان والآن يقوده فعليا العقيد حافظ مخلوف وجميعهم من أبناء الطائفة العلوية ، ويعد مخلوف الرجل الأول و الأكثر سطوة وقوة من رئيس المخابرات العامة نفسه، وللفرع الداخلي مقرات مستقلة في دمشق وله أيضاً مؤسسات تحقيقية خاصة به دون غيره، وله مسؤولية خاصة بالنسبة إلى دمشق،خاصة في الجامعات السورية.

شعبة الأمن السياسي

تعدّ هذه الشعبة الأمنية **واحدة من أقدم المؤسسات الأمنية في سورية ،وهي تتبع وزارة الداخلية لكن رئيسها أقوى نفوذا وسلطة من وزير الداخلية** ، وهي تنفّذ الكثير من الإعتقالات السياسية ، **وهناك فروع لهذه الشعبة في كافة المحافظات والمدن والبلدات السورية ، وفروع أخرى خاصة (بالأحزاب السياسية)و (الطلاب والأنشطة الطلابية) و (المطلوبين والمراقبين) ، وفرع يغطي دمشق يسمى (فرع المدينة). وبينما كان الأمن السياسي (يركز) على السيطرة على القوى السياسية المنظمة فإنه في السنين الأخيرة تولّى مراقبة الحكومة والإشراف عليها**، وقد أطلق على الفرع الذي يتابع أداء هذه المهمة (فرع أمن المؤسسات الحكومية)، وتصنف الشعبة بأنها ثالث أكبر الأجهزة الأمنية أهمية **ورأس هذا الجهاز لفترة طويلة عدنان بدر الحسن وغازي كنعان ومحمد منصورة وجميعهم من العلويين .**

مكتب الأمن القومي في حزب البعث

يقع هذا الجهاز في منطقة (الروضة) بدمشق ، **ويتولى الإشراف على جميع دوائر الأمن الأخرى من الناحية النظرية ، لكن من الناحية العملية فقد هذا الدور تماماً لصالح مكتب أمن الرئاسة ، ويرأس هذا المكتب عادة أحد أعضاء القيادة القطرية لحزب البعث من العسكريين عدا حالة عبد الرؤوف الكسم الذي تولاه بعد إقالته من رئاسة الوزارة ترقية له بمفهوم نظام الحكم النافذ** .وقد أصدر بشار الأسد مرسوماً (يحمل الرقم 36) الذي قضى بإلغاء مكتب الأمن القومي التابع لحزب البعث الحاكم لصالح إنشاء مجلس للأمن الوطني يكون من مهماته رسم السياسات الأمنية في البلاد ، ويتولى المجلس الجديد آصف شوكت صهر بشار الأسد قبل مصرعه .

ثانيا - الأجهزة الأمنية العسكرية

شعبة المخابرات العسكرية

تقع بالقرب من منطقة الجمارك غربي دمشق، **وهي أكبر حجماً وأعظم قوة بين أجهزة المخابرات في سورية، ويتبوأ رئيسها مكانة مقربة عند الرئيس، ولا يوازيها أحد في حجم الإعتقالات التي تنفذها، ورأسها لفترة طويلة علي دوبا ثم أحمد عبود ثم حسن خليل ثم آصف شوكت وجميعهم من العلويين.**

ويتفرع عن هذه الشعبة فرع في كل محافظة وقسم أو مفرزة في بقية المدن والبلدات السورية ،وأصبحت بعض فروع شعبة المخابرات العسكرية الكثيرة كبيرة ومستقلة نسبياً مثل : (فرع فلسطين) الذي يمارس التعذيب المفرط والمميت في السنين الأخيرة .

وهناك فرع آخر تتصاعد أهميته بإطراد ويدعى (فرع المنطقة) الذي يشرف على منطقة دمشق ويقوم بحملات إعتقال واسعة ،ويعمل فرع المنطقة بصورة مستقلة نسبياً عن أصله الذي يرتبط به،

وهناك فرع التحقيق العسكري الذي تحوّل إلى مركز تحقيق كبير من حيث كونه يعدّ أسوأ مؤسسة تحقيق سورية. لكن القسم الكبير والمهم في هذه الشعبة كان (الإستخبارات العسكرية السورية في لبنان) التي أعتبرت شبكتها الواسعة مسؤولة عن كثير من الإعتقالات وأعمال الخطف والقتل في هذا البلد، ورأسها غازي كنعان، ثم رستم غزالي قبل حلها بعد الأنسحاب من لبنان عام 2005 .

الضابطة الفدائية

هي **وحدة فرعية تابعة لفرع فلسطين للمخابرات العسكرية ، لكنها في الحقيقة مستقلة تماماً بمقرّها الرئيس في منطقة (عدرا) في جنوب شرقي دمشق ،وبمركزها الخاص بالحجز والحبس الواقع في شارع بغداد في (القصاع)، وبفروعها الأخرى في مطار دمشق ومعسكر اليرموك،** وهي أيضاً **متخصصة بشؤون الفلسطينيين** على مستوى التحقيق معهم وسجنهم وقتلهم .

وتؤدي تلك الضابطة الفدائية أدوار القتل والتعذيب والسجن لكل فلسطيني غير موالي لنظام آل الأسد كما تؤدي أدوار الدعم للنظام نفسه حين تعرضه لثورات شعبية أو انتفاضات إذ قامت بأدوار المساندة لنظام آل الأسد في صراعه مع اللبنانيين والعراقيين والفلسطينيين أنفسهم ، وأسوأ أدوار تلك الضابطة تكمن في لعب أدوار قاتل أفراد الشعب السوري حين الثورة على آل الأسد كما حصل في أعوام 1980 ، وكما يحصل حاليا في الثورة السورية على سلطة بشار الأسد .

إدارة مخابرات القوى الجوية

تقع هذه الإدارة في منطقة (أبو رمانة) شمال وسط دمشق **ورأسها محمد الخولي مدة طويلة جداً، بوصفه أعان حافظ الأسد في إلقاء القبض على أعدائه عندما استولى على السلطة في العام 1970،ثم رأسها إبراهيم حويجة إبن أخت الخولي** ، ويجدر بالذكر إن خلفية حافظ الأسد في القوة الجوية تعني روابط حميمة بينه وهذه الإدارة. لذلك فإن مخابرات القوة الجوية تطورت كثيراً واتسعت مسؤولياتها حتى وصلت حداً تجاوزت فيه المسائل العسكرية الصرفة، إذ صار لها اليد الطولى في إعتقال خصوم النظام المدنيين وحبسهم وتعذيبهم وقتلهم ، وأصبحت من جهة أخرى فعالة جداً ومؤثرة في العمليات الخارجية السرية.

وهناك خمسة مراكز أخرى لتلك الإدارة في دمشق،وفروع في بقية المحافظات السورية وأقسام ومفارز في بقية المدن والبلدات السورية ، ناهيك عن **فرع التحقيق** الخاص بها.

ثالثا ـ القوات العسكرية وقيادات الشرطة العسكرية

قوات الوحدات الخاصة

يقع مقرها في منطقة (القابون) بدمشق، **وتأسست في العام 1968. ورأسها علي حيدر منذ قيامها حتى أيلول عام 1988، وهي وحدات عسكرية منتخبة مزودة بمدرعات وطائرات سمتية (الهيلوكبتر) وتسليحها مميز ، ويصفها البعض بالحرس (الإمبراطوري) الصارم لنظام الأسد، والكثير من منتسبيها تلقوا تدريباً خاصاً في الأعمال الفدائية والقفز بالمظلات وهم في غالبيتهم المطلقة من أبناء الطائفة العلوية، ويبلغ عدد أفراد هذه القوة بين (10) آلاف جندي و (15) ألف جندي**. وقد لجأ الأسد إلى تسخير هذه القوات في الفترة بين 1978 و 1982 لغرض تحطيم المعارضة ، فقد كانت هذه الوحدات مسؤولة عن مذبحة جسر الشغور في شهر آذار 1980،

ومارست دوراً مهماً في عملية إحتلال حلب عام ً1980، وتعد مسؤولةً مسؤولية مباشرة عن المجازر التي حصلت في المدينة نفسها، وهي التي شاركت بفاعلية في مذبحة حماة عام 1982 .

وتعمل الوحدات الخاصة ،فضلاً عن مهمتها العسكرية القمعية العنيفة، كمؤسسة استخبارية وبوليسية، فهي التي نفذت كثيراً من عمليات الإعتقال والتعذيب ، إلا أن عملها الأمني الأساس (تركّز) منذ العام 1985، وبدرجة كبيرة في معظم فعالياته، في لبنان، حيث خصص لها مناطق نفوذ في الضواحي والمناطق الشمالية، وعلى وجه الخصوص في مدينة طرابلس. وفي منطقة نفوذها هذه، قامت الوحدات الخاصة بسجن الآلاف من اللبنانيين والفلسطينيين، بل وتتحمّل مسؤولية الكثير من عمليات الإختطاف والإعدامات العشوائية .

الحرس الجمهوري

تأسس في العام 1976 بعد الإجتياح السوري للبنان بغية حماية الرئيس الذي تتزايد كراهية الجماهير له، و ترأسه عدنان مخلوف، أخ زوجة الأسد ، إلا أن رئاستها الحقيقية تكون فعليا بيد أحد أبناء الرئيس(باسل قبل موته ـ الذي بدأ الإعلام يعامله كما لو كان الوريث الشرعي للتاج ، ثم بعد موته أخيه بشار قبل إستلامه السلطة ، وماهر بعد إستلام بشار الحكم وريثا عن أبيه) .

وتوسّع الحرس في حجمه حتى بلغ (30) آلف رجل إثر إنتقال سرايا الدفاع بوجودها الفاعل إليه،وكافة أعضائه من أبناء الطائفة العلوية ، و **تتضمن مسؤوليته حماية الرئيس إضافة إلى سلامة الأمن العام في دمشق أيضاً**، وهذه هي المهمة التي يشترك معه فيها أجهزة أخرى.

الفرقة العسكرية الثالثة

يقع مقرها في مدينة القطيفة قرب دمشق ، **وهي فرقة مدرعة منتخبة تتألف قوتها من (15 - 20) ألف رجل ومئات الدبابات والآليات المدرعة الأخرى ، وقادها لفترة طويلة شفيق فياض.**

يتميز دورها بين قطعات الجيش الأخرى بالعمليات الفدائية وفعاليات الأمن الداخلي، إذ هي التي قادت الإجتياح السوري للبنان، وإحتلت حلب، وساعدت في قمع إنتفاضة حماة والقضاء عليها، وقد تولّت تنفيذ عمليات تفتيش ومهمات تدميرية في الريف السوري أثناء نشاط المعارضة في الفترة بين 1978 – 1982، فضربت القرى التي كان يعتقد أنها تدعم المعارضة وتؤوي أنصارها أو كوادرها التنظيمية ، ولأن الفرقة الثالثة هذه لعبت دوراً سياسياً بارزاً كهذا، فمن الممكن وضعها مع الوحدات الخاصة ومجموعات الدفاع الحساسة.

سرايا الدفاع (عن نظام آل الأسد)

سميت السرايا من أجل الدفاع عن الثورة، **وتأسست هذه الوحدات في العام 1971 في بدء عهد رئاسة الأسد بهدف حماية النظام من الإنقلابات المحتملة ،وكان يقود هذه الوحدات رفعت الأسد، ومقرها في منطقة المزة بدمشق،**
و شهدت توسعاً كبيرا آخر سنوات السبعينيات، حتى وصل عدد أفرادها إلى (20) ألف رجل (أي أكثر من ملاك فرقة جيش كاملة) ووصلت أوج قوتها في مطلع الثمانينيات، وكانت تضم أربعة ألوية منتخبة (ثلاثة مدرعة وواحد ميكانيكي) مدججة بالسلاح أكثر حتى من القوات الخاصة مما جعل النظام يسخّر الوحدات العسكرية هذه كدرع لحمايته من أي انشقاق أو إنحراف داخلي أومن المغامرين صنّاع الانقلابات، ولكن عندما لجأ رفعت إلى تحريكها (ضد) أخيه تم حلّ تلك السرايا بسرعة.

وكان يرتدي مقاتلو سرايا الدفاع بذلات مميزة تماماً، حمراء خفيفة اللون، تميزهم عن مظهر كل الوحدات العسكرية والأمنية الأخرى, وكان يقودها العلويون حصرا ، وينتسبون إليها أكثر من أي وحدة عسكرية أو أمنية أخرى مع قلة من الجنود من المسيحيين والدروز والإسماعيليين.

وكان للسرايا قسم استخباري فعال له فروع تمارس التحري والإعتقال والتحقيق، يرأسه صهر رفعت أسد (معين ناصيف)، كما كانت تضم أيضاً العديد من مراكز التحقيق بما في ذلك (مركز حجز شعلان) في طريق المطار خارج دمشق. لكن ، بعدما نفي رفعت الأسد إلى الخارج إثر محاولته المجهضة للإستيلاء على السلطة حلّ معين ناصيف محلّه قائداً لها ،فأشرف على ما تبقى من وحداتها المنكمشة، ثم قرّر الرئيس الأسد تدمير قاعدة قوة شقيقه رفعت وتجريدها من السلاح وفك وحداتها، وقد واجه بعض موظفي المخابرات في السرايا نقلاً إلى دوائر أمنية أخرى، بينما أعيد تنظيم القسم الأكبر من القوات بإطار فرقة مدرعة جديدة بقيادة اللواء حكمت إبراهيم.

الشرطة العسكرية

ترتبط هذه القوة من الناحية النظرية المجردة بالدائرة القضائية التابعة لوزارة الدفاع ورئاسة الأركان العامة، إلا أنها قد تعمل شبه مستقلة تحت تأثير رئيس المخابرات العسكرية ، وعلى الرغم من حصر دورها بقوة شرطة تتبع القوات المسلحة، فإنها تتولى مسؤوليات إستخبارية وأمنية في الأوساط المدنية كذلك، وقد قامت في السنوات الأخيرة بإعتقال العشرات من ذوي الأنشطة السياسية المختلفة.

كيف تعمل الأجهزة الأمنية من الداخل ؟

مزاوجة المكافآت والفساد

تحظى الأجهزة الأمنية في سوريا خلال حكم آل الأسد ، بمكرمات سخية تنهال عليها من النظام بغية ضمان ولائها، إذ على الرغم من حجم الكلفة العالي في تلك الأجهزة جراء كبر حجمها ، إلا أن منتسبي الأمن والمخابرات يعيشون حياة دعة واسترخاء طبقاً للمعايير السورية نفسها، فمرتباتهم ترتفع كثيراً عن من يماثلهم في الرتب والموقع في حلقات الوظائف المدنية والإدارات العسكرية وملاكاتها،وهم يحصلون كذلك على سيارات خدمة عديدة لكل منهم وقروض ومساعدات مالية كأجور سكن، وخصومات وسماحات في السفر، وأسبقية الحجز في وسائل النقل العام، وتسهيلات إلى حوانيت الأسواق الحرة، فضلاً عن إمتيازات كثيرة أخرى، ولمعظم ضباطها كذلك مخصصات مالية حسب تقدير حاجتهم إليها، ولهم الحق في أن يشغّلوا مستخدمين من الدرجات الدنيا كمراسلين وخدم لهم شخصياً .

يقوم موظفو الأمن أيضاً بإنجاز خدمات محددة مقابل المال، مثل طلب ضباط المخابرات المال مقابل تنظيم زيارات للسجناء، وإعداد تراخيص السفر (الفيزا) والأذونات والسماحات والوكالات من كل الأنواع، مثالا على ذلك يدفع الملاحقون من أجهزة الأمن والمعتقلون ألوف بل ملايين الليرات السورية والدولارات لأجل الحصول على جوازات سفر، وقدّمت العوائل المشتتة في لبنان على فقرها آلاف الدولارات بغية الظفر بزيارات إلى السجون ، كما يتقاضى موظفو المخابرات مبالغ كبيرة بشكل خاص عندما يعبّر أحد رجال الأعمال الموسرين عن حاجته إلى خدمة ما كما في الحصول على إجازات الإستيراد مثلاً،وأعمال السلب والنهب والشقق والأثاث والسيارات ...

وقد تورّط ضباط الأمن السوري ورؤساؤهم بعمق في لعبة السوق السوداء، وتأسست علناً أسواق في دمشق أسمها (سوق جنود الأسد) في الديماس والسومرية والقابون وغيرها في ضواحي دمشق تباع فيها البضائع المهربة من لبنان أو المسروقة من الدولة ، إذ غالباً ما تسافر شاحنات سرايا الدفاع أو الفرقة الثالثة والوحدات الخاصة وأجهزة الأمن العديدة على الطريق الواصل بين بيروت ودمشق محمّلة بالسلع والبضائع المهربة.

التنافس في مقابل المركزية والتمركز

أقام الأسد منظومته الأمنية الإستخبارية في عدد كبير من الدوائر المتشابكة المتداخلة،وهو بذلك يمنع أي شخص من جمع قوة أكثر من الحدّ المأمون التي قد توصله إلى مختلف القنوات المعلوماتية والسلطوية، ثم هو يأمر أجهزته بمراقبة بعضها البعض الآخر، وهذا الشك المتبادل والمنافسة منحا الأسد السيطرة المطلقة الكاملة عليها.

لقد أحبطت الأجهزة شبه العسكرية محاولات إنقلابية عديدة يقوم بها بعضها فيحبطها البعض الآخر، ففي آذار 1984، وأثناء مرض الرئيس، دفع رفعت قواته من سرايا الدفاع في عرض للقوة والتآمر، وعندما تحركت دروعه ومغاويره نحو دمشق واجهته القوات الخاصة والفرقة الثالثة والحرس الرئاسي وكلها موالية للرئيس.و أخيراً، أدرك رفعت أنه لن ينجح فوقف إلى جانب شقيقه .

وخلال عقد السبعينيات وحتى مطلع الثمانينيات كافحت الأجهزة باستماتة بعضها مع البعض الآخر من أجل القوة والتأثير الأكبر. ففي بعض الأحيان يقوم فرع مخابرات بالتفتيش بهدف العثور على رجل سبق إعتقاله فعلاً من قبل جهة مخابرات أخرى، أو تتجه عدة أجهزة نحو البحث عن شخص مطلوب واحد في الوقت نفسه.

وقرّر حافظ الأسد في منتصف العام 1980 فرض سيطرة مركزية أعظم، أو تحقيق تنسيق أفضل من خلال تقوية (لجنة الأمن الرئاسي) وتقليص الإستقلالية الذاتية في الأجهزة الأخرى، وتمّ التنسيق كذلك في حالات التحقيق والإستجواب بين «لجان» التحقيق التي تشكّلها أجهزة عدة لإستجواب السجناء ذوي الأهمية الخاصة أو الكبيرة.

وظائف أجهزة الأمن والمخابرات السورية تجاه نظام آل الأسد

الحرس وواجبات الحراسة

يلاحظ المرء في سورية تولّي الدوائر الأمنية حراسة الأشخاص ذوي النفوذ والأبنية العامة المهمة، ففي الفترة بين عامي 1978 - 1982 ضاعف النظام من أعداد الحراس في هذه الجهات حتى عجّت بهم دمشق بشكل خاص،**وعلّق الباحث الفرنسي (ميشيل سورا)في عام 1982 قائلاً: يمكن تحديد رجل السلطة في سورية وقوته من خلال عدد حراسه الذين يحيطون به، فللرئيس (12) ألف حارس، ولرؤساء أجهزة الأمن والمخابرات (60) حارساً لكل منهم، ولرئيس تحرير جريدة الحزب (البعث) 28 حارساً،** وهكذا، يمكن الإستدلال أيضاً بقراءة العدد حول مقرات أعمالهم، أو بالقرب من دور سكناهم إذ كتب (سورا)عن ذلك قائلاً: ربما يشغل الحراس ممراً بسيطاً، وربما يحتلون رصيف المشاة أمام العمارة أو البناية، وربما أيضاً يغلقون السير في عموم الشارع ، و(للعلم تمّ اختطاف ميشيل سورا ، بعد كتاباته عن سوريا، في بيروت من قبل أتباع مخابرات النظام السوري، وتم تعذيبه حتى الموت خلا عقد 1980) .

النظام الإستخباري والمراقبة

يتميّز رجال المخابرات السوريون، والمخبرون التابعون لهم ، بوجود دائم في كل وقت ومكان، وليس ثمة من يعرف كم هو عددهم مجتمعين، إلا أن بعض السوريين العارفين ببواطن الأمور يقدرهم (بمئات الألوف)، بعضهم يقبض أجره على أساس الدوام الكامل، بيد أن كثيراً غيرهم يعمل (نصف دوام)، أو يكافأون دورياً أو في المناسبات، ويتولى البعض كما هو متوقع منهم التحري وطلب المعلومات عبر سلسلة مراجعهم الرسمية الوظيفية، وفي الدوائر الحكومية وعبر الإنتماءات الحزبية،وأخيراً يصير الكثير منهم مخبرين كرهاً لا طوعاً بعد التهديد والتعذيب، وبالتالي فإن النتيجة تعكس مجتمعاً يغصّ بالمخبرين، ولا غرابة بعد ذلك أن يعي السوريون تماماً أن أي شيء يتفوهون به أو أي فعل يقومون به يعد معروفاً لدى السلطات في النهاية.

و حسب السوريين العارفين: إذا ما أردت أن تعمل سائق تاكسي في دمشق فعليك الموافقة على التعاون مع جهاز المخابرات والأمن واجتياز اختبار معلوماتي طويل، والشيء نفسه يحصل مع الكثير من الناس في الأعمال الوظيفية

الأخرى ذات الموقع الحسن في ممارسة الرقابة والملاحظة كما في حالة: الصحفيين، وعمال المطاعم ونادليها، وموظفي الفنادق وخدامها، وموظفي مواقف الحافلات، والباعة المتجولين، وسماسرة العقارات الحقيقيين، ووكلاء السفر والسياحة، وتؤكد المخابرات حضورها من خلال وجود المخبرين في معسكرات الجامعات ومجمعاتها الدراسية والسكنية، وفي تجمعات الشباب وتنظيماتهم وفي المعامل وفي أي في أي مكان يتجمع فيه السوريون، بعضاً إلى بعض.

وبصدد المقيمين في سورية، فإن المسألة تختلف كثيراً، إذ أن دوائر الأمن والمخابرات تسيطر بشدة على سفر المواطنين إلى الخارج فتطلب منهم تأشيرة مغادرة فضلاً عن جواز السفر،وكثير هم الذين ترفض طلبات سفرهم إلى الخارج، بل صار معروفاً تماماً منع الكتّاب والمؤلفين من السفر والمغادرة حتى وهم في المطار. والإضافة إلى مراقبة الأشخاص الطبيعيين والدور والمكاتب، فإن أجهزة الأمن والمخابرات تفتح كذلك مغلفات البريد من كل نوع وتتطلع عليه وتقرأ ما فيه، خاصة إذا كانت مرسلة من الخارج إلى سورية. لقد أمسى الجو خليطاً مشوشاً متلاطماً يمتزج مع رائحة الفساد الخانق وممارسات السلطة البيروقراطية، وكل ذلك صار من سمات الدولة البوليسية التي تفتقر إلى الرحمة والشفقة تماماً.

وأصبح كثير من الناس يعرفون عناصر المخابرات والأمن ، فهم في الغالب الأعم من أبناء الطائفة العلوية الذين يسكنون الريف والضواحي ، ولهم طريقتهم الخاصة بالكلام، وفي اللباس، وطبيعة الأسئلة والمشروبات وطريقة التصرف ، لذلك ،يلجأ السوريون إلى العلاقات والإرتباطات الشخصية لحماية أنفسهم وعوائلهم وأصدقائهم من أجهزة المخابرات ومنظوماتها الأمنية ، إلا أن اللجوء إلى مثل هذه الوسائل قد يوقع الناس في شرك وصاية المخابرات عليهم واتكالهم عليها، إذ باستجداء الخدمات منها فإنهم يتنازلون عن بعض استقلاليتهم وكرامتهم وتتم عمليات إبتزازهم بإفراط.

التسلّط على الدولة والمجتمع

أصبح من المعروف أن **أجهزة الأمن باتت تشكل خطرا عبر تواصلها واحتكاكها بالمواطن السوري بما لديها من نفوذ قوي وتسلّط هائل على المواطن،**وغدا هذا التسلّط شديدا جدا بمرور الزمن لكثرة الممنوعات والمحرمات والروتين المؤسساتي الذي بات يربط الكثير من قراراتها بموافقات أجهزة الأمن ، **وهذا ما جعل أفراد وضباط وعناصر هذه الأجهزة يمارسون عمليات إستغلال النفوذ والإرتشاء وفرض الأتاوات على المواطنين جميعا في أي علاقة بهم** ، كما باتت هذه الأجهزة أكبر مسيء لسمعة النظام, و أصبحت وحشا كاسرا قامعا مرعبا للمواطنين كافة وتتدخل في كل شيء .

أساليب المخابرات في الترهيب والقمع

الترهيب والإنذارات

تستدعي المخابرات الناس، بإسم السلطة والقوة، وتستجوبهم وتوجّه لهم التهديدات والإنذارات ومن ثم يتركون وحال سبيلهم،و تذكرّ هذه الطريقة السوريين بأن هناك (خطاً أحمر) من السلوك ينبغي تجنّب تجاوزه، وإلا فإن ما بعده لا يؤدي إلا إلى مواجهة مخاطر شخصية كبيرة.

الإعتقالات

تلجأ المخابرات إلى تنفيذ معظم حملات الإعتقال ليلاً، بين الساعة العاشرة مساءً والخامسة فجراً للإمساك بطريدتهم في البيت نائماً معزولاً من كل حماية،وقد أوصلت هذه الإعتقالات الليلية سكان سوريا للعيش في حالة من الرعب إلى حده الأقصى . وفي نظام يعوزه الإذن القضائي بالإعتقال ،ناهيك عن التهم الرسمية أو أي نوع من الإجراءات القانونية ، فإن عائلات السجناء والمتهمين وأقرانهم وأصدقائهم وجيرانهم لن يستطيعوا الإطمئنان إلى ما يضمره الغيب لهم من قبل أجهزة المخابرات وهم ملاحقون أو محجوزون لديهم بهذه الطريقة .

(Article : La Syrie : une Histoire de Troubles et de Constructions)

*** البناء العائلي لنظام الحكم في سوريا**

إرساء السلطة الوراثية لحكم آل الأسد على سوريا

أنجز حافظ الأسد إنتخابات مجلس الشعب في تشرين الثاني / نوفمبر 1998 ، ثم أجرى إستفتاءا على تمديد رئاسته لسوريا في شباط 1999 في إطار سلطة مطلقة لسلطاته على سوريا وغياب كلّي للمعارضة ، وبعد ذلك تفاقم مرض حافظ الأسد وكان هاجسه الأول هو إرساء توريث السلطة لإبنه بشار من بعده ،الذي سلّمه قيادة لواء عسكري مدرعات في الحرس الجمهوري منذ عام 1995 ، كما تمتّ ترقيته لرتبة عقيد عام 1999 ، أي أنه وصل من رتبة ملازم إلى رتبة عقيد خلال أربع سنوات فقط ، **وذلك بعد أن تمّ عزل عمه رفعت المنافس له على وراثة حكم سوريا من وظيفة نائب رئيس الجمهورية في شباط عام 1998.**

بعد موت حافظ الأسد في 10 حزيران 2000 ، تم إستدعاء عبد الحليم خدام من مدينة اللاذقية إلى دمشق ، وأعطي أمرا من قبل بشار الأسد وآصف شوكت مسؤول المخابرات العسكرية بإصدار مرسوم بترقية بشار الأسد من رتبة عقيد إلى رتبة فريق ، وبذلك أصبح قائدا عاما للجيش السوري كونه الأعلى رتبة عسكرية فيه ، ثم أصبح أمينا عاما لحزب البعث ، ثم رشحه الحزب لرئاسة الجمهورية بعد تعديل الدستور السوري ليتوافق مع العمر المحدد

لترشيح الرئيس ، وفي 10 تموز / يوليو أصبح بشار رئيسا لسوريا بعد إستفتاء أعلنت السلطة أنه نجح فيه بنسبة 97.2 % من أصوات المستفتين لمدة سبع سنوات .

(Article : L'évolution dynastique du régimeBachar al-Asad)

لقد كان حافظ الأسد على قناعة بأن إبنه بشار (ضعيف القدرات والذي لا يمتلك الشخصية القيادية) قد يتعرّض لكيد وتربّص خصوم والده أو أتباعه المحيطين به ، لذلك سعى إلى تقليص أدوارهم أو عزلهم قبل وفاته ، وكان ذلك هاجسه الأول قبل الممات في أول سابقة عربية من نوعها في العصر الحديث يسعى رئيس جمهورية لتوريث الحكم الجمهوري لأولاده من بعده .

لماذا بشار الأسد دون غيره من أبناء سوريا لرئاسة سوريا؟

كي يتسنى معرفة الجواب عن هذا السؤال،**ينبغي أن نعرف الأسلوب الذي كان يفكر فيه حافظ الأسد، وذلك بإستقراء المنهج الذي إتخذه أسلوب حياة، وسار عليه حتى وصل به إلى الحكم، ومن ثم تابعه أثناء فترة حكمه حتى إنتهى إلى الموت، هذا المنهج كانت تحكمه دوائر ثلاث:**

" الدائرة الأولى وتضم ضمن محيطها حافظ الأسد وأفراد عائلته (زوجته وأبنائه وآل مخلوف وشاليش وأمثالهم)،

والدائرة الثانية تضم الطائفة وهذه الدائرة رتب حافظ الأسد عناصرها قربا وبعدا بمايخدم الدائرة الأولى ،

والدائرةالثالثة تضم الأتباع الأوفياء من أبناء المكونات السورية الأخرى وهذه الدائرة الأخيرة رتّب الأسد عناصرها بما يخدم الدائرتين الأولى والثانية ".

أولا -الدائرة الأولى :أسرة حافظ الأسد وعائلة آل الأسد :

1- الزحف إلىالسلطة: **عاش حافظ الأسد فترة من شبابه العسكري، في مصر، بعد قيام دولة الوحدة، ورأىكيف كان عبد الناصر يبني مجده الشخصي، وامتلأت نفس حافظ الأسد بهذا البريق الأخاذ،فبدأ يتحسس الطريق الذي يمكن أن يوصله إليه، وقد كان واضحا منذ البدايات الأولى لحكم حزب البعث في سورية بعد 8 آذار 1963، أن خمسة من أعضاء اللجنة العسكريةالبعثية ـ شكلها البعثيون من ضباط في الجيش أثناء حكم الوحدة مع مصرـ هم:**

حافظالأسد، صلاح جديد، محمد عمران (ثلاثتهم من الطائفة العلوية) وعبد الكريم الجندي وأحمد المير (إسماعيليان) و كانت تلك اللجنة تهيمن على القرار العسكري، وبالتالي على القرار البعثي في سورية. **وبناء على توصية من هذه اللجنة تمت في عهد رئيس الدولة أمين الحافظـ ترقية حافظ الأسد من رتبة "مقدم" إلى رتبة**

(لواء) وعهد إليه بقيادة القوات الجوية، مما كان له أكبرالأثر في نجاح إنقلاب 23 شباط 1966 الذي أطاح بالقيادة القومية وعلى رأسها الفريق أمين الحافظ، حيث تبوأ حافظ الأسد على إثره منصب زير الدفاع .

ومنذ أن رُفّع حافظ الأسد إلى رتبة اللواء، بدأ مسيرته في التخلص من أعضاء اللجنة العسكريةالبعثية الواحد تلو الآخر، فسعى إلى تنحية محمد عمران ثم إغتياله فيما بعد في لبنان ، ثم ضُيق الخناق على أحمد المير وعبد الكريم الجندي حتى انتحر(أو نحر) عام 1968، وعندما قام حافظ الأسد بإنقلابه في 16 تشرين الثاني1970 ، أدخل صلاح جديد إلى سجن المزة بدمشق ولم يخرجه منه إلا إلى قبره في عام 1993 .

2-الحكم المطلق:أدرك حافظ الأسد أن إنقلابه أخرج حزب البعث عن معادلته الحزبية وقيمته السياسية (لم يؤيده فيها من القيادات الحزبية سوى عبد الحليم خدام ومصطفى طلاس وعبد الله الأحمر)، **وبالرغم من أن هذه المعادلة لم تكن تقلقه كثيرا، بعد أن غيّب معظم أعضاء القيادة القطرية البعثية من الشخصيات القوية في السجن**، إلا أنه لم يهملها، **ولكنه خفّف من وتيرة إعادة تأهيلها، ملتفتا إلى(دائرة الطائفة)، التي انقسمت إلى شطرين، شطر يؤيده وشطر يؤيد صلاح جديد، وأعطاها الأسد جلّ اهتمامه، محاولا أن يستوعب قياداتها المدنية والعسكرية**، التي استنكرت ما قام به ضد صلاح جديد .ثم بدأ، بعد ذلك، بتعزيز الكوادر البعثية المدنية، خصوصا الشابة منها، التي كانت تؤيد صلاح جديد، فقدّمها في صفوف حزب البعث، مثل عبد الله الأحمد (الذي غيبه الموت من فترة)حيث ضمه إلى القيادة القطرية التي شكّلت عقب الحركة التصحيحية، مما سهّل عليه تدجين البعثيين من غير الطائفة، فأعاد تكوين كوادر الحزب من عناصر شابة طموحة للمنصب والنفوذ والمال .

ثانيا- الدائرة الثانية : إستيعاب أبناء الطائفة العلوية في مواقع السلطة المساندة لعائلته :

لقد صبّ حافظ الأسد جلّ اهتمامه على الجيش، لإدراكه أنه بيضة القبان في لعبة الحكم في سورية،مبتدئا بالصف الثاني من ضباط الطائفة، الذين هم أدنى منه رتبة، (كان عمر حافظ الأسد أربعين عاما عندما استلم الحكم في سورية) **فقدّمهم وأغراهم بالمناصب، و جعل هيكلية الجيش تعتمد في قياداتها عليهم، فإضافة إلى حصر قيادة الفرق العسكرية الخمس – التي تم إعادة تشكيلها بعد حرب 1973- في يد من كان يثق بهم من ضباط الطائفة، فقد جعل قيادة الوحدات الخاصة وأجهزة الأمن بيد ضباط منها مقربين منه** ،مثل الوحدات الخاصة التي أوكل قيادتها إلى علي حيدر ووضع علي دوبا على رأس المخابرات العسكرية،وكان لهذين الضابطين- إضافة إلى وجود أخيه رفعت على رأس سرايا الدفاع- دورا كبيرا في سياسة القمع الدموي التي واجه بها معارضيه من الإسلاميين ومكونات الشعب الأخرى، وزيادة في سياسة الحيطة، فقد وسّع حافظ الأسد ألوية سرايا الدفاع، التي -أنشأها محمد عمران إثرانقلاب 1963- ووضعها تحت قيادة شقيقه الأصغر رفعت، وأطلق يده، وفتح أمامه خزينة الدولة، لينفق منها على هذه السرايا، ويشتري الضمائر الرخيصة، وليوطّد بها سيطرتهما على مقدرات البلاد.

وقام حافظ الأسد بتغييب من تبقى من الجناح السني عن القيادات الفاعلة في الجيش كما في السلطة تغييبا كاملا، ولم يكن العماد مصطفى طلاس إلا وزيرا بروتوكوليا ،أمارئيس الأركان الأسبق العماد حكمت الشهابي، فلم تكن له أية فاعلية تذكر ، وأطلقت يدا هذين العسكريين لنهب المال العام والقيام بأعمال السمسرة والعمولات والتهريب ليكون ذلك أداة إدانة لهما حين اللزوم .

ثالثا-الدائرة الثالثة :الأعوان والأتباع من أبناء المكونات الأخرى وثمن الولاء له :

شعر حافظ الأسد أن نظرات الأعوان كانت تخفي مالا تجرؤ على الإفصاح به، وفهم الجائزة التي كان كل واحد من أعوانه يطالب بها ويشعر أنه الوحيد الذي يستحقها دون غيره بما قدّم من خدمات، لذلك **كان يغدق العطاءات ويمنح الفرص ويسهّل أعمال النهب بأي وسيلة لهؤلاء الأعوان ما داموا يعلنون ولاءهم ويلتزمون بما عليهم فعله لتعزيز نظام حكم عائلة الأسد .**

النظرية الأمنية للمشروع العائلي الأسدي

شكلت الأحداث السابقة، الأرضية الصلبة، للنظرية الأمنية التي بنى عليها حافظ الأسد مشروعه في جعل الحكم حكرا عليه وعلى أولاده من بعده، لأن البديل - حسب قناعته- سيكون الدمار له ولأسرته من بعده .

لقد كان الأسد قارئا جيدا لتاريخ من سبقوه ومن عاصروه من الحكام، فقد رأى المصير الذي لحق ستالين بعد موته في الإتحاد السوفييتي، ورأى مافعل السادات بنظام جمال عبد الناصر، و ما حل بصديقه شاوشيسكو زعيم رومانيا الذي حوكم وحكم عليه وعلى زوجته بالإعدام ونفذ فيهما الحكم .

لقد جعلته سياسته (التي أضرت غالبية شرائح الشعب السوري، وأكسبته عداوة جهات من داخل سورية وخارجها (الفلسطينيين واللبنانيين ودول الجوار العربي)، يشعر بالحجم الكبير للمشكلات التي تحيط به، لذلك، فقد كان يعتقد إعتقادا راسخا أن مصيره إما في كرسي الرئاسة، أو كمصير أعدائه الذين أطاح بهم أثناء زحفه إلى كرسي الحكم، أما أسرته (زوجته وأولاده) فمكانهم إمافي قصر الرئاسة ، وإما في السجون أو المنافي في أحسن الأحوال .

وبناء على هذه النظرية الأمنية، وفور الإنتهاء من تطويق مؤامرة شقيقه، بدأ بإعداد إبنه باسل، ليكون الحاكم من بعده، من خلال توافقات محلية وإقليمية ودولية متكاملة، لكن الموت كان أعجل من تلك الخطة، حيث خطف الموت هذا الولد في حياة أبيه عام 1994، في حادث سيارة لم يكشف عن أسبابه حتى الآن، وقد تكون هذه الأسباب على علاقة وثيقة بمشروع خلافة الحكم.

عندئذ ، **سارع حافظ الأسد إلى استدعاء إبنه رقم 2 ، بشار ، من بريطانيا حيث كان يتابع التخصص في طب العيون ، وبدأ بإعداده إعدادا مكثفا، ليكون الخليفة المنتظر له** ، لكنه كان على قناعة تامة بأن بشار قد يتعرّض هو الآخر لكيد وتربص خصوم والده، أو أتباعه المحيطين به على السواء، **لذلك شرع في إزالة كافة العوائق (مراكز القوى المعيقة لوراثة الحكم) عبر إقالة أو تسريح أو تهديد كل من تخيّل أنه سيقف في طريق توريث الحكم .**

وأدرك حافظ الأسد أن أكبر عقبة أمام نقل السلطة لإبنه بشار هو اللواء (علي دوبا) رئيس المخابرات العسكرية الذي كان يخفي طموحا لوراثة حكم سوريا ، والذي يعتبر أقل تهورا من رفعت الأسد و علي حيدر وشفيق فياض وأمثالهم وفي الوقت نفسه لا يقل بطشا عن حافظ الأسد نفسه ، **فأعلن ترقيته إلى عماد ونقله إلى وظيفة إدارية هي نائب رئيس أركان الجيش .**

(الطاهر ابراهيم : حافظ الأسد: هل وصل مشروعه العائلي إلى نقطة النهاية ، 13-17 - 9/23 2005)

خطة توريث السلطة من حافظ إلى بشار الأسد

اشتملت الخطة على إبعاد كافة المنافسين لبشار ، ونزع أية إمكانية لفعل ذلك من قبلهم ، مما أعاد إلى أذهان الجميع ما فعله بأخيه رفعت ليكون عبرة لمن يعتبر بدون شفقة أو رحمة ، وهو الذي رفض أي شفاعة له من داخل الحكم أو من القوى الخارجية، **وكان يذكّر لأتباعه باستمرار ما فعله برفاق حياته صلاح جديد ومحمد عمران وغيرهم ، لذلك أشرف على إعداد الوريث إعدادا مكثفا في كافة الأمور التي كان يراها تسهّل له السيطرة والحكم لا سيما الفتك والقتل بأي كان في سبيل الحفاظ على كرسي الحكم، واستقدم في سبيل ذلك متخصصين في كل علم ليدرّبوه على شؤون الحكم وعلى كل فن في الممارسة بما يسهّل له دوام السيطرة** ،وكانت الخطة تتضمن ترك المجال للأعوان لنهب مال الدولة والقيام بكافة أعمال السمسرة لجمع ما يستطيعون من مال لتعزيز قوتهم من ناحية ولتكون هذه الأموال إدانات لهم من ناحية أخرى ، ومن هؤلاء (عبد الحليم خدام الذي كان ملفّه ثقيلا ومتخما بكافة أشكال الفساد لذلك تمّ استدعائه صاغرا من اللاذقية إلى قصر الرئاسة لإصدار مرسوم بترقية بشار الأسد من رتبة عقيد إلى رتبة فريق وتولي القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة ، ثم إستدعاء مجلس الشعب لتعديل الدستور بما يتوافق مع عمر بشار الأسد (علما بأن حافظ الأسد لم يقبل تعديل أو تغيير الدستور الذي وضعه طيلة فترة حكمة سوريا)، **وكان ذلك كافيا لنقل السلطة من حيث الشكل بعد أن تحقق ذلك بالتدريج من حيث المضمون ، خاصة بعد الحصول على رأي الولايات المتحدة الأمريكية التي تجلّت في موافقة رئيسها بيل كلينتون حين لقائه مع حافظ الأسد قبيل وفاته** ، وبذلك جرت العملية بسلاسة تامة .

كان حافظ الأسد يمتلك حنكة وتجربة وقراءة متأنية للأحداث ، وكان ينفذ ما يطلب منه على حساب الوطن بسهولة كبيرة مثل تسليم الجولان وضرب الفلسطينيين في لبنان واللبنانيين أنفسهم وضرب العراق وتسليم رئيس حزب العمل الكردستاني والإنحناء أمام تركيا لكنه لم يصل إلى مستوى قراءة سنّة التاريخ وليس تسلسل أحداثه إذ أنه لم يكن يدرك أنه بتوريث ولد لا كفاءة له لن يحقّق له دوام الحكم على سوريا وهذا ما تحقق فعليا في ظل سنة التغيير وحصول الثورة السورية، أما إبنه بشار فلا يمتلك شيء مما ملك والده ، ويضاف إلى ذلك أنه جاء إلى الحكم بقناعة أنه رئيس للأبد وجميع القوى الإقليمية والدولية تريد بقائه في السلطة وأن الشعب في سوريا قطيع يسبّح بحمده ويقبل أن يعيش بما يتفضل عليه من مكرمات ويكتفي بالفتات .

لقد عمل حافظ الأسد على فرض نظام حكم يقوم على الدمج بين حزب البعث والقوات المسلحة للهيمنة على مؤسسات الحكم المدني، وإعادة ترسيخ الإرث الفرنسي الإستعماري لسوريا ، المتمثّل في قيام نظام حكم مدني ضعيف وأحزاب سياسية لا تملك نظرية سياسية ناضجة في مواجهة مؤسسة عسكرية تبسط نفوذها على كل الأجهزة المدنية، بالإستناد على الأقليات الطائفية،الأمر الذي أدى فيما بعد إلى تفجر الأوضاع في سوريا في1980 وقيام وحدات الجيش ذات الولاء للطائفة العلوية بقمع الشعب، إذ ترسّخ في هذا العمل العسكري الوعي الطائفي بقوة عندما بادر هذا الجيش بإرتكاب مجازر جماعية وضرب السجون التي جمع فيها الآلاف من الشوارع بالدبابات.

وأوغل نظام حافظ الأسد في ترسيخ خصوصية الطائفة العلوية، حيث عمد الضباط العلويون بالتنسيق مع الإستخبارات الإيرانية، لتشكيل ميلشيات طائفية في لبنان على شاكلة مجموعة المرشدين، وجمعية المرتضى، وحزب الله أخيرا، وتزامن ذلك مع قيام الأجهزة الرسمية السورية بإستقدام رجال دين شيعة من إيران ولبنان من أجل الوعظ في القرى السورية، كما تمكّنت إيران من تأسيس وجود مرجعي لها في دمشق وكافة المدن والأحياء والقرى السورية، ومكاتب تمثل آيات قم وطهران، في الوقت الذي يعاقب فيه القانون كل من ينتمي إلى جمعية دينية سنيّة، كما عمدت المخابرات السورية إلى إرسال مجموعات من الشباب العلويين إلى إيران لتلقي التعليم فيها، وهو ما يفسّر بدوره عقائدية هذا الجيش وطائفية الدولة التي تكرّست في وقوف الأسد الأب مع إيران في حربها مع العراق سنة 1980، الذي كانت تربطه معها علاقات عقائدية متينة، مخالفا في ذلك الإجماع العربي ومبادئ حزب البعث الذي أنجبه، وشعاراته القومية التي أوصلته إلى القرار السياسي والسلطة فيما بعد.

عقدة غطرسة السلطة تصيب بشار الأسد في ممارسة الحكم ونهاية سلطة العائلة والطائفة

بدأت تتّضح صعوبات بشار الأسد في الحكم مع بدء سلطته ، فهو لم يقم بأي عملية إصلاحية حقيقية على الصعيد السياسي **لأنه كما أسلفنا يعتقد بقناعة تامة أن شعب سوريا قطيع يحكم بدون عناء وبدون أن يقدّم له أي حق من**

حقوقه ، لذلك أطلق أيدي أعوانه من أقرباء وأتباع ومرتزقة للتحكّم في كل مقدرات الإقتصاد على حساب لقمة عيش المواطنين ، **وعلى الصعيد الخارجي قام بممارسة العناد السياسي حين فرض التمديد للرئيس اللبناني اميل لحود بخلاف كل الرغبات اللبنانية والدولية ثم تتالت أفعاله الصبيانية في السياسة حين شارك في قتل رفيق الحريري ثم بإظهار اللامبالاة تجاه كافة القوى العربية والإقليمية بإستثناء إيران** التي فتح لها سوريا كلها لتفعل ما تشاء .

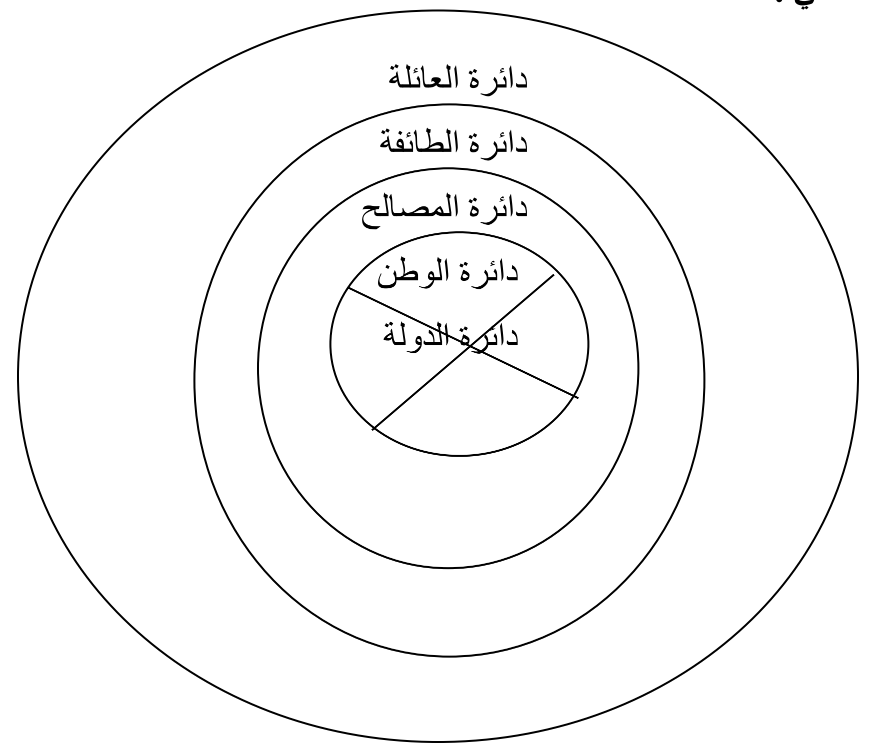
يمكن القول ، **لقد عمل حافظ الأسد على تقوية السلطة الطائفية ثم العائلية ثم الفردية بمنحنى أكثر حدة، من خلال دمجه بين السلطات في كيان الحزب والأمن والجيش ، مستندا إلى البعد الطائفي والأسري، وتكريس مفهوم الزعيم الواحد،والعائلة الواحدة، والحزب الواحد، من أجل إطالة عمر النظام،** و هذا النهج ما زال قائما في سياسة إبنه بشار، الذي إنتهج السياسة العقائدية المطلقة التي تربط بين عائلة الأسد /الطائفة العلوية مع أجهزة الجيش والأمن وتحت غطاء سياسي اتبعه أبوه بسهوله وهو حزب البعث ، وبنى سياسة نظام حكم يلتف حول إيران وحزب الله في لبنان ونظام حكم نوري المالكي الطائفي في العراق ،الأمر الذي أبقى سوريا في عزلة دولية، وقطيعة عربية، لا تبشّر بتلبية طموحات الشعب السوري والشعب العربي في المنظور البعيد وتجلّى ذلك بوضوح منذ الأيام الأولى لقيام الثورة السورية في عام 2011 .

LES ENJEUX POLITIQUES ET ECONOMIQUESAU MOYEN-:(Aloys RIGAUT IEP de Paris. Prep'ENA. 2000-2001,Conférence de Questions -ORIENT Internationales de Mme HAMAYON-TARDE)

دوائر الحكم في ظل سلطة آل الأسد

يبدو أن هذه الفترة من تاريخ سوريا كانت الأكثر سوءا في تاريخ سوريا المعاصر ، وقام نظام حكم آل الأسد بترتيب أولويات تلك الدوائر بشكل مختلف عما حصل في تاريخ سوريا ، وذلك لأنه فرض سياسات حكومية وقرّر خططا تنفيذية اتبعتها الوزارات أو أجهزة السلطات الظاهرة كحزب البعث والقضاء وهيئات الرقابة والتفتيش والنقابات والإتحادات المهنية التي كانت تسيّرالعمل في هذه الفترة أو أجهزة السلطة المخفية كالأجهزة الأمنية والحرس الجمهوري والجيش ، وكانت طريقة ممارستها السلطة عبر سلسلة هرمية تبدأ من فرد واحد ثم تتتالى نزولا عبر مستويات الأدنى على المستوى العائلي ثم على مستوى الطائفة ثم على المستوى الوطني في كافة أرجاء المحافظات السورية ، سواء على مستوى كلي بما يغطي وزارات الحكومة في إجماليتها ، أو على مستوى جزئي في بعض الوزارات السيادية أو الخدمية .

وبعد الدراسة التحليلية لتلك الفترة بأولوياتها ومكوناتها، اتضح أن أولويات الإهتمام لدى حكوماتها المتعاقبة قد تمثلت وفق الترتيب التالي :



أي ، كان إهتمام نظام حكم آل الأسد منصبا خلال فترة 40 سنة في الدائرة الأولى الكبرى ، أي على العائلة بكل مكوناتها(الأب والأم والأبناء والصهر والأخوة والأخوات والأخوال والخالات والأعمام والعمات وأبنائهم وبناتهم)، ثم بعد ذلك تركّز الإهتمام على الدائرة الثانية أي على الطائفة العلوية بقادتها وزعماء عشائرها المختلفة ومواقعها الجغرافية المتناثرة على الأراضي السورية كافة ،كما تركّز إهتمام السلطة ونظام حكم آل الأسد في الدائرة الثالثة على دائرة المصالح الفئوية والسلطوية والمناطقية والأيديولوجية لكسب الأتباع والأزلام والمريدين.

أما الدائرتين (الدولة والوطن) فقد كانتا غائبتين في ممارسات السلطة في نظام حكم آل الأسد ، واتضح ذلك من خلال ممارسات التخريب المنهجي لكل أركان الدولة وبنى الوطن السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتربوية والتعليمية والعسكرية والأمنية التي كانت مستباحة لمن يدفع سيما على الصعيد الخارجي والعلاقات الدولية الإقليمية والخارجية .

الفصل الخامس

الثورة السورية على نظام آل الأسد

البداية : في فهم البراكين السورية (الأسباب الخفية والحقيقية للثورة)

ما يحدث في سوريا منذ أكثر من ثلاث سنوات ثورة شعبية عارمة تشبه البراكين ، فهي حركة شعبية أخرجت الصهارة الجماهيرية من الفئات الإجتماعية الوسطى والفقيرة والمسحوقة إلى أسطح شوارع المدن والأرياف المحرومة من فرص العمل ومستلزمات الحياة المناسبة والكرامة الإنسانية والتعبير عن المعاناة البشرية في وجه أدوات القتل والقمع والنهب والإبتزاز والإستفزازات غير المحتملة .

ثارت البراكين السورية نتيجة صعود حالات الإحتقان المكبوتة سابقا والدماء السائلة التي وصلت حدّ الغليان خلال ما يقرب من خمسة عقود ، قادتها ضمائر أشخاص أحرار جعلوا الإقدام على التضحية بأنفسهم في وجه طغيان مستمر معبرا للبقية الباقية من أفراد الشعب السوري الحر، كي يلحقوا بهم ويتبعونهم بشكل متدرج صعودا، حتى الوصول الى إخراج حمم المعاناة والضيم والحرمان والإهانة والمذلة إلى شوراع المدن والأرياف السورية ، ونشر حرارة التظاهر السلمي في كل حّيز جغرافي لتوضيح أوضاع البؤس والحرمان الإقتصادي والتغييب السياسي والتجهيل الثقافي والإنحطاط التعليمي والإنحلال الإجتماعي والإخلاقي الذي تسبّب به ذلك النظام الجائر المتحكّم برقاب البشر وبأقواتهم و بمصيرهم على مستوى كل شارع وحي وحارة وقرية وبلدة ومدينة ، الأمر الذي سهّل انتشار الثورة إلى سطح كل بقعة جغرافية في المحافظات السورية وإنتقال شدة حرارتها إلى كافة الفئات المجتمعية فأصابت صخور السلطة الصلدة التي عملت على تقسيتها طوال ما يزيد عن أربعين عاما ، وبدأت الثورة بتفتيتها تدريجا في منطقة جغرافية تلو الأخرى حتى وصلت شرارات تلك الثورة إلى أقاصي سوريا شرقا وغربا وشمالا وجنوبا ، وشكّلت فجوات ثورية بركانية لا تخمد في مدن درعا مهد الثورة وحمص عاصمتها وحماه الجريحة الدائمة وكافة المدن السورية الأخرى ، وحصل هذا الإنتشار للثورة في بقاع سوريا قاطبة لأن صهارتها تتصاعد من دماء الشهداء وإرادات الثوار ودعم الأحرار والمخلصين لمستقبل الوطن والشعب السوري والأجيال القادمة .

تعود دوافع الثورة البركانية السورية الحقيقية إلى أسباب رئيسية نوجزها بما يلي :

* **الأسباب الإقتصادية :** جراء ظواهر الفقر المدقع الذي أصاب سكان الريف السوري بأكمله وسكان أحياء المخالفات الذين أجبرهم النظام على السكن في صفيح لا يصلح للبشر وبيوت غير منظمة عمرانيا ومكتظة بالبشر التي تطوق

المدن الكبرى ويسكنها أناس يزيدون عددا عن سكان أحياء المدن المنظّمة ، وسكان الضواحي القريبة من مراكز المدن في دمشق وحمص واللاذقية بشكل خاص الذين أرغمتهم مرارة العيش إلى بيع بيوتهم وأراضيهم وعقاراتهم التي ورثوها عن آبائهم وأجدادهم منذ مئات السنين إلى حديثي النعمة وأزلام النظام بأبخس الأثمان ، هؤلاء الذين أثروا بشكل غير مشروع خلال الأربعين سنة الماضية ، إضافة إلى حالة إنعدام فرص العمل لهؤلاء من أبناء سكان الريف وأحياء الصفيح والضواحي لأن الوظائف العامة شبه محصورة بأبناء الطائفة العلوية ومن يدور في فلكها أو لمن يدفع الرشاوى الباهظة للسماسرة الحكوميين ومن يحيط بهم لقاء الحصول على وظيفة لا تسد رمق العيش بعد دخول عالم الوظيفة . أما فيما يخص الإستثمارات فكانت تلك الإستثمارات توظيفا لأموال سارقي أموال الدولة والشعب من رجال السلطة الذين امتلكوا ثروات طائلة مثل آل الأسد ومخلوف وشاليش والخولي والشهابي وطلاس ودوبا وعبود وحيدر وعطري وميرو وغيرهم الكثير ، ويتساءل أي مواطن سوري عن مصادر هذه الثروات الخيالية حيث أن أصحابها كانوا موظفين من أصحاب الرواتب المحدودة التي تقل عن راتب أي أستاذ جامعي سوري الذي قبض رواتب من الدولة تفوق بأضعاف ما قبضوه من رواتبهم الشرعية لكنهم يمتلكون ثروات تزيد بآلاف الأضعاف ما يمتلكه أي أكاديمي أو عالم سوري . وهؤلاء عملوا مع شركاء من المستثمرين في الخارج بتأثير الوظائف التي يتحكمون بها، وكانت استثماراتهم ريعية وسريعة المردود تنحصر بقطاع الخدمات الطفيلي كقطاع الإتصالات الخليوية والنقل والتأمين والمصارف الخاصة والعقارات والجامعات والمدارس الخاصة وأمثالها ، دون التركيز على قطاعي الزراعة والصناعة المعتبرين عالميا أساس التنمية الإقتصادية والوطنية .

يجدر بالذكر أن هناك مدن سورية كثيرة كدرعا ومعرة النعمان وجسر الشغور وأريحا والباب وعفرين والقامشلي والدرباسية وقطنا ودوما وداريا البوكمال والميادين والطبقة وغيرها لم يتم إحداث أي شركة أو مؤسسة حكومية فيها منذ ثلاثين سنة ، الأمر الذي ولّد لدى أبنائها حالات اليأس من الحياة والمستقبل ، وهذا ما دفعهم إلى التضحية بأنفسهم والمشاركة الفعالة بالتظاهرات ومواجهة الرصاص بصدورهم العارية لأنهم على قناعة تامة بأنهم ليس لديهم ما يخسروه ، كونهم لا ولن يمتلكون شيئا طالما بقيت هكذا سلطة أمعنت في اعتماد سياسة إفقارهم بالإشترك مع قلة منتفعة من ساكني المدن الكبرى والمنتفعين من ممارسات السلطة القائمة ، وما تمّ إحداثه من مؤسسات وشركات في مدن مثل دمشق وحمص واللاذقية وطرطوس وبانياس وجبلة وحماه يحتكر الوظائف فيها أبناء طائفة محددة يعرفها كل السوريين .

أما فيما يخص الزراعة فقد تم تدميرها بشكل منهجي تماما في الساحل السوري بغية تحويل العمال الزراعيين إلى عناصر في أجهزة الأمن والجيش والشبيحة ، **كما تم تدمير الزراعة في الجزيرة السورية الخصبة** بفعل الإستغلال الجائر للأرض والمياه من قبل بعض رجال السلطة المقربين من الحلقة الضيقة للقرار وذلك تحت ذرائع مكافحة النفوذ الكردي وإرغام السكان الأكراد على ترك أراضيهم الزراعية ودفعهم للهجرة إلى ضواحي حلب ودمشق

والتحوّل للعمل في قطاع الفندقة وخدمات النظافة والتمكّن من السيطرة عليهم في المدن بدلا من صعوبة التعامل معهم في مواقعهم البعيدة مما أجدب الأرض التي ترعرعوا فيها وجفف المياه وأفقر البشر ، **وتم تدمير الزراعة في سهول حمص وحوران وادلب وحلب بفعل التحكّم في أسعار السلع من قبل الوسطاء والسماسرة الذين يتلقّون تعليمات السلطات السياسية للقيام بأعمل إفقار الفلاحين وإرهاقهم بأسعار الأسمدة والأدوية والأدوات الزراعية والوقود وغير ذلك** ليتحوّلوا إلى عمال زراعيين في لبنان لتوفير الحد الأدنى من عيش أسرهم الذين يزيد عددهم عن مليون عامل زراعي من تلك المحافظات.

أما التجارة فإنها مملوكة من قبل فئة متحكّمة بالصادرات والواردات ورثت أعمال التجارة عن آبائها بمشاركة رجال السلطة وأبناهم خلال السنوات السابقة ، الذين يؤمّنون التغطية السلطوية الأمنية والإدارية لنشاطات التجارة الإحتكارات وفرض الأسعار على أبناء الشعب المفقر .

* **الأسباب الاجتماعية** : فعلت دور المحرّك الأكبر في إشعال الثورة والنفخ فيها ، لأن العقود السابقة تم فيها تدمير القيم الإجتماعية النبيلة كالكرامة والمساواة والعدالة والحرية والشهامة والتعاون والإخلاص والصدق والإيثار والنبل وغيرها وحلّ محلّها قيم الإنتهازية والوصولية والكذب والإستئثار والوشاية والتملق وأشباهها الغريبة عن تاريخ الشعب السوري الأصيل مما أحدث شروخا في بنية المجتمع والعلاقات الإجتماعية بدءا من الأسرة لبنة المجتمع الأولى حتى المؤسسات الإجتماعية الكبيرة التي أضحت جوفاء وهياكل كرتونية لا تتضمن سوى الشكل لكن المضمون فارغ وعديم القيمة ، كما ظهرت خلال العقود الأربعة الماضية نزعات الإنتماء بشكل مكشوف ، وتعزّزت لدى كافة أفراد الطوائف والمذاهب والإتنيات بفعل المحاصصة غير الرسمية في فئات الوظائف والفرص في مراكز العمل الحزبي وقيادات العمل الإداري بل وحتى في إدارات المؤسسات التربوية وكذلك على مستوى قيادات الجامعات وكلياتها والوزارات ومعاوني الوزراء ، الأمر الذي خلق نزاعات مضمرة بين أفراد تلك الفئات المجتمعية ، وعاشت تلك النزعات الفئوية تحت الرماد خلال تلك الفترة بإنتظار الوقت المناسب الذي تجلّى بثورات الربيع العربي ، فبانت في تكوينات الشعب السوري اصطفافات وشروخات فئوية طائفية معروفة وبادية للعيان وملحوظة في سلوكات وأفعال ومناقشات الأشخاص من أتباع تلك الفئات التي تغيب عنها تماما ثقافة الحوار وقبول الآخر والتفاعل الإيجابي ، **ومما يزيد الطين بلة إنتماء عناصر الأمن والشبيحة والقادة العسكريين خلال مرحلة الثورة السورية وما تبعها من قمع المتظاهرين السلميين وبكل جلاء إلى الطائفة العلوية ، وهذا ولّد لدى الفئات الأخرى ضيما وحالات قهر تزيدهم إندفاعا للإستمرار في الصمود ومقارعة السلطة لأن الإستسلام للواقع سيديم الطغيان والحيف والظلم المسلّط** على غالبية سكان سوريا.

و **لعب بعض من يتولّى أدوار رجال الدين الموالين للسلطة الذين يشاركون رجال الأعمال في نشاطاتهم التجارية والصناعية ويتلقون منهم الخوآت في مدينتي حلب ودمشق بشكل خاص ، بالترويج لقيم الخنوع وقبول الأمر الواقع**

وتجنّب التعبير عن مطالب الكرامة والحرية تحت ظلال تفسيرهم الشخصي للآية الكريمة " اطيعوا الله ورسوله وأولي الأمر منكم " لكن الشعب وأبناء الأغلبية السنّية يدركون بأن هؤلاء ليسوا منهم ، كما يعتبر رجال الدين في مهام الإمامة في المساجد وإدارات الأوقاف والجمعيات الدينية رديفا للسلطة القائمة في تغييب القيم النبيلة وتعميم سلوكيات الهروب من الواقع ومشكلاته .

* **الأسباب السياسية** : إمتلك حزب البعث نظريا السلطة السياسية في سوريا مأمورا بالسلطتين الأمنية والعسكرية خلال نصف القرن المنصرم ،وأوجدت السلطة حلقة من الأحزاب المؤيدة التي لا يزيد عدد أعضائها عن مائة فرد لكل حزب وسميت أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية ، تدور في فلك وتأتمر بأوامر حزب البعث والسلطات الأمنية والعسكرية ، لقاء بعض المزايا والمكاسب المادية والمعنوية ، مثل بعض الحصص في الوزارات ومجلس الشعب ومجالس الإدارة المحلية لقيادات تلك الأحزاب وأبنائهم وأصهرتهم وتوارثها خلال تلك العقود ، **وفيما يخص سلطة حزب البعث فكانت المناصب الحزبية توزع تبعا للولاءات والقرابات من طرف ولأصحاب الشخصيات الأمعات من طرف آخر ، بحيث لا يتم تعيين أي شخص في أية قيادة حزبية (شعبة ، فرع ، قيادة قطرية) إلا إذا تمّ التأكد من أن الشخص المستفيد سينفّذ المطلوب منه بدقة وبدون إعتراض ، لأن اختيار هؤلاء يتم بالأساس إستنادا إلى سلوك شخصي وعائلي مطعون فيه ومعيب سواء للشخص نفسه أو الأب أو الأم أو الأخوة والأخوات وبشكل لا يترك للشخص أية قدرة على قول لا** ، ويمكن التأكد من ذلك بإستعراض الشخصيات التي كلّفت بمسؤوليات حزبية خلال الأربعين سنة الماضية ، ويتم التحقّق من ذلك من فروع الأمن العديدة وتقاطعات تقاريرها .

ويجدر ذكره أن مكاتب التربية والتعليم العالي والعمال أو الموظفين في حزب البعث تلعب دورا تخريبيا محوريا عبر القيام بحصر أصحاب الكفاءات العلمية والإدارية وكذلك أشباه الكفاءات ، وتقوم بشكل منهجي ومتعمّد بإستبعاد وإقصاء كل أصحاب الكفاءات العالية واختيار بدلا عنهم أشباه الكفاءات ممن حصلوا على شهاداتهم العلمية بأساليب الرشوة أو التزوير أو الشراء ، وهذا الواقع سبّب تفريغا كاملا لقطاعات التعليم العالي والتربية والمؤسسات الحكومية من كل أصحاب الكفاءات الفعلية ، إضافة إلى أن تلك المكاتب الحزبية تقدّم تقارير وهمية ومضلّلة عن الوضع الإقتصادي والإجتماعي والسياسي والثقافي أسهمت خلال العقود المنصرمة في استمرارية التخلّف الشامل ، وعلى المستوى الدبلوماسي فإن **اختيار السلك الدبلوماسي السوري في الخارج من كافة مجالات نشاطاته يتم حصرا عبر قرارات الأجهزة الأمنية** ، إذ يتمّ اختيار ممن له تاريخ طويل في الإرتباط بتلك الأجهزة وممن ثبت بما لا يدع مجالا للشك في ولائه المطلق للسلطة القائمة وآل الأسد.

* **الأسباب التعليمية والتربوية :** أدت دور التخريب المنهجي للنشء والأجيال المتلاحقة عبر فرض مناهج تعليمية ملؤها الحشو والتمجيد بالقائد والحزب الحاكم وتاريخه المجيد وجزء منها مترجم بشكل شبه حرفي عن مناهج دول أخرى دون الأخذ بالإعتبار البيئة المحلية ويعدّها أشخاص محسوبون على السلطة بقصد إعلاء شأنهم ووضع أسمائهم

على الصفحات الأولى لكتب المناهج وهم غير مؤهلين لذلك لقاء أدوارهم الموالية للسلطة وأفعالهم في تخريب التربية والتعليم أو للحصول على استحقاقات مادية تعويضا عن خدماتهم الأخرى للسلطة . **أما أدوات التعليم والتقنيات المستخدمة في العملية التعليمية فهي غائبة تماما على الرغم من المخصّصات الكبيرة التي تخصّص لشرائها** لكنها تذهب إلى جيوب القائمين على العمل التربوي والتعليمي ، **وفيما يخص الجهاز التدريسي والتعليمي فإنه غير مؤهل ويتم تعيينه بالواسطة والمحسوبيات والإنتماءات ، ويجدر ذكره أنه وفق احصاءات حقيقية سرية فقد تم تعيين ما يقرب من 30-80 % من المدرسين في إختصاصات مختلفة في المدارس والمعاهد والجامعات من الحائزين على شهاداتهم من جامعتي تشرين في اللاذقية والبعث في حمص من أبناء الطائفة العلوية علما بأن عدد طلبة تلك الجامعتين يقل عن نسبة 25 % من خريجي الجامعات الأخرى كدمشق وحلب،ومن سكان فئة اجتماعية محدّدة كما ذكرنا تحت مبرّر تكافؤ الفرص في الوظائف** ، وبالطبع تعطيهم مبادئ تكافؤ الفرص الوظائف الجديدة لأن معدلات تخرج الطلاب في جامعتي تشرين باللاذقية والبعث بحمص تزيد عن معدلات تخرج الطلاب في جامعتي دمشق وحلب بما لا يقل عن 10 % في المعدل العام وتلك سياسة متعمّدة منذ عشرات السنين، **مما يجعل الفرص موجهة بدقّة لغير خريجي جامعتي دمشق وحلب العريقتين، هذا إذا أضفنا أن جامعة تشرين في اللاذقية تخرّج من حملة دبلوم التاهيل التربوي الذين لهم أفضلية في التوظيف في قطاع وزارة التربية ومدارسها في المحافظات بما يزيد 100 % عن جامعتي دمشق وحلب مجتمعتين ، مع العلم بأن عدد طلاب جامعة دمشق يزيد 300 % وجامعة حلب 200 %عن عدد طلاب جامعة تشرين باللاذقية** ، ولحقت بهذه السياسة المتعمدة جامعة البعث في حمص منذ ما يقرب العشرين عاما المنصرمة وهذا ما يحصل منذ ثلاثين سنة في محافظات حمص وحماه واد لب والرقة ودير الزور والحسكة حيث **يتم تعيين ما نسبته 30 – 90 % من أبناء الطائفة العلوية فيها ، يأخذون فرص توظيف أبناء المحافظات الحقيقيين لمدة سنة او سنتين ثم ينتقلون إلى اللاذقية وطرطوس مع شواغرهم الوظيفية ورواتبهم ويحرمون أبناء المحافظات المحليين من حقوقهم ، وهذا ينطبق أيضا على مسابقات إختيار وتوظيف المعيدين بالجامعات السورية حيث حصلت جامعتي (تشرين وحمص) على ما يقارب من 80 % من فرص القبول والوظائف في مسابقات المعيدين للجامعات السورية وذلك على حساب جامعتي دمشق وحلب ، كما ينطبق الأمر نفسه على مسابقات الإيفاد الخارجي والداخلي كالبعثات العلمية وأشباهها** حيث يحظى خريجو جامعتي تشرين والبعث على الحصة الكبرى من الفرص .

أما تعيين الجهاز العلمي الإداري في الجامعات السورية فقد أضحى من خريجي الدول الشرقية كدول الإتحاد السوفياتي ومنظومته ، وروسيا حاليا ، والغالبية العظمى من هؤلاء لا يمتلكون الحد الأدنى من التأهيل المطلوب ، واتجهوا لممارسة العمل الإداري والحزبي والنقابي للهروب من القيام بالعمل التدريسي والبحثي الذي لا يستطيعون ممارسته فعليا ،و للسيطرة على القرار الجامعي والتربوي وتوجيهه لمصالحهم وإستبعاد المؤهلين وأصحاب

الكفاءات عن العمل الاكاديمي ، وهذا سهّل عليهم تطبيقه لأنهم يشكّلون الغالبية العظمى من أعضاء الجهاز التعليمي في الجامعات، مما جعل سمعة الجامعات السورية في الدرك الأسفل على المستوى العربي .

* **الأسباب الإدارية والمؤسساتية :** راكمت الإحتقان وكل أشكال الإفساد والفساد والهدر والنهب المنظّم للمال العام وأموال المواطنين الذين يطلبون خدمات تلك المؤسسات والشللية خلال الأربعين سنة الماضية ، وخير ما يوضح ذلك هو غياب القوانين والتشريعات الإدارية الحديثة منذ ستينيات القرن المنصرم حتى أوائل هذا القرن الذي شهد إصدارا متسارعا في القوانين والأنظمة الإدارية لكنها لم تطبّق ولم تصدر لها تعليمات واضحة ، فظلت المؤسسات الحكومية على إختلاف أنواعها تعمل وفق الطريقة نفسها منذ أربعين عاما ، ومما يزيد الأمر سوءا التدخلات المكشوفة للأجهزة الأمنية والحزبية في تعيين وظائف الإدارة العليا ، حيث هناك تعيين لأشخاص من فئة سكانية محددة هي الطائفة العلوية في قيادة المؤسسات ذات الميزانيات الكبيرة وذات العائدات الكبيرة على المستوى الوطني كمؤسسات الإتصالات والتربية والتبغ والنقل والمياه والكهرباء والإنشاءات والبترول ومشتقاته والفوسفات وغيرها ، لأنها مصدر للنهب المنظّم والفساد ،وكذلك التعيين في قيادات المؤسسات الإعلامية المرئية والمكتوبة كافة كونها توجّه الرأي العام ، ومؤسسات القطاع الصحي الذي يشخص الأمراض ومستويات الفئات الاجتماعية ، ويشاهد أي مواطن نسبة لا تقل عن 70 % من ملاك الوظائف في المؤسسات الحكومية في محافظات دمشق وريفها وحمص وحماه من أبناء الطائفة العلوية بفعل سطوة الأجهزة الأمنية وأوامرها ، **وهناك ظاهرة جليّة في كافة الإدارات مفادها تعيين مدير الشؤون الإدارية كونه أحد مصادر المعلومات أو محاسب الإدارة / المدير المالي للتحكم بالميزانيات من تلك الطائفة لغاية في أنفس من يقوم بذلك التعيين ، أو يتم اختيار المسؤول الحزبي أو المسؤول النقابي في كل إدارات الدولة من تلك الطائفة للغاية نفسها لكون هذا المسؤول يرتبط بالأجهزة الأمنية وتعليماتها .** وهؤلاء ومن وضعهم في مواقعهم الوظيفية وبما يحققونه من فوائد ومكاسب لا يريدون مطلقا الإصلاح الإداري أو التطوير المؤسساتي ، ويسعون لإبعاد أية خطط تطويرية أو اصلاحية وكذلك إبعاد أصحابها ممن يمتلكون الكفاءة والقيادية المستقلة في قرارها وإنتمائها الوطني الخالص . لقد **كان الفاعل الأكبر في ديمومة الفساد الإداري والمؤسساتي الدور الذي لعبته الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش والجهاز المركزي للرقابة المالية وأجهزة القضاء التي قبلت أداء دور القاتل المأجور للضحايا الأبرياء الذين تودّ السلطات الحزبية والأمنية إتهامهم ظلما وعدوانا حينا وتبرئة المجرمين السارقين حينا آخر ، وذلك بتوجيهات السلطة التنفيذية والأمنية والحزبية التي تحكّمت بقراراتها** في سبيل استمرار أفعال الإفساد والفساد والخلل الإداري.

أما أجزاء البراكين السورية الثورية فهي تتمثل بالشباب المحبط الذي رأى حياة أبويه دون قيمة وشقاء خلال فترة عيشهم السابقة ، ويرى بأن مستقبله مسدودا ولا أمل له في ظل استمرار هذا الوضع الذي يتفاقم سوءا يوما

بعد يوم ، ويشاهد بأم عينيه نهب ثروات البلد من قبل قلّة من أفراد السلطة ، ولا تقنعه الوعود المخادعة المستمرة دون أي تحسّن ملموس في الماضي وفي الأفق .

وكذلك المواطنين الذين جردوا من حقوقهم وأملاكهم وثرواتهم خلال السنوات الأربعين المنصرمة من قبل السلطة القائمة وهم الآن يعيشون على هامش الحياة في مساكنهم الفقيرة المعدمة على أطراف المدن وفي الأرياف التي خسرت جهودها وقيمة أراضيها الزراعية لتشاد عليها الأبنية والمنشآت لصالح الوسطاء والسماسرة المحميين من السلطة وقواها الرادعة .

وكذلك الأمهات الصابرات اللاتي يتحمّلن مشاهدة مقتل أبنائهم وفلذات أكبادهم بأيدي قوى الأمن والجيش واللاتي يلدن أبنائهم من أجل رفد الجيش للدفاع عن الوطن وبأيدي الشبيحة المرتزقة الذين يقتلون لقاء مبلغ من المال المدفوع لهم من قبل أجهزة السلطة أو رجال اعمالها الذين أثروا خلال حكم آل الأسد، وهؤلاء الأمهات يشكلن الوقود الدافق لفتيل الثورة برضا قدر الله وقضائه وبأمل أن يكون المستقبل أفضل لمن بقي من أبنائهن على قيد الحياة ولمن سيلدنه في المستقبل .

وأنواع البراكين الثورية السورية عديدة منها :**الصلبة التي تأخذ شكل المظاهرات اليومية** تحت وابل من رصاص السلطة وحالات القتل وأعداد الشهداء المتتالية ،**والأنواع السائلة التي تأخذ شكل مقاطع الفيديو ومكالمات ورسائل الأجهزة الخليوية وشبكة الأنترنيت وتقارير الصحفيين والمراسلين ، وشهود العيان الذين يقدمون شهاداتهم لوسائل الإعلام** لحظة تلو اللحظة **والأنواع الغازية التي تتمثل بآهات وآلام الشهداء قبيل الوفاة والجرحى إلى حين إسعافهم واستشفائهم والأمهات الثكالى** والأخوة والأخوات الصغار الذين يبكون كبارهم حين يفتقدونهم .

لكن التنبؤ بالبركان السوري ، فكان أشبه بقول الشاعر في الليلة الظلماء يفتقد البدر ، وهذا ما اتضح بأقوال وريث السلطة بشار الأسد بأ ن سوريا في مأمن ممّا حصل في بلدان الربيع العربي ، وأن سوريا تحتاج الى جيل ،أي (30- 40) سنة كي يرتقي الشعب إلى مستوى استحقاق الحرية والديمقراطية والكرامة والعيش في ظل دولة القانون .وعلى الرغم من أعداد الأجهزة الأمنية التي لا يماثلها عددا في أية دولة في العالم ، ومئات الآلاف من العناصر التي تتوزّع في كل بقعة جغرافية على الأرض السورية ، **إلا أن هذه الأجهزة بكافة مكوناتها لم تتمكّن من رصد ما تمور به الأرض السورية** وما يعتمل في نفوس شعبها **لأن تلك الأجهزة بكافة مستوياتها إطمأنت إلى سلامة الوضع بإستخدامها كافة وسائل القتل والقمع ،وكانت تلك الأجهزة تقضي أوقاتها بأعمال النهب والإبتزاز** كونها لا تعرف غير مهنة القتل والقمع أو النهب والترهيب والظلم.

بالمقابل ،هناك فوائد للبراكين السورية فهي توزّعت على كافة المحافظات السورية وهذه المرة الأولى والحالة الفريدة في ثورات الربيع العربي ، إذ انتشرت تلك الثورة وأشعلت فجوات براكينها في كل مدينة وبلدة

وقرية سورية تقريبا ، وشملت كافة فئات الشعب من أصحاب المهن العليا إلى الموظفين والطلبة إلى العمال والفلاحين وكذلك النساء والشباب والأطفال . **وتكمن الفوائد الاخرى في التحرّر من الخوف والرهبة التي خيّمت على عقول وقلوب وضمائر الشعب السوري على إمتداد خمسين سنة منصرمة** ، وتمكّن الشعب السوري من إعلاء المطالبة بحقة في الحياة والحرية والكرامة والمساواة والعدالة وتكافؤ الفرص الحقيقية أمام سلطة جائرة ،**وتحقّق للشعب السوري التأكيد قولا وفعلا عدم قبول الحزب الواحد والقائد الواحد والعائلة الواحدة والطائفة الواحدة** وإحتكار العمل السياسي من قبل قلة محدودة ، ولعل أهم فائدة تحققت للشعب السوري هو ظهور جيل من الشباب والأطفال الذين لن يقبلوا بالضيم في المستقبل من أي كان .

هذه هي محفزات استمراية ثورة الشعب السوري التي ينبغي فهمها من خلال إدراك الوقائع والخفايا التي سادت الحياة العامة السورية بكافة مكوناتها ما يقرب من نصف قرن ، والتي استعرضناها كالأسباب الإقتصادية التي تجلّت بإفقار فئات كبيرة من أفراد الشعب ، والإجتماعية التي أغفلت القيم الإنسانية واستبدلتها بقيم لا تليق بالبشر ، والسياسية التي حصرت الممارسة السياسية بقلة تفتقر إلى المعرفة والوعي والوجدان الإنساني ، والثقافية التي جعلت كل النشاطات الثقافية ملحقة بالسلطة وعناصرها ، والتربوية والتعليمية التي أفسدت الجيلين الذين عاشا في ظل السلطة وتعمل على إفساد النشء الحالي ، والإدارية التي اتسمت بالتخريب المتعمد للمؤسسات والممارسة الإدارية وظواهر الرشوة المفضوحة والمكشوفة والنهب المنظم للمال العام والخاص وأموال المستثمرين الخارجيين الذين ما أن يدخلوا البلد بأستثماراتهم حتى يسعون للخروج وينفدون بما يتبقى لهم من رؤوس أموالهم التي تعرضت للإبتزاز والسرقة ، وكذلك التوزع الجغرافي وفوائده في بقاع الأرض السورية،**ولن يجد نفعا محاولات إخمادها مهما استخدمت السلطات من وسائل قتل وقمع وترهيب لأن حالة الغليان تكمن في البشر والتراب والحجر وكل شيء ، وهذا ما يجعل تدفقها مستمرا إلى أن تتحقق الغاية المرجوة بإزالة نظام حكم آل الأسد من سوريا ، وكنس مرتزقته وأجهزته القاتلة مثل الأمن والفرق العسكرية الطائفية وما يسمى حزب البعث من سوريا القادمة الذي أدى دورا تخريبيا لبنى الدولة والمجتمع خلال العقود الخمسة المنصرمة والأجهزة الرقابية والإعلامية والنقابية وغيرها التي كانت ملحقة بالسلطة الأمنية .**

الشباب السوري وشرارة الثورة

الأفق المسدود للشباب السوري والإندفاع نحو الثورة

يصعب تفسير الثورة السورية للمشاهدين من الخارج إذا لم يعرفوا الأسباب الحقيقية كما أوضحنا أعلاه ، وذلك لأن تلك الأسباب توضّح دوافع السوريين للتعبير عن غضبهم الشديد من الأوضاع التي يعيشون فيها ، مثل :
العزلة السياسية لنظام آل الأسد ، وغياب الإعلام عما يجري في الدولة والمجتمع السوريين منذ 1963 وبشكل خاص بعد 1970 ، والدور الذي لعبه النظام السوري في ضمان الإستقرار الإقليمي وخاصة لإسرائيل التي كان يعلن لعشرات السنين عداوتها وسعيه للقضاء عليها وتحرير الأرض التي باعها لها ، وما قدّمه ذلك للغرب على حساب الشعب السوري ، كل ذلك يسهّل فهم بعض محرّكات الثورة السورية .
هنا ، **ينبغي توضيح أن سوريا تضم 23 مليون نسمة 60 % منهم أعمارهم أقل من 25 سنة، وهؤلاء يشكّلون قوة هائلة في الثورة نتيجة ثقلهم السكاني ، ولم يعش هؤلاء حياة آبائهم وأجدادهم الذين استفادوا من الإزدهار السياسي في سنوات 1950 – 1960 ، وكذلك فترة الحماسة الوطنية للبناء الوطني الإقتصادي والإجتماعي والقومي وشعاراتها في سنوات السبعينيات ، هؤلاء شباب اليوم أمامهم أفق مسدود ويتزايد الإنسداد باستمرار أمامهم على المستويات السياسية وكذلك الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتعليمية، إذ امتلك هؤلاء الشباب الوعي للتمييز بين الوطنية والتبعية للنظام الحاكم وكذلك بين الوطنية والبعثية** ، وهذا لم يدركه النظام طيلة عشرات السنوات المنصرمة نتيجة إنغلاق تفكيره وانحصاره بالقتل والظلم والنهب .

دور الخبرات المتراكمة للشباب الثائر من المعسكرات الطلابية في الثورة السورية

إمتلك الشباب السوري الثائر خلال فترة حكم آل الأسد خبرات من مشاركاتهم الإلزامية في المعسكرات في مدارسهم الإبتدائية والثانوية وكذلك خلال المرحلة الجامعية ، لكون تلك التدريبات العسكرية إلزامية وينبغي أن تنفّذ خلال مراحل الدراسة ، فقد استفاد الشباب السوري من ذلك بالتعرف إلى الأسلحة وكيفة إستخدامها بشكل مجاني ،إضافة إلى إستفادة الذكور من الشباب السوري من الخدمة العسكرية الإلزامية التي وضعتهم في صورة واقع الجيش السوري وضعف إمكانياته الفعلية ،وتحكم أبناء الطائفة العلوية به وإستغلالهم كل ما فيه لمصالحهم مما شكّل ردّة فعل شديدة من طرفهم على هذا الجيش الذي لا صبغة وطنية له بل طائفية مستهجنة بغيضة، ويستذكر ذلك كل شاب سوري من غير أبناء الطائفة العلوية في أحاديثه الشخصية التي يتبادلها مع أصدقائه الخلّص ، لكن لم يدرك نظام حكم

آل الأسد أن هذه الخبرات المتراكمة للشباب السوري التي أرغمهم على اكتسابها ستكون المعاول التي ستهدم بنيانه حين يأتي الوقت المناسب ، وهذا ما تجلّى في إنطلاقة الثورة السورية وديمومتها لمدة تزيد عن (ثلاث سنوات) وبوتيرة أكبر مما بدأت به .

نظام حكم فرّق تسد

عمل النظام خلال فترة حكم آل الأسد على تفكيك بنية المجتمع السوري المتجانس والمتوافق على مر العصور ، ونحا بإتجاه تعزيز الفئوية والطائفية لكي يسهل عليه السيطرة على الجميع، وكان يؤلّب كل طائفة على أخرى ويشحن أفرادها ضد أفراد المكونات الأخرى مختلقا تاريخا مزيفا يغذّي النزعات المذهبية البغيضة ، ليسهل عليه أن يلعب دور المحرّض الداعم لبعض الطوائف من طرف والحكم بين مكونات المجتمع وما فيه من طوائف من طرف آخر ولردع بعض مكونات الشعب السوري إذا اقتضى الأمر ذلك من طرف ثالث ، ووجد الشباب السوري نفسه مقسّما إلى طوائف بدلا" من تكريس الإنتماء الوطني والمواطنية في ظل تنشئة إجتماعية متعاقبة تعلي بالخفاء النزعات الفئوية والطائفية ، في حين يعلن النظام النضال ضد الإحتلال والإستعمار والإمبريالية والرجعية والقوى المحلية المتخلّفة لتحويل الأنظار عما ينفذه من أعمال كريهة في الخفاء .

الوعي المنظّم للشباب السوري الثائر

تنامى الوعي الوطني الفعلي لدى الشباب السوري خلال سنوات حكم آل الأسد ، عبر مسارات الدراسة والحياة الإجتماعية والمهنية ، وعّبر السوريون عن ذلك بوعي حاد حيال تلك الإشكاليات ونظّموا أنفسهم حول محاور وطنية كبرى مثل : (تكرار إظهار الرغبة بالوطن السوري ، والوفاء للقضية العربية دون أن تؤخذ شعارا مضللا وكاذبا كما كان يستخدم نظام حكم آل الأسد ومن قبله حزب البعث طيلة خمسين عاما ، وإستعادة الأراضي المحتلة بالوسائل المشروعة والفعلية ، وإعلان الطابع السلمي للثورة وحق الدفاع عن النفس في حال التعرض للإعتداء كي لا تتمادى أجهزة النظام بقتل أفراد الشعب ، وتجنب العسكرة إلا في حالة الدفاع المشروع عن العرض والمال والأرض بموجب القوانين الدولية ،وذلك على الرغم من كل أساليب القمع والقتل إزاءهم ، والتركيز على الوحدة الوطنية ومشروع المواطنية) .

(Sham Al Mallah : La révolte des jeunes en Syrie, *journaliste syrienne)*

نظام حكم آل الأسد المجرم وإندلاع الثورة السورية في عام2011

لم يستطع نظام حكم آل الأسد بالرغم من كل أشكال القمع والترهيب والقتل والتهجير والحرمان حماية نفسه عن موجة الربيع العربي التي إجتاحت تونس في 2010 ثم مصر وليبيا واليمن عام 2011 ، ونظرا لقناعة بشار الأسد الراسخة بأن الشعب السوري قطيع لا يحتاج حكمه إلى مهارات قيادية طالما كان سهل عليه وراثة الحكم بدون إعتراض ،وعّبر عن ذلك لصحيفة (وول ستريت جورنال) الأمريكية بعد إنطلاق الثورات في تونس ومصر بأن الشعب السوري يلزمه 30 عاما ليفهم الديمقراطية وأن نظام حكمه مستقر لا يمكن أن يصيبه ما أصاب الدول العربية الأخرى (أي أنه اعتبر الشعب السوري قطيع لا يفهم الحياة ومتطلباتها ، بل لا يستحقها) ، لكنه فوجئ بما بدأه هذا الشباب الذي يلزمه أجيال ليفهم حقوقه ، واتضح له وغيره من أفراد النظام أن هذا الشباب السوري المحروم والمفقر والمهان والمذلول طيلة خمسة عقود من الزمن كان ينتظر مثل هذه الفرصة ليسترد حقوقه بالمواطنة والحياة الكريمة .

لقد واجه نظام بشار الأسد الثورة المطلبية في بداياتها في 15 آذار في مدينة درعا (التي كانت تاريخيا موالية لحكم آل الأسد نتيجة ترضية بعض أفراد العشائر من سكانها بالمزايا والمناصب الحكومية على حساب بقية أفراد شعبها الذين حرموا من فرص العمل وتمّ دفعهم للهجرة نحو دول الخليج العربي ليؤمنوا قوت حياة أسرهم) ، **واجههم بسفك دماء المتظاهرين** منهم وقتلهم من قبل قوات الأمن لمجرد رفع صوتهم بالمظاهرات (**كأنه لم يفهم أخطار دائرة الدم التي تتسع بإستمرار مع زيادة القتل**)، ثم **إنتقلت المظاهرات المطلبية بداية إلى محافظة اللاذقية (المدن والقرى والأحياء السنّية) وبعدها إلى مدينة حمص وريفها السنّي التي عانت الجور والظلم الفادحين من كثير من أبناء الطائفة العلوية الدخلاء إليهم ، ثم إلى الريف الدمشقي المحروم والمفقر ، و إلى ريف إدلب ثم إلى حماه وريفها مستذكرة مذابح 1982 من قبل قوات الأسد الأب .**

حينئذ ، قرّر نظام عائلة بشار الأسد مواجهة المتظاهرين السلميين بالسلاح الثقيل ، ودفع قوات أخيه ماهر الأسد الولد المتهور الذي ينعته جميع من يعرفه بالطيش وهو قائد (الفرقة الرابعة الأقوى تسليحا في الجيش) وقوات الحرس الجمهوري ،والقوات الخاصة (تلك القوات مكونة من الطائفة العلوية) وقوات الأمن (التي معظم عناصرها من الطائفة العلوية) وميليشيا الشبيحة (من المرتزقة والقتلة المأجورين من بقية فئات الشعب) بتمويل من رامي مخلوف إبن خال بشار الأسد وبتمويل رجال الأعمال حديثي النعمة الذين أثروا في عهد آل الأسد ، لقتل المتظاهرين وإعتقال من يؤيدهم وممارسة أفظع أشكال التعذيب بحقهم حتى الموت.

قام بشار الأسد بغية ترضية أكثرية فئات الشعب السوري بإجراءات إصلاحية رمزية مفرّغة من مضمونها مثل

(زيادة الرواتب ، وإخلاء سبيل بعض المساجين ، وتغيير الحكومة ، ورفع حالة الطوارئ النافذة منذ عام 1963 شكليا) وذلك خلال شهر نيسان 2011 .

لكن ، **تفاجأ نظام بشار الأسد بالثورة السلمية والعفوية التي إمتدت إلى كافة المحافظات السورية (عدا المدن والقرى والأحياء ذات الغالبية العلوية) ، ونتيجة عجزه عن مواجهتها التي تزايدت حدّتها ونشاطها بإستمرار، فقد لجأ إلى ما إعتاد على إعلانه وتسويقه خلال 40 سنة من حكم العائلة بأن هناك (مؤامرة خارجية ومجموعات مسلحة مأجورة داخلية) ، وذلك لتبرير القتل والقمع الذي يستخدمه لإنهاء الثورة ، وأصبحت أيام الجمعة من كل أسبوع التي يجتمع فيها الثوار والناشطين للتظاهر مواقع حمامات دم على إمتداد الأراضي السورية .**

لكن العرب والدول المجاورة والمجموعة الدولية (الذين ابتعدوا عن المشهد في بداية الثورة)، لم يحتملوا أشكال القتل والقمع والدموية المفرطة للنظام لإنهاء الثورة ، وبدأت ردات الفعل الدولية بفرض عقوبات إقتصادية من قبل الولايات المتحدة والإتحاد الأوربي في أيار/ مايو 2011 (بعد شهرين من أعمال القتل المتواصل للشعب السوري)، واقترحت الجامعة العربية التي بقيت متفرّجة لستة أشهر على مشاهد قتل الشعب السوري الأعزل لجنة مراقبين لملاحظة من يقوم بأعمال القتل في سوريا ، ثم اقترحت مبادرة لحل الأزمة سلميا وديمقراطيا في شهر تشرين الأول/ اكتوبر من 2011 .

وعلى التوازي ، نشطت المعارضة الخارجية السورية واجتمعت في اسطنبول بتركيا ، وشكّلت المجلس الوطني السوري في آب / اغسطس من العام نفسه ، ثم الإتلاف الوطني لقوى المعارضة والثورة ، وعلى صعيد المقاومة العسكرية فقد شكّل مجموعة من الضباط المنشقين عن الجيش لواء الضباط الأحرار لحماية المدنيين والمتظاهرين ثم تم تأسيس الجيش السوري الحر الذي بدأ بضم الكتائب المسلحة التي تتشكل من الضباط والجنود المنشقين عن جيش النظام وبعض المتطوعين المدنيين الذين عملوا على الدفاع عن أهلهم وأعراضهم وأملاكهم من إعتداءات جيش النظام وقواه الأمنية وشبيحته، الذين كانوا يستهدفون كل ما يرونه أمامهم دون تمييز بالقتل أو بالتخريب أو بالسرقة والنهب أو بالتدمير والحرق .

في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 ، وبعد إمتناع نظام بشار الأسد عن التوقف عن قتل الشعب السوري ، وبعد رفضه تطبيق إلتزاماته بإيجاد حل سلمي للثورة ضد نظامه ، **أقرت جامعة الدول العربية عقوبات إقتصادية وسياسية على سوريا وعلّقت عضويتها في الجامعة ،وتشكّلت لجنة دولية للتحقيق بجرائم الحرب من قبل الأمم المتحدة للتحقيق بما قامت به قوات نظام بشار الأسد ضد الشعب السوري** لا سيما حالات قتل الأطفال والنساء والشيوخ .

في كانون الثاني / يناير 2012 ، رفض النظام السوري كافة المبادرات وخطة الجامعة العربية لحل الأزمة ، واجتمع خلال تلك الفترة مجلس الأمن الدولي لإصدار قرار بوقف قتل الشعب السوري من قبل قوات النظام ، لكن روسيا والصين استخدمتا حق النقض / الفيتو ضد القرار ، وأيدتا استمرار النظام بقتل الشعب تحت مبررات أن

نظام آل الأسد حليفهم ومثيلهم في شكل ممارسة الحكم على شعبه وهو قادر على حل مشكلة سوريا داخليا عبر تمكنه من قمع الثورة بقوة السلاح الذي يملكه ، وعبر دعم تلك الدول وكذلك دولة ايران الشيعية للنظام بالأسلحة وفي محافل السياسة الدولية .

وفي شباط 2012 ، إجتمع مجلس الأمن مرة ثالثة وأصدر قرارا بالتوافق مع روسيا والصين على خطة لحل الأزمة السورية ، وكلف (كوفي عنان – الأمين العام السابق للأمم المتحدة) كمندوب مشترك للأمين العام ومجلس الأمن وجامعة الدول العربية بحل الأزمة ، وبقيادة فريق من المراقبين للوقوف على حالات قتل الشعب السوري الذي وصل عدد شهدائه في ذلك التاريخ إلى عشرات آلاف الشهداء حتى نهاية أيار/ مايو 2012 ،وقد أصبح عدد شهداء الثورة السورية ما يزيد عن 150000 شهيدا في بدايات عام 2014 بغية الخلاص من نظام حكم العائلة الأسدية ومرتزقتها ، إضافة إلى مئات آلوف المفقودين ، وعشرات آلاف المعتقلين ، وملايين المشردين والنازحين و مئات آلاف اللاجئين إلى الدول المجاورة لسوريا .

(Article : Du soulèvement à la guerre civile)

الظروف الدولية قبل الثورة السورية ضد نظام آل الأسد

كانت أوضاع النظام السوري على الصعيد الدولي مقبولة حتى شهر كانون الاول / ديسمبر عام 2011 ، وذلك بتاثير عدة عوامل مثل :

- تمكن النظام خلال السنوات الأولى من حكم بشار الأسد من بناء تحالفات مع الجار التركي الذي فتح لها ابواب سوريا تجاريا بقصد استمالتها إلى جانبه في مظالمه ، خصوصا بعد أزمته مع المجتمع الدولي عقب إغتيال رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان ، مما سهّل له تقليل فهم آثار وتبعات العزلة الدولية ، ولعب رجب طيب أردوغان رئيس وزراء تركيا دورا حمائيا للنظام في مواجهة العرب أملا منه بالسعي لتغيير النظام بالتدريج كما فعل خلال مسيرته السياسية في بلده ، وقد نظام آل الأسد تسهيلات إقتصادية وتجارية وسياسية له على حساب الوطن السوري لكسب ودّه . لكن الرياح تجري بما لا تشتهي السفن فقد وقف السيد أردوغان وحكومته وكذلك الجزء الأكبر من شعبه مع الثورة السورية وقدّم لها مساعدات جمّة للخلاص من حكم الجريمة والفساد الذي عانى هو منه قبل وصوله بأصوات شعبه لحكم تركيا .

- في بداية 2008 ، قام رئيس فرنسا نيكولا ساركوزي بإعادة إدخال نظام بشار الأسد في المجموعة الأوربية وتوسّط له لدى الولايات المتحدة لإعطائه فرصة إثبات حسن سلوك ، وقد يكون ذلك نكاية بسلفه جاك شيراك وتسجيل بعض المواقف على الصعيد الدولي، وتنفّس نظام بشار الأسد الصعداء بعد فتح الباب أمامه لدخول العلاقات

الدولية خاصة كوسيط لإستكمال الحوار مع إيران في خلافها مع القوى العالمية فيما يخص برنامجها النووي ، كما أعادت السعودية العلاقات من النظام أملا بإستيعابه وتحويله من التحالف مع إيران إلى الحظيرة العربية .

علاقة الوضع الداخلي السوري بالظروف الدولية قبيل الثورة السورية

كان ينظر لبشار الأسد ظاهريا ،على أنه رئيس الدولة العربية الوحيدة ، الذي لم يتنازل أمام المطالب السياسية الأمريكية ، ويعدّ بأنه داعم للمقاومة الفلسطينية واللبنانية في وجه إسرائيل ، لكن وخلال عشر سنوات من حكم بشار الأسد لسوريا لم يكن ينظر السوريون إلى ما وراء ذلك بتعمّق نظرا للذاكرة القصيرة التي تحكم رؤيتهم وسلوكهم بأنه رئيس شاب ومعاصر ويدّعي النضال والمقاومة والتحديث لسوريا ، دون أن ينظروا إلى حقائق غير ذلك مثل :

* **أن سوريا تخضع لحكم حزب واحد،وهو الذي يرشّح شخص واحد لرئاسة البلاد** وفق المادة الثامنة من الدستور، ويبقى لبشار الأسد الحظوة للترشّح لحكم سوريا مدى الحياة كما فعل والده حافظ ، وهذه الحالة لا توجد سوى في ثلاث دول بالعالم (كوريا الشمالية ، كوبا ، ليبيا في عهد القذافي قبل نجاح الثورة والخلاص منه) .

* **لم ينس أي مواطن سوري أن ما وعد بتنفيذه بشار الأسد حين ورث الحكم من أبيه عام 2000 ، لم يتحقّق منه شيء** ، كالحقوق السياسية وحرية التظاهر والتعبير وإطلاق السجناء السياسيين وغير ذلك .

* **عزّز بشار الأسد من خلال خلافة والده بسرعة هائلة في حزيران / يونيو 200 ، نظام حكم عائلي صادر كل الموارد الإقتصادية للعائلة** (إذ يمتلك رامي مخلوف إبن خاله الذي يدير أموال العائلة 60 % من نشاطات الإقتصاد الوطني السوري ، وتعود عائداتها للعائلة كل سنة) .

* **لم تنعكس نتائج النمو الإقتصادي السوري الذي يتراوح بين (4- 6 % بين عامي 2000 – 2011 سوى بنسبة 0.5% على سكان سوريا قاطبة** بينما يعود الباقي للعائلة الحاكمة .

الأسباب المباشرة للثورة السورية الناجمة عن الظروف الدولية

لقد أشعل محمد بو عزيزي التونسي في كانون الأول / ديسمبر 2010 ، موجه إنتفاضات شعبية على الحكام الطغاة العرب ، وبدأت تلك الموجه بإجتياح تونس الذي هرب من بلاده خلال ثلاثة أسابيع وتحققت أولى نجاحات ثورات الشعب العربي وكان ذلك بفعل الموقف الوطني للجيش التونسي .

ثم تتالت موجة الإنتفاضات لتنتقل إلى مصر ونتج عن ذلك تخلّي حسني مبارك عن رئاسة مصر بعد أسابيع من بدء الثورة ولعب الجيش المصري الوطني دورا فعالا بإنهاء حكم مبارك .

ثم تتالت الثورات في ليبيا واليمن ونجحت ثوراتها بفعل التدخّل الأجنبي ضد حكم معمر القذافي الذي إنتهى حكمه بعد صراع مسلح وقف مرتزقة كتائب القذافي إلى جانبه حتى مماته ، ونجحت الثورة اليمنية بفعل التأثير الدولي والخليجي وترك رئيس اليمن علي عبد الله صالح السلطة إلى نائبه .

لكن في سوريا ،لم يقتنع بشار الأسد أن موجة الرفض الشعبي لسلطته وسلطة عائلته ستصل إلى نظام حكمه ،وقام بإعلان بعض الإصلاحات للتنفيس عن الإحتقان الشعبي ، زاعما أن الشعب سيرضى بما سيقدّم له من مكرماته ، وأن قوى الأمن وفرقة ماهر الأسد العسكرية والحرس الجمهوري ستتولى البقية لإسكات الشعب ، لكن تصوراته كانت في واد وإتجاه الشعب السوري في الإستمرار بثورته في واد آخر .

لقد **انطلقت الثورة السورية مع مظاهرة تجار الحريقة (الحي التجاري في مدينة دمشق) بعد إهانة قوى الأمن لتاجر من الحي ، ورفعت شعارات تقول (الشعب السوري ما بينذّل) ، لكن الشرارة الفعلية حصلت في درعا حين أعتقل عاطف نجيب رئيس فرع الأمن السياسي في المحافظة وإبن خالة بشار الأسد أطفال مدارس كتبوا على جدران مدرستهم (إجاك الدور يا دكتور) يقصدون بكتاباتهم بشار الأسد ، وقال لأوليائهم بضرورة أن ينسوا أطفالهم لأنه قتلوا من قبله ، وأنه مع عناصره يمكنهم تلقيح أمهات هؤلاء الأطفال ليلدوا أطفالا آخرين بدلا عن أطفالهم الذين قتلهم (بمعنى أنه فحل مع عناصره ويمكنهم نكاح نساء سوريا ليلدوا أطفالا من نسلهم)**، وهذه العبارات التي أهانت الكرامة والشرف والوجدان والقيم الشعبية هي التي أثارت شرارة الثورة من درعا (قد تكون هذه الحادثة هي حكمة الله التي هيأت الفرصة لإشعال الثورة السورية بعد سلوك الطغيان والغطرسة من قبل أتباع بشار الأسد).

(Article : La révolte de 2011 contre Bachar el-Assad- Article détaillé : Révolte syrienne de 2011-2012-Les circonstances internationales d’avant la révolte de 2011)

وهكذا ،بعد أن إندلعت في سورية منذ شباط / فبراير2011، إعتصامات وتجمعات، بعضها منظّم بأساليب عمل الشباب، كالإتصال المباشر ومواقع التواصل الإجتماعي الإلكترونية، وبعضها تجمهري عفوي، فقد جرت هذه الأحداث بداية في المدن التي يبلغ عدد سكانها (100000) نسمة فأكثر، وفي بعض مراكز المدن الكبيرة في المنطقتين الوسطى والساحلية، بينما بقيت المدن المليونية الكبرى بمنأى عنها في البداية ، الأمر الذي جعل إنتشارها الأكبر يقع في المدن الصغيرة والمتوسطة الطرفية والمهمّشة، **وقد حدثت فصول الإحتجاجات الأعنف في المدن الطرفية لاسيما في درعا ثم في دوما وداريا ، التي تعاني في مجملها، التهميش المتعدد الأبعاد، وتعسّف السلطات المحلية وسلطاتها الكبيرة الإعتباطية غالباً، ومحدودية تساقط آثار عملية النموّ الإقتصادي عليها، وتدنّي مؤشّرات تنميتها**

البشرية، وإنتشار البطالة والفقر، وإرتفاع أعباء الإعالة العمرية والإقتصادية فيها، لكن ما يجمعها إلى حركات الشباب في مدينة دمشق هو أنّ قوامها البشري ينتمي إلى الشريحة العمرية الشابة (15-24 سنة) أو الشريحة الاكبر (15-35 سنة) التي تعتبر أكثر الفئات حساسيةً وقابليةً للمبادرة، والتي تنتشر في صفوفها أعلى معدلات البطالة، كما ينتمي قسم منها إلى شريحة شابة عصرية متفاعلة مع رياح الثورات في البلدان العربية الأخرى.

انطلقت تلك الأحداث كما يعرف الجميع من مدينة درعا التي يحتلّ فيها إرتفاع معدّل النموّ السكاني المرتبة الثانية على المستوى الوطني، وهو ما يفسّر إرتفاع الكثافة السكانية في مجالاتها المعمورة إلى نحو300 نسمة/كم2، وإرتفاع الضّغوط العمرانية على مورد الأرض، حيث أنّ مساحة المجال المعمور فيها تشكّل نحو 79% من إجمالي مساحتها، وتبلغ الضغوط السكانية والعمرانية ذروتها في مدينة درعا بإعتبارها مركز المحافظة، وتمتصّ جزءاً كبيراً من الهجرة الداخلية المتدفقة إليها من قراها ، وهو ما يفسّر ارتفاع معدل نمو عشوائياتها، وإحتلالها مساحةً لا تقلّ عن12% من إجمالي مساحتها العامة. وإرتفاع وتيرة الحراك الإجتماعي فيها، وتشبه مؤشرات التنمية البشرية فيها المؤشرات المتدنية في المناطق الشرقية (الرقة، دير الزور، الحسكة، ويضاف إليها ريف حلب الشرقي ، وريف إدلب) ، وجراء ضمور المشاريع التنموية العامة والخاصة فإن درعا والمحافظات الشرقية وريف حلب وإدلب تندرج في عداد المحافظات الأكثر تصديراً للهجرة الطويلة والدائرية بسبب ضعف مردودية الإنتاج الزراعي للمساحات الصغيرة والمتناهية في الصغر والمفتتة نتيجة توزيع الإرث،وبسبب تراجع هذا الإنتاج بعد ردم الآبار الجوفية (المخالفة) التي تم حفرها بموافقة الأجهزة الأمنية النافذة بعد قبض رشاوى باهظة من المزارعين ، وإرتفاع التكلفة بعد رفع أسعار المازوت وتحريرها، ومعدّل البطالة المرتفع فيها، مما دفع لتصريف قوة العمل المتنامية بالهجرة الداخلية أو الخارجية.

غذّى ذلك إرتفاع نسبة المتسربين من التعليم الأساسي إلى 4%، بينما معدله الوطني الوسطي هو 2،8%، وهؤلاء ينضمون إلى أفواج الباحثين عن عمل، وغالباً ما يعملون في القطاع غير المنظم، ويفاقم تلك المشكلات التسرب المبكّر للإناث من التعليم الأساسي وزواجهن المبكر، حيث يتزوج ما لا يقل عن 30% من الإناث ما قبل الثامنة عشرة، مقابل 11% على المستوى الوطني، وهو ما يرفع تلقائياً معدّل خصوبة المرأة الكلية والزواجية معاً .

وعلى غرار ما حدث ويحدث في البلدان العربية الأخرى التي تجتاحها رياح التغيير، فإن الشباب شكّلوا عماد هذه الأحداث والتجمعات، **ولقد بدأت هذه الأحداث بشكل سلمي طارحةً مطالبَ ديموقراطية في**

حالة إعتصامات الشباب العصري، أو جامعةً مطالب تنموية وديموقراطية، وطنية ومحلية، وهو ما عبّر عنه رمزياً شعار الحريّة والكرامة، ثم أخذت هذه الحركة تتسارع بوتائر دراميةٍ داميةٍ ومفجعةٍ كاشفةً عن حجم الإحتقان العام المتراكم والمكبوت والمتفجّر ، والمنفتح على إحتمالاتٍ شتّى تتوزع بين المخرج الوطني التوحيدي نحو التحول الديموقراطي،والإصلاح المؤسسي الإقتصادي والسياسي والإجتماعي الشامل، والتمزق الإثني والطائفي.

في الواقع ، أنّ مؤشرات دخول سورية إلى ما يمكن تسميته قوس الأزمات قد بدأت بشكلٍ جزئي ما بين 2001 و 2004، و يمكن أن تفسّر نظرية تساقط الآثار على المجتمع بعض عوامل الأحداث التي تشهدها سورية إذ لا يمكن أن تتساقط الآثار من دون سياق داخلي يقبلها ويتفاعل معها مثل الأزمات الإقتصادية والإجتماعية والتعسف السياسي والأمني وحالة اللامساواة وغياب العدالة ، والواقع أنّ البلدان العربية كافة واجهت حالة وقوع أحداث تحاكي المشهد التونسي وما تلاه لأسباب متعددة.

بهذا الشكل ، يكون المشهد التونسي مشهداً كامناً في أيّ بلدٍ من البلدان العربية، وما يجمع بين أسباب الثورات والتوترات الإجتماعية السياسية المندلعة في أكثر من بلدٍ عربي هو نمط التنمية التسلطي في نظمٍ بوليسية ،الذي أفضى نمطياً إلى تساقط ثمار النمو في سلّة رأسمالية الإقرباء والأتباع، وتشويه التحرير الإقتصادي (الليبرالية) وإستبداله بـإحتكار القلّة، وتكوين منافسة إحتكارية في مكان السوق الحقيقية من جهةٍ أولى، وسيادة البنى التسلطية- الأمنية في العلاقة بين الدولة والمجتمع بدلاً من سيادة بنى القانون من جهة ثانية، وانكماش الطلب الإقتصادي مقارنة بإتساع عرض قوة العمل ومحدودية الطلب، ولذلك نتيجة واحدة هي البطالة وعقابيلها من جهة ثالثةٍ، وتشوهات تساقط آثار التنمية على الأقاليم، وخلق فجوات بين شمال وجنوب في داخل التشكيلة الوطنية الواحدة من جهة رابعة .

تشترك سورية مع الدول العربية كافة في هذه الخصائص، ولفهم العوامل الداخلية العميقة التي تكمن خلف هذه الأحداث، لا بدّ من العودة إلى جذور هذه العوامل، ومقاربة كيفية عمل ديناميابها، وتطور مؤشراتها ومظاهرها،وتشكل المقاربة التنموية بمعناها المركّب الذي يربط النمو بالتنمية، ويتخطى حدود المقاربة الاقتصادويّة الضيّقة **إحدى أهم المقاربات التي تسمح بفهم هذه العوامل على مدى سلسلة زمنية طويلة نسبياً**، وتقدير مشاهدها المحتملة .

تسمح هذه المقاربة بتحديد حصة هذه العوامل في الأحداث الجارية والمتسارعة مثل كرة الثلج أو بالأحرى النار، إذ إن آثار عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية ونتائجها بمصطلحات صندوق النقد الدولي، التي اتسمت بإرتفاع وتائرها في العشريّة الأخيرة في سورية تتخطى بطبيعتها المستوى الإقتصادي

البحث إلى جوانب الحياة الإجتماعية- الإقتصادية- السياسية- الثقافية كافة، وتفضي إلى تغييرات عميقة في علاقة القوة بالسلطة . وبهذا المعنى فإن إعادة الهيكلة الإقتصادية لا يقتصر تأثيرها على المتغيرات الإقتصادية ، بل يُلحِقُ بالحالة الاجتماعية والسياسية آثاراً محفوفة بالمخاطر التي تهدّد أمن شرائح وطبقات إجتماعية واسعة.

لكي نفهم هذه العوامل لا بدّ من تأكيد التمييز بين النمو الإقتصادي والتنمية، فمعدّل النمو المرتفع لا يؤدي وحده إلى التنمية الإقتصادية- الإجتماعية، ما لم يرتبط بسياسات تتجاوز النموّ الكمي إلى تحقيق تنمية نوعية مستدامة .

في محاولة الإجابات المحتملة عن هذه الأسئلة لا بدّ من القول إن كافة البلدان العربية تستوي في ذلك،إذ إن السياسات الإقتصادية الإجتماعية المؤسسية التي إتبعتها هذه البلدان، كما سائر البلدان العربية الأخرى التي تجتاحها رياح التغيير، ترتد في حقيقتها إلى نموذجٍ تنموي واحد ، هو نموذج الليبرالية الإقتصادية التسلطية، **ولأسباب سياسية تأخرت سورية في السير في طريق ذلك النموذج مقارنةً بالبلدان العربية الأخرى، ولكنها بدلاً من ذلك سارت في أواخر ثمانينيات القرن العشرين وفي النصف الأول من التسعينيات (1987 - 1996) في طريق ما يمكن تسميته مرحلة التحرير الإنتقائي الثاني في التاريخ الإقتصادي الإجتماعي السوري خلال العقود الثلاثة الأخيرة التي يمكن وصفها تجاوزاً بمرحلة الإصلاح الثاني بحسب مفهوم المؤسسات الدولية للإصلاح الاقتصادي ، بينما حدث التحرير الجزئي الأول في النصف الأول من السبعينيات لأسبابٍ سياسية وإقتصادية، لكن سببه السياسي كان هو الأوضح، وارتبط ببرنامج حافظ الأسد بعد إنقلابه في (16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1970) في الإنفتاح على المدينة السورية، ومحاولة إستيعاب دورها في سياسات الحركة، وفي أواخر التسعينيات وعبر العقد المنصرم من القرن الحالي شهدت السياسة الإقتصادية في سورية مرحلة التحرير الثالث الذي تميّز بالتحوّل، بلغة صندوق النقد الدولي لبرامج الإصلاح الإقتصادي، من سياسة التثبيت النقدي إلى إعادة هيكلة إقتصادية إجتماعية سياسية شاملة** ،وتتحدّد إشكالية هذه المقاربة بتوصيف ثم تحليل حصة هذه العملية في الأحداث والإضطرابات والتظاهرات والإعتصامات التي تشهدها سورية اليوم، والتي تختلط فيها المطالب التنموية والديموقراطية والسياسية والثقافية في وقت واحد .

(محمد جمال باروت : العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح (4/1)،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،تاريخ النشر: 2011/05/05)

الدولة البربرية في سوريا – نظام حكم يقوم على طائفة واحدة

كان أفضل وصف لنظام الحكم في سوريا منذ عقد 1980 ما كتبه الباحث الفرنسي المتميز (ميشيل سورا) بعنوان (الدولة البربرية) وذلك عندما درس بمنهجية تحليلية رائعة (نظام الحكم في سوريا وأصدر آرائه في نصوص- سوريا اليوم) التي نشرت في كتاب (الدولة البربرية) ، حينذاك تمّ خطفه من قبل المخابرات السورية في لبنان ،ومن ثم قتله كونه إنتقد النظام السوري المجرم .

لقد أعاد (سورا) تفسير نظرية العالم العربي (إبن خلدون) في فهم نظام حكم حافظ الأسد القائم على (العصبية) والتي أسماها عالم الاجتماع الفرنسي (اميل دوركهايم - التعاضد الميكانيكي)، وهذا يعني أن السلطة في نظام الحكم السوري قامت على إستثمار عصبية الطائفة العلوية لتعزيز أركان النظام ،وحوّل العصبية الطائفية الدينية إلى طائفة سياسية عبر خطاب سياسي خفي مخصّص لأبناء الطائفة وإعادة تفعيل الذاكرة الجماعية الحبلى بالعداء للغالبية السنّية ومكونات الشعب الأخرىفي سوريا ، وعبر تجنيد الشباب من أبناء الطائفة في أجهزة الجيش والأمن والحزب وإدارات القطاع العام ، ثم صهر الطائفة في مجموعات وشبكات المصالح الإقتصادية لتعزيز سلطة الطائفة ماليا إلى جانب السلطات السياسية والعسكرية والأمنية .

لقد **بنى حافظ الأسد نظاما طائفيا كريها كما كتب (ميشيل سورا)، واكمل إبنه بشار بناء ذلك النظام إستنادا إلى عصبية الطائفة ليضمن قاعدة الولاء لنظامه من أبنائها ، وظهر ذلك جليا في فرص الوظائف الحكومية التي كانت تعطى (وفق إحصاءات صحيحة سرية)بنسبة لا تقل عن 70 % لأبناء الطائفة العلوية على مستوى سوريا وحتى في المحافظات والمدن والبلدان والقرى التي لا يتواجد فيها شخص واحد من أبناء الطائفة العلوية إضافة إلى منح فرص الإنتساب للجيش السوري وأجهزة الأمن العديدة بشكل شبه حصري لأبناء تلك الطائفة ، وكذلك الأمر في الأعمال التجارية والإقتصادية التي كانت محصورة بأبناء عائلته ومن ثم طائفته بمشاركة بعض المرتزقة من أبناء مكونات الشعب السوري الأخرى ، مما سبّب مواقف عدائية جراء الحرمان والإحباط من بقية مكونات الشعب السوري وخاصة الأغلبية السنية بأنها غريبة في وطنها ومهمّشة ومقهورة وتعاقب على أية كلمة تعبّر عنها حين المطالبة بحقوقها** من أجهزة القمع ذات اللون الطائفي الواحد التي تخص أركان نظام الحكم.

لكن مسار الثورة السورية وضع المجتمع ضد الدولة في حالة فريدة في تاريخ الثورات البشرية ، عبر خروج هذا الشعب من قمقم التسلّط والقمع والترهيب إلى المطالبة بالحقوق الإنسانية أولا ثم السياسية ثانيا ثم تغيير نظام الحكم العائلي والطائفي لاحقا ، وتجلّى ذلك بالتضامن والتنسيق المجتمعي بين تنسيقيات الثورة في كافة المحافظات

السورية قاطبة (درعا ، حمص ، حماه ، ادلب ، حلب وريفها ، دمشق وريفها ، دير الزور ، الحسكة ، بانياس ، جبلة والحفة واللاذقية ،السويداء ،الرقة، الخ) .
لقد أعلن السوريون عبر مظاهراتهم المتزامنة في أيام الجمعة وفي أيام التضامن الأخرى أن المجتمع السوري رفض سلطة الدولة القائمة على نظام الحكم العائلي والطائفي ، وأنهم يسعون لبناء نظام حكم وطني يقوم على المواطنة والعدالة والحقوق والواجبات المتساوية .

وبالعودة إلى طبيعة نظام الحكم البربري،فقد قدمت الدكتورة(أرليت القاضي) عرضا متميزا لما قام به (ميشيل سورا) وذلك في مقال في صحيفة الحياة اللندنية في 5 اكتوبر 2013 بقولها :

قبل حوالى ثلاثين عاماً شكلت المجزرة المروعة التي نفذتها وحدات طائفية من الجيش السوري في مدينة حماه السورية محطة توقّف عندها الباحث الفرنسي المستعرب ميشال سورا، وحلّل انطلاقاً منها بنية النظام السوري وركائزه الذي كان في عهدة حافظ الأسد.

والملفت في ما كتب (سورا)الذي عمل وأقام في دمشق ثم بيروت حتى وفاته، هو أن هذا النظام الذي كان يعاني تأزماً منذ تلك الفترة تمكن بأساليبه وأدائه أن يحكم قبضته على سورية ويضمن استمراريته وأن هذا الأداء لا يزال مستخدماً اليوم وبعد أن تحولت مجمل الأراضي السورية إلى مسرح لمجازر يومية تفوق بوحشيتها ما شهدته حماه عام 1982.

الوقائع الدامية الدائرة في سورية اليوم تظهر كم كان (سورا) وهو أحد أهم المختصين في شؤون الشرق الأوسط محقاً في اختيار عنوان «الدولة البربرية» لتحليله وهو العنوان الذي اعتمد للكتاب الذي صدر عن «برس اونيفرسيتر دو فرانس» ويتضمن مجموعة من كتاباته حول حكم آل الأسد.

بانتقال الحكم من الأب إلى الإبن بشار ، لم ير الأخير أي داع لتغيير نهج أثبت جدواه على مدى عقود، من دون الاكتراث للتحولات التي شهدها العالم العربي، بل العكس، فقد تستر وراء ذريعة التطوير والتحديث إضافة إلى المفاعيل الأخرى التي اعتمدها والده أملاً بتأمين استمرارية نظامه.

يبدأ (سورا) تحليله بالصيغة التي اعتمدت لتبرير مجزرة حماه وتبناها الغرب عموماً ومفادها أنها «مجرد عملية جراحية لا بد منها» ضد معقل أصولي في سورية، ما جعل الدولة السورية تبدو في حينه «دولة علمانية تعمل للحداثة في مواجهة معارضة دينية ظلامية» تمثلت في ذلك الوقت بالإخوان المسلمين.

ويستعرض الباحث مدى قدرة النظام على «استغلال الانقسامات الاجتماعية بمهارة مذهلة» وعلى «اللعب على كل الازدواجيات من دون السماح لأي منها بالسيطرة»، فاستغل المشاكل الطائفية وصراع الطبقات والنظام العسكري وحكم البعث والإسلام التقدمي والإسلام الرجعي، وأيضاً اليمين واليسار والشرق والغرب وفلسطين وإسرائيل، مستخدماً كل ذلك لأحكام قبضته على البلاد.

وفي مواجهة الحركة الشعبية التي بلغت أوجها في تلك الفترة استنفر النظام الأجهزة البيروقراطية للمجتمع من نقابات واتحادات وقوى سياسية منضوية في إطار «الجبهة الوطنية التقدمية»، وأيضاً الحركات الحليفة في العالم العربي مثل الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية التابعة له .

ومن منطلق تزويد نفسه بعمق دولي وقع معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفياتي ودعمها بتحالف استراتيجي مع الثورة الإيرانية من منطلق الرابط التاريخي بين الطائفتين العلوية والشيعية.

واعتبر (سورا)أن التجزئة على طريقة «فرّق تسدْ» شكلت مصدر القوة الرئيسي للنظام الذي أوكل دوراً محورياً على هذا الصعيد إلى أحد أشقاء الرئيس ، جميل الأسد، الذي عمل على تطبيق هذا التوجه عبر جمعية «علي المرتضى» التي استمالت القبائل والعشائر السورية البدوية المختلفة والمتناحرة وعملت في الوقت ذاته على تأليب سكان الريف على سكان المدن.

لعب النظام السوري وفقاً (لسورا)على التناقضات بين القوى والطبقات الاجتماعية وعلى كل المستويات ومن كل الزوايا، ليحصر الجميع ضمن صيغة مفادها أن المشكلة ليست مشكلة صراع بين أكثرية وأقلية لأنه في سورية «ما من طرف إلا ويمثل أقلية بالنسبة إلى الآخر» بحيث أن الأقليات تتمحور جميعها حول النظام «وفقاً لمبدأ العصبية الجماعية»، وهو ما يبرز وجود «دولة قوية ومستقرة».

ويلفت (سورا)إلى التباين بين العلويين (10 في المئة من الشعب السوري) والغالبية المؤلفة من حوالى 70 في المئة من السنّة، الذي يشكل تناقضاً جوهرياً جعل الإخوان المسلمين يعتبرون أن سورية عرضة لمؤامرة تهدف إلى الإبقاء على العلويين في موقع السيطرة فيما حزب «البعث» والجيش هما مجرد أدوات في أيديهم.

وهو يشارك الإخوان في موقفهم هذا، إذ يقول انه بدافع تحصين الطائفة العلوية وتحصين صفوفها انصب نشاط جمعية «علي المرتضى» على تحويل الطائفة العلوية إلى «طائفة سياسية متمحورة حول «شخصية علوية» وذلك بحجة الحداثة. ويرى أن الجيش شكّل مجالاً للتجنيد لمصلحة «العصبية» ما اقتضى التحقق من أنه «لا يوجد في داخله أي قوة كفيلة بتهديد النظام».

واستخلص (سورا)من هذا المنطلق أن النظام سيعرف «وجوداً مديداً» ما لم يحصل ما هو مفاجئ مثل «الاعتداء على شخص الرئيس وقتله ».

أما حزب «البعث» فهو في رأي (سورا) مجرد «الواجهة المدنية للنظام» إذ إن المؤتمر الذي عقده الحزب في كانون الثاني (يناير) 1979 أطاح «أي أوهام» حول «إمكانية انفتاحه سياسياً على الكتلة السنّية» بداخله، وضمت شخصيات من أمثال رئيس الأركان السابق حكمت الشهابي ووزير الدفاع السابق مصطفى طلاس وعبد الحليم خدام وغيرهم، وهؤلاء تحولوا عبر المؤتمرات المتتالية إلى «رهائن سنّة لدى الأقلية الحاكمة». ولفت (سورا) إلى أن المشرف على تنظيم مؤتمر العام 1979 كان الشقيق الآخر للرئيس، رفعت الأسد، الذي استبدل ببساطة مبدأ «المركزية الديموقراطية» التي تقضي بانتخاب المندوبين الحزبيين من القاعدة بمبدأ آخر يقضي ببساطة بتعيينهم من القيادة.

بهذه الطريقة «ضبط البعث صفوفه» لكنه لم يتجاوز وفق (سورا) حالة «الإفلاس السياسي للنظام» الذي برز عبر الانتخابات الاشتراعية في عام 1981 إذ اقتصرت نسبة المشاركة فيها على 4 في المئة من السكان، ففي سورية كما في المشرق إجمالاً «تعمل الأحزاب على طريقة العصابات وتعمل الدول على طريقة المنظمات السياسية» متسترة بشعارات مضللة مطلقة.

هكذا ، فإن النظام السوري صنّف نفسه «الوريث الكوني للحركة الوطنية العربية» و«التجسيد الملموس للدولة الحديثة اللاطائفية» بهدف صيانة الطائفة العلوية «عصبيتها» بما يفقد الطوائف الأخرى «عصبياتها من منطلق «ايديولوجيا البناء الوطني»، ودائماً «التحديث» بما يقتضي تخلي الكل عن تمايزه «كشرط للوحدة والمساواة في المجتمع المدني».

ويؤكد (سورا)أن الطائفة بالتالي تحل فعلياً محل الحزب ما يؤدي إلى تردٍ على صعيد النظام السياسي وتأزم الحزب، في حين أن ما تحتاج سورية هو «نظام سياسي حقيقي» و«ديموقراطي» ينقذ النظام والمجتمع المهددين بالانفجار.

هذا التحليل المفصّل لبنية النظام السوري لم يعد ربما يكشف عن خفايا في أيامنا هذه، في ضوء ما خبره العالم من دهاء ودموية أثبتهما ذلك النظام ، لكن ما تجرأ على كتابته (سورا)كسر محظوراً كان سائداً في العالم أجمع قبل ثلاثين عاماً ، وهو ما دفع حياته ثمناً له في أحد أقبية الضاحية الجنوبية لبيروت حيث توفي في 1985 بعد حوالى عام على اختطافه من قبل «منظمة الجهاد الإسلامي اللبنانية» الموالية لنظام آل الأسد وإحدى فصائل المرتزقة التي يعتمد عليها .

لكن ، من المؤسف أن موقف فرنسا / الدولة العظمى كان آنذاك تهادنيا مع تلك الدولة البربرية ونظام حكم عائلة الأسد الطائفي ، خشية من امتداد أفعاله الإجرامية إلى الأراضي الفرنسية ، وعملا بحكمة أن الشخص المحترم يتجنب الصراع مع الزعران لأنه سيخسر في الحالتين ، أن ربح فهو يوصف بأنه يصارع الزعران وهذا معيب وإن خسر فإنه يفضح نفسه بأنه واجه زعران وخسر أمامهم ، وقاد ذلك الموقف الدولة الفرنسية آنذاك إلى الاكتفاء بفرض عقوبات على نظام آل الأسد البربري ، لكن هل تنفع العقوبات مع هكذا نظام متوحش ؟ بالعكس ، هو يعتبر ذلك نصرا له وراحة واستقلالية في استكمال أفعال الزعرنة في أي موقع ومكان دون رادع أو محاسب .

نظام الحكم وتجييش بسطاء الطائفة العلوية و الأقليات ضد مكونات الشعب السوري الأخرى

مع بداية إنطلاق الثورة ، وإنتشارها في المدن والأحياء والقرى السورية الواحدة بعد الأخرى ، سيما بعد وصولها إلى بانياس في الساحل السوري حيث التجاور الطائفي بين السنة والعلويين والمسيحيين عبر العصور ، فقد عمل النظام عبر (الأجهزة الأمنية)على إطلاق شعارات تثير البغضاء والكراهية والشحن الطائفي بين مكونات الشعب مثل(العلوي في التابوت والمسيحي إلى بيروت)، معتقدا أن هذا الشعار سيحشد أبناء تلك الطائفتين معه ضد بقية الشعب في سوريا وأن الثورة ستشعل الطائفية وستكون هاتان الفئتان ضحايا أهل السنة ، طالما أمّن النظام العلمانية خلال وجوده بالحكم وفق شعاراته .
وسعى نظام بشار الأسد بكافة السبل الإستفادة من نشر الشعارات الطائفية التي كانت أجهزته الأمنية وراء نشرها وكان يغذّيها لإستثمارها في إدعاءاته أن ما يسمى ثورة هو فقط مجموعات إرهابية سنّية مسلحة تريد قلب نظام الحكم العلماني ، بما يعيد إلى الأذهان إنتفاضة الإخوان المسلمين في الفترة 1978 – 1982 ،حيث قتل خلالها أفراد من الطائفة العلوية نظرا إلى إنتمائهم الطائفي فقط بعد أن قتل النظام عشرات الآلاف من أبناء الطائفة السنية آنذاك ، لكن نظام الحكم العائلي والطائفي لم يتمكّن من ترسيخ هذه المقولات إلا بأذهان أتباعه ولم يقنع أحدا في العالم كله إلا إيران وحزب الله وفنزويلا وروسيا والصين وكوريا الشمالية ، وهذه الأنظمة توأمه في الممارسة والأفعال والسلوكيات الإجرامية مع شعوبها الثائرة عليها كحال الشعب السوري .

(Fabrice Balanche :Les Alaouites et la crise politique en Syrie ,Dernières actualités)

ماذا بعد هيمنة العلويين المطلقة على نظام السلطة والإدارة ؟

تشير الإحصاءات الفعلية غير المنشورة نظرا إلى حرص النظام السوري على إخفائها ، إلى أن ابناء الطائفة العلوية يشغلون في منطقة الساحل السوري نسبة 80 % من وظائف القطاع العام ، وتحقّق لهم ذلك لهم من خلال إنشاء مؤسسات حكومية في ظل حكم حافظ الأسد في تلك المنطقة لتأمين فرص العمل في القطاع الحكومي لأبناء الطائفة وسيطرتهم على المنطقة تماما ، وعزّز ذلك تركيز شركات صناعية دون مبرر موضوعي لوجودها في الساحل كونها ليست مناطق مرتبطة بالإنتاج ، **وعمّم نظام حكم آل الأسد ذلك على مستوى سوريا وهذا ما أوصل إحتلال أبناء الطائفة العلوية نسبة 20 % من عمال القطاع الصناعي على مستوى سوريا ،وقدّمت تلك السياسة الطائفية في الحكم إلى منح أبناء الطائفة العلوية نسبة 25 % من المدراء وقادة المؤسسات المدنية ، وحوالي 50 % من العاملين في القطاع الصحي و80 % من العاملين في قطاع الإتصالات و90 % من العاملين في قطاع الإعلام على مستوى سوريا ، في حين أن المساحة الجغرافية لمنطقة الطائفة العلوية تبلغ نسبة 2 % من مساحة سوريا،ونسبتهم من السكان حوالي 10 % وبما يصل الى(3 .2) مليون نسمة من عدد سكان يبلغ 23000000 نسمة .**

أثار هذا الوضع حفيظة أبناء الأغلبية السنية وأبناء المكونات الأخرى للشعب السوري جراء حرمانهم من حقوق العمل وتقديمها لأبناء الطائفة العلوية بشكل خفي وتحت السلطة القاهرة للأمن وحزب البعث .

لقد استخدم حافظ الأسد مثلا ردّده وطبّقه في التمكّن من الحكم :(إذا أردت أن يحمي كلبك القطيع فلا تطعمه جيدا)، وطبّقه على أبناء طائفته من الفقراء المساكين قبل غيرهم من مكونات الشعب السوري كي يهرولوا وراءه باستمرار ليخدموه ويكونوا أدواته الرخيصة في حكم سوريا ، معتبرا أن التبعية تتحقّق مع تلبية الحاجات اللامنتهية والمتجددة باستمرار ، **وقد أكمل بشار الأسد مثل أبيه وطبّقه فعلا وسلوكا بأخذه مسلّمة وحقيقة (أن العلويين مفروض عليهم دعمه إذا أرادوا الحفاظ على مكاسبهم التي حصلوا عليها بفضل حكم والده وحكمه).**

ولذلك وجد كثير من أبناء الطائفة العلوية الفرصة حاليا للعمل وإمتلاك الثروات بفعل الإبتزاز و النهب والتهديد بالقتل حين إنخراطهم بالعمل (شبيحة النظام) لقمع الثورة السورية بأية وسيلة .

(Article : Les Alaouites sont la colonne vertébrale du système de pouvoir des Assad)

خوف غالبية العلويين من سقوط نظام حكم عائلة الأسد والطائفة

شارك غالبية أبناء الطائفة العلوية بتأثير زعماء الطائفة وقادتها والمتنفذين فيها ، إلى جانب نظام بشار الأسد خلال تلك الثورة السورية بخلاف مواقفهم السابقة في عقدي (1970 – 1980) حين شارك كثير من أبناء الطائفة في صفوف عصبة العمل الشيوعي ضد النظام الطائفي الذي انطلق به حافظ الأسد في سنوات 1970 نظرا للحسّ الوطني والمواطنية التي كانت سائدة لدى أبناء الطائفة في تلك المرحلة ،وتمّ قمع تلك المواقف الوطنية التي أظهرها أبناء الطائفة العلوية بشدة إعتقالا وقتلا وتهجيرا من قبل نظام آل الأسد .

لكن ، **مع إنطلاق الثورة السورية في 2011 ، أشهر غالبية أبناء الطائفة العلوية مواقفهم إلى جانب نظام عائلة الأسد، وتمّ إستثمار شحنهم طائفيا من قبله إلى درجة القيام بقبولهم بأي فعل قتل أو تعذيب دون مبرر لأبناء الأغلبية السنية والمعارضين من أبناء المكونات الأخرى للشعب السوري ، ومعبرين عن إستعدادهم لخوض حرب طائفية لإبقاء النظام كون السلاح بأيديهم في الوحدات العسكرية وقوى الأمن التي تواجه الثائرين السوريين ، أي أنهم إرتضوا أداء دور الحطب في النار التي يشعلها ويغذيها بشار الأسد وعائلته بإستمرار .**

ووجّههم نحو ذلك السلوك العدائي لكل معارضي نظام آل الأسد ، تصوّرهم بتأثير الدعاية الطائفية من قبل أركان النظام ،أنه حين سقوط نظام الحكم الطائفي في سوريا، فإن قادة الوحدات العسكرية والقوى الأمنية والجنود ومدراء المؤسسات وموظفيها ، المتواجدين في المحافظات السورية الأخرى لن يبقى أمامهم سوى العودة إلى منطقتهم في الساحل وقراهم في المحافظات الأخرى ، وهم يتخوفون من الإنتقام والعقاب على مافعلوه بأبناء وطنهم من المكونات السورية الأخرى ، كما حصل مع أبناء السنة في العراق بعد سقوط الحكم الطائفي لنظام صدام حسين .

هذا الشعور المضلّل الذي تغذيه السلطة الطائفية لنظام آل الأسد ، دفع كثير من أبناء الطائفة البسطاء والمخدوعين بالدعاية الطائفية إلى الخوف على مصيرهم والإستمرار في أداء دور القتلة للثوار ولأبناء بقية الشعب السوري حتى النهاية ومهما كلفهم ذلك .

للأسف ، لم يلعب المثقفون والنخبة من أبناء الطائفة العلوية دور الحكماء (إلا في حالات نادرة)، أليس فيكم رجل رشيد ، يحاكم الأمور ويفكر فيها بمنطق وعقلانية لحثّ أبناء الطائفة على الوقوف على الحياد أو الإلتحاق بالثورة والتخلص من نظام الحكم العائلي الذي يستخدم فقراء أبناء هذه الطائفة الكريمة المكوّنة للمجتمع السوري عبر التاريخ كوقود وحطب في ناره التي تأتي على كل سوريا بما فيها الطائفة العلوية الكريمة ، لأن الطائفة أكبر من عائلة الأسد ، ووجودها في الوطن حق لها كما هو حال بقية مكونات الشعب السوري ، ويأمل كل مواطن سوري عاقل أن يظهر من الطائفة العلوية أشخاص يهمّهم الوطن والمجتمع السوري والعدالة الإجتماعية والحرية

والمساواة كما أظهر ذلك بعض الشجعان من ابناء الطائفة في فترة 1970-1980 حين وقفوا ضد حافظ الأسد الذي سعى لإستغلالهم وقودا لعداوة وقتل إخوانهم من مكونات الشعب السوري الأخرى .

(Article : Les Alaouites ont tout à perdre d'un changement de régime en Syrie)

التحالف الطائفي لدولة إيران/ حزب الله اللبناني مع نظام آل الأسد ضد شعب سوريا

تبين هذه الفقرة خلفيات النظام الطائفي لآل الأسد وعلاقاته المذهبية والدينية الإجرامية مع أشد نظم الحكم والعصابات الحاكمة تخلفا في ايران وملحقاتها الشيعية .

أقدمت إيران منذ الأيام الأولى للثورة الخمينية على مدّ أيديها إلى نظام الحكم في سوريا الذي كان بيد حافظ الأسد ، وذلك عبر إثارة مشاعر حافظ الأسد ضد عدوه اللدود صدام حسين (الحاكم المتسلّط بإسم حزب البعث في العراق) ، ومنافس الأسد على الحكم والهيمنة على المشرق العربي ورافع شعارات القومية العربية(المسكينة التي يتاجر بها أمثال هؤلاء) بإسم الحزب بالتعاون مع الأعضاء المؤسسين أمثال (ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار وشبلي العيثمي وغيرهم)،ووجدت إيران لدى الأسد الإستجابة الأولى للتحالف معا ضد عدو مشترك (المقاتل ضد إيران والمنافس ضد الأسد)،وشرعت في تقديم المكاسب التي كان حافظ الأسد يسيل لعابه لها طيلة حياته وبدأت بتقديم شحنات نفطية مجانية ليبيعها الأسد لحسابه الخاص، ثم دفعت له أموالا نقدية لتعزيز سلطاته وشراء الضمائر في الدول العربية مثل لبنان وفلسطين والمعارضين العراقيين وغيرهم .

ثم تقدّمت إيران في مطالبها من الأسد وعقدت معه إتفاقا لإرسال أفواج من السياح الإيرانيين لزيارة مقام السيدة زينب في دمشق ، ثم تتالت الطلبات لبناء مواقع جديدة في دمشق والمدن السورية الأخرى وتسميتها مواقع مقدسة لشخصيات تاريخية من الشيعة،وهكذا بدأت حركة بناء واسعة جدا في كل المحافظات السورية(مدنا وأحياءا وقرى ومزارع صغيرة) لبناء حسينيات ومراكز ثقافية لنشر المذهب الشيعي في كافة أرجاء الأراضي السورية ، واتفقت إيران مع جميل الأسد شقيق حافظ (بتغطية من سلطة نظام الحكم) على تأسيس جمعية المرتضى ذات الصبغة الشيعية وأغدقت عليه الأموال الطائلة لنشر التشيّع في سوريا بين أوساط الطائفة العلوية أولا ثم في أوساط الطائفة السنية ثانيا (وللعلم لم يمارس جميل الأسد أيا من العبادات الدينية الإسلامية في حياته إلا حين المناسبات الرسمية وأثناء زياراته إيران ظاهريا لإرسال رسالة أنه مؤمن ومن آل البيت كما أعلن المراجع الإيرانيين لاحقا).

وكان يؤدي أدوار المعين والمظلة لهذه الحملة التشيّعية في سوريا مفتى سوريا والمفتين في المحافظات ورجال الدين في وزارة الأوقاف ورجال الدين الرخيصين لقاء عشرات أو مئات الألوف من الدولارات لكل منهم تبعا لمستوى

تأثيره ونفوذه، وبعد ذلك بدأت إيران تقدم المنح الدراسية المجانية لأبناء الفقراء من سكان سوريا الذين يعيشون حياة الضياع الإجتماعي والحرمان الإقتصادي وغياب الوعي الديني والشخصي والفشل الدراسي بقصد إستقبالهم في المدن الإيرانية وهناك تتم عمليات غسيل أدمغتهم وبعد فترة يعود هؤلاء محمّلين بالأموال والتهم الجاهزة للنشر إلى سوريا في حال ردّتهم عن المذهب الشيعي ويطلب منهم أداء دور الوعاظ والدعوة للمذهب الشيعي وبحيث يكررون تجربتهم السابقة مع غيرهم ، وبعد ذلك نشرت إيران من خلال مراجعها الدينيين أن الحج إلى بيت الله الحرام ناقص ما لم تتم زيارة أماكن مقدسة في سوريا ، وبذلك تم دمج المذهب الشيعي الإيراني بزيارات إلى أماكن محددة في سوريا مما عزّز الروابط القدسية بين سكان إيران من الشيعة وزيارة سوريا التابعة لنظام آل الأسد (الذين لا يبالون بالدين الإسلامي لا في كليته ولا في مذاهبه لأنهم تاريخيا يحاربون من يصلي ومن يصوم ومن يحج لبيت الله ومن يزكي ، ومن يمارس أية عبادة مفروضة وفق أحكام الدين الإسلامي) ، وقد يفيد ذلك في فهم أسس وعقائد دين الزعماء الإيرانيين و إدعاءات التديّن من قبل نظام الحكم في إيران (مما يترك المجال لتفسير النزعة الفارسية المجوسية الطاغية في نظام حكم إيران تحت مسميات دين الإسلام ومذهب التشيّع الذي هو منهم براء ، كون المذهب الشيعي مذهب مجدّد في الإسلام سواء كان تجديده صوابا أو خطأ، فهو يحض على التفكير والتجديد والتطوير الديني ،شأنه شأن أي مذهب آخر في دين الإسلام).

أما على الصعيد العربي ، فقد طلبت إيران من حافظ الأسد إيجاد قاعدة لها سياسية وعسكرية في لبنان بداية عن طريق دعم موسى الصدر ، وبعد خطفه من قبل قوات القذافي (وهناك شكوك بأن حافظ الأسد كان متورطا بذلك لإعتبارات ديمومة المصالح مع القذافي ولإبتزاز إيران ماليا حين الطلب منه التوسط بهذا الموضوع) ،

وتحوّل إهتمام إيران نحو حركة أمل الشيعية التي يقودها نبيه بري لتتولى ما يطلب منها وفق فهم الشيعية الفارسية في لبنان لكن تلك الحركة تجمع أطيافا عديدة من المتدينين والعلمانيين الذين يفهمون الإسلام بطرق مختلفة عما يفهمه شيعة إيران الفارسية فلم تستطع إيران أن تحقّق منها ما تريد .

بعد ذلك ، وجدت إيران ضالّتها في حزب الله اللبناني الذي كان بقيادة صبحي الطفيلي الذي كان ينظر للمذهب الشيعي من منظور التاريخ العربي وليس من المنظورالفارسي المجوسي فلم يرق لإيران ذلك ودفعها الأمر إلى تشجيع حسن نصر الله على الإنقلاب على رئيسه ومعلمه الطفيلي ، وعملت إيران على دعم نصر الله وتوفير ما يطلبه كونه سيمثّل نسخة طبق الأصل عن إيران في التوجهات والإنتماءات والنزعات وهو الذي أعلن ذلك جهرا بخضوعه لأحكام ولاية الفقيه الإيراني، وأصبح هذا الحزب قاعدة إيرانية في الشرق العربي وأحد ركائز القوة الإيرانية التي تستخدمها ضد أية دولة عربية وإسلامية ، والمؤسف أن يقبل قادة حزب الله الذي قدّم تضحيات كبيرة في سبيل تحرير وطنه لبنان هذا الدور ، ويعلن مرارا وتكرارا أنه مع سوريا الأسد ضد الشعب السوري وكان سوريا عائلة وليست وطنا ، وهذا الحزب سبق للشعب السوري أن احتضنه وقدم له كل العون وبشكل خاص في حرب إسرائيل على لبنان عام 2006 ،

وإن إنكار الجميل للشعب السوري من قبل قادة هذا الحزب يؤلم الشعب السوري الذي اعتاد على العرفان بجميله من قبل الشعوب العربية الأخرى التي ساعدها في ملماتها مثل الجزائر وفلسطين ، ومع ذلك ، يأمل الشعب السوري أن يعود قادة حزب الله اللبناني إلى رشدهم ، ويدركون أن التاريخ هو للشعوب الباقية وليس للحكام المجرمين الزائلين .

وظهر التحالف الشيعي (الإيراني / حزب الله في لبنان) مع نظام آل الأسد على المستوى الشرعي والفقهي ،حين أصدر(علي الكوراني العاملي)وهو من أكبر المراجع الشيعية في إيران فتوى شرعية بإعتبار بشار الأسد من (آل البيت ، أي أنه من أحفاد رسول الله صلى الله عليه وسلم) وذلك في كتابه (عصر الظهور) الذي يعرض أن المهدي المنتظر من قبل أتباع المذهب الشيعي سيظهر بعد استكمال تحقّق 19 علامة ، ومن تلك العلامات (العلامة 17) التي تخص سوريا و(بشار الأسد شخصيا الذي سيقاتل عندما تقوم ثورة على نظام حكمه ، وقتاله سيكون لحماية الشيعة في العراق وجبل عامل في لبنان ضد أحفاد معاوية بن أبي سفيان الذين سيثورون عليه في سوريا) ، وأفتى ذلك المرجع الشيعي الإيراني بقدسية القتال إلى جانب بشار الأسد ، وهو واجب شرعي كأنه قتال ضد أحفاد الأمويين الذين حطموا الإمبراطورية الفارسية من طرف وللتعجيل بظهور المهدي المنتظر من طرف آخر وفق المذهب الشيعي) . وتلك هي العلامة (17) وفق كتاب المرجع الكوراني العاملي :

العلامة السابعة عشرة الكبرى (عدو الإمام السفياني وإنقلاب دمشق)

عن السجاد عليه السلام :إن القائم حتم من الله و أمر السفياني حتم من الله و لا يكون قائم إلا بسفياني - . البحار ج 53 ص 182.وعن أمير المؤمنين عليه السلام قال :يخرج ابن آكلة الأكباد (إشارة إلى جدته هند) من الوادي اليابس (سوريا) و هو رجل ربعة (مربوع) وحشي الوجه ضخم الهامة بوجهه أثرجدري، إذا رأيته حسبته أعور اسمه عثمان، و أبوه (جده عتبة بن أبي سفيان) وهو من ولدأبي سفيان، حتى يأتي أرض قرار و معين فيستوي على منبرها . -البحار ج 52 ص 205 قبل ظهورالإمام بستة أشهر، يقع حدث مهم في سوريا، وهو إنقلاب عسكري يأتي بقائد سوري عميل لأمريكا و إسرائيل لقبه السفياني، يثبّت نفوذه داخل سوريا و العراق و الأردن ولبنان، و تدخل قواته إلى الحجاز لقمع ثورة في المدينة لأتباع أهل البيت عليهم السلام، ثم يدخل إلى العراق ليقتل شيعة أهل البيت، و يدخل لبنان لقتال المجاهدين ويحاصرهم في جبل عامل و يشغله شاغل عنهم، هو قوتهم و بأسهم .و في أثناءحصاره لجبل عامل و قتاله للشيعة في العراق تبدأ أخبار ظهور الإمام، و أن الكثير بدأوا الاتصال به، و يبدأ التهيؤ لمرحلة الظهور المقدس .علامتان قبل الظهورمباشرة....؟

وهذا الكتاب تمّ تهريبه من إيران إلى لبنان بسرّية مطلقة ،وشكّل صدمة عند المتنورين ذهنيا وفكريا من أبناء الطائفة الشيعية قبل غيرهم ، كونه يظهر العلاقة الخفية العقائدية المذهبية بين إيران / حزب الله ونظام حكم آل الأسد في سوريا .

ويجدر بالذكر صدور الكثير من المقالات التحليلية التي عالجت هذا الموضوع الذي يربط الشيعية بالصفوية حتى أن البعض وصل إلى مرحلة اعتبار الشيعية كدين جديد بشر بها السلطان معز الدولة بن بويه الذي حكم الدولة البويهية وهي دولة آل بويه التي نشأت بالعراق الذين أسسوا دولتهم في فارس في أوائل القرن الرابع ، ثم استولوا على بغداد عاصمة العباسيين سنة 334 هـ ،وهناك قناعة تامة بأن ظهور المذهب الشيعي كان لمصالح واطماع مادية بأسم احد أهم و أاجمل رموز الاسلام علي بن ابي طالب عقب استئثار معاوية بالحكم ولكن هناك تأكيدات بأن ما يقومون به من مبالغات في تقديس نسله على مر العصور الى عصرنا هذا بأثني عشرية وغيرها من الخزعبلات التي تقول بعصمتهم و ومعاذ الله جل وعلا أن يجعلهم من أهل بيته انتقاما (القصد منها التشويه والإساءة لأحب الناس لنبينا محمد (ص) منه عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم لأسباب سياسية يطول شرحها بالإضافة إلى التشكيك في الإسلام كعقيدة بشكل عام من خلال ترويج الخرافات من المجوس واليهود الذين دخلوا الإسلام عنوة عقب فتح بلاد فارس وانهيار الامبراطورية الفارسية على يد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رحمه الله

و الشيعة الحاليين ورثوا هذه التركة الثقيلة من آبائهم وأجدادهم ومنهم من بدأ في محاربة هذه الافكار الغريبة ومنها إصدار فتوى بالتبرع بالدم بدل من جلد الظهر بالسلاسل تكفيرا عن ذنبهم لخيانتهم علي بن أبي طالب وأبنائه رحمهم الله ، وظهور فكرة الحسينيات رغم وجود المساجد للجميع هو نوع من أنواع التضليل الخبيث بدعوى التمرد على الحكم للأسباب آنفة الذكر.

وعرض **موقع (س ن ن)الإخباري مقالا حول الديانة الشيعية** بتاريخ 25 / 9 / 2013 بعنوان : هام...القوات الشيعية تأتي سورية لتقاتل بني أمية، وستخسف "حرستا" تمهيداً لعودة المهدي .

تنشط قوات النظام مدعومة بـ قوات إيرانية وعناصر من حزب الله، ولواء أبو الفضل العباس على وقع المجازر الدموية ، تدور مرويات عن خروج مرتقب لـ " المهدي" محدد بالأسم وغائب عن الأنظار منذ قرون ليواجه شخصية " السفياني" الذي ينحدر من نسل بني أمية، الذين يضعهم الشيعة في موضع الخصومة التاريخية، ما يعني عودة المواجهة بين الجانبين بعد إنقطاع لأكثر من 1200 سنة.

ويقول الشيخ " علي الكوراني" الأستاذ في حوزة دينية في قم الإيرانية حول شخصية تدعى " السفياني" الذي يسارع بعد تصفيته خصومه والسيطرة على بلاد الشام إلى إرسال قواته إلى العراق، كما يكون له قوات في الحجاز للمساعدة في القضاء على حركة المهدي.

ويقول الكوراني أن المعركة الفاصلة تقع عندما يتوجه المهدي إلى سورية "لفتح فلسطين، ويكون وراء السفياني فيها اليهود والروم وتنتهي بهزيمته وقتله،وانتصار المهدي الذي يدخل بعدها القدس".

ويورد الكوراني نصاً يورده العالم الشيعي محمد بن إبراهيم النعماني قبل قرابة ألف سنة نقلا عن "الإمام الباقر" الذين يرويه عن الإمام "علي بن أبي طالب" جاء فيه: "إذا اختلف الرمحان بالشام لم تنجلِ إلا عن آية من آيات الله . قيل: وما هي.. قال: رجفة تكون بالشام يهلك فيها أكثر من مائة ألف، يجعلها الله رحمة للمؤمنين وعذاباً على الكافرين". ويتابع النص: "فإذا كان ذلك فانظروا إلى أصحاب البراذين الشهب المحذوفة، والرايات الصفر تقبل من المغرب حتى تحل بالشام ، وذلك عند الجزع الأكبر والموت الأحمر. فإذا كان ذلك فانظروا خسف قرية من دمشق يقال لها حرستا، فإذا كان ذلك خرج ابن آكلة الأكباد من الوادي اليابس، حتى يستوي على منبر دمشق، فإذا كان ذلك فانتظروا خروج المهدي".

ويوضح الكوراني أن "بعض أهل الخبرة" يشيرون إلى أن "الوادي اليابس" الذي ورد ذكره في النص يمتد من درعا قرب حدود سوريا مع الأردن الى قرب نابلس، أما حرستا فهي بلدة معروفة في ريف دمشق، ويقول الشيخ الشيعي، جلال الدين الصغير، إن ذكر حصول "الرجفة" التي يهلك فيها مائة ألف في ذلك الموقع هو إشارة إلى " تفجير نووي " ولعل ما يوضح الربط بين تلك المناطق – وفق هذا النص الشيعي- وروده في نشيد ديني شيعي . ورغم عدم نص الحديث على المهدي بالاسم، إلا أن الكاتب أدرجه في باب "المهدي"، ما يدفع للاعتقاد بأن جيشا من أهل الشام سيحاول قتل المهدي، الأمر الذي يدل على أن "حاكم الشام" في ذلك الوقت لا يمكن أن يكون من مؤيدي التوجهات السياسية والدينية لمن يقاتلون اليوم مدفوعين بالأحاديث السنية.

أما على الجانب الشيعي فيقول البعض إن من مصلحة التنظيمات المتشددة عدم الوقوف إلى جانب النظام السوري، على فرض أنه يقاتل أتباع "السفياني" باعتبار أن انتصار الأخير سيعجل بظهور المهدي وتسيده الأرض، وقد سبق أن نقلت صحيفة "الشرق" السعودية مطلع العام الجاري عن مصادرها أن حزب الله "عمّم على أتباعه الامتناع عن الخوض في هذه الأحاديث باعتبار أن بعضهم قال بضرورة الدعاء لتسريع سقوط الأسد حتى يتحقق الوعد الإلهي بظهور المهدي.

والجدير بالذكر أن ما يكرّره إعلام الشيعة عن اتهامهم بالتكفيريين من قبل أهل السنة ، فإن هؤلاء الإعلاميين الشيعة قد استعاروا المصطلح من قبل (سلطات الحكم العنصري) في جنوب أفريقيا خلال فترة حكمهم التي دامت 300 سنة قبل تولي (نيلسون منديلا)الحكم وإعادته لأهله من الأغلبية السوداء وذلك وفق ما ورد بكتاب منديلا :

كافير : تحريف لكلمة كافر العربية ويستخدمه المستوطنون البيض لوصف غيرهم من سكان جنوب افريقيا الأصليين ، ويستخدم للازدراء والتحقير .ملحق معجم مختصر بالمصطلحات الرئيسية .

نلسون مانديلا – كتاب (رحلتي الطويلة من اجل الحرية)

من أبي عبد الله الصغير آخر ملوك الطوائف في الأندلس إلى أبي حافظ الصغير آخر رؤساء النظام الطائفي في سوريا - (التاريخ يتكرّر بعد 500 سنة)

عندما يرث شخص صغير نظام حكم أكبر من قدراته ، يكون ذلك الشخص غير مؤهل لقيادة دولة . عندئذ،أي اهتزاز يصيب نظام حكمه يجعله يرتبك ، ثم يبدأ بالترنح ، وبعدها يفقد القدرة على القيادة، ويتبعها حالة هستيرية في السلوك ، وينتهي بالجنون، ثم الفناء وأخيرا النسيان .

هذا ما حصل مع الصغيرين (أبي عبد الله في الأندلس وأبي حافظ في سوريا) .

ورث أبو عبد الله الصغير(محمد بن حسن بن نصر)عن أبيه عرش غرناطة في الأندلس العربية ذات الإمتداد السوري في عام 1482, ولم يتجاوز عمره 25 عاما, وكانت الأندلس آنذاك على شكل مملكتين (ملقه لأبي عبد الله الزغل ،وغرناطة لأبي عبد الله الصغير), وكانا يتنازعان على كل شيء إلى حد أن الإسبان عندما هاجموا في تلك السنة ملقة للإستيلاء عليها هزموا شر هزيمة على يد أبي عبد الله الزغل, الذي تجسد كبطل شعبي بعث الحماس في نفوس سكان الأندلس لإستعادة الأمجاد المفقودة والخروج من دائرة الذل والمهانة التي يعيشونها.

عندئذ، شعر أبو عبد الله الصغير بالغيرة جراء الشعبية التي حصل عليها الملك (الزغل) وأراد أن يقلّده, فخرج في جيش كبير يريد قتال الإسبان, لكنه هزم هزيمة نكراء , وأسره الإسبان لمدة عامين خرج بعد أن وقع إتفاقا سريا مع (فرديناند ملك الأسبان وزوجته إيزابيلا), ينص على مساعدته في العودة لعرش غرناطة مقابل أن يعترف بالطاعة والتبعية للتاج الإسباني, وأن يناصره ضد (سلطان ملقة الزغل) . لم يفهم أهالي غرناطة الملك الصغيرعلى حقيقته , بل رأوا فيه مجاهدا ولم يعلموا أنه خرج من الأسر ضعيفا وباع للعدو شرفه ووطنه لقاء استمراره في الحكم،وعاد أبو عبد الله الصغير بأسلوب جديد إلى أبناء مملكته في غرناطة, يدعوهم إلى التصالح مع الأسبان, والتفرغ للعمل والتجارة، لكن هذه الدعوة أحدثت الإنقسام الأمر الذي مكّن الأسبان من السيطرة على مواقع جديدة, وتتابعت الأحداث وبدأت المناطق تسقط الواحدة تلو الأخرى،وسقطت(ملقه) واستسلم الزغل, وغادر إلى المغرب, ثم استقر في تلمسان حيث عاش نادما متحسرا على النهاية الأليمة التي إنتهى إليها.

أما "الصغير " ملك غرناطة, فقد وقع اتفاقا جديدا مع الأسبان, ينص على تسليم غرناطة ، لكن شعب غرناطة رفض الإتفاق وأرغم الصغير على الخروج للحرب ضد الأسبان الذين شرعوا بحصار مملكته, وساهم وحاشيته في حملة تعبئة تظهر أن لا طريق سوى طريق الإستسلام, ، وبدأت المفاوضات مع الأسبان للإستسلام، و تم توقيع إتفاقية سنة 1491 م تنص على تسليم المدينة, وتسريح الجيش ومصادرة السلاح... الخ. مع عقد إتفاق سري, يتضمّن ثمن توقيع المعاهدة من هبات مالية وإمتيازات معيشية للصغير وبعض أتباعه المقربين،وعاد إلى أمه باكيا ووقف أمامها مذلولا تنهال من الدموع ، وكانت أم ابي عبد الله الصغير شاعرة وحكيمة ، قدمت النصح لإبنها الصغير خلال حكمه غرناطة لكنه لم يأخذ به،ولما راته يبكي أمامها انشدت بيت شعرها المأثور:

كفى تبكي كالنساء على ملك لم تستطع أن تحافظ عليه كالرجال

بعدها ،قرر الصغير المغادرة عام 1493 ومعه بعض إتباعه وأهله والمرتبطين به،ونزل (مليلة) ومنها إلى (فاس)حيث استقر هناك ،وفي تلك السنة حلّت بالناس مجاعة, وقال الناس أنها لعنة ذلك الذي ضيّع الأندلس، أما هو فقد بنى قصرا على الطراز الأندلسي,وصار ينفق من ثمن غرناطة الذي قبضه,وعاش بعدها حياة مجهولة ،ومات في الخامسة والسبعين من عمره,و ترك من الأولاد أحمد ويوسف، وذكر" المقري "المؤرخ الشهير أنه رأى أبناءهما في فاس شيوخا يتسوّلون ويعيشون على الصدقات في عام 1618 ، إنها نهاية الصغير الأول بعد أن دام حكمت سلالته 260 عاما .

أما الصغير الثاني فهو: أبي حافظ (بشار الأسد)الذي ورث جمهورية سوريا عن أبيه عن عمر 34 سنة وليس 25 سنة كما الصغير الأول (يبرّر الفارق في العمر إلى زيادة متوسط معدل الأعمار بعد مضي500 سنة). وهذا الصغير الثاني الذي تربّى في القصر وعاش حياة الدلال والرفاهية المطلقة ولم يسمع كلمة (لا) من أحد طيلة عمره ، فإنه

ورث حكما أكبر من مقاسه وترقى من رتبة ضابط ملازم إلى رتبة فريق أول في فترة 6 سنوات ، في حين تحتاج تلك الترقية إلى 40 سنة في معايير الحياة العسكرية في كل دول العالم ، وأحاط به عصابة من المتحكمين بالقرار العسكري الموزّع على فرق عسكرية يقودها عسكريون من الصف الثاني الذين رقّاهم على طريقته ، لتولّي السلطات المطلقة وجمع الأموال عبر أعمال النهب المنظمة ، بعد تسريح قادة الصف الأول الذين لم يقبلوا أن يحكمهم ولد صغير بعد أن عاشوا حياة سلطات متعسفة وقبلوا بحكمه خوفا من افتضاح أمرهم كونهم نهبوا أموالا طائلة أعطتهم النفوذ في ظل الأب المورّث الذي ساعدوه في توطيد أركان حكمه .

وهكذا ، بدأت فترة حكم أبي حافظ الصغير مستفيدة من أسس حكم الأب المورّث وعلاقاته الدولية العلنية والمخفية ، وشرع في طرح خطوات الإصلاح والتطوير والتحديث بمواكبة شعارات المقاومة والممانعة إلى أن ظهرت بعد سنة من وراثته بوادر حراك شعبي يطالب بالحرية السياسية والعدالة الإجتماعية والإقتصادية وعندئذ ، بدأت تتكشف حالة عدم قدرته على إدارة الدولة جراء كونه إبن القصر المدلّل الذي لا يعرف سوى اللهو والملذات ، وأن حالة التعاطي معه كبالون تم نفخه ليصبح حجمه كبيرا لم تغيّر من الأمر شيئا لأن البالون عرضة للتنفيس والعودة إلى حجمه الطبيعي مع الزمن أو ينفجرعند مواجهة أي ظرف أو صدمة ويصبح البالون فاقد القيمة. وبدأت الظروف والأوضاع المحيطة بعرشه تتغيّر كعالم السياسة المتقلب بإستمرار ، ولم يستطع أبو حافظ مواجهتها كحاكم مؤهل والتعامل معها كسياسي يواجه الظروف المتبدّلة في العلاقات السياسية الدولية سواء في محيطه العربي أو الاقليمي أو الدولي ، بل بدأ يغيّر ركائز العلاقات المحيطة به التي أرساها أبوه على قدر فهمه، وانطلق من الدائرة الصغيرة في الحكم حيث استبدل أركانا قديمة كانت وفيّة لوالده بأقرباء له من مدنيين وعسكريين وأطلق أياديهم للسيطرة على كل مفاصل البلد العسكرية والأمنية والإقتصادية والسياسية والإعلامية والتربوية وغير ذلك ، ثم استبدل عناصر الدائرة الإقليمية التي شعر بأنهم أكبر منه حجما وقوة بعناصر صغيرة الحجم والمكانة بدءا من لبنان إلى دول الخليج العربي ومصر وغيرها ، هو استبدل هؤلاء الكبار بمعايير أبيه من المتسلطين والسارقين بمرتزقة وأزلام في لبنان وبعض الميليشيات الفلسطينية وبعض الإنتهازيين ممن يسمّون على حزب البعث في الدول العربية الأخرى ، لكن في هذه الدائرة حدث ما لم يفعله أبوه مع إيران التي سلمّها أبو حافظ الصغير القرار السياسي السوري والأجهزة الأمنية والعسكرية والقرار الإقتصادي تحت ستار العلاقات الإستراتيجية الخاصة والقرار الثقافي والديني لنشر المذهبية الخاصة بإيران التي فهم بأنها من يحميه من الجوار العربي والقوى الدولية ،كما سعى إلى تسليم إقتصاد سوريا إلى الجار التركي والتنازل رسميا عن لواء الاسكندرون على مستوى الخريطة الجغرافية ليساعده ذلك على تعزيز سلطته وتقريبه من الغرب الذي كان يتوجس من أهليته وسلطته في سوريا .

تخيّل أبو حافظ الصغير أن العلاقات التي نسجها بطريقته تسهّل له لعب أدوار كبيرة في المحيط المحلي حيث حوّل سوريا بأسرها إلى مزرعة عائلية يستبيحها أفراد العائلة كما يشاؤون ويعطون ما يريدونه من فتات إلى الأتباع

والموالين من أشخاص نكرات اجتماعيا تحوّلوا بفضل سلطة العائلة إلى رجال أعمال ووجوه مجتمع وإلى أدعياء الدين الذين سادوا ومادوا في وسائل الإعلام كرجال تقوى وتديّن وهم من الدين براء ، ويعرفهم السوريون بأنهم يفعلون بما يؤمرون دون تمييز الحلال من الحرام ،واستكمل ذلك بتعيين أشخاص لإدارة المؤسسات من أشباه الكفاءات ممّن أعدّوا ليصبحوا أكاديميين وإعلاميين منظّرين للمرحلة السائدة وأبواق دعاية في الأجهزة السياسية والإعلامية.

لكن ما بناه دون هندسة سليمة بدأ يرتدّ عليه وعلى زمرته سلبا مع أزمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري ، تلك الحادثة التي هزّت السلطة عندما جرجرت أجهزة أمنها وبعض قواها العسكرية مذلولة بإنسحابها من لبنان التي وجودت فيه دون حق من البداية ، وانكشفت حالة الإرتباك وضعف البصيرة السياسية خلال حرب إسرائيل على لبنان عام 2006 ، ونعت أبو حافظ الصغير قادة الدول العربية بأشباه الرجال وهم يعرفون أنه لم يتجاوز مرحلة الولد الحاكم ، وتصاعدت أزماته مع معظم القادة العرب ثم مع قادة أوربا الغربية والولايات المتحدة ، على الرغم من أن قادة دول العالم منحوه فرصا عديدة للإستفادة من دروس الفشل المتكرر والخطايا الكبيرة في عالم السياسة والحكم .

وعندما إنطلق الربيع العربي من ثورة تونس الرائدة ثم لحقتها مصر وبعد ذلك اليمن وليبيا ، وبدأت الحركات المطلبية في المغرب والأردن والبحرين وغيرها ، لم يدرك أبو حافظ الصغير ما حصل ولم يستدرك وقوع المخاطر ولم يلتفت إلى ما يحصل حوله ، حتى أنه قال في مقابلة إلى صحيفة امريكية بغطرسة أن الشعب السوري يحتاج إلى جيل كامل ليفهم ما هو معنى الديمقراطية ويعرف حقوقه ويطالب بها،أي يحتاج إلى30-40 عاما ، حتى أنه كان يطرح كيف سيورّث طفله الحكم من بعده قبل أن يستفيق الشعب السوري من سباته .

وهكذا ، كرّر أبو حافظ الصغير بعد 500 عام في سوريا ما فعله أبو عبد الله الصغير في قرطبة الأندلس حيث (أحاط نفسه على المستوى المحلي بالمرتزقة والإنتهازيين واللصوص واستبعد بشكل منهجي كل أصحاب الكفاءات تهجيرا أو تهميشا أو سجنا إستنادا لملفات ملفّقة ، وعلى المستوى الإقليمي استدعى الأبواق الرخيصة من لبنان والذيول القومية لما يسمى حزب البعث وبالميليشيات المذهبية في لبنان والعراق وإيران التي ما زالت تحكمها عقدة تحطيم العرب المسلمين لإمبراطوريتها الفارسية وحلم إستعادة تلك الإمبراطورية من خلال الإنتشار المذهبي ، وعلى المستوى الدولي فتح سماء الوطن وحدوده إلى حكام روسيا الجديدة الذين يجهدون لإعادة صورة وهيبة الإتحاد السوفياتي المنحلّ من خلال وجود القاعدة الأخيرة لهم في العالم القديم وبعث الروح القومية الروسية التي غابت عنها الحياة ، وأدخل السفن الحربية الروسية المتهالكة إلى الموانئ السورية لترسل للغرب إشارات أنها ما زالت تمتلك سفنا حربية ، وفتح كافة الأراضي السورية للخبراء والجواسيس الروس لإستطلاع الأوضاع في سوريا وإرسال التقارير المخابراتية عن نشاطات الدول الأخرى في سوريا ، وإلتقاط محتويات الإتصالات من الرادارات الغربية حول الدرع الصاروخية الأطلسية وتقديمها للقيادة العسكرية الروسية .

لقد كرّر أبو حافظ الصغير التاريخ نفسه الذي طوى بالذل والهوان أبو عبد الله الصغير ، وصغير سوريا أحاط نفسه بمرتزقة ، ولم يدرك مسؤوليات الدولة والحكم ، ولم يتعلّم أساسيات الممارسة السياسية ، فإعتمد على من لا يعتمد عليهم لإدارة دفة الدولة .

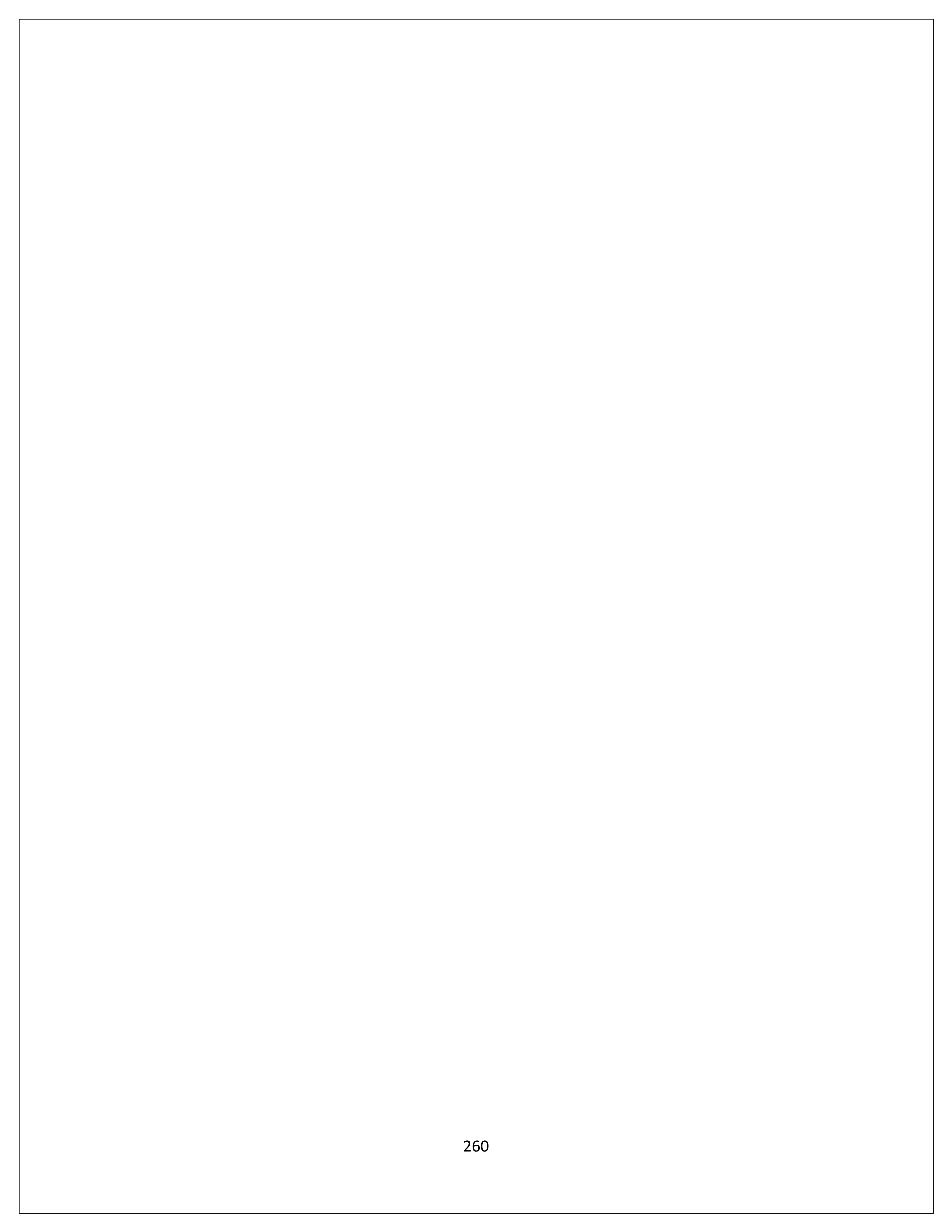
وعندما انطلقت الثورة السورية ، لم يدرك أبو حافظ الصغير أن الشعب كان ينتظر هذا الربيع منذ أربعين سنه وأنه كان ينتظر حاكما صغيرا مثله لا يعرف كيف يدير نفسه فكيف سيدير دولة مثل سوريا بتاريخها العريق ، وأزماتها التي خلقها نظام حكمه الفاسد ومواجهة التغيرات التي تحصل في العالم،وبقي يكرّر كل يوم على إمتداد الثورة (آ في شيء،خلصت).

لكن أم أبي حافظ الصغير ،الجاهلة الجشعة ، قدّمت النصح لإبنها الصغير عكس ما قدّمت أم أبي عبد الله الصغير الشاعرة ، إذ طلبت من بشار الصغير إبادة الشعب السوري الذي ثار عليه كما فعل أبوه حافظ في حماه وادلب وحلب في أعوام 1980 ، وقالت له (قرد ولك بشار ، آنك زلمة متل بيّك اللي قتل 40000 شخص في شهر واحد ، إذا كنت زلمة بتعمل متلو ولك بشار ، وبتخلينا نحافظ على مريالات الدورالات التي جمعناها نحنا وخوالك وعمامك ، بدك تروّح منا كل هالأموال ، دي والله لازم نقتل كل الشعب السوري لتبقى السلطة والأموال معنا) .

وهكذا اندفع الصغير بشار بوحشية لا مثيل لها لقتل الشعب في كافة المحافظات السورية لأن هذا الشعب قرّر أن يجرّد عائلة الأسد / مخلوف من حكم سوريا الذي دام 42 عاما .

إن دروس التاريخ عبرة لمن يعتبر ، سيما حين وصول أشخاص لا كفاءة ولا قدرات قيادية لهم لقيادة دول كأبي عبد الله وأبي حافظ الصغيرين ،وهذا ينسحب على حالة الثورة السورية مع الصغار الذين يتحكّمون بها و يديرونها أمثال الصغار أحمد الجربا وأحمد طعمة ووزرائهم ومستشاريهم الذين يعيقون نجاحها مع أمثالهم من داعمي أبي حافظ الصغير .

هكذا ، بدأ أبو حافظ الصغير بمواجهة الثورة بإرتباك ، ثم بدأ بالترنح ، وبعدها فقد قدرته على القيادة ، وتبعها بحالة هستيرية في السلوك ، وانتهى بالجنون ، والنسيان ، وربما شئ آخر لتنتهي سلالته بعد حكم دام 41 عاما ، على شاكلة ما إنتهى إليه سابقه أبي عبد الله الصغير في بلاد الأندلس ، ومن مفارقات الدهر أنهما حسبا حكاما على تاريخ سوريا الطويل ،وكان كل منهما أداة هدم نظام حكم عائلته التي ورثها من أبيه . فعلا ، التاريخ يعيد نفسه لكن بأشكال أخرى.



خاتمة

يتضح بعد استعراض محتوى فصول الكتاب أن فترة الإنتداب الفرنسي على سوريا قد تركّزاهتمام حكوماتها على (تحرير الوطن وبنائه بكل مكوناته وفئاته) ، ثم بعد ذلك تركّز الإهتمام على (على بناء الدولة)،وتركّز الاهتمام كذلك(على دائرة المصالح البرجوازية والإقطاعية)،في حين كانت (الطائفية والعائلية) غائبتين تماما في ممارسات السلطة في حكومات تلك الفترة، ويعود ذلك إلى الروح الوطنية التي كان يتسم بها القادة ورؤساء الحكومات والوزراء السوريين الوطنيين مهما كانت درجة علاقتهم مع حكومة الإنتداب في فترة الإحتلال الفرنسي لأن إستقلال الوطن وبناء الدولة كانا الغاية الأسمى .

أما فترة الحكم الوطني بعد الإستقلال فاتسم اهتمام حكوماتها بالتركيز (على بناء الدولة بكل مكوناتها وفئاتها) ، ثم بعد ذلك تركّز الإهتمام على (الوطن لصون إستقلاله وحمايته من المتربصين به كي لا تعود فترة حكم الإستعمار مرة أخرى) ، كما تركّز إهتمام الحكومات على(الطوائف حين دخلت بعض الفئات المجتمعية إلى مواقع النفوذ مثل ضباط الجيش والأجهزة الأمنية من بعض مكونات المحتمع السوري الذين بدؤوا بالتخطيط للوصول إلى حكم سوريا عبر طوائفهم فقط متجاوزين وزن الأغلبية السنيّة)،أما الإهتمامات (المصالح ، والعائلية) فقد كانتا غائبتين في ممارسات السلطة في حكومات تلك الفترة عدا حالات قليلة اتسمت بضمان المصالح البرجوازية والإقطاعية في بعض المراحل .

وظهر اهتمام نظام الحكم وحكومات حزب البعث التي تولت السلطة كواجهة شكلية بالتركيز على (بناء حكم الطائفة العلوية بكل مكوناتها وعشائرها عبر الأدوار التي أداها أعضاء اللجنة العسكرية مثل محمد عمران وصلاح جديد وحافظ الأسد)،ثم تركّز الإهتمام على (العائلة التابعة للأقوياء من آل جديد وآل عمران وآل الأسد)،وتركّز اهتمام السلطة الحاكمة كذلك على(المصالح الفئوية والسلطوية

والمناطقية والأيديولوجية) ،أما (الدولة والوطن) فقد كانا غائبين في ممارسات سلطة حكومات حزب البعث في تلك الفترة لأن الغاية كانت الوصول إلى حكم سوريا من قبل ضباط الطائفة العلوية وقادتها من المتطرفين والمفرطين في الطائفية .

أما فترة حكم (آل الأسد) فإنحرف إهتمام سلطة الحكم عما سبقها في الفترات السابقة ، إذ كان إهتمام نظام حكم آل الأسد منصبّا خلال فترة 40 سنة على العائلة بكل مكوناتها (الأب والأم والأبناء والصهر والأخوة والأخوات والأخوال والخالات والأعمام والعمات) ، و بعد ذلك تركّز الإهتمام على(الطائفة العلوية بعشائرها المختلفة ومواقعها الجغرافية المتناثرة على الأراضي السورية)، كما تركز إهتمام النظام على (المصالح الفئوية والسلطوية والمناطقية والأيديولوجية لكسب الأتباع والأزلام والمريدين)،أما (الدولة والوطن) فقد كانا غائبين في ممارسات سلطة نظام حكم آل الأسد كما هو الحال في فترة حكم التيارات المتنازعة والطائفية في حزب البعث ، واتضح ذلك من خلال التخريب المنهجي لكل أركان الدولة والوطن والمجتمع التي كانت مستباحة لمن يدفع سيما على الصعيد الخارجي والعلاقات الدولية الإقليمية والخارجية .

لكن الدولة البربرية الطغيانية التي بناها حافظ الأسد ووريثه بشار في سوريا لم تتمكن من البقاء ،بل بدأت تتراجع أمام ضربات الثورة الشعبية،ولم ينجح آل الأسد في غرس نظام حكم على سوريا يقوم على إستثمار عصبية الطائفة العلوية لتعزيز أركان النظام ، كما أن كل جهود عائلة الأسد ومن والاها من بعض أبناء الطائفة العلوية والمرتزقة والمستفيدين من أبناء مكونات المجتمع السوري الأخرى لم تنجح في تحويل العصبية الطائفية الدينية إلى بنية دولة عبر الخطاب السياسي الخفي الذي كان مخصصا لأبناء الطائفة من خلال إعادة تفعيل الذاكرة الجماعية الحبلى بالعداء للغالبية السنّية ومكونات الشعب الأخرىفي سوريا ، وكذلك من خلال تجنيد الشباب من أبناء الطائفة في أجهزة الجيش والأمن والحزب وإدارات القطاع العام والشبيحة، ثم صهر بعض القوى النافذة من أبناء

الطائفة في مجموعات وشبكات المصالح الإقتصادية لتعزيز سلطة الطائفة ماليا إلى جانب السلطات السياسية والعسكرية والأمنية .

هكذا ، قضت حكمة (الله عزّ وجلّ) بأن يكمل بشار ما قام به حافظ الأسد في بناء نظام عائلة الأسد إستنادا إلى عصبية الطائفة ليضمن قاعدة الولاء لنظامه من أبناء تلك الطائفة والمرتزقة والمنتفعين من أبناء المكونات الأخرى للمجتمع في سوريا ، لكن حكم تلك العائلة لم يدم سوى 40 عاما أمضتها العائلة وأتباعها من المنتفعين في ممارسة كافة اشكال الظلم والقهر والنهب والقتل والتهجير لأبناء الشعب السوري وتلك الفترة (40) سنة من حكم عائلة الأسد وقادة الطائفة العلوية هي نفس فترة التيه لدى اليهود في سيناء ، وقد يكون التاريخ قد أعاد نفسه بحكمة ربّ العالمين وقضاءه ، وهذا ما يفسّر التحالف الخفي بين نظام عائلة الأسد وإسرائيل لأنهما ما تركوا معصية ولا شكلا من أشكال الكفر والموبقات إلا وممارسوها بحق رب العباد وعباد الله والبشرية والكائنات الأخرى على الأرض.

يعرف من كان داخل الدائرة الضيقّة لنظام عائلة الأسد أن بعض قادة الطائفة والعسكريين منهم بشكل خاص قد توجّسوا كثيرا من توريث السلطة إلى بشار في حينه لأنهم قد أدركوا أنه سينهي حكم العائلة والمنتفعين من الطائفة العلوية من نظامه ، لكن إرادة الله تجلّت في قوله تعالى : "عسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم " ، لقد تحمّل أبناء المجتمع السوري (40) عاما من طغيان وغطرسة وجنون حكم آل الاسد وأتباعه حتى وصلوا بإعتقادهم أنهم آلهة كما يردد أتباع النظام وشبيحته خلال الثورة السورية (لا إله إلا بشار ، لا إله إلا ماهر) ومن قبلهم كانوا يرددون في فترة حكم حافظ الأسد (يالله حلّك حلّك ،حطّ حافظ محلّك)،إنها حكمة الله عز وجل الذي (يمهل ولا يهمل) .

يفيد أن نذكر أنه عندما انطلقت الثورة السورية، لم يدرك بشار الأسد أن الشعب كان ينتظر هذا الربيع منذ(40) سنة ،وأنه كان ينتظر حاكما صغيرا مثله لينقضّ ويثور عليه حين الأوان ، وأن الجرائم والمفاسد والأزمات التي أوجدها نظام آل الأسد وعجزه عن مواجهة التغيرات التي تحصل في العالم ستكون دعما للشعب السوري ليتمكّن من القضاء عليه وعلى بنيان نظام حكمه .

وينبغي بيان أن ما ورد من تحليلات في هذا الكتاب غير موجه للطائفة العلوية الكريمة كطائفة بأي شكل من الأشكال ، لأن هذه الطائفة كغيرها من الطوائف الصغيرة من مكونات المجتمع السوري لها كافة الحقوق وعليها كافة الواجبات المتعلقة بالمواطنة والعيش الكريم في الوطن السوري ، ولا يجوز لأي وطني سوري إتهامها كطائفة بأي تهمة أو نعت الطائفة بأية صفة سلبية فهي جزء أساسي من بنيان المجتمع السوري ، وتستحق التقدير والإحترام ، ولها المكانة الوطنية كسائر الطوائف الأخرى وكذلك الحال للأغلبية السنيّة في المجتمع .

وأودّ أن أبيّن أن كثيرين من أبناء الطائفة العلوية كراما في وطنيتهم وأخلاقهم وسلوكهم وافعالهم ، ولي صداقات كثيرة مع أبناء تلك الطائفة الكريمة ممّن هم بعيدون تماما عن الإرتباط بنظام حكم آل الأسد العائلي الطائفي ، وهؤلاء أعرفهم عن قرب وأشهد أنهم يحملون الود والعرفان والإخلاص لأصدقائهم من أبناء المجتمع السوري ولوطنهم سوريا أكثر كثيرا مما هو لدى كثر من أبناء الأغلبية السنيّة بشكل خاص ، فهم إخوتنا وأصدقاءنا وأحبالبنا وأهلنا ،ولا يتحمّلون أبدا وزر نظام آل الأسد وأتباعه سواء أكانوا من بعض أبناء الطائفة العلوية أو من أبناء الطوائف ومكونات المجتمع السوري الأخرى ، وهؤلاء الأخوة من أبناء الطائفة العلوية وهم كثيرون في الطائفة في واد ونظام حكم آل الأسد العائلي وأتباعه من الطائفة والمستفيدين منه في واد آخر، وكما قال تعالى في كتابه العزيز (ولا تزر وازرة وزر أخرى) .

لقد ولد هذا الكتاب مع إنطلاق الثورة الثورية،حيث بدأ معها في شهر آذار / مارس 2011 ،واستغرق إعداده زهاء ثلاث سنوات لينتهي إنجازه في منتصف شهر تشرين الأول / اكتوبر 2013 ،وكان الدافع لإنجازه ما ورد بالحديث الشريف (من رأى منكم منكرا فليغيّره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان)، وقد وفقني سبحانه وتعالى بالحصول على قدر من المراجع اللازمة للإسهام في بيان التخريب المنهجي والجرائم التي مارسها نظام حكم حزب البعث وآل الأسد الهدّام الذي دمّر البشر والحجر والهواء والماء وكافة الكائنات في سوريا ، أي كان

يتوجب علي الإسهام في تغيير ذلك المنكر وفق استطاعتي بقلمي الذي هو يدي ولساني ورسالتي في حياتي .
هذا النظام الذي أضاع فترة (50) سنة من عمر الوطن السوري دون أية فائدة تذكر في حين بدأت دول ومجتمعات أخرى خطواتها في التنمية مع بدء حكم هذا النظام وكانت مماثلة في واقعها إلى ما كانت عليه سوريا في عقود الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين ، ووصلت تلك الدول إلى مستويات فائقة في التنمية والنمو الإقتصادي والإجتماعي تضاهي الدول المتقدمة جدا بما حققّته لبلدانها ومجتمعاتها .

أود أن أعتذر لمؤلفي المراجع التي استعنت بها على اقتباسي الموسّع او المختصر من أعمالهم الفكرية والصحفية والتحليلية والتاريخية والإقتصادية والعلمية وغيرها،لأن كل كلمة اقتبستها قد أفادت هذا العمل وأغنته، ولولا تلك الأعمال والمؤلفات لما استطعت تقديم هذا العمل وإيصاله إلى القراء الكرام ، فالفضل بعد الله عز وجل يعود إليهم في توفير المعلومات التي أغنت هذا العمل المتواضع .

أرجو أن ينتشر هذا العمل ورقيا وعبر المواقع الإلكترونية كافة ، وأن يتم تبادله بين الأصدقاء كي يعرف كل سوري من كافة مكونات المجتمع ، ومهما كانت صفته ، تاريخ سوريا المعاصر في الفترات الأساسية لنظم الحكم التي سيطرت على سوريا منذ 1920 – 2011 ، وكي يعرف السوريون ما فعله حزب البعث والقادةالعسكريون وأتباعهم من أبناء الطائفة العلوية وغيرها ، هؤلاء المفرطون في الطائفية والحقد بحق وطنهم ، ليعوا مخاطر أفعال وسلوكيات الفساد والإفساد والتخريب والهدم والجريمة بحق الشعب السوري ، كي لا يسمح أبناء الوطن السوري الكرام لأمثال هؤلاء الحكام المجرمين بتسلق الحكم مرة أخرى بأي طريقة أو وسيلة ، وأتمنى على رجال الأعمال الشرفاء والوطنيين من داخل سوريا وخارجها أن يعملوا على إعادة طباعة هذا الكتاب بما يليق

بمحتواه ، وينشروه مطبوعا مرات عديدة شريطة أن يعود ريعه إلى الثورة السورية ومؤسساتها ، وهذا هو الحد الأدنى من واجبي الوطني تجاه تلك الثورة في هذا الوقت .
قد يرغب كثر بمعرفة الهويّة الحقيقية لمؤلف الكتاب ، وأقول للجميع سيتّم ذلك في الوقت المناسب ، وفي أول فرصة تتاح للمؤلف دون التعرض للمخاطر عملا بمبدأ سدّ الذرائع ، لأنه لا يجوز أن يكون تقديم المؤلف نفسه في ظل نظام عائلة الأسد الإجرامي دون قيمة فعلية .

أنهي الكتاب : هكذا ، بدأ أبو حافظ الصغير بمواجهة الثورة السورية بإرتباك ، ثم بدأ بالترنح ، وبعدها فقد قدرته على القيادة، وتبعها بحالة هستيرية في السلوك، وانتهى بالجنون، والنسيان، وستنتهي سلالته بعد حكم دام 40 عاما، على شاكلة ما إنتهى إليه سابقه أبي عبد الله الصغير في بلاد الأندلس.

2013 / 10 / 15

الدكتور

محمد كمال الحكيم

هذا الكتاب

يعرض تاريخ سوريا المعاصر وفق تحليل علمي منهجي موثّق،عبر خمس فترات زمنية متمايزة، وضمن خمسة فصول، إذ عالج الحقبة الممتدة بين هزيمة العثمانيين وانسحابهم من سوريا بعد الحرب العالمية الأولى في (1918) حتى انطلاق الثورة السورية على حكم آل الأسد والمرتزقة من حولها في عام 2011 .

يعرض الفصل الأول ، حكم سوريا خلال فترة ما قبل الإستقلال 1918 – 1946 ، على الصعد السياسية والإقتصادية والإجتماعية والعسكرية الأمنية .

ويظهر الفصل الثاني ، حكم النخبة الوطنية خلال فترة ما بعد الإستقلال 1946 – 1963 ، فيما يخص سبل بناء الدولة والممارسة السياسية وأسس العمل الإقتصادي وبناء المجتمع والجيش والسلطات الأمنية .

ويبيّن الفصل الثالث ، التنازع على السلطة بين القوى العسكرية والحزبية التي عملت تحت ستار ما سمّي حزب البعث خلال الفترة بين 1963 – 1970 ، وسعت إلى ترسيخ هيمنة بعض أبناء الطائفة العلوية على مقدرات الدولة والممارسة السياسية وجعل الإقتصاد و المجتمع والجيش والسلطات الأمنية تحت سلطاتها الفعلية .

ويكشف الفصل الرابع ، عن كيفية وصول حافظ الأسد إلى السلطة ، وممارسة كافة أشكال القوة والنفوذ والدهاء والإستبداد والعمالة للتحكّم المطلق في الدولة والسياسة والإقتصاد والمجتمع والجيش والأمن، وجعلها تحت سيطرته الفردية، وسيطرة عائلته وطائفته ومرتزقته خلال الفترة بين 1970 – 2011 .

ويقدّم الفصل الخامس ، كيفية انطلاق الثورة السورية في 15 /3 /2011 ، ويحلّل كافة أسبابها وأعراضها ومظاهرها ونتائجها ، والإصطفافات التي حصلت خلالها حيث انقسم المجتمع السوري إلى كتلتين ، الأولى تمثّل القاعدة العريضة من الشعب يتقدمهم الثوار في الميدان ، والثانية تمثّل النظام المتسلّط على الحكم يتقدّمهم بعض القوى العسكرية وكافة الأجهزة الأمنية والشبيحة والمنتفعين من السلطة والدول الطائفية والشوفينية في المحيط وعلى الصعيد الدولي .

هو كتاب متفرّد في منهجية التحليل والعرض واستنباط النتائج .